المعيار

في التخطئة والتصويب

دراسة تطبيقية

تأليف

الدكتور عبد الفتاح سليم

المعيار
في التخطئة والتصويب
دراسة تطبيقية

وَصِنَاعَتِى عَرَبِيَّةٌ، وَكَأَنَّنِى
أَلْقَى بِأَكْثَرِ مَا أَقُولُ الرُّومَا
فَلِمَنْ أَقُولُ؟ وَمَا أَقُولُ؟ وَأَيْنَ لِى
فَأَسِيرَ؟ لا، بَلْ أَيْنَ لِى فَأُقِيمَا؟
(صبح الأعشى ١٧٣/١)

تأليف
الدكتور عبد الفتاح سليم
كلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

١٩٩١
دار المعارف

الطبعة الأولى
١٤١١هـ - ١٩٩١م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

بحُبِّ الفصحىٰ، والحِرْصِ عليها فَتِيَّةً نَقِيَّةً من أدران الخطأ، وأوضار اللحن، يُهْرَعُ كثيرٌ من نَقَدَةِ الاستعمال اللغوى، إلى تَعَقُّبِ بعض ما يدور على أَسَلَاتِ الألسنة والأقلام، من ألفاظٍ وتراكيبَ، فيتنازعونه بين مُخَطِّىءٍ ومُصَوِّبٍ، وعُمْدَةُ كُلٍّ منهم فى ذلك ما قد حَصَّلَهُ أيامَ الطَّلَبِ من قواعد اللغة ومنهجها فى التصريف والاشتقاق، وسواءٌ منهم من قَلَّ حَظُّهُ من ذلك التحصيل ومن كَثُرَ. ومن كان متخصصًا فى الاشتغال بالعربية ومن لم يكن؛ فالغايةُ نبيلةٌ، وقد حَسُنَتْ النية وسَلِمَت الطَّوِيَّة.

لكنَّ الحبَّ وَحْدَهُ لا يكفى لحماية، ولا يُبْلِغُ غاية، إنما لابُدَّ لكل محب من سلاحٍ، يذود به عمن أحب، وما أحب. ولا بُدَّ للسلاح من دُرْبَةٍ عليه ومَرَانَةٍ وإجادة استعمال؛ لئلَّا يَضِيرَ من حيث أُرِيدَ له أن يُفِيدَ.

ولن يكون هذا السلاح إلا من متخصص فى الفصحى، مُدْرِكٍ أسرارَها، بصيرٍ بدقائقها وذوقها، مُتَّئِدٍ فى حكمه على ما يقرأ أو يسمع، فإن الْعَجَلَ بَرِيدُ الزلل! أَلَمْ تَرَ إلى الطبيب يَعْجَلُ فى وصف الدواء للمريض من دون فحص جَيِّدٍ له؟ هل يأمن مريضه أن يُعِلَّهُ الدواء أو يُودِيَ به؟ ألم تَرَ إلى المهندس يسارعُ إلى وضع أساسٍ لمبنًى، غَيْرَ دارس لنوع التُّربة ومستلزماتها؟ أفلا تجده يبدِّد المال، ويستعجل الآجال؟ ألم تَرَ إلى القائد، يبادرُ إلى إعلان الحرب على عدوِّه دون دراسة وإعداد؟ أفلا تراه يسلم جيشه وأمته إلى هزيمة ودمار؟ ألم تر إلى من يُفْتِي الناس فى دينهم، غَيْرَ مُرَاجِعٍ مدقِّقٍ؟ هل يفيد مستفتيه إلا الْخُسْرَانَ فى دينه ودنياه؟.

وقُلْ مثل هذا فى سائر مناحى الحياة والأحياء، وأنت - بالخبرة والْعِيَانِ - مُسْتَغْنٍ عن طلب دليل، أو توضيح خافٍ.

والمسائلُ اللغوية بكل فروعها وجزئياتها لم تكن لِتَشِذَّ عن ذلك، فهى إنْ وُكِلَ الحكم فيها إلى غير متخصص - أو إلى متخصص مستمسك بِطَرَفٍ من قاعدة صَمَّاءَ، غَيْرِ بصيرٍ بطرائق

العرب فى كلامهم، عَجِلٍ إلى إصدار الحكم بالتخطئة أو بالتصويب - فلن يَلِدَ هذا الحكم إلا حَجْرًا لواسعٍ، وتضييقًا على متكلم، وإعْنَاتًا لكاتب. أو تفريطًا فى حق هذه اللغة الشريفة بتوسعةٍ غَيْرِ مقبولة، واستساغةٍ مُسْتَنْكَرَةٍ، وفى كل ذلك ضررٌ أيُّ ضرر.

ومن هنا يَجِدُ الناقد اللغوى أنه فى حاجة إلى معايير، يرجع إليها قبل الحكم بالتخطئة أو بالتصويب، يدرسها، ويُنْعِمُ النظر فيها، ويوازن بين الآراء فى المعيار الواحد، ويختار ما تطمئن إليه نفسه، ويستقيم له دليله.

ومن أجل هذه الحاجة، كان هذا الكتاب، أُقَدِّمُه إلى كل مُهْتَمٍّ بأمر الصحة والخطأ فى الاستعمال اللغوى، راغبٍ فى أن يكون لحكمه مَنْزَعٌ ينزع إليه، ودليلٌ يثبت بين يديه، من دون أن يَبْنِيَ حكمه على النظرة الْعَجْلَى، والرَّأْىِ الْفَطِير.

السيدة زينب | د. عبد الفتاح السيد سليم

١٩ من ذى الحجة سنة ١٤١١هـ.
أول يوليو ١٩٩٠م

تمهيد

(١)

الاستعمال اللغوى والخطأ

يجرى على اللغة - أيًّا كانت - ما يجرى على أصحابها من تغيُّر وتبدل؛ لأنها من عمل العقل المتغيِّر على اختلاف الأزمان، ثم لأنها ظاهرة اجتماعية، تخضع لما يخضع له سائر الظواهر الاجتماعية من تجدد ونُمُوّ، ولولا هذا لجمدت اللغة بوقوفها عند عصر مُعَيَّن، وجمودها يَتْبَعُهُ قصورها وعدم تمكنها من الوفاء بما تحتاج إليه الحياة المتجددة من ألفاظٍ وتراكيبَ، وهذا يؤدى إلى عدم استخدام الناس لها، وانصرافهم عنها، فَتَذْبُلُ حتى تموت.

ولا يختلف الناس فى إقرار الحقيقة السابقة؛ فاللغة الحية هى اللغة المتجددة دائمًا، المُوَفِيَةُ بكل أغراض الحياة والأحياء، ولكنها يختلفون فى نوع هذا التجدد، ثم فى الحكم عليه.

ففريقٌ يرى أن اللغة تسير فى طريق الإصلاح المستمر، فهى فى تقدم دائم، وحركة دائبة نحو غاية مثالية، وللتغير اللغوى عند هؤلاء مزايا عديدة، والمثل الأعلى للغة عندهم يكمن فى مستقبلها، لا فى ماضيها، كما أن أكمل اللغات هى تلك التى قطعت فى التطور أطول شوط. ويمثل هؤلاء أو توچسبرسن (Otto Jespersen) فى كتابه (التقدم فى اللغة)[١].

وفريق آخر يرى عكس هذا، فكمال اللغة عنده فى ماضيها، والتجدد اللغوى يراد به الانتقال باللغة من الصحة إلى الفساد، ومن الصواب إلى الخطأ، وعلى ذلك لا يهتم التطور اللغوى إلا بالأخطاء اللغوية التى تحدث عَرَضًا، فتكون مَحَلَّ استنكار، ثم لا تلبث أن تَشِيعَ حتى تصير القاعدةَ التى يسير عليها كل المتكلمين، حتى لقد قال بعض اللغويين: «إن تاريخ اللغة ليس سوى تاريخ الأخطاء اللغوية فيها»[٢]، ولغتنا الحديثة ما هى إلا بقايا من أخطاء لغات قديمة فصحى، أو على حد تعبير فليشر (Fletcher) «فُتَاتٌ نَخَرَهُ السُّوسُ».

ومن الواضح أن الفريق الأول لا يُقِرُّ أمر الصواب والخطأ فى اللغة بمعناهما المعروف؛

---

(١) اللغة العربية كائن حىّ ٨.

(٢) اللغة بين الفرد والمجتمع ١٥٦.

لأنها – في رأيه – تسير من حسن إلى أحسن، ما دامت تفي بحاجات المتكلمين بها فهمًا وإفهامًا، وَكُلُّ ما يفهمه هؤلاء عن الصواب والخطأ يدور حول السهولة والسرعة في إدراك السامع وتعبير المتكلم، أو حول تَعَوُّد المتكلمين استعمالاً ما، أو شهرته بينهم. يقول نورين (Noreen): «إن أصح التعبيرات هو التعبير الذي يمكن للسامع إدراكه في دقة وسرعة، ويمكن للمتكلم في الوقت نفسه النطق به في سهولة وبلا تَعَنُّت، أي أنه التعبير الذي يحقق الإدراك التام بسهولة كاملة»[٣]، ويقول سايسي (Sayce): «إن مقياس الصواب هو تَعَوُّدُ المتكلمين على العبارة واستعمالهم لها استعمالاً مُطَّرِدًا، وإن ما يصح أن يطلق عليه (صواب نحوي) هو ما يؤيده السلوك اللغوي لمتكلمي اللغة»[٤]، ويقول ميدفج (Medvig): «إن الاستعمال اللغوي لا يمكن أن يكون خطأً ما دام معترفًا به اعترافًا عامًّا»[٥]، ويقول سويت (Sweet): «إن ما يؤيده الاستعمال العام لمتكلمي لغة من اللغات هو ما يصح أن نطلق عليه اسم (الصواب اللغوي)»[٦].

فاللغة السليمة – إِذَنْ – عند هؤلاء جميعًا: هي اللغة التي يستعملها الناس فعلاً، وليست اللغةَ التي يعتقد بعض النحاة أن يستعملوها، وهم لذلك يَسْخَرُونَ من علماء اللحن، وَيَرَوْنَ في عملهم نوعًا من العبث يثير الأسى، كما يحملون على تعلم قواعد اللغة المستنبطة من كلام القدماء، ويرون أن لا فائدة من وراء هذا التعلم، ولقد قال بلومفيلد (Bloomfield) – وهو أحد هؤلاء الثائرين على تعلم القواعد –: «إن مدارسنا تعلمنا القليل من اللغة، وأغلب ما نتعلمه منها خطأ في خطأ»[٧].

وممن انقاد لهذا الرأي – أَوْ قُلْ: ضارعه فيما يريد – من الْبَحَثَةِ العرب الأستاذ محمود تيمور في كتابه (مشكلات اللغة العربية)؛ إذ يرى أن تحقق الفهم والإفهام بين المتكلمين بألفاظ شائعة هو الصواب اللغوي، وإن عَدَّه اللغوي الْمُتَفَقِّهُ خطأً، يقول: «فَغَلَبَةُ اللفظ في الاستعمال أسطعُ برهان على صَلاَحِيَتِهِ، وأَقْوَمُ دليل على صدق الحاجة إليه، بل إن غلبة استعمال اللفظ وثيقة تثبت أنه خلية حية في بِنْيَةِ اللغة، ولنتدبر المثل القائل: «خطأ مشهور خير من صواب مهجور»، ما أصدق انطباقه على اللغة، لولا أنه يسمى المشهور خطأً، ويسمى المهجور صوابًا، فهذه التسمية لا تصح إلا من باب التجوز والتَّسَمُّح، ! فليت شِعْرِي: أَيُّ خطأ في لفظ شُهِرَ؟ وليت شعري: أَيُّ صواب في لفظ هُجِرَ؟».

أما الفريق الثاني فإنه يتجاوز إقرار أمر الصواب والخطأ في اللغة – بالمعنى المعروف – إلى

---

(٣) اللغة بين الفرد والمجتمع ١٠١.
(٤) اللغة بين الفرد والمجتمع ١٢٤.
(٥) اللغة بين الفرد والمجتمع ١٢٤.
(٦) اللغة بين الفرد والمجتمع ١٢٤.
(٧) لغات البشر: أصولها وطبيعتها وتطورها ٨-١٠.
(٨) مشكلات اللغة العربية ٢٨.

تقدير أنها تتغير من الحسن إلى السَّيِّىء، أو من الصحة إلى الفساد، وهؤلاء يفهمون الصواب اللغوى على أنه الاتفاق بين ما يقوله الفرد والاستعمالِ اللغوىِّ للكُتَّاب والشعراء فى عصر خاص، أما تعيين بدء هذا العصر الخاص ونهايته فَأَمْرٌ اعتباطى بَحْت، أى إن هناك قوانينَ لغويةً ثابتةً، وبمقدار محافظة المتكلم أو الكاتب على ما تقتضيه هذه القوانين يكون الصواب والخطأ، فلو تَطَرَّقَ فَرْدٌ فى الابتكار اللغوى بما يخرج عن مدى قوانين التطور، فإنه يكون مخطئًا[٩].

وقد يبادر أحدهم فيقول: ما بال العلماء يُهْرَعُون إلى تخطئة إنسان فى استعمالٍ ما، على حين أن السامع قد يفهم عنه ما يريد أن يقول؟ أليس المقصود من اللغة هو الْفَهْمَ والإِفهامَ؟ فمتى حصل ذلك بين السامع والمتكلم استوى معه استقامةُ الإعراب وانكسارُهُ، وصحةُ التصريف وسَقَمُهُ!.

وَيرِدُ على هذا وَيَرُدُّهُ - وهو مما يضعف الرأى الأول أيضًا - أنه لا علاقةَ كاملةً بين الفهم والإفهام والصحة اللغوية إلا عند العربى المطبوع على لغته، وأما عند غيره ممن تعلم اللغة بالصنعة والاكتساب، فقد يتْحقق الفهم والإفهام دون أن يتحقق الصواب اللغوى؛ إذ الأول قد يكون سبيله أمورًا أخرى غير الألفاظ، كالسِّياق والإشارة وقرائن الأحوال ومعرفة القارىء أو السامع السابقة عن الموضوع، ثم المعنى الإجمالى للتركيب دون تدقيق فيما يحويه من ألفاظ تدل على معانٍ خاصة، أما الثانى - وهو الصواب اللغوى - فَسَبِيلُهُ مطابقة الكلام للقواعد المستنبطة من استقراء النماذج الخاصة التى أَقَرَّها السابقون وقاسوا عليها.

نَعَمْ، كان العربى قديمًا يفهم عن بعض الأعاجم ممن تعلم شيئًا من العربية غَيْرَ مُتْقِنٍ، ولكن لم يكن فهمه عنه آتيًا من لفظه، وإنما من أمر خارج عنه كالإشارة أو قرينة الحال، ولو وقف العربى عند حَدِّ ألفاظ هذا الأعجمى ما فهم عنه شيئا، يوضح ذلك لك ما جاء فى (البصائر والذخائر) لأبى حيان التوحيدى، قال: «تكلم الدَّارِكِىُّ الفقيه يومًا فى مجلس ابن معروف - وهو قاضى القضاة - وكان ابن الدَّقَّاق مُكَلِّمَهُ، فلحن الداركى، فقال له ابن الدقاق: لحنت!، فقال الداركى: رأيت أبا الفرج المالكى يناظر أبا إسحاق الْمَرْوزِىّ، فقال له فى النظر: إنك تلحن، فلو أصلحت من لسانك: فقال له أبو إسحاق: هذا أول انقطاعك؛ لأنك تعلم أنى قد لحنت قبل هذا مرارًا، فلم تنكر علىّ، وَلَمَّا لزمك المعنى صرت الآن تعيب على اللفظ، ثم قال الداركى: أنا ألحن، ولكن كلمونى على المعانى، إن كان لكم إليها سبيلًا! [كذا قال].

يقول التوحيدى تعليقًا على ذلك: «وقد مَضَغَ الداركى ذات بطنه بهذا الكلام؛ لأن المعانى ليست فى جهة والألفاظ فى جهة أخرى، بل هى متمازجة متناسبة، والصحة عليها وَقْفٌ، فمن

---

(٩) اللغة بين الفرد والمجتمع ٩٩.

ظن أن المعانى تتلخص له مع سوء اللفظ وقبح التأليف والإخلال بالإعراب، فقد دل على نقصه وعجزه»[١٠].

ومما يضعف الرأى الأول أيضًا أن السهولة فى التعبير والإدراك لا ترتبط دائمًا بالصحة اللغوية؛ لأن اللغة لا تنحو بفطرتها دائمًا إلى السهولة، هذا إلى جانب ما يترتب على الأخذ بهذا الرأى من انهيار الوسائل التعبيرية اللغوية لدى الإنسان، إذ إن الصواب حينئذ لا يخضع لقوانين اللغة والنحو، وإنما يرجع إلى حال السامع والمتكلم، وهى حال تختلف من شخص إلى آخر وتتأثر بعوامل كثيرة، كالثقافة وغيرها، وهنا يقع الاضطراب اللغوى؛ إذ ما يُعَدّ صوابًا عند واحد قد يُعَدُّ خطأً عند آخر؛ لصعوبة فهمه، أو تعسر إدراكه، وفيه من الفوضى اللغوية ما فيه[١١].

على أن فى لغتنا العربية مانعًا آخر قويًّا، يَحْظُرُ الأخذ بهذا الرأى، وهو التراث الذى ورثناه من كلام العرب، ورضينا المحافظة عليه، وكذلك القرآن الكريم والحديث الشريف. ولا شك أن عدم الاعتداد بالقياس على هذا المأثور نِسْيَانٌ له وتضييع. ولذا استقام أمر الفصحى مع المذهب الثانى، الذى يُقِرُّ مسألة الصواب والخطأ، ويتخذ لها مقياسًا، أساسه (الاتفاق أو عدمه بين استعمال الفرد، واستعمال آخرَ مأثورٍ من عصر مُعَيَّنٍ) ولن يصلح عصر لذلك إلا عصر الاحتجاج باللغة؛ إذ هو أسلم العصور من حيث صِحَّةُ اللغة وصفاؤها، وهو ما أخذ به نحاة العرب ولغويُّوهم، وفى مقدمتهم المهتمون بتنقية اللغة على مر الزمان.

ويرى أحد فضلاء الباحثين المعاصرين[١٢] أن تحديد مقياس دقيق للحكم بالصواب أو بالخطأ، ينبغى أن يقوم على دعامتين: «إحداهما المحافظة على سلامة اللغة العربية، والأخرى مراعاة التطور الذى تخضع له اللغة – على أنها ظاهرة اجتماعية متطورة – مع حراسة هذا التطور، بحيث تظل لغتنا – مع تطورها – محافظةً على طابعها المميّز وخصائصها الأصيلة».
وهو معيار يمكن قبوله والعمل عليه، إن فَسَّرْتَ المحافظة على سلامة اللغة بمراعاة قوانينها الإعرابية والتصريفية والاشتقاقية والتركيبية على نحو ما ورثناه عن لغة عصر الاحتجاج، وفَسَّرْتَ مراعاة التطور بالنواحى اللفظية كالتعريب ونحوه، فهذا ما تقتضيه ضرورة التجدد الحضارى، وهذا هو ما كان العلماء من بعد عصر الاحتجاج يسيرون عليه.

لكن هذا الباحث الفاضل أضاف إلى مقياسه بعد ذلك قوله: «وبعد مراعاة هذين الأمرين، لابد من استقراء الكلمات الملحونة التى جاءت فى كتب اللحن وفى المعجمات وغيرها، ثم

(١٠) البصائر والذخائر ٣ – ٥٠.
(١١) انظر توضيحًا فى: اللغة بين الفرد والمجتمع ١٠٠.
(١٢) انظر: لحن العامة فى ضوء التطور اللغوى ٥٠.

تصنيف هذه الكلمات من النواحي الصوتية والنحوية والصرفية والدلالية، ثم البحث فى الأساليب العربية وكتب اللغة عن نظائر لهذه الأمثلة الملحونة، التى اعترف بها اللغويون أو بعضهم، ويمكن أن تقاس عليها أمثلة اللحن، مادامت تلك النظائر واردة فى أية لهجة عربية، وفى ضَوْءِ ذلك نحدد النظرة إلى الكلمات التى وصفت باللحن على الأساسين التاليين: الاعتراف بصحة كل ما جرى على قياس كلام العرب، وتطبيق القواعد التى انتهى إليها مجمع اللغة العربية وغيره من المجامع العربية، ثم تطبيق القواعد السليمة التى انتهى إليها اللغويون القدماء والمحدثون للتطور اللغوى فى الأصوات والدلالة والصيغ»(١٣).

وهذه الإضافة منه تفسد عليه مقياسه، كما تفسد كل مقياس؛ ذلك لأنك إن أخذت بما ورد من نظائر لأمثلة اللحن فى الأساليب العربية وكتب اللغة - غير مُتَقَيِّدٍ بعصرٍ - وقِسْتَ عليها تلك الأمثلة الملحونة فحكمت عليها بالصحة، فلن يبقى فى كلام الناس خَطَأٌ أبدًا؛ إذ النظائر متوافرة، ولا سيما بعد عصر الاحتجاج. كذلك الحال لو اعتددت فى المقياس بكل لهجات العرب؛ إذ ما من استعمال لغوىٍّ حُكِمَ عليه بالخطأ إلا له فى إحدى لهجات العرب نظير، فالأخذ بهذا كله يُؤَدِّيكَ إلى استساغة لغة العامة اليومِ - ومِنْ قبله ومِنْ بعده - بكل ما فيها من ظواهرَ لغويةٍ مخالفةٍ للفصحى، حتى ظاهرةِ التخلِّى عن الإعراب، فلكل ذلك نظير من إحدى لهجات العرب، وقد جمع الأستاذ محمود تيمور كثيرًا من هذه النظائر بين العامية واللهجات العربية فى كتابه (مشكلات اللغة العربية)(١٤)، ولا شك أن القياسَ على كل ذلك والركونَ إليه ضَيَاعٌ للفصحى أَىُّ ضياعٍ.

لكن المقياس الأفضل الذى يحفظ على الفصحى كرامتها وبقاءها ودِقَّتَهَا، هو ما نهجه القدماء من اللغويين والنحويين، من قصر زِمنه على زمن الاحتجاج المتفق عليه أو الذى كادوا يتفقون عليه، ومن مراعاة النظام الخاص لِلُّغةِ ألفاظًا وتراكيبَ، وهو نظام استخلص من أفصح لهجاتهم، وذلك بعد أن يتوفَّرَ لمقياسهم هذا فَهْمٌ جيِّدٌ، وتطبيقٌ مستنير.

وإذْ اسْتَقَرَّ أن فى اللغة خطأً وصوابًا، واتضحت العلاقة الوُثْقَى بين الألفاظ والمعانى، وجب الاحتفاء باللفظ وتحسينه وتحصينه بوسائل الصحة والسلامة لغةً ونحوًا وصرفًا، وكذلك وجب الحرص على أن يكون له فى جملته مَعْنًى، وأن يكون لجملته هذه دَوْرٌ فى تأدية المعنى المراد، وأن يؤدى معناه الْمَنُوطَ به من غير عَنَتٍ ولا إرهاق.

والخطأ الذى يصيب الاستعمال اللغوى يعود - فى مجمله - إلى أنواع ثلاثة:

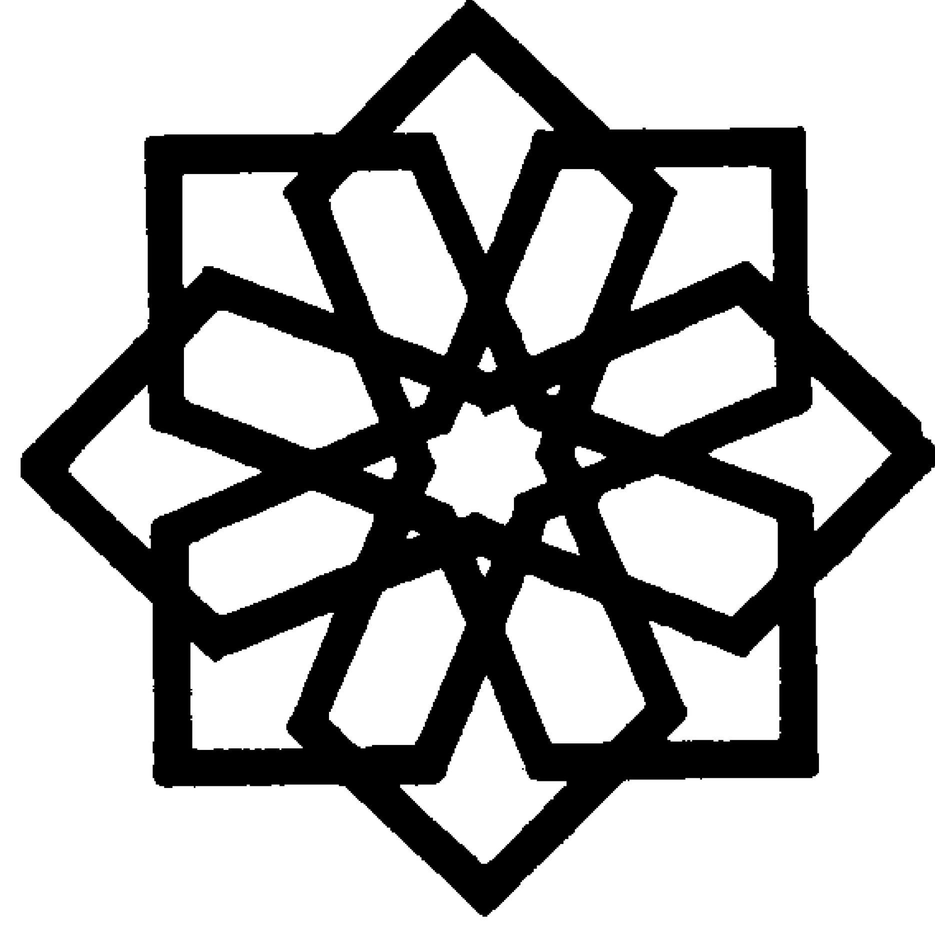
أحدها: خطأ يصيب أواخر الكلمات المتآخية فى جملة، وهو الخطأ الإعرابى، وهذا أسهل

(١٣) انظر: لحن العامة فى ضوء التطور اللغوى ٥١.
(١٤) انظر: مشكلات اللغة العربية ١٦٩ - ١٧٧.

أنواع الخطأ؛ إذ يكفى فى كشفه معرفة العلاقة بين أجزاء الجملة على اتساعها، ووظيفة كل كلمة فيها، وهو أمر يحسنه كل من له إلمامة بمسائل النحو العامة والظاهرة.

والثانى: خطأ يصيب الكلمةَ نَفْسَهَا، بوضعها فى غير موضعها، أو بإساءة تصريفها - وهو كسابقه فى سهولة كشفه - والرجوعُ إلى كتب اللغة ومسائل التصريف القياسية كفيلٌ بِرَدِّ الكلمة إلى صوابها.

أما ثالث الأنواع: فهو الخطأ الخفى، الذى يقع فى الجمل من حيث: التركيبُ، وتقديمُ بعض أجزائها على بعض، وشروطُ ذلك - على ما بين العلماء من اختلافٍ فى تلك الشروط. وهذا النوع هو أشدُّ الأخطاء فَتْكًا باللغة، يصيبها فى مَقْتَل، ويأتيها من مَأْمَن؛ إذ يَرِدُ على ألسنة حُرّاسها، الساهرين على رعايتها وحَمْلِها ونَقْلِها إلى الأجيال من بعدهم، كما يقع فى مؤلفاتهم من غير أن يَفْطُنُوا له، وَقَلَّ من يَسْلَمُ من هذا الخطأ الخفىّ، وربما وجدتَ شيئًا منه فى كتابى هذا ولا أَفْطُنُ له، وأسأل الله السلامة.



(٢)

أَوْهَامُ الْمُخَطِّئِينَ

سبق أن ذكرت – فى مقدمة الكتاب – أن الْغَيْرَةَ على الفصحى، والحرص على بقائها ونقائها، قد تدفع ببعض الباحثين مَن غير المتخصصين فى اللغة، أو من المتخصصين غير المدقِّقين، إلى نقد ما قد يقع على ألسنة الناس، أو فى كتابات الكُتَّاب، من استعمالٍ لغوى يزعمونه خطأً فيصححونه، وذكرتُ أن فى ذلك عَجَلَةً غَيْرَ محمودة، ومجازفةً بإصدار الأحكام غَيْرَ منشودة.

من هنا ينبغى لمن يضع نفسه فى موضع الناقد اللغوى – بل يجب عليه – أن يتسلح بسلاحٍ آخَرَ – فوق غَيْرَتِهِ على الفصحى وحرصه عليها –، وينبغى أن تتوفَّر لديه دُرْبَةٌ على هذا السلاح وإجادةُ استعمال له؛ لئلاَّ يَضِيرَ أهله من حيث أراد له أن يفيد.

وسِلاَحُ من يتصدى للتخطئة والتصويب لابُدَّ فيه من أمور أهمها:

* حُسْنُ تناولٍ للمعجمات اللغوية الموثوق بها، وبَصَرٌ بطرائقها فى عرض المادة اللغوية؛ إذ منها ما يَعْرِضُ الرأىَ وضِدَّهُ، على وَفْقِ آراء العلماء الذين ينقل عنهم، ومنها ما يتغاضى عن ذكر المسائل القياسية فى التصريف والاشتقاق، ويهتم بالسماع.

* مراعاة أن الكلام ليس كُلُّهُ علىٰ درجةٍ واحدةٍ من الفصاحة؛ فمنه الأفصح، ومنه الفصيح والقليل والنادر والشاذ، ومنه لهجات القبائل الخاصة، التى اشتهرت بفصاحتها وبُعْدِها عن اللحن، ولا يقال فيما ورد على واحد من غير الأفصح: إنه خطأ؛ ذلك لكونه كان مستعملاً فى عصر الاحتجاج، وإنما الخطأ فيما جاء بعد ذلك وخالف الوارد والقواعد.

* معرفةُ معظم آراء علماء اللغة – إن لم يكن الإحاطة بآرائهم – فى المسألة التى يعرض لنقدها، والوقوف على أدلة كل منهم، ثم ترجيح المختار على حسب قوة الدليل.

* حِسٌّ لغوى، وذوقٌ بلاغى، وبَصَرٌ بطرائق العرب فى إجراء الكلام؛ وذلك سبيله الاطِّلاَعُ الواعى المستنير على كتب التراث الأدبى شعرًا ونثرًا، والإفادة من ذلك فى عِيَارِ كلام الناس اليوم بمعيار التخطئة والتصويب، إذ إن اللغة ليست هذه القواعدَ الصَّمَّاءَ فقط، وإنما هى فوق هذا وقبله نُحُوٌّ بكلامنا مَنْحَى كلام العرب، وكم من استعمالٍ حُكِمَ بأنـه خطأ يمكن الحكم

بصحته ذوقًا وتَلَطُّفًا إلى فهم معناه، وذلك أمر لا يخضع لقاعدة لغوية.

* ثم إن الاستعمالَ الْمُخَطَّأَ قد يكون على نسق قراءة قرآنية، أو حديث شريف، أو استعمال مُوَلَّدٍ قريب من عصر الاحتجاج، أو استعمال عالم باللغة، وقد يكون قياسًا على استعمال عربى قديم غير مُطَّرِد، وعلى الناقد اللغوى أن يدرس ذلك كله، وأن يرى فيه رأيه قبل الحكم بالتخطئة أو بالتصويب. ولهذه المعايير أهميتها فى الحكم، وهى ما أُسِّسَتْ عليه الدراسة فى هذا الكتاب.

وليس بخافٍ ولا عسيرٍ بعد هذا أن نقول: إن عدم الإدراك الواعى لهذه الأمور، يُلْبِسُ الأَمْرَ على نَقَدَةِ الاستعمالِ اللغوى، فتضطربُ أحكامهم بين الصحة والخطأ، ويقعون أُسَارَىٰ أوهام التخطئة، وفيما يلى أشهر هذه الأوهام:

*** التخطئة لعدم الورود: مع أنه ورد فى كلام العرب.**

فقد يسرع بعض نَقَدَةِ الاستعمال اللغوى - قديمًا وحديثًا - إلى تخطئة لفظة أو تركيب، زاعمًا أن ذلك لم يرد عن العرب المحتج بلغتهم، مع أنه وارد عنهم قليلًا أو كثيرًا فى نفسه، ومن ذلك:

خَطَّأَ بعضهم أن يقال: عُقَيْرِبَةٌ؛ لأنه - إن صح فإنما يكون مصغر عقربة - وهى الحشرة المعروفة - وعقربة - فى ظنه - لم ترد عن العرب، إذا الوارد (عقرب) وتصغيره عُقَيْرِب.

وما خطأه صحيح؛ إذ ورد عن العرب: عقرب وعقربة وعقرباء، أما عقرب فهى للمذكر والمؤنث على السواء، وأما الباقيتان فهما للمؤنث فقط، قال إياس بن الأَرَتّ:

كَـأَنَّ مَـرْعَـىٰ أُمِّكُـمْ إِذْ غَـدَتْ عَقْـرَبَـةٌ يَكُـومُهَـا عُقْـرُبَـان

وخطأ بعضهم أن يقال: اشتريت مِقْرَاضًا ومِقَصًّا وجَلَمًا - وهى الأدوات المعروفة -؛ لأن العرب لم تستعمل من ذلك إلا لفظ المثنى والمراد به الواحد.

وما خطأه صحيح ورد به كلام العرب، قال ابن برى: جاء عن العرب مقراض وجلم - بالإفراد - كما قال الشاعر:

فَعَلَيْـكَ مَـا اسْـطَعْتَ الـظُّهُـورَ بِلِمَّتِي وَعَـلَيَّ أَنْ أَلْـقَـاكَ بِـالْمِـقْـرَاضِ

وقال سالم بن وابصة:

آذَيْتَ صَدْرِى طَوِيـلًا غِمْـرُهُ حَقِـدًا فيـه وَقَلَّمْـتَ أظفـارى بـلا جَـلَمِ

وأنشد ابن برى لِعَدِىِّ بن زيد:

كُـلَّ صَـعْـلٍ كـأنمـا شَـقَّ فيـه سَعَفَ الشَّـرْىِ شَفْـرَتَـا مقـراض

قال ابن برى: ولذلك نظائر كثيرة تركناها خوف السآمة.

وخطأ بعضهم استعمال اللفظين (كُلّ وبعَضْ) بالألف واللام، فلا يقال: الْكُلّ ولا الْبَعْض؛ لأن ذلك لم يرد.

وما خطأه ورد عن العرب، أما (الكل) فقد ورد فى شعر لأبى الأسود الدُّؤَلىّ - واضع علم النحو - هو قوله:

حَسَدُا الْفَتَى إِذْ لم ينالوا سَعْيَهُ   فَالْكُلُّ أَعْدَاءٌ لَهَ وخصومُ

كما ورد فى شعر لِسُحَيْمٍ عَبْدِ بنى الْحَسْحَاس، هو قوله:

رَأَيْتُ الْغنِىَّ والفقير كِلَيْهِما   إلى الموت، يأتى الموتُ لِلْكُلِّ مُعْمِدَا

وأما (البعض) فقد ورد فى شعر للمرقش الأصغر، هو قوله:

شَهِدْتُّ به من غارةٍ مُسْبَطِرَّةٍ   يُطَاعِنُ بَعْضَ القوم، وَالْبَعْضُ طُوَّحُوا

كما ورد فى شعر لمجنون ليلى، هو قوله:

لا يَذْكُرُ الْبَعْضُ مِنْ دينى فَيُنْكِرَهُ   ولا يُحَدِّثُنِى أَنْ سَوْفَ يَقْضِينِى

وخطأ بعضهم أن يقال: هذا الأمر يعرفه الصادر والوارد، زاعمًا أن وجه الكلام أن يقال: الوارد والصادر؛ لأنه مأخوذ من الوِرْد والصَّدَر، ولما كان الوِرْدُ يَقْدُمُ الصَّدَرَ - إذ الوِرْد هو سير الإبل إلى الماء لتشرب، والصَّدَر هو عودة الإبل إلى معاطنها بعد أن تشرب - وجب أن تقدم اللفظة الدالة عليه على الأخرى.

وما خطأه ورد به كلام العرب كثيرًا، ومنه قول الراجز:

والناسُ بين صادرٍ ووارد   مِثْلُ جحيج البيت نحو خالد

وقول جرير:

بكُلِّ أَسْمَرَ خَطِّىٍّ وَيُعْجِمُهُ   فى حَوْمَة الموت إصدار وإيراد

وخطأ بعضهم تكرار (بين) مع الظاهر فى نحو قولهم: المال بين زيد وبين عمرو، زاعمًا أنه لم يرد التَّكْرار إلا مع الضمائر.

وما خطأه واردٌ عنهم مستعملٌ كثيرًا، ومنه قول ذى الرُّمَّة:

فَيَاظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بين جُلَاجِلٍ   وبين النَّقَا آأنتِ أَمْ أُمُّ سالم

وقول اللُّعَيْن الْمِنْقَرِىّ:

سأقضى بين كلب بنى كليب   وبين الْقَيْنِ قَيْنِ بنى عقال

وهناك استعمالات أخرى كثيرة، وَهِمُوا فيها، فَعَدُّوها خطأً؛ لأنها - فى رأيهم - لم ترد، مع أن كلام العرب جاء بها، ويكفى أن ترجع إلى (شرح الشهاب الخفاجى على درة الغواص) لتقف على كثير من ذلك.

*** التخطئة لعدم الورود: مع أنه ورد فى قراءة قرآنية.**

وقد يسارع بعضهم إلى تخطئة استعمالٍ ما، لأنه - فى وَهمِهِ - لم يَرِدْ، مع أنه قد وردت به قراءة قرآنية، ومن ذلك:

خطأ بعضهم أن يقال أحزننى الأمر، زاعمًا أن صحيحه هو: حزننى الأمر.

وما خطأه وردت به قرآنية فى قوله تعالى: ﴿لَا يَحْزُنُهُمْ الْفَزَعُ الْأَكْبَر﴾ - قرىء بضم الياء من (يحزن) كما قرىء بفتحها، والضم على أنه من (أحزن).

وخطأ بعضهم أن يستعمل الماضى الثلاثى من الفعلين (يذر ويدع) فلا يقال: وَذَرَ ولا وَدَعَ، زاعمًا أنه لم يرد.

وما خطأه ورد فى قراءة قرآنية لقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ - قرىء بتخفيف الدال من (ودعك).

وخطأ بعضهم أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، فلا يقال: أَكْرَهُ ضَرْبَ زَيْدًا عَمْرٍو..

وما خطأه وردت به قراءة قرآنية لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ - قرىء بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم)، وهىَ مُخَرَّجَةٌ على الوجه الذى أنكروه.

وخطأ بعضهم استعمال اسم التفضيل من (الخير والشر) على أصل بابه وهو (أَفْعَل)، فلا يقال: فلان أَخْيَرُ من فلان، ولا أَشَرُّ منه، وما خطأه وردت به قراءة قرآنية لقوله تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ الْكَذَّابُ الأَشِرُ﴾ - قرأ أبو قُلَابَةَ (الأَشَرُّ).

وخطأ بعضهم أن يقال: أرجع فلان فلانا، زاعما أن صحيحه هو: رجعه من دون الهمزة.

وما خطأه وردت به قراءة قرآنية حكاها أبو زيد عن بنى ضَبَّةَ فى قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ - قرءوا بضم الياء من (يرجع) على أنه مضارع (أرجع).

وستأتيك أمثلة أخرى كثيرة فى مبحث القراءات القرآنية من هذا الكتاب.

*** التخطئة لعدم الورود: مع أنه ورد فى حديث شريف.**

وقد يؤدى الْعَجَلُ ببعض نَقَدَةِ الاستعمال اللغوى إلى تخطئة استعمالٍ ما، زاعمين أنه لم يرد، مع أنه قد ورد فى حديث شريف، ومن ذلك:

خطأ بعضهم أن يقال: بنى فلان بأهله - بمعنى دخل بها - زاعمًا أن صحيحه الوارد هو: بنى على أهله.

وما خطأه صحيح ورد فى أحاديث كثيرة، منها قوله ﷺ: «غزا نَبِىٌّ من الأنبياء، فقال لقومه: لا يَتْبَعْنى رجل مَلَكَ بُضْعَ امرأةٍ وهو يريد أن يَبْنِىَ بها وَلَمَّا يَبْنِ بها، ولا أحد بنى بيوتًا ولم يرفع سقوفها».

وخطأ بعضهم أن يستعمل الماضى الثلاثى من (يدع) - بمعنى يترك - فلا يقال: وَدَعَهُ، زاعمًا أنه لم يرد.

وما خطأه ورد به الحديث الشريف عن عائشة رضى الله عنها من قول النبى ﷺ لها: «أَىْ عائشةُ؛ إن شرَّ الناس من تركه الناس - أَوْ وَدَعَهُ الناس - اتِّقَاءَ فُحْشِه».

وخطأ بعضهم أن يقع الماضى فى خبر (لعل)؛ لما فيه من التناقض بينه وبين معنى (لعل) المفيدة لترقب الوقوع - وهو مستقبل -.

وما خطأ ورد فى غير موضع من الحديث الشريف، ومن ذلك قوله ﷺ: «وما يُدْرِيكَ؟ لعل الله اطَّلَعَ على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم؛ فقد غَفَرْتُ لكم».

وخطأ بعضهم وقوع (إِذْ) فى جواب (بَيْنَا)، فلا يقال: بَيْنَا زيدٌ قام إذ حضر عمرو.

وما خطأه ورد به الحديث الشريف فى غير موضع، كحديث أبى هريرة رضى الله عنه: «فلما قَدِمْتُ على النبى ﷺ بايعته، فَبَيْنَا أنا عنده إِذْ طَلَعَ الغلام»، وحديث الإفك عن عائشة رضى الله عنها، وفيه: «فَبَيْنَا هما جالسان وأنا أبكى إِذْ اسْتَأْذَنَتْ امرأة».

وستأتيك أمثلة أخرى كثيرة فى مبحث الحديث الشريف من هذا الكتاب.

*** التخطئة لعدم الورود: مع أنه ورد فى شعر الْمُوَلَّدِين.**

ومن أوهامهم أنهم حكموا بالخطأ على بعض الاستعمال اللغوى، مع أنه وارد فى استعمال بعض المولَّدين المشهود لهم بالفصاحة والتمكن من لهجات العرب، ومن ذلك:

خطأ بعضهم أن يُعَدَّى الفعل (تَفَيَّأَ) بنفسه، فلا يقال: تفيأتُ ظل الشجرة؛ لأنه فى اللغة مما يُعَدَّى بالجارّ (فى).

وما خطأه وارد فى بعض شعر المولدين، ومنه قول أبى تمام:

طَلَبَتْ ربيعُ رَبِيعَةَ الْمُمْهَىٰ لها ... فتفيأتْ ظِلًّا له ممدودا

وخطأ بعضهم أن يقال: شتان ما بينهما، وصحيحه أن يقال: شتان ما هما، وهو الوارد.

وما خطأه وارد فى بعض شعر المولدين، ومنه قول جميل بثينة:

هى البدرُ حُسْنًا، والنساءُ كواكبٌ فَشَتَّانَ ما بين الكواكبِ والبدرِ

وقول أبى عُيَيْنَةَ فى فاطمة بنت عمر:

وأصبحتُ معزولاً، وقد كنتُ واليًا وشَتَّانَ ما بين الولاية والْعَزْلِ

وخطأ بعضهم أن يستعمل (ولا سِيَّما) بتخفيف الياء، أو من دون الواو، أو من دون (لا).

وما خطأه وارد فى بعض شعر المولدين، ومنه قول الحكم بن قنبر يهجو أبا نُوَاسٍ:

عَهِدنَا شَيْخَةً تَرْعَىٰ رماما ونَسَّاجًا بِدُورِ أبى جِلاس
بِخُوزِسْتَانَ أَنْسَجَ مَنْ رَأَيْنَا وَلاَ سِيَمَا لِجِلْبَابٍ خُمَاسِى

وقول الحسن بن وهب:

ما أحسن العفو من القادر لا سِيَّما عن غير ذى ناصر
إن كان لى ذنب، ولا ذَنْبَ لى فماله غَيْرَكَ من غافر

وقول إسماعيل بن القاسم:

طُرْقُ بغدادَ أَضْيَقُ الأرض طُرْقًا سِيَّمَا بين قصرها والرُّصَافَةْ

وخطأ بعضهم إدخال الباء الزائدة على مفعول (خَشِيَ)، فلا يقال: خَشِيتُ به - بمعنى خِفْتُه.

وما خطأه وارد فى بعض شعر المولدين، ومنه قول أبى عَدِىّ الْعَبْلِىّ من شعر له يندب فُرْقَةَ بنى أمية:

فَبِذَاكُم أَمْسَتْ تَعَاتَبُ بينها فلقد خشيتُ بأن يُحَمَّ فَنَاؤها
ماذا أُؤَمِّلُ إن أُمَيَّةُ وَدَّعَتْ وبقاءُ سكان البلاد بقاؤها؟

وخطأ بعضهم أن يقال: امرأة عانسة - بالتاء - أى كبرت سنها دون أن تتزوج، وصحيحه الوارد هو (عانس) دون التاء، وهو وصف يستوى فيه المذكر والمؤنث.

وما خطأه ورد فى شعر المولدين، ومنه قول إبراهيم بن المهدى حين غضب عليه المأمون وسجنه، فاستعطفه حتى عفا عنه، فقال:

وَرَحِمْتَ أطفالاً كأفراخ الْقَطَا وعَوِيلَ عانسةٍ كقوس النازعِ

*** التخطئة لعدم الورود: مع أنه وارد فى استعمال علماء اللغة.**

وكثيرًا ما يُهْرَعُ نُقَّاد الاستعمال اللغوى إلى تخطئة لفظ أو تركيب، مع أنه قد يكون واردًا فى استعمال بعض علماء اللغة، المشهود لهم بالدِّراية اللغوية ودقة الرواية عن العرب، ومن ذلك:

خطأ بعضهم أن تخرج (كَافَّة) عما أُثِرَ عن العرب من استعمال، وهو أن تأتى نكرةً مؤخرةً

منصوبةً على الحالية، وتستعمل فى الناس خصوصًا. وما خطأه وارد فى كلام بعض علماء اللغة، كابن جنى – وقد كثر ذلك فى كلامه – ومنه قوله: «والوجه فيه ما عليه الكافة»، وقوله: «لاستمرار الكافة على فعاله»، وقوله: «إجازة هذا مذهب سيبويه وأبى الحسن وكافة أصحابنا»، وقوله: «وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز».

وخطأ بعضهم إدخال (قد) على المضارع المنفى بـ (لا)، فلا يقال: قد لا يكون كذا، زاعما أنها تختص بالدخول على الفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من الناصب والجازم وحرف التنفيس.

وما خطأه ورد فى استعمال بعض اللغويين، كالخليل بن أحمد فى قوله: «الأمور على ثلاثة أنحاء: شىء يكون الْبَتَّةَ، وشىء لا يكون الْبَتَّةَ، وشىء قد يكون وقد لا يكون». وابن جنى فى قوله: «كما أن القول قد لا يتم معناه إلا بغيره».

وخطأ بعضهم إدخال الألف واللام على (كلّ وبعض)، فلا يقال: الْكُلّ والْبَعْض.

وما خطأه واردٌ فى استعمال بعض اللغويين، كابن جنى فى قوله: «فليس الْكُلُّ هو ما فيه إليه، قال أبو بكر: إنما الْكُلُّ عبارة عن أجزاء الشىء، وكما جاز أن يضاف... بل الْكُلُّ فى هذا جارٍ مجرى الْبَعْضِ فى أنه ليس بالشىء نفسه، كما أن الْبَعْضَ ليس به نفسه، يدل على ذلك وأن حالَ الْبَعْضِ متصورة فى الْكُلِّ».

*** التخطئة: مع أن فى المسألة خلافًا بين البصريين والكوفيين.**

وكثيرًا ما يبادر بعض النقاد إلى تخطئة استعمالٍ ما، وهو لا يدرى أنه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين – وهما رأسا المذاهب النحوية – وهو خلاف ينبغى أن يُعْتَدَّ به فى بعض الاستعمال، ومن ذلك:

خطأ بعضهم أن يقال فى التعجب من الألوان: ما أَبْيَضَ هذا الثوبَ!، وقال: إنه لحن مجمع عليه، وغلط مقطوع به.

وما خطأه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين، فالتخطئة مبنية على المذهب البصرى، وأما الكوفيون فيجيزون التعجب من البياض والسواد خصوصًا؛ لأنهما أصل الألوان.

وخطأ بعضهم أن يأتى تمييز (كم) الاستفهامية جمعًا، فلا يقال: كم عبيدًا لك؟ بخلاف (كم) الخبرية؛ إذ يأتى مميزها مفردًا أو جمعًا.

وما خطأه صححه الكوفيون، قال ابن مالك فى (التسهيل): «كم اسم لعدد مبهم، فيفتقر إلى

مميِّزٍ، لا يحذف إلا بدليل»، ثم قرر جواز جرّه، وقال: «ولا يكون مميِّزها جمعًا، خلافًا للكوفيين».

وخطأ بعضهم أن ينسب إلى جمع التكسير - الذى له واحد من لفظه - على لفظه الجمعى، فلا يقال: رجل صُحُفِىّ (لمن يقتبس من الصحف) نسبة إلى الصُّحُفِ جمع صحيفة، بل الصواب عنده أن يقال: رجل صَحَفِىّ - بالنسب إلى المفرد، ومثله: رجل فرائضى، والصواب: فَرَضِىّ.

وما خطأه هو مذهب الكوفيين، وله دليله ووجهته.

وخطأ بعضهم أن يقال: ما فَعَلْتَ بالثلاثة الأثواب؟ بإدخال الألف واللام المعرفتين على كل من العدد المضاف ومعدوده، والصواب عنده أن يقال: ما فعلت بثلاثة الأثواب؟ بإدخال الألف واللام على المضاف إليه فقط.

وما خطأه مذهب الكوفيين، قال ابن مالك فى (التسهيل): «إذا قُصِدَ تعريف العدد أُدْخِلَ حَرْفُه على الآخر، إن كان مضافًا، أو عليهما شذوذًا - لا قياسًا - خلافًا للكوفيين».

وخطأ بعضهم أن يجمع ما كان صفة على وزن (أَفْعَل وفَعْلَاء) جمع تصحيح بالواو والنون للمذكر، وبالألف والتاء للمؤنث، فلا يقال فى جمع: رجل أحمر، وامرأة حمراء: رجال أحمرون ونساء حمراوات، بل الصواب أن يجمع النوعان جمع تكسير على (فُعْل)، فيقال: رجال ونساء حُمْر.

وهذا المُخَطَّأُ هو مذهب الكوفيين، ولهم دليلهم من السماع والقياس.

ومثل ذلك كثير، إن تتبعته فى كتب النحو.

*** التخطئة: مع أن فى المسألة خلافًا لأحد العلماء.**

وقد يحكم بعض النَّقَدَة اللغويين على استعمالٍ ما بالخطأ، مع أن لبعض النحاة وجهًا يخرجه عن ذلك، سواء أكان هذا النحوى من أهل المذهب نفسه، أم من مذهب آخر، ومن ذلك:

خطأ بعضهم أن يقال: اختصم الرجلان كلاهما، وأن يقال: المال بين زيد وعمر كليهما؛ إذ الفعل (اختصم) يدل على المشاركة فى الحدث، أى وقوعه من غير الواحد. ولفظة (بين) تقتضى الاشتراك أيضًا، وحينئذ يكون ذكر لفظ التوكيد (كلاهما) لغو لا وجه له، إذ الغرض من التوكيد بـ (كلا وكلتا) هو رفع توهم إرادة الواحد من اللفظ الدال على اثنين. وهو مُنْتَفٍ مع (اختصم، وبين).

وما خطأه هؤلاء أجازه غيرهم، قال ابن مالك فى (التسهيل): «كلا وكلتا قد يؤكدان ما لا يصلح فى موضعه واحد، خلافًا للأخفش، فيمتنع مثل: اختصم الرجلان كلاهما؛ لعدم

الفائدة؛ إذ لا يحتمل الوضعُ الإفرادَ، وكذا قولك: المال بين الزيدين كليهما، ووافق الأخفشَ على المنع الفراءُ وابْنُ هشام وأبو عليّ، ومذهبُ الجمهور الجوازُ».

وخطأ بعضهم أن يقال للداء المعترض فى البطن: (مَغَصٌ) بفتح الغين؛ لأنه حينئذ يكون بمعنى خيار الإبل، والصحيح عندهم تسكين الغين.

وما خطأه هؤلاء صوّبه غيرهم، قال ابن بَرِّى: «وغيره - أى غير ابن السكيت - من أهل اللغة يخالفه فيه، وقال ابن الْقُوطِيَّة فى (أفعاله): يقال: مَغِصَ ومَغِسَ كعَلِمَ - بالصاد والسين - مغصًا ومغسًا - بالفتح والإسكان فيهما - فهى لغة صحيحة فصيحة، فلا يَغُرَّنَّكَ ما قاله المصنف - يقصد الحريرى - فإن الحق خلافه».

وخطأ بعضهم أن يقدَّم خبر (زال) الناسخة من أخوات (كان) عليها، سواء كان النافى (ما) أم غيره، فلا يقال: قائمًا ما زال زيد، أو: قائمًا لن يزال زيد، أو: قائمًا لم يزل زيد.

وما خطأه هؤلاء صححه غيرهم مطلقًا، وصححه آخرون إذا كان النافى غير (ما) من أدوات النفى، ومنعه مع (ما) لأن لها الصدارة.

وخطأ بعضهم أن يقال: إيّاك الشرَّ - بحذف حرف العطف من المحذر منه، والصواب عنده أن يقال: إياك والشر.

وما خطأه هنا أجازه بعضهم على أن يكون المنصوب معمولاً لفعل مضمر، لا بما نصب (إياك)، وفى كتاب سيبويه: «لو قلت: إياك الأسد - تريد: من الأسد - لم يجز، كما جاز فى أنْ، إلا أنهم زعموا أن أبا إسحاق أجاز هذا البيت: (فإياك إياك المراءَ فإنه)، كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد (إياك) فعلاً آخر فقال: اتّق المراءَ، وقال الخليل: لو أن رجلاً قال: إياك نَفْسَكَ، لم أُعَنِّفْهُ».

وهناك مسائلُ كثيرةٌ من هذا النوع الذى يُخَطَّأُ، مع أن لبعض العلماء وجهًا يُصَحِّحُهُ، تجدها فى المسائل الجزئية داخلَ أبواب كتب النحو، ولكن المخطِّئين يتغاضَوْنَ عن هذه الخلافات، أو لا يعرفونها.

* **التخطئة: لأنهم لم يُحْسِنُوا فهم القاعدة.**

وقد يعجل بعض نقاد الاستعمال اللغوى إلى الحكم بالتخطئة، معتمدين على قاعدة لغوية أو نحوية، زاعمين أن الاستعمال المخطأ مخالف لهذه القاعدة، مع أنهم لم يحسنوا فهم هذه القاعدة، ومن ذلك:

خطأ بعضهم أن يقال: المصريون أكثر كَرَمًا من أن يحملوا ضغينة، والصواب عنده هو: المصريون أكرم؛ وقال: إن الفعل (كَرُمَ) مستوفٍ لشروط الصوغ المباشر على (أَفْعَلَ) عند

إرادة التفضيل؛ فهو ثلاثى متصرف تام مثبت قابل للتفاوت ليس الوصف منه على أفعل، وليس مَبْنِيًا للمجهول.

وهذه هى القاعدة، ولكنها غير مُلْزِمَةٍ؛ فقد يكون الفعل مستوفيا للشروط ويأتى التفضيل بوصف مساعد على (أفعل)، وفى القرآن الكريم: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ وفيه: ﴿الأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾ ولم يقل: أَقْسَى، ولا أَكْفَر، وجاء فى (التصريح على التوضيح): «ولا يختص التوصل بأشدَّ ونحوه بما فقد بعض الشروط، بل يجوز فيما استوفى الشروط، نحو: ما أشد ضرب زيد لعمرو!». وما يجوز فى التعجب يجوز فى التفضيل.

وخطأ بعضهم أن يقال: بعض الناس لا يحبون السباحة، وبعض النساء لا يُجِدْنَ الرماية، والصحيح عنده أن يقال: بعض الناس لا يحب السباحة، وبعض النساء لا يجيد الرماية - بالإفراد والتذكير؛ مراعاةً للفظ (بعض) الذى هو مفرد مذكر.

وما خطأه ليس بخطأ؛ إذ إن فى اللغة ألفاظًا يصح فى عود الضمير عليها مراعاةُ ألفاظها فيأتى مفردًا مذكرًا، ومراعاةُ معناها فيأتى الضمير على حسب ذلك المعنى. ومن هذه الألفاظ (كلّ وبعض) فيصح أن يقال: بعض الناس حضر، وبعض الناس حضرت، أو حضرا، أو حضرتا، أو حضروا، أو حضرن. ومثل الضمائر كل ما يحتاج إلى المطابقة مثل الخبر والنعت والتوكيد، وفى القرآن الكريم ورد الأمران معًا، فعلى مراعاة اللفظ ورد قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ﴾؛ وعلى مراعاة المعنى ورد قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا، فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الأَعْجَمِينَ. فَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ مَّا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ﴾.

وخطأ بعضهم أن يقال: هذا سابقٌ لأوانه؛ لأن اسم الفاعل فيه معدًّى باللام، وهو مما يُعَدَّى بنفسه؛ لأنه من فعل متعدٍّ بنفسه؛ والصواب عنده أن يقال: هذا سابقٌ أَوَانَهُ.

وهذه التخطئة مبنية على أن اسم الفاعل من الفعل المتعدى يعمل النصب فى اللفظ كفعله، ولكن النحاة لم يوجبوا ذلك دائما، بل جعلوه جائزا مع وجه آخر هو إدخال اللام فى مفعوله - وتسمى لام التقوية - لأن اسم الفعل ضعيف فى عمل النصب؛ لكونه فرعا عن الفعل، والأصل فى العمل للأفعال، والأسماءُ العاملةُ محمولةٌ عليها، ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿والْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾

وخطأ بعضهم أن يقال: عسى أن يَحُلَّ السلامُ، والصواب عنده أن يقال: عسى السلامُ أَنْ يَحُلَّ، وقال: إن (عسى) من أفعال الرجاء العاملة عمل (كان)، وهى تطلب (السلام) اسمًا لها، والترتيبُ بين أجزاء الجملة يجب أن يُرَاعَى.

وفى هذه التخطئة غَفْلَةٌ عن استعمال العرب لـ(عسى) فهى تستعمل ناقصة أو تامة، فالناقصة نحو قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾، والتامة هى المسندة إلى أَنْ والفعل، نحو: عسى أن يقوم. فإن جاء بعد هذا الفعل مرفوع ظاهر - نحو المثال الْمُخطَّأ - فللعلماء فيه خلاف، ذهب الشَّلَوْبِينُ إلى أن هذا المرفوع يكون مرفوعًا بالفعل الذى بعد أَنْ، والمصدر المؤول فاعل (عسى) وهى تامة ولا خبر لها. وذهب المبرد والسيرافى والفارسىّ إلى جواز هذا الوجه ووجه آخر، هو أن يكون المرفوع مرفوعًا بـ (عسى) اسماً لها، وأَنْ والفعل فى موضع نصب خبرًا لها تقدم على الاسم، والفعل الذى بعد أن فاعله ضمير يعود على فاعل (عسى).

وخطأ بعض الشُّدَاةِ فى النحو أن يقال: فلان يدرس بكلية اللغة العربية، زاعمًا أن المقام لـ (فى) لأنها هى المفيدة للظرفية، فالصواب عنده أن يقال: يدرس فى كلية اللغة.

وفى هذه التخطئة غَفْلَةٌ عن أحد معانى باء الجر، وهو أنها تأتى للظرفية، وعلامتها أن يحسن وضع (فى) مَوْضِعَها، وذلك قياسٌ لاضير فيه، ولقد حفزتنى كثرة التخطئة لهذا الاستعمال وتعنت مُخَطِّئِيه من الزملاء الأفاضل عند مناقشة الرسائل العلمية - حفزتنى هذه الكثرة إلى أن أتتبع هذا الاستعمال فى كلام العرب وفى القرآن الكريم، فوجدت منه الكثير، فمن الشعر قول ذى الرمة:

أَذَا زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ أم ذا خُصُومة ... أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرَةِ الْعَامَ ثاويا

وقول الفرزدق:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً ... وبالشام أخرى، كيف يلتقيان؟

وأما القرآن الكريم فقد وجدت استعمال الباء فى موضع (فى) فى الأماكن المحدودة المختصة كثيرًا غالبًا، حتى إنه لم يستعمل (فى) إلا فى آية أو آيتين، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِىَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمنِ فى الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرةِ﴾، فإذا عرض لهذا المكان المختص ما يوجب عمومه استعمل (فى) كقوله تعالى: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمْ الْغَاوُونَ. أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾. لَمَّا دخلت (كلّ) على (وادٍ) المختص جعلته عامًّا؛ لأنها من ألفاظ العموم.

ومما جاء من الأماكن المختصة مجرورا بباء الظرفية قوله تعالى: ﴿وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوادِ﴾، و﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾، و ﴿أَنْ تَبَوَّآ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا﴾، و ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمْ اللهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾، و ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾.

أما الأماكن غير المحدودة المختصة -وهى المبهمة- فكل ما جاء منها فى القرآن الكريم استعمل معه (فى) كالسموات والأرض، قال تعالى: ﴿وَفِى السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾.

وكِدْتُ أخرج من ذلك بقاعدة، هى أن الباء تستعمل فى الأماكن المحدودة كما تستعمل (فى)، و أن (فى) تستعمل فى الأماكن المبهمة فقط، وأن استعمال الباء فى المحدودة أَفْشَىٰ وأَفْضَلُ؛ لما تفيده من معنى الإلصاق – وهو معناها الأَصْلِىُّ – فوق الدلالة على معنى الظرفية وفى ذلك من التمكن ما فيه، وعلى هذا فالاستعمال المُخَطَّأُ (يدرس بالكلية) أفضل عندى مما صحّحوه به، وقد عرفتَ ما فيه.

* **التخطئة لغير الأفصح: مع أنه فصيح.**

وقد أدى تسرع بعض النقاد فى الحكم بالتخطئة إلى أن حكم على الفصيح بأنه خطأ، سواء منه ماقَلَّ استعماله فى نفسه وما كثر، ومن ذلك:

خطأ بعضهم وقوع (أن) فى خبر (كاد) من أفعال المقاربة، فلا يقال عنده: كاد السباح أن يغرق، بل يقال: كاد السباح يغرق.

وما خطأه صحيح فصيح كثير فى الاستعمال، وإن كان التجرد من (أن) أكثر وأفصح، ومما جاء مقترنا بـ (أن) قوله ﷺ: «ماكِدْتُ أُصَلِّى العصر حتى كادت الشمس أن تغرب» وقول الشاعر:

كَــادَتْ النَّفْسُ أن تَفِيضَ عَـلَيْــهِ ... إِذْ غَــدَا حَشْــوَ رَيْــطَةٍ وَبُــرُودِ

جاء فى شرح ابن عقيل على الألفية: «وأما (كاد) فذكر المصنف أنها عكس (عسى) فيكون الكثير فى خبرها أن يتجرد من (أن) ويقل اقترانه بها، وهذا بخلاف ما نصَّ عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بـ (أن) مخصوص بالشعر».

وخطأ بعضهم أن تستعمل (الأيادى) جمعًا لـ(اليد) – وهى العضو المعروف فى الجسم – زاعمًا أنها لا تستعمل إلا فى معنى النِّعَم والأفضال، على حدِّ ما جاء فى قول الشاعر:

لــه أيــادٍ عَــلَىَّ ســابــغــةٌ ... أُعُــدُّ مــنهــا، ولا أُعَــدِّدُهَــا

أى: له نِعَمٌ وأفضال كثيرة عميمة تستعصى على العدّ.

وما خطأه هؤلاء لا وجه له؛ إذ ورد استعمال (الأيادى) جَمْعَ جَمْعٍ، جمعت (اليد) على (الأيدى) ثم جمعت الأيدى على (الأيادى)، ومن شواهد مجيئها للعضو المعروف فى الجسم مارواه ابن جنى، مما أنشده أبو الخطاب:

ســاءهــا مــا تَــأَمَّلَتَ فى أيــادِيـ ... ـنــا وإشنــاقُهــا إلى الأعــنــاق

ومما أنشده أبو زيد:

وأَمَّــا واحــدًا فـكـفــاك مـثــلى ... فمن لِيَــدٍ تــطاوحهــا الأيــادى

ومن أبيات المعانى:

وَمُسْتَامَةٍ تَسْتَامُ وَهْىَ رخيصةٌ ... تُبَاعُ بساحات الأيادى وتُمْسَحُ

وقول العجاج:

وخَطَرَتْ فيه الأيادى وخَطَرْ ... رائٌ إذا أورده الطَّعْنَ صَدَرْ

وقول الراجز:

كأنه بالصَّحْصَحَانِ الأَنْجَلِ ... قُطْنُ سَخَامٍ بأيادِى غُزَّلِ

وخطأ بعضهم تكرار (بين) مع الظاهر، فلا يقال: المال بين زيد وبين عمرو؛ لأن ذلك إنما يكون مع الضمائر فقط، كقوله تعالى: ﴿فَافْرُقْ بَيْنَنَا وبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾.

وما خطأه هؤلاء فصيح، وإن كان الأفصح عدم التكرار، والفصيح لا يُخَطَّأ، قال ابن برى: «إعادة (بين) هنا - يريد: مع الظاهر - جائزة، على جهة التأكيد، وهو كثير فى كلام العرب»، ثم ذكر شواهد مختلفة.

وخطأ بعضهم أن يقال (حوائج الناس)؛ لأن المفرد (حاجة) ثلاثى فلا يجمع هذا الجمع، وإنما قياسه الوارد: حَاجٌ وحَاجَاتٌ وحِوَجٌ.

وما خطأه هؤلاء لا وجه له؛ إذ (الحوائج) جمع فصيح كثير، وقد قَدَّرَ له العلماءِ مفردًا من لفظه هو (حائجة) وزعم بعضهم أنه مفرد وارد فى لغة، ولـ (الحوائج) شواهد كثيرة، ذكر بعضها فى لسان العرب، وحكى السجستانى والرقاشى أن الأصمعى كان قد خَطَّأَ هذا الجمع ثم رجع عن تخطئته، وقال: إنما هو شىء كان عرض له من غير بحث ولا نظر، قال: وهذا الأشبه به؛ لأن مثله لا يجهل ذلك؛ إذ كان موجودًا فى كلام النبى ﷺ، وكلام العرب الفصحاء..

*** التخطئة: لأنهم لم يُحْسِنُوا فهم المعنى المقصود.**

وبعض النقاد تحكمه القاعدة، أو الوارد عن العرب نَصًّا، فيشتدُّ فى تخطئته ما كان على خلاف ذلك، من غير أن يُنْعِمَ النظر فى المعنى المقصود من اللفظ أو التركيب، وهل يستقيم تخريجه على معنى يقصده المتكلم، من غير أن تُضَار القاعدة اللغوية، فَهُمْ - بهذا - يُغَلِّبُونَ الشكلَ على المضمون، أَوْ قُلْ: يُضَحُّونَ بالمعنى فى سبيل المحافظة على المبنى الموروث، ومن ذلك:

خطأ بعضهم أن يقال: أَلُومُكَ لِمَا جَرَىٰ منك؛ بناءً علي أن الفعل (لاَمَ) لا تستعمل معه اللام، إنما الوارد استعمال (على) معه، فالصحيح أن يقال: أَلُومُك على ما جرى منك.

وفى هذا تشدد فى الاحتكام إلى السماع، دون مراعاة للمعنى المقصود الذى لا شأن للسماع

به؛ فإن القول الْمُخَطَّأَ ناشئ عن سؤالٍ هو: لِمَ لُمْتَهُ؟ كما يكون السؤال: علام لمته؟ أو: بم لمته؟ أو: فيم لمته؟. والجواب يجرى على السؤال، وكُلُّه صحيح لا يشترط له ورود.

ومثل هذا يقال فى تخطئة بعضهم أن يقال: تهافتوا لمساعدة المنكوبين، أو أن يقال: أسِفَ فلان لكذا.

وخطأ بعضهم أن يقال: (الْمَتْحَفُ) بفتح الميم - للمكان الذى تحفظ فيه التُّحَفُ - والصحيح فى نظره هو ضم الميم؛ لأنه اسم مكان من الفعل (أتْحَفَ) الرباعى.

وهذا مستقيم من الوجهة الصرفية الشكلية، ولكنه غير مستقيم من جهة المعنى؛ فإن معنى اسم المكان هو حصول الحدث فى المكان الذى اشْتُقَّ منه، فـ (الْمَسْجِدُ) مكان يحدث فيه السجود، و (الْمَلْعَبُ) مكان يجرى فيه اللعب، و (الْمُصَلَّىٰ) مكان تؤدى فيه الصلاة، وعلى هذا؛ إذا قلت: أتحفت فلانًا، كان معناه فى اللغة: أعطيته تحفةً، فاسم المكان منه وهو (الْمُتْحَفُ) - بالضم - يكون معناه: المكان الذى يُعْطَى فيه الناسُ تُحَفًا، وهذا المعنى غير مقصود، ولا يحدث فى دور الآثار، وإنما المقصود: المكان الذى تحفظ فيه الآثار، وهو ما تفيده الكلمة مفتوحة الميم.

وخطأ بعضهم أن يقال: تقدم إلىَّ فلان بكذا، بمعنى: سألنى قضاءه، ورغب إلىَّ فيه؛ إذ المعنى المأثور هو: أَوْعَزَ إلى، أو أمرنى، وهو عكس الأول.

ولكن لهذا الأسلوب واقعة تاريخية، غفل عنها اللغويون - على مايرى أحد فضلاء مجمع اللغة العربية - وهى أن الخليفة كان هو المتفردَ بإصدار الأوامر، ثم تغيَّرت الحال، فأصبح العمال هم الذين يتقدمون إلى ولىّ الأمر يطلبون منه الإذن، ومن هنا حدث التقدم من الصغير، كما حدث من الكبير، وهذا التغيير هو الذى يصحح لنا هذا الاستعمال.

*** التخطئة لمجافاة الذوق: وإن صح فى القاعدة.**

وقد يبالغ بعضهم فى نقد الاستعمال اللغوى، فيخطِّئُ مايُجافِى الذوقَ العربى، وإن جرى على الفصيح المشهور من القواعد، وأكثر ما يكون ذلك فى الأساليب المنقولة عن غير العربية، ومن ذلك:

تخطئة الأستاذ شاكر شقير اللبنانى قول بعض المترجمين: فلان طلب يد فلانة - كناية عن الْخِطْبَةِ عند الفرنجة - والعرب تقول فى مثله: خطبها. وقولهم فى الدعاء: لِتَحْفَظْكَ السماء من كل شرّ، والعرب تقول فى مثله: حفظك الله، أو وقاك الله الشر. وقولهم فى التعجب والاستعظام: يا إلَهِى، يا أَللّه الصالح، ياسماء العادلة - والعرب تقول فى مثله: وَىْ، أو: عَجَبًا. وقولهم: قتل فلان وقته فى اللعب - والعرب تقول فى مثله: أضاع وقته. وقولهم: قرأت على وجهه الغضب -

بمعنى: بدا فى وجهه. وقولهم: لتضحية أيام سعادتنا على مذبح عنادك. وقولهم: قل: من هو؟ قال فلان بِحِدَّةٍ - بتقديم مقول القول على القول وقائله - والعرب لا تفعل مثل هذا.

وتخطئة الشيخ إبراهيم اليازجى قولهم: أنا مديون لفلان فى هذا الأمر - والعرب تقول فى مثله: له عَلَيَّ الفضل فيه؛ إذ جرى الذوق العربى على إطلاق الدين على ماهو مُحَسٌّ كالمال مثلاً.

وتخطئة الأستاذ أسعد داغر قولهم: حرام عليك أن تعتقل بر باط الحب فؤادًا خَلِيًّا؛ لما فيه من التنافر وعدم الالتئام، وإن صحت ألفاظه من حيث اللغة. وقولهم: فلان صادِق بكل معنى الكلمة - والعرب تقول فى مثله: صادِقٌ نَاهِيكَ مِنْ صَادِقٍ، أو: جِدُّ صادِقٍ. وقولهم: لعب دَوْرًا مُهِمًّا فى عَالَمَيْ السياسة والأدب - والعرب تقول فى مثله: ضرب بسهم كبير فيهما.

*** التخطئة: مع استقامته على وجهٍ من المجاز.**

وقد تتحكم القاعدة أو الورود فى معيار بعض نقاد الاستعمال، فَتَصْرِفُهُمْ إلى تخطئة بعضٍ من الاستعمال، الذى قد يستقيم له وَجْهُ صحةٍ من المجاز، ومن ذلك:

خطأ بعضهم أن يقال: يَأْبَىَ عليه إباؤه أن يُذِلَّ نفسه، زاعمًا أن الفعل لا يَحْدُثُ عن المصدر، فلا يقال: يأبى الإباء، كما لا يقال: يضرب الضرب، ولا يبكى البكاء، ونحو ذلك.

يقول الدكتور مصطفى جواد: «هذا قول من لا تحقيق له؛ لأن إسناد الفعل إلى المصدر المعنوى ضربٌ من المبالغة، ولذلك قيل: جُنَّ جُنُونُهُ، وجَدَّ جِدُّهُ، قال أبو فِرَاسٍ:

سَيَذْكُرُنِى قَوْمِى إذَا جَدَّ جِدُّهُمْ   وفى اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ يُفْتَقَدُ الْبَدْرُ

أَجَلْ؛ لا يقال: ضَرَبَ الضربُ ولا بكى البكاءُ؛ لأنهما غير معنويين، لا لأن ذلك لا يجوزُ مطلقًا، فهذا إفراط فى التغليط».

وخطأ بعضهم أن يقال: رجل طَمُوحٌ؛ بناءً على أن هذا الوصف ورد صفة للفرس خاصة، جاء فى لسان العرب: «فرس طامح الطَّرْفِ، طامح البصر: مرتفعُهُ».

يقول الأستاذ صلاح الدين الزعبلاوى: «إن هذا الورود، إنما هو على سبيل التمثيل لا التخصيص لاستعمال الصفة، على أنه لو كان على سبيل التخصيص لم يكن بأسٌ فى استعماله للرجل على المجاز».

وخطأ بعضهم أن يستعمل (الاسترسال) فى معنى المضِىّ والانطلاق، فلا يقال: استرسل فلان فى كلامه، أو فى ضلاله؛ بناءً على أنه لم يَرِدْ بهذا المعنى؛ إذ الوارد بمعنى السلاسة واللين والانقياد، يقول الزعبلاوى: «إن السلاسة سبب فى المعنى الجديد، فإذا قلت: استرسل فى الضلال، فمؤداه أنه انقاد فيه، فلم يمتنع ولم يَسْتَعْصِ على مُسْتَدرِجِهِ، وهو بحكم ذلك سيمضى وينطلق».

وخطأ بعضهم أن يقال: هَدَفَ فلان إلى كذا - بمعنى قصده؛ بناءً على أن الوارد عن العرب هو: هدف إلى الشيء - بمعنى دخل فيه، وهدف للخمسين من سِنيهِ - أى قاربهـا، وهدف: أسرع.

يقول الشيخ محمد على النجار: «ولكن المعنى العصرى يصح بضرب من المجاز، فـ (هَدَفَ) تستعمل اليوم فى معنى: قصد وتَوَخَّى، والقصد إلى الشيء يكون سببًا فى الدخول فيه، وفى مقاربته؛ وقد يكون سببًا فى الإسراع إليه، فيكون هذا من إطلاق المسبب على السبب».

وخطأ بعضهم أن يقال: أيها المواطنون، ويرى صحته أن يقال: أيها الوطنيون - نسبة إلى الوطن، أو: أيها المستمعون.

يقول الأستاذ أبو السعود: «والحق أن التعبير الأول سليم، لاغبار عليه؛ لأن كلمة (مواطن) معناها: موافق، من (وَاطَنْتُهُ) بمعنى: وافقته، وعلى هذا تكون الكلمة مستعملة استعمالاً حقيقيًا، إذا كان كل من يستمع إلى هذا الخطيب يوافقه على ما يعرض من آراء، وتكون مجازًا مرسلاً - علاقته الكلية - إذا كان بعض المستمعين لا يوافقه».

*** التخطئة: لعدم مراعاة الفروق الدقيقة.**

ومن تَشَدُّد بعض نُقَّاد الاستعمال اللغوى، أن يحكموا على استعمالٍ ما بالخطأ، مع أنه صحيح فصيح، وما قالوه لا يعدو أن يكون من قَبِيل عدم مراعاة الفروق الدقيقة بين معانى الألفاظ، مما هو حقيق بمباحث فقه اللغة، ومرغوبٌ فى اللغة لأصحاب الأذواق الرفيعة والأحاسيس المرهفة الراقية، ولا ضَيْرَ ألا يُرَاعِيَهُ المتكلم فى كلامه الفصيح المعتاد. وأكثر موادِّ هذه التخطئة ورد فى كتاب (دُرَّة الْغَواص فى أوهام الْخَواصِّ) للإمام الحريرى، ومنه:

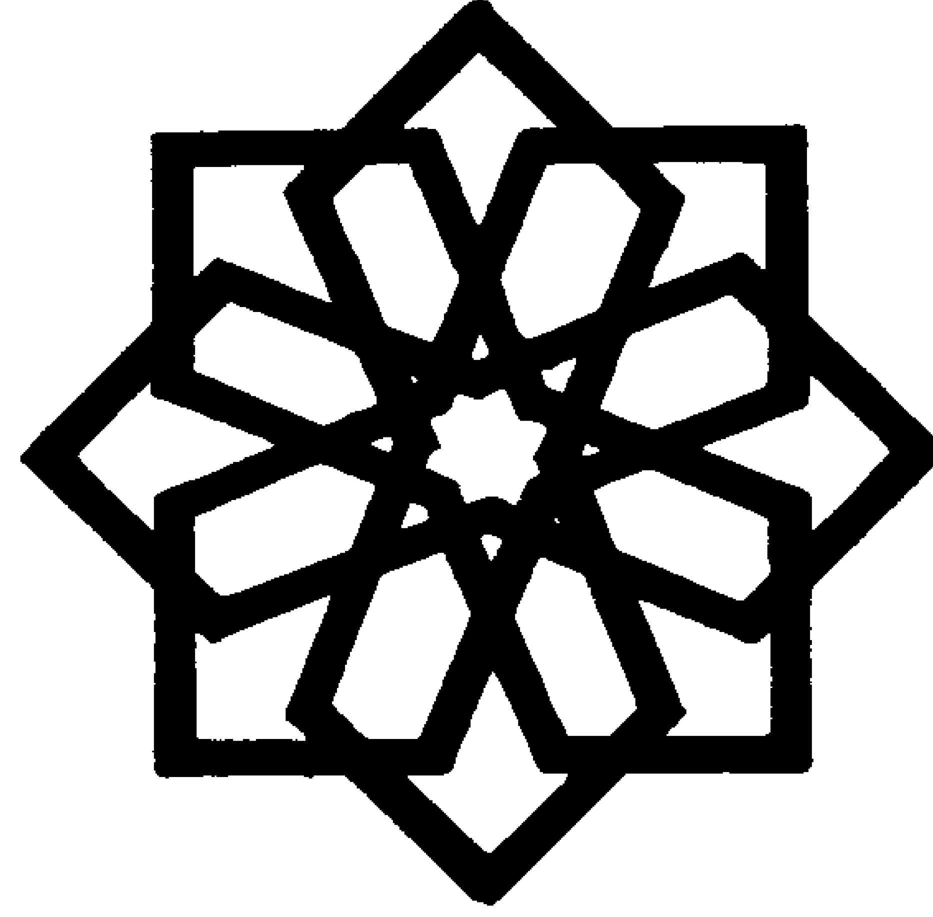
تخطئة قولهم: فلان قتله الحب، وصوابه عنده: اقتتله الحب، وقد حكى ابن برى أن القتل عام فى الحب وغيره، أما (اقْتُتِلَ) بالبناء للمجهول - فهو خاص بالحب.

وتخطئته عدم التفرقة بين (الْحَثّ) و (الْحَضّ)، فـ (الحث) يكون فى السير والسَّوْقِ فى كل شيء، و (الْحَضّ) يكون فيما عداهما. وهذه التفرقة كانت فى أصل الوضع، وأما فى الاستعمال فلا يفرقون بينهما، ومن هنا تجد النحاة يقولون: حروف التحضيض هى: ما دَلَّتْ على الحث على الفعل.

وتخطئته عدم التفرقة بين (النَّعَم) و (الأَنْعَام)، وقد فرقت بينهما العرب، فجعلت (النَّعَم) اسمًا للإبل خاصة، أو الماشية التى فيها الإبل، وجعلت (الأنعام) اسمًا لأنواع المواشى من الإبل والبقر والغنم. قال ابن برى: «هذا من التغليب، إذ غلبوا النَّعَمَ على غيرها، فلا فرق فى الحقيقة بينهما».

* * *

وواضحٌ من هذا، أن كثيرًا من نَقَدَةِ الاستعمال اللغوى، قد وهِمُوا فى بعض تخطئتهم، وأن مرجع ذلك الوهم إنما هو الْعَجَلُ فى إصدار الأحكام من دون نظرٍ أو تَثَبُّتٍ، وكان عليهم أن يَدْرُسُوا ويحققوا، ويوازنوا ويدققوا، ويعايروا كلام الناس بكلام العرب فى لفظه وفى معناه، وكُلُّ ذلك فى تُؤَدَةٍ وَرَوِيَّةٍ، وجودة فهم، وحسن تطبيق. وربّما كانت المباحث التالية فى هذا الكتاب مِعْوانًا لهم فى ذلك - على ما أرجو.



المعيار الأول

خَطَأُ الْعَرَبِيِّ فى لُغَتِه

إن احتمال وقوع الخطأ اللغوى من العربى الخالص - أو وُقُوعَهُ منه فعلًا - قضيةٌ لها خطرها؛ لما يترتب عليها من تأسيس قضيتين أُخْرَيَيْن، هما: تحديد الزمن الذى ظهر فيه اللحن اللغوى تحديدًا أقرب إلى الدقة، ومدى الثقة فيما نُقِلَ عن العرب، وأُخِذَتْ منه الفصحى، وبُنِيَتْ عليه قواعدها. وأقصد بالخطأ هنا: الخطأ فى الألفاظ أو فى التراكيب، أى فى الدلالة الخاصة التى عرفها العرب لكل كلمة، أو فى صوغ الكلمات أو تصاريفها أو نَظْمِها على هيئة مخصوصة.

أما الخطأ فى المعانى المكتسبة من المعارف والخبرات، فقد اشتهر بين العلماء جواز وقوعه منهم، بل وُقُوعُهُ فعلًا. ولا ضَيْرَ فى ذلك أصلًا؛ لأن مرجعه إلى غير اللغة؛ إذ هو من قِلَّة التجربة، أو عدم التعلم، أو التباس الأمر على العربى.

فزُهَيْرُ بْنُ أبى سُلْمَىٰ لم تكن له دراية بحياة الضفادع، فأخطأ حين توهم أن خروجها من الماء سببه خوف الغمر والغرق، إذ قال:

يَخْرُجْنَ من شَرَبَاتٍ مَاؤُهَا طَحِلٌ ... على الجذوع يَخَفْنَ الغَمْرَ والغَرَقَا

وإنما تطلب الضفادعُ الشطوط لتبيض هناك وتُفْرِخُ[1]. وكذلك لم تتح له الدراية التاريخية، فنسب عَاقِرَ ناقةِ صالحٍ - وهو قُدَارُ بن سالف - إلى عاد، فقال فى شؤم الحرب:

فَتُنْتَجْ لكم غِلمانَ أَشْأَمَ كُلُّهم ... كأحمرِ عادٍ، ثم تُرْضِعْ فَتَفْطِمِ

وإنما هو من ثمود، فحقه أن يقول: كأحمر ثمود[2].

وأبو ذؤيب الْهُذَلِىّ لم تكن عنده دراية باستخراج الدُّرِّ، فزعم - خطأً - أنه يأتى من الْفُرَات - وهو الماء العذب - حيث قال:

فجاء بها ما شِئْتَ من لَطِمِيَّةٍ ... يَدُومُ الْفُرَاتُ فوقها وَيَمُوجُ

---

(١) الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر للآلوسى ٥٣.

(٢) الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر للآلوسى ٥٣.

ومعروفٌ أن الدُّرَّ لا يكون فى الماء العذب، وإنما يكون فى البحر[٣].

وحُمَيْدُ بن ثور لم يَدْرِ أن التكميم - الذى هو تغطية العذوق عند الإرطاب ليبقى ثمرها غَضًّا ولا يفسدها الطير والحَرُور - إنما يوصف به النخل فقط، فوصف به الدَّوْمَ - وهو شجر المُقْل - فقال:

لما تخايلت الحُمُولُ حَسِبْتُهَا ... دَوْمًا بِأَيْلَةَ ناعمًا مكموما[٤]

ووصف أبو نُخَيْلَةَ الشاعر امرأة فقال:

دَسْتِيَّةٌ لم تأكل المُرَقَّقَا ... ولم تَذُقْ من البقول الفُسْتُقَا

والفُسْتُقُ ليس من البقول، ولكن الشاعر قد سمع به وهو لا ينبت فى أرض العرب، فظنه من البقول[٥].

ومثل هذه الأخطاء كثير فى أشعار العرب، ولا شىء فيها من جهة اللغة، وإنما مرجعها - كما قلت - إلى مقدار حَظِّ العربى من الثقافة أو الخبرة بشئون الحياة والأحياء.

أما الخطأ فى الألفاظ، فقد أشار العلماء إلى أنه يصح وقوعه من العرب غير الأقحاح، كالمُسْتَعْرِبِينَ الذين وفدوا إلى الجزيرة العربية للتجارة أو الخدمة أو غيرهما، ومنهم: صُهَيْبٌ - وكان يَرْتَضِخُ لُكْنَةً رومية، وسُحَيْمٌ عبد بنى الحسحاس - وكان يرتضخ لكنة حبشية، وعبيد الله بن زياد - وكان يرتضخ لكنة فارسية، وزياد الأعجم - وكانت لكنة به لعجم بأعيانهم[٦]، وهؤلاء كانت أكثر أخطائهم فى مخارج الحروف، فعجزوا عن النطق الفصيح لبعضها؛ لتعسره على أعضاء النطق لديهم - وهو ما عرف باللُّكْنَةِ.

ومنهم كذلك العرب المخالطين لمن جاورهم من الأعاجم كالفرس والروم والأحباش والمصريين والهنود، وقد كان هؤلاء العرب يسكنون أطراف الجزيرة، وكان منهم لخم وجذام وقضاعة وغسان وإياد وتَغْلِب وبكر، ولذا لم يأخذ علماء اللغة عن هذه القبائل المجاورة؛ لاحتمال تأثرهم بلغات من خالطوهم، فلم تسلم العربية لهم، جاء فى الشعر والشعراء لابن قتيبة أن علماء العربية كانوا لا يرضون عن بعض ما جاء فى شعر عَدِىّ بن زيد العَبَّادِى؛ إذ كان يسكن بالحيرة، ويدخل الأرياف، فثقل لسانه، وَاحْتُمِلَ عنه شىء كثير جدًّا، فلم يعتبروا شعره

---

(٣) لسان العرب (فرت)، وفى (لطم) و (دوم) رواية أخرى هى (بالبحار) بدلاً من (الفرات) فلا خطأ فيها.

(٤) كتاب الحروف التى يتكلم بها فى غير موضعها ٤٣.

(٥) لسان العرب (دستق).

(٦) الكامل للمبرد ٣٧٢/١، ولسان العرب (رضخ)، والبيان والتبين ٥٣/١.

حجة[٧]. وجاء فيه أيضًا أنهم لم يَعُدُّوا شعر أمية بن الصَّلْت حجة؛ لأنه من ثَقِيف التى خالطت تجار اليمن المقيمين عندهم؛ ولذا جاءت فى شعره ألفاظ كثيرة لا تعرفها العرب[٨].

أما وقوع الخطأ اللفظى - إفرادًا وتركيبًا - من العربى الْقُحّ، فقد اختلف فيه العلماء، فمنهم من يُجَوِّزُ على العربى وقوع الخطأ، ويأخذ على بعض هؤلاء مآخذ وردت فى شعره، وخالف بها فصحاء العرب، ومن هؤلاء*:

* **عيسى بن عمر الثقفى** (ت ١٤٩ هـ): كان يخطِّىء النابغة الذبيانى فى قوله:

فَبِتُّ كأنى سَاوَرَتْنِى ضئيلةٌ　　من الرُّقْشِ فى أنيابها السُّمُّ ناقِعُ

لأنه رفع (ناقع)، وحقه النصب على الحالية[٩].

* **وعبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى** (ت ١١٧ هـ): خطّأ الفرزدق فى قوله يمدح يزيد بن عبد الملك:

مستقبلين شمالَ الشام تضربنا　　بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطْنِ منثورِ
على عمائمنا تُلْقَى، وأَرْحُلُنا　　على زواحفَ تُزْجَى، مُخُّهَا رِيرِ

وإنما خطأه؛ لأن قياس النحو هو الرفع فى (رير)، ولقد روى أن الفرزدق غَيَّرَهُ بعد أن أَلَحُّوا عليه، فقال:

على زواحفَ نُزْجِيها مَحَاسِيرِ[١٠]

كما خطأه فى قوله:

وعَضُّ زمانٍ يابْنَ مَرْوَانَ لم يَدَعْ　　من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

برفع (مُجَلَّف)، وحَقُّهُ - عنده - هو النصب عطفًا على (مُسْحَتًا)[١١].

* **والكسائى** (ت ١٨٩ هـ): خطأ أمية بن أبى عائذ الهذلى فى قوله:

كأنى ورَحْلِى إذا رُعْتُهَا　　على جَمَزَىٰ جازىءٍ بالرِّمالِ
وأَصْحَمَ حَامٍ جَرَامِيزَهُ　　حَزَابِيَةٍ حَيَدَىٰ بالدِّحَالِ

---

(٧) الشعر والشعراء ٣٤.

(٨) الشعر والشعراء ١٠٧

* الحكم على ما يأتى بالخطأ إنما هو على عهدة أصحابه وعلى ظاهر عباراتهم، إذ إن بعضه يحتمل التأويل، بل أُوِّل فعلًا، وبعضه ورد بروايات أخرى تخرجه عن نطاق الخطأ.

(٩) الموشح للمرزبانى ٣٩

(١٠) طبقات فحول الشعراء ١٦.

(١١) طبقات فحول الشعراء ١٩، ديوان الفرزدق ٢/٥٥٦ وفيه (مجرّف).

لأن قوله: (حَيَدَىٰ بالدِّحال) وصف لحمار الوحش، مع أن (فَعَلَىٰ) لا يكون إلا للمؤنث، قال الأصمعي: لم أسمع بـ (فَعَلَىٰ) فى صفة المذكر إلا فى هذا البيت، يعنى أن: جَمَزَىٰ وبَشَكَىٰ وزَلَجَىٰ ومَرَطَىٰ، وما جاء على هذا الباب لا يكون إلا من صفة الناقة دون الجمل[١٢].

* **والأصمعى** (ت٢١٦ هـ): خطّأ الراعى النُّمَيْرِىّ فى قوله:

فـأصبحت الصُّهْبُ العِتَـاقُ وقـد بَـدَا ... لَهُـنَّ المـنـارُ والجْـوَادُ الـلَّوَائِـحُ

لأنه خفف (الجواد)، وهى جمع: الجادَّة من الطرق التى بها جُدَدٌ[١٣].

* **وأبو الحسن الأخفش (ت ٢١٤ هـ)**: فيما نقله الفارسى - كان يخطئ بعض العرب فى جمعهم (مَسِيل الماء) على (مُسْلَان)؛ قياسًا على (رغيف ورغفان)، مع أن المدّفى (مَسِيل) أصلى وفى (رغيف) زائد، فلا يستويان، وقياس الجمع عنده (مَسَايِلُ) بلا همز[١٤].

* **وأبو حاتم السجستانى (ت٢٤٨ هـ)**: كان يخطئ الشاعر الجاهلى فى قوله:

(أعرف منها الجيد والعينانا).

ويقول: هو مُفْسَدٌ، ولا يجوز فتح النون خاصة، ولوقال: العَيْنَانِ لكان على لغة بنى الحارث بن كعب[١٥].

* **وسيبويه (ت ١٨٠ هـ)**: جعل الرفع فى توكيد اسم إن المنصوب أو العطف عليه بالرفع من قبيل الغلط، وقد أول آية ورد ظاهرها كذلك فى القرآن الكريم، قال: «واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيـد ذاهبان، وذاك أن معنـاه معنى الابتداء، فَيُرَىٰ أنه قال (هُمْ)، كما قال:

(ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جَائِيَا)

على ما ذكرت لك، وأما قوله عز وجل: ﴿والصابئون﴾ فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله: ﴿والصابئون﴾ بعد ما مضى الخبر»[١٦].

كما جعل سيبويه من الغلط إبدال الثانى فى نحو (ناب) واوا عند التصغير - وهو مذهب كوفى -، قال: «ومن العرب من يقول فى ناب: نويب، فيجيء بالواو؛ لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلط منهم»[١٧].

بل إن سيبويه حكم على بعض اللهجات العربية بالغلط، وذلك قياس منه على اللهجة

---

(١٢) لسان العرب (جمز).
(١٣) لسان العرب (جدد).
(١٤) محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة ١٠.
(١٥) النوادر لأبى زيد ٣٠٧.
(١٦) كتاب سيبويه ١٥٥/٢.
(١٧) كتاب سيبويه ٤٦٢/٣.

اللهجة الفصحى، قال: «وهو غلط حملهم عليه (ادكر)»، وقد تابعه الليث فقال: الدكر ليس من كلام العرب، وربيعة تغلط فى الذِّكْر، فتقول: دِكْر[١٨].

* **والفراء (ت ٢٠٧ هـ)**: قال فى (معانى القرآن) عند قوله تعالى: ﴿اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾: وقد قرأ أبو جعفر المدنى: ﴿وَرَبَأَتْ﴾ مهموزة، فإن كان ذهب إلى (الربيئة) الذى يحرس القوم، فهذا مذهب، أى ارتفعت حتى صارت كالموضع للربيئة، فإن لم يكن أراد من هذا هذا، فهو من غلط قد تغلطه العرب، فتقول: حَلَّأْتُ السويقَ، ولَبَّأْتُ بالحج، ورَثَأْت الميت[١٩].

* **وابن بَرِّى المصرى**: خطّأ رؤبَة بن العجاج فى قوله:

أَقْفَـرَتْ الْـوَعْسَــاءُ فَـا لعَثَــاعِثُ ... من أهلهــا، فَـالْبُـرَّقُ الْبَــرَارِثُ

من جهة أن (بَرْثًا) اسم ثلاثى، ولا يجمع الثلاثى على زنة (فعالل)[٢٠].

* **وابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)**: إذ يفهم من رده على الفراء أنه يُجَوِّز الخطأ على العربى، فقد رَدَّ على الفراء كسر النون فى (شَتَّانَ) وقال: «فإن كان الفراء قاله قياسًا فقد أخطأ القياس، وإن كان سمعه من عربى فإن الغلط على ذلك العربى؛ لأنه خالف سائر العرب، وأتى بلغة مرغوب عنها»[٢١].

وقد نهج هذا النهج كثير من نَقَدَةِ الاستعمال اللغوى المحدثين، فَخَطَّؤُوا من أساليب العرب مالم يوافق قواعد اللغة المستنبطة، كالشيخ إبراهيم اليازجى الذى خطأ الحارث بن حلزة حين أجرى (الضوضاء) مؤنثة فى قوله:

أَجْمَــعُــوا أَمْــرَهُــمْ بِــلَيْــلٍ فَـلَمَّا ... أَصْبَحُــوا أَصْبَحَــتْ هم ضَــوْضَــاءُ

وتأنيث هذه اللفظة عنده إنما هو على توهم أنه من باب (شحناء وبغضاء)، وكأنه من (ضَاضَ يَضُوضُ) وهى مادة لم ينطقوا بها أصلًا، والصحيح أنها مذكرة وزنها فَعْلَال، مشتقة من (الضَوَّة) وهى الصياح والجلبة، فأصلها (ضَوْضَاوٌ) ثم قلبت الواو همزةً؛ لتطرفها إثر ألف زائدة[٢٢].

كما خطأ عنترة العبسى، إذ اسْتُدْرِجَ فى بعض أبيات معلَّقته، فألزم المتعدى وعَدَّاه بالحرف فى قوله:

ولـقــد خَشِـيتُ بِـأن أمــوت ولم تَــدُرْ ... فى الحــرب دائــرةٌ عــلى ابْنَى ضَمْـضَمِ

---

(١٨) لسان العرب (دكر).
(١٩) معانى القرآن للفراء ٢/٢١٦.
(٢٠) لسان العرب (برث).
(٢١) المزهر للسيوطى ٢١٥/١.
(٢٢) لغة الجرائد ١٥.

فـ (خشى) فعل متعدٍّ بنفسه، لكن عنترة عَدَّاه بالباء، وقول من قال: إن الباء تزاد فى مفعول (خشى) ليس بشىء؛ لأنه لو استعمل الاسم هنا لم يقل: خشيت بالموت[٢٣].

وكثيرٌ من العلماء لم يذهبوا إلى تخطئة العربى فى كلامه؛ لأنها لغته التى فُطِرَ عليها، وأخذها عن آبائه وأجداده سماعًا لا تعلمًا، وطبعًا لا صنعةً، والإنسان لايخطئ فى لغته. ولأننا أخذنا اللغة عن هؤلاء البدويين، ومنها استنبطنا القواعد، فلو جاز وقوع الخطأ منهم لأدّى ذلك إلى عدم الوثوق بما نُقِلَ عنهم، ثم إلى الشك فى صحة المقاييس المستنبطة منه، وفيه من الخطر على اللغة ما فيه.

ومن هنا فسر ابن هشام كلام سيبويه السابق عن غلط العربى، بأن مقصوده من الغلط ما عَبَّرَ عنه غيره بـ (التوهم)، وَرَدَّ بذلك على ابن مالك حين فهم الغلط فى كلامه على معناه الظاهر، قال: «ومراده - أى سيبويه - بالغلط ماعَبَّرَ عنه غيره بـ (التوهم) وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط (الخطأ) فاعْتُرِضَ عليه بأنَّا متى جَوَّزْنَا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئًا نادررًا؛ لإمكان أن يقال فى كل نادر: إن قائله غَلِطَ»[٢٤].

وقد شارك ابْنَ هشام فى تنزيه العربى الأصيل عن الخطأ فى لغته بَعْضُ العلماء، منهم:

* ابن الشجرىّ: فقد رَدَّ على من خطأ استعمال (سِوَىٰ) فى غير الظرفيـة بأنها وردت كذلك فى شعر الأعشى فى قوله:

(وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أهلها لِسِوَائِكَا)

«ومن خطأ الأعشى فى لغته التى جُبِلَ عليها - وشِعْرُهُ يُسْتَشْهَدُ به فى كتاب الله تعالى- فقد شهد على نفسه بأنه مدخول العقل، ضاربٌ فى غِرَّةِ الجهل»[٢٥].

* أبو عمرو بن العلاء: إذ يروى ابن سلام فى (طبقات فحول الشعراء) أنه كان أشدَّ تسليمًا للعرب، وأنه كان إذا اشتبه عليه كلام العربى لم ينسبه إلى الخطأ، وإنما يقول: لا أعرف له وجهًا[٢٦].

* أما ابن فارس: فقد اضطرب رأيه فى تخطئة العربى، فهو أحيانًا يرى أن اللحن فى الكلام لا يجوز عليه، وأن كلمة (اللحن) بمعنى (الخطأ) مُوَلَّدة، قال: «فأما اللَّحْنُ - بسكون الحاء - فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة فى العربية، يقال: لَحَنَ لَحْنًا، وهذا عندنا من الكلام

(٢٣) لغة الجرائد ٥٣.
(٢٤) مغنى اللبيب ٢/٩٧.
(٢٥) الأمالى الشجرية ٢/١٢٤.
(٢٦) طبقات فحول الشعراء ١٦.

المُوَلَّد؛ لأن اللحن مُحْدَثٌ لم يكن فى العرب العاربة، الذين تكلموا بطباعهم السليمة[٢٧].

وأحيانًا يجوِّزُ وقوع الخطأ من العربى فى الشعر لا فى النثر؛ فقد خطأ إهمال (لم) فى قول قيس بن زهير العبسّى - وهو شاعر جاهلى:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمِى ... بما لاقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ

كما خطأ شاعرين آخرين، أعاد أحدهما الضمير على متأخر لفظًا ورتبة فقال:

(لَمَّا جَفَا إِخْوانُهُ مُصْعَبًا)

وفصل الآخر بين المتضايفين بأجنبى فقال:

(قِفَا عِنْدَ مِمَّا تَعْرِفَانِ رُبُوعِ)

كُلُّ ذلك - عنده - غلط وخطأ، وما جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّوْنَ الخطأ والغلط، فما صحَّ من شعرهم فمقبول، وما أَبَتْهُ العربية وأصولها فمردود[٢٨]

* وكذلك حال ابن جنى فى الاضطراب، فقد ذكر فى (الخصائص) رأيًا ارتضاه لأستاذه أبى على الفارسىّ، يُجوِّزُ الخطأ من العربى، «لأنهم - أى العرب - ليست لهم أصولٌ يراجعونها، ولا قوانينُ يَسْتَعْصِمُونَ بها، وإنما تَهْجُمُ بهم طباعُهم على ما ينطقون به، فربّما استهواهم الشىء، فزاغوا به عن القصد»[٢٩]. ومعنى هذا أنه ليس لهؤلاء العرب قواعدُ لغويةٌ يراعونها عند الأداء؛ ولذا لم يَسْلَمْ بعضهم من الوقوع فى الخطأ؛ إذ قد يخونه طبعه اللغوى، فيقيس اللفظ على اللفظ، و يُصَرِّفُهُ تصريفه، دون أن تتم المطابقة بين المقيس والمقيس عليه من كل وجه، وهو ما يعرف بـ (القياس الخاطئ).

بل صرح ابن جنى بأن العربى قد يلحن، ولكن لا يُغْتَفَرُ ذلك للمولَّدين من بعده، إذا جَرَوْا على نَهْجِهِ، قال فى باب (هل يجوز لنا فى الشعر من الضرورة ماجاز للعرب أَوْلاَ ؟)[٣٠]: «فإذا جاز للعرب من غير حَصَرٍ ولا ضرورةٍ قولٌ، كان استعمال الضرورة فى الشعر للمولَّدين أسهل، وهم فيه أَعْذَرُ، فأَمَّا ما يأتى عن العرب لحنًا فلا نعذر فى مثله مولَّدًا، فمن ذلك بيت الكتاب:

وَمَا مِثْلُهُ فى النَاسِ إلاّ مُمَلَّكًا ... أَبُو أُمِّهِ حَىٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ

---

(٢٧) مقاييس اللغة ٢٣٩/٥.

(٢٨) الصاحبى فى فقه اللغة ٢٣١.

(٢٩) الخصائص ٢٧٣/٣.

(٣٠) الخصائص ٣٢٩/١ - والبيت غير موجود فى الديوان، وانظر تعليق محققه على ذلك ١٠٨، وهو أيضًا غير موجود فى طبعة هارون من كتاب سيبويه، وأشار فى الهامش إلى أنه فى طبعة ديرنبورج (انظر كتاب سيبويه ٣٢/١)

وفى (الخصائص) أيضا ما يفيد أن العربى لا يجوز منه اللحن، ولا ينطق بـه أبدًا، لا فى إعرابٍ ولا تصريفٍ ولا تركيب كلام، وقد ذكر ابن جنى أنه لم يستطع أن يجعـل محمد بن العَسَّاف – وهو أعرابى عقيلى من تميم – ينطق جملة ملحونة صنعها له، هى: أكرم أخوك أبوك (برفعهما)، وأنه لم يستطع كذلك أن ينطق أعرابيًّا آخر بـ (عَثَامِينَ) فى جمع (عثمان)؛ قياسًا على سراحين فى جمع سِرْحان، أو أن يُنْطِقه بجملة (اليوم إن زَيدًا قائمٌ) التى قدم فيها معمول خبر إن عليها، وكان رَدَّ الأعرابى: أيْشٍ هذا؟ أرأيت إنسانًا يتكلم بماليس من لغته؟ والله لا أقولها أبدًا، ويُعَلِّقُ ابن جنى على موقف هذا الأعرابى من عدم النطق بالخطأ – أو بما ليس من لغته – فيقول: «أما ترى إلى هذه النَّحِيزَةِ (الغريزة والطبع)؟ ما أبقاها! وما أشدَّ محافظة هذا البدوىّ عليها، حتى إنه اسْتُكْرِهَ على تركها فأبَىَ إلا إخلادًا إليها!»[٣١].

وقد استند باحث معاصر – فى عدم تخطئة العربى ممن شهد زمن الاحتجاج – إلى حديث عن النبى ﷺ هو أن رجلًا لَحَنَ بِحَضْرَتِهِ، فقال لمن حضر: «أَرْشِدُوا أخاكم فقد ضَلَّ» وفى رواية: «فإنه قد ضَلَّ» إذ لو كان اللحن معروفًا فى العرب قبل ذلك العهد، مُسْتَقِرَّ الأسباب التى يكون عنها لجاءت عبارة الحديث على غير هذا الوجه، لأن الضلال خطأ كبير، والإرشاد صواب أكبر منه فى معنى التضاد، بل إن عبارة الحديث تكاد تنطق بأن ذلك اللحنَ كان أَوَّلَ لحنْ سمعه أَفْصَحُ العرب – ﷺ[٣٢]. كما استند باحث آخر إلى أننا لو جَوَّزْنا وقوع الخطأ من العربى لَعَدِمْنا القياس الذى نَعْرِفُ به خطأهم من صوابهم؛ لكونهم ينطقون جميعًا بالسليقـة لا بالاكتساب.

ولكى يتضح الرأى فى موضوع تخطئة العربى الأصيل – الجاهلى وغير الجاهلى – أضع بين يديك هذه الملاحظات:

* **الملاحظة الأولى**: أنه من الثابت أن بعض العرب – ممن ينتمى إلى قبيلة مُعَيَّنَةٍ – قد لَهَجَ بلهجة قبيلة أخرى غَيْرِ قبيلته، وَيُعَدُّ هذا لَحْنًا – بالمعنى المطلق لِلَّحْنِ –؛ إذ هو خروج عن اللهجة المتعارفة بين أبناء قبيلته، وإن لم يُعَدَّ لَحْنًا عند جماع اللغة ومن جاء بعدهم؛ لأنه يوافق لهجة عربية، يَدُلُّك على ذلك الشواهدُ الواردةُ، التى خَرَّجَها العلماء على أنها لغة لبنى يربوع أو لطَيِّئ أو لأزد شنوءة أو لغيرهم، مع أن قائليها ليسوا ممن ينتمى إلى القبيلة التى خُرِّجَ شعرهم عليها.

* **الملاحظة الثانية**: أنه لا علاقة بين تخطئة العربى، وما وصلنا من كلام العرب مما بُنِيَتْ عليه قواعد اللغة؛ إذ إن القواعد قد أُسِّسَتْ على المُطَّرِد الوارد عن كثير منهم، ومثل هـذا

---

(٣١) انظر: معجم الأدباء ١٠٣/١٢ وما بعدها

(٣٢) تاريخ آداب العرب للرافعى ٢٤٢.

لا يُضَيِّعُ الثقة بكلامهم، خلافًا لما توهمه ابن مالك. أما غير المطرد - وهو الشاذ أو القليل أو النادر - فقد خرج عن قياس القواعد، لكنه لم يخرج عن كونه كلام العرب؛ لنقله عن غير واحد منهم، نحو: استحوذ واستصوب وأَغْيَلَتْ المرأة وأَخْوَصَ الرِّمْثُ، وغير ذلك مما شذّ فى القياس واطرّد فى الاستعمال، وإذَنْ: لا وجه لخوف ابن هشام على الفصحى حين يزعم بعضهم أن العربى قد يقع منه الخطأ فى الألفاظ، كما وقع منه الخطأ فى المعانى.

* **الملاحظة الثالثة**: أن فى القول بعدم جواز وقوع الخطأ من العربى تَسْوِيَةً بين العرب جميعًا: الصغارِ والكبارِ، والنساءِ والرجالِ، والمجانين والعقلاءِ، وفارغى البال والمشغولين بما يعرض لهم من مشكلات تؤثر فى نفوسهم، وربما بدا ذلك فى اضطراب عباراتهم. وهذه التسوية غير مُسَلَّمَةٍ؛ إذ المألوف عدم صحة النطق، وجريان الخطأ اللفظى من الصغار والمجانين ومضطربى الفكر فى بعض الأحيان، والقول بأنه لم ينقل إلينا شىء من ذلك لا يطعن فيما نتجه إليه؛ لأن الوارد إلينا لم يكن كُلَّ ما قالوه، ولأن جُمَّاعَ اللغة لم يَأْبَهُوا كثيرًا بما كانوا يسمعون من أخطاء هؤلاء، إذا عرفوا ماهم فيه.

على أننى لا أسلم (عدم النقل) على إطلاقه؛ فقد ورد أنهم أخذوا شيئًا من اللغة عن بعض الصبية والمجانين، ممن لا تستقيم ألسنتهم بالعربية استقامة تامة، قال الأصمعى: سمعت صِبْيَةً بِحَمىٰ ضَرِيَّةَ يتراجزون، فوقفت وصدُّونى عن حاجتى، وأقبلتُ أكتب ما أسمع، إذ أقبل شيخ فقال: أتكتب كلام هؤلاء الأقزام الأدناع؟[٣٣].

وفى نطاق الاستشهاد بأشعار المجانين يقول السيوطى:[٣٤] إنهم رووها واحتجوا بها، وإن كتب أئمة اللغة والنحو مشحونة بالاستشهاد بأشعار قيس بن ذريح (مجنون ليلى)، ويذكر السيوطى بيتى شعر لعربى يرقص ابنته، لم يفهم منها العلماء شيئًا، حتى لقد سئل الأصمعى عن معناهما فقال: أنا أَحْسِبُ أن قائلهما لو سئل عنه لم يَدْرِ ماهو؟، وسئل أبو زيد عنه فقال: هذا المرقِّص اسمه المجنون بن جندب، كان مجنونًا، ولا يعرف كلام المجانين إلا مجنون.

* **الملاحظة الرابعة**: أن تخريج ما قيل: (إنه لحن فى اللفظ) على أنه لهجة عربية، لا يستقيم مع كل الألفاظ؛ فمنها مالا نعرف له قبيلة معينة، بل لا نعرف أحدًا من العرب قاله غير صاحبه، وهذا هو الوارد من الألفاظ التى شذَّت فى السماع وفى القياس، كتتميم اسم المفعول من الثلاثى الأجوف الواوى، فقد ورد منه: ثوب مَصْوُونٌ، و مِسْكٌ مَدْوُوفٌ، وفرس مَقْوُودٌ، ورجل مَعْوُودٌ - فليست هذه الألفاظ من لهجات العربى، ولم تسمع إلا من قائلها؛ ولذا شذّت سماعًا فوق شذوذها قياسًا.

---

(٣٣) المزهر للسيوطى ١٤٠/١.

(٣٤) المزهر للسيوطى ١٤٠/١.

ومنها ما قاسه أحد العرب على لهجة قبيلة غير قبيلته، دون أن يعرف الوجه الذى يستعمل به عندهم، فكان أن أخطأ فى لغته وفى لغتهم، نحو ما فعل الفرزدق من إعمال (ما) عمل ليس مع تقدم خبرها على اسمها فى قوله:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ الله نِعْمَتَهُمْ إِذْهُمْ قُرَيْشٌ، وَ إِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

بنصب (مثلهم) ورفع (بشر)، فهذا غلط منه، سَبَبُهُ أن الفرزدق تميمىّ، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز، ولم يَدْرِ أن من شروط النصب عندهم بَقَاءَ الترتيب بين اسمها وخبرها[٣٥].

ومنها هذا التقديم والتأخير، الذى لم يُعْهَدْ فى فصيح العربية، ولم يَرِدْ إلا عن قائله، كبيت الفرزدق الذى عيب به فى فصاحة الكلام، قال يمدح إبراهيم بن هشام، خال هشام بن عبد الملك:

وَمَا مِثْلُهُ فى النَاسِ إلاّ مُمَلَّكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ

أراد أن يقول: وما مثل الممدوح فى الناس حى يقاربه إلا مُمَلَّكًا أَبُو أُمِّهِ – أى أبو أم هشام – أبوه – أى أبو الممدوح[٣٦].

ولا يتيسر لِى – ولا لك – استخراج هذا الْمَعْنَى الْمُعَمَّى من هذه الألفاظ المتراصَّةِ إلا بعد أن يدركنا العناءُ كُلُّهُ؛ ذلك لما فيه من مخالفة العربية قطعًا؛ إذ فصل بين المبتدأ (أبو أمه) وخبره (أبوه) بأجنبى عنهما وهو (حىّ)، وفصل بين المنعوت (حىّ) ونعته (يقاربه) بأجنبى عنهما كذلك وهو (أبوه)، وقدم المستثنى (مُمَلَّكًا) على المستثنى منه (حىّ). والعلماء يُسَمُّونَ مثل هذا (التعقيد اللفظى)، وهو مُخِلٌّ بالفصاحة عندهم، والإنصاف يقتضى أن نطلق عليه اسمه العلمى وهو (اللحن فى التركيب).

بل أقول: لقد اعترف الفرزدق نفسه – أوكاد يعترف – بِتَرَدِّيهِ فى مَهْوَاةِ اللحن حين قال:

يَأَيُّها الْمُشْتَكِى عُكْلاً وَمَا جَرَمَتْ إلى القبائلِ من قَتْلٍ وَ إِبآسُ
إنَّا كَذَاكَ إذا كانت هَمَرَّجَةٌ نَسْبِى و نَقْتُلُ حَتَّى يُسْلِمَ النَاسُ

فلما نُوزِعَ فى صحة البيت الأول لغةً كاد يعترف بأنه أخطأ برفعه (إِبْآس)[٣٧]، ومثل ذلك يقال فى أبيات الضرورات الشعرية، مما التمس له النحاة وجهًا فأخفقوا.[٣٧].

لهذا كُلِّهِ، أُرانِى مطمئنًا إلى رأى من يُجَوِّزُ وقوع الخطأ من العربىّ؛ لأنه بشرٌ كسائر الناس.

---

(٣٥) انظر: الصبان على الأشمونى ٢٤٨/١. وفى البيت تخاريج تخرجه عن الخطأ.

(٣٦) العمدة لابن رشيق ٢٦٧/٢.

(٣٧) انظر أمثلة أخرى لذلك فى: الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر.

يجوِّزُ عليه من الخطأ الذى تُلجئُ إليه ضرورةٌ أو موقفٌ خاصٌّ غَيْرُ معتادله، بل أَذْهَبُ إلى ما هو أَبْعَدُ، فأقرر بأن العربى قد وقع منه الخطأ فِعْلاً - كالأمثلة التى سُقْتُها فيما سبق - ولا أرتاح كثيرًا إلى هذه الروايات التى تنزِّهُ العربىَّ عن الخطأ، بل تنزهه عن نطق لهجة غيره، كتلك المحاولة التى وردت عن ابن جنى مع محمد بن العساف(٣٨)، وكمحَاجَّةِ عيسىٰ بن عمر الثقفى فى مسألة (ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ)، ومـا رُوِى فيها من عـدم تمكن العربى الحجـازى - وهو أبو مَهْدِيّة - من رفع (المسك)، وعدم تمكن العربى التميمى - وهو المنتجع بن نَبْهانَ - من نصبه(٣٩)، وإن صحّت هاتان الروايتان ربما لا تصح روايات أخرى تماثلهما، وإخَالُهَا من قبيل المبالغة التى كان يفتعلها بعض الأعراب؛ لينال الحُظْوَةَ عند السلطان والثقة عند العلماء، عندما انتقل هؤلاء إلى الحضر، وأصبحوا مَقْصِدَ المهتمين باللغة، ويكفى أن نعرف أن العربى قد تمكن من نطق ما هو أبعد من لهجة بعض العرب: كالحبشية والفارسية والرومية والعبرانية، وغيرها، لندرك أنه ليس من المعقول ولا المقبول أن تستعصىَ على لسانه لهجة قبيلة عربية غير قبيلته.

على أن السبب الرئيسَ فى حدوث اللحن - وهو اختلاط العرب بغيرهم من الأمم - كان موجودًا منذ العصر الجاهلى، فقد كانت الجزيرة العربية مَأْوًى للمهاجرين وطُلَّاب الكسب من الأمم الأخرى كاليهود والفرس والأحباش والروم، ولم يكن هؤلاء يحسنون العربية - فَضْلاً عن إجادتها وإتقانها - حتى يسلم منطقهم من اللحن، وقد ذكروا أن الروم كانت لهم بيوت تجارية بمكة منذ العصر الجاهلى، وكانوا يستخدمونها فى أغراض أخرى غير التجارة كالتجسس على العرب، كذلك كان فى مكة أحابيش ينظرون فى مصالح قومهم التجارية، كما ذكروا أن من العرب من كان يتاجر، وينتقل بين بلدان الأجانب الشامية والعراقية والمصرية(٤٠).

ولا أَمِيلُ إلى مازعمه بعض اللغويين من عدم اختلاط بعض القبائل بغيرهم أصلاً - وهم هؤلاء الذين أخذت عنهم اللغة - بل المُعْتَقَدُ أن من لم يختلط بالأعاجم مباشرةً قد اختلط بمن اختلط بهم، وهو أمر تفرضه طبيعة الحياة، ولا سِيَّما من هو فى البادية، وفى العصر الجاهلى، نَعَمْ قَلَّ تأثر هؤلاء بلغات الأعاجم عن تأثر المخالطين المباشرين.

ولا ينبغى أن تفهم كلامى هنا على أننى أحكم باللحن على كل من اختلط بغير العرب، أو نزح إلى غير بلاد العرب، فقد كان من هؤلاء المخالطين والنازحين كثير حاول أن يجمع بين المِيزَتَيْن (الإقامة فى الحضر، وفصاحة اللسان) ونجح فى ذلك، واعْتَزَّ بهذا النجاح، «قال أبو زياد

---

(٣٨) الخصائص ٧٦/١، ٢٥٠.

(٣٩) ذيل الأمالى ٤٤.

(٤٠) انظر: أسواق العرب للأفغانى ٣٨/٢٤.

الكلابى: وقفت على رجل من أهل البادية بعد مُنْصَرَفِى من العراق، فقال: أما اللسان فَبَدَوِىّ، وأما السِّبْرُ فَحَضَرِىّ»[٤١].

ثم إنه لا وجه لما استنبطه الباحث المعاصر - فيما سبق - من أن قوله - ﷺ -: «أَرْشِدُوا أخاكم فقد ضَلَّ» يدل على عدم وقوع الخطأ قبل الإسلام؛ لما فيه من استفظاع أمر هذا الخطأ، وهو دليل على عدم إِلْفِهِ قبل ذلك - لا وجه لهذا؛ لأن الخطأ فى اللغة مُسْتَفْظَعٌ على كل حال، وفى كل عصر، ومن كل واحد؛ ولا سِيَّما إذا كان أمام الرسول ﷺ، وفى زمن نزول القرآن الكريم؛ خَشْيَةَ وقوع اللحن فيه عند تلاوته.

كذلك لا وجه لعدم تجويز وقوع الخطأ من العربى؛ لعدم وجود المقياس الذى نحدد به خطأه وصوابه؛ لأن المقياس موجود محدود، وهو (خروج العربى عن لغته بصيغة أو بتركيب ينفرد به ولا يوافق لغة عربية أخرى)، وكون العربية لغته سليقةً وطبعًا لا ينفى جواز صدور الخطأ عنه؛ إذ قد يطرأ على العربى من العوارض النفسية وضرائر نظم الكلام شعرًا، ما يخرجه عن سليقته اضطرارًا، كما يحدث لنا الآن فى لغتنا الفصحى، وفى لهجتنا العامية. والقول بعدم جواز الخطأ منه إنما يُبْنَى على أن العربى يعيش فى حاله المعتادة دائما، دون أن يقع فى محظور أو يغشاه اضطرار، وهو ما يُبْعِدُ العربىَّ عن الطبع البشرى، وفيه من تكلف تنزيه العربى وتقديسه مالا يرضاه العربى نفسه لنفسه.

كذلك لا وجه لتفسير ابن هشام ماورد عن سيبويه من التعبير بـ (الغلط) فى استعمال العربى، بأنه يريد (التوهم)؛ إذ لاتكاد تجد فرقًا لغويًا بين الغلط والتوهم، فهما بمعنًى واحد، جاء فى لسان العرب وغيره: «وَهِمْتُ فى كذا وكذا، أى غَلِطْتُ»[٤٢]، ولو أراد سيبويه معنى آخر غير الخطأ اللغوى لَذَكَرَهُ؛ لما اشْتَهَرَ عنه من مراعاة الدقة فى اختيار الألفاظ، ويُقَوِّى هذا الذى ذهبتُ إليه من أن سيبويه يقصد بالغلط (الخطأ) أنه أخرج الآية الكريمة من أن تكون من باب العطف على التوهم، وحملها على التقديم والتأخير، ولو استساغ سيبويه فِعْلَ هذا العربى لاستساغ حمل الآية عليه.

كذلك يقويِّه ما جاء عن ثعلب فى تأويل جمع العرب (منارة) على (منائر) - بالهمز - وقياسه (مناور) - بالواو - قال: «إنما ذلك لأن العرب تشبه الحرف بالحرف، فشبهوا منارة - وهى مفعلة من النور بـ (فعالة)، فكسرها، كما قالوا: أمكنة - فيمن جعل (مكانا) من الكون، فعامل الحرف الزائد معاملة الأصلى، فصارت الميم عندهم فى مكان القاف من (قذال)، قال: ومثله فى كلام العرب كثير، قال: وأما سيبويه فحمل ما هو من هذا على الغلط»[٤٣].

---

(٤١) لسان العرب (سبر) والسِّبْر: الهيئة والمنظر.
(٤٢) لسان العرب (وهم).
(٤٣) لسان العرب (نور).

فلو كان رأى سيبويه من رأى ثعلب هنا، ما كان هنا داعٍ لذكر رأيه فى مقابل رأى الوهم.

ويقويه كذلك ما ذكرته سابقًا من رأى أبي على الفارسي، وهو أن العرب ربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد، ومن رأى ابن فارس من أن الله لم يجعل الشعراء معصومين من الخطأ والغلط، فما وافق العربية فمقبولٌ، ومالم يوافقها فمردودٌ.

بقى أن تعرف أن الخطأ فى الكلام مُوَزَّعٌ بين الخطأ فى الإعراب، والخطأ فى معنى اللفظ، والخطأ فى تصريفه، والخطأ فى تأليفه مع غيره من ألفاظ. وليس لنا من سبيل مؤكدة لأن نَعْرِفَ: أيُّ هذه الأخطاء وقع من العربى أَوَّلَ الأمر؟

ذهب باحث معاصر إلى أن اللحن ظهر - أَوَّلَ ما ظهر - فى متن اللغة، إذ إن قواعد علم اللغة تشهد بأنه أول جانب يتأثر باختلاط اللغة بغيرها، نتيجة لاقتراض الكلمات والمصطلحات التى لا نظير لها فى اللغة المقترضة ثم تأتى بعد ذلك الأساليب، فيدخل فيها ألوانٌ لا تعارض القواعد الأساسية لِلُّغَةِ، وإن كانت تمتاز بجِدَّةٍ وطرافة لا عهد للغة المقترضة بها. أما النحو والصرف فمن الصعب جدًّا أن يلحقها التأثر، ويحدث ذلك عادة - إذا حدث - بعد زمن طويل جدًّا من الاختلاط، ولا شك أنه لم يكن قد مضى وقت طويل على معاشرة العرب للأعاجم فى عهد أبى الأَسْوَد الدُّؤَلِيّ، وهذا الزمن القصير يناسبه حدوث التغيير فى متن اللغة، دون قواعدها[٤٤].

ويرى الشيخ محمد على النجار أن أول ما ظهر من الخطأ هو الخطأ فى الإعراب، وقد جاء فى مراتب النحويين: «واعلم أن أَوَّلَ ما اخْتَلَّ من كلام العرب فَأَحْوَجَ إلى التعلم الإعرابُ»[٤٥]، وإنما كان كذلك لما يحتاج إليه من استحكام السليقة، واستمرار مَنَعَتِهَا، حتى إذا مُنِيَتْ ببعض الضعف ظهر الخلل فى الإعراب؛ لمشقته على الألسن، يقول ابن جنى: «فَإِنْ تَخَلَّلَ الإعراب - يريد تتابعه - من ضرب إلى ضرب يجرى مجرى مُنَاقَلَةِ الفرس، ولا يَقْوَىٰ على ذلك من الخيل إلا الناهض الرَّجِيل، دون الكَوْدَنِ الثقيل»[٤٦].

ويُقَوِّى هذا الرأىَ أمران:

أحدهما: أن التأليف فى النحو - بمعناه الخاص - سبق التأليف فى لحن العامة، ذلك لما اشتهر من أن البادئ بالتأليف فى النحو هو أبو الأَسْود الدُّؤَلِيّ (المتوفى سنة ٦٩ هـ)، أما أول من ألف فى لحن العوام فهو الإمام الكسائى (المتوفى سنة ١٨٩ هـ)، والمعروف أن كتب اللحن

---

(٤٤) انظر: مستويات العربية المعاصرة ٣٤.

(٤٥) مراتب النحويين ٥.

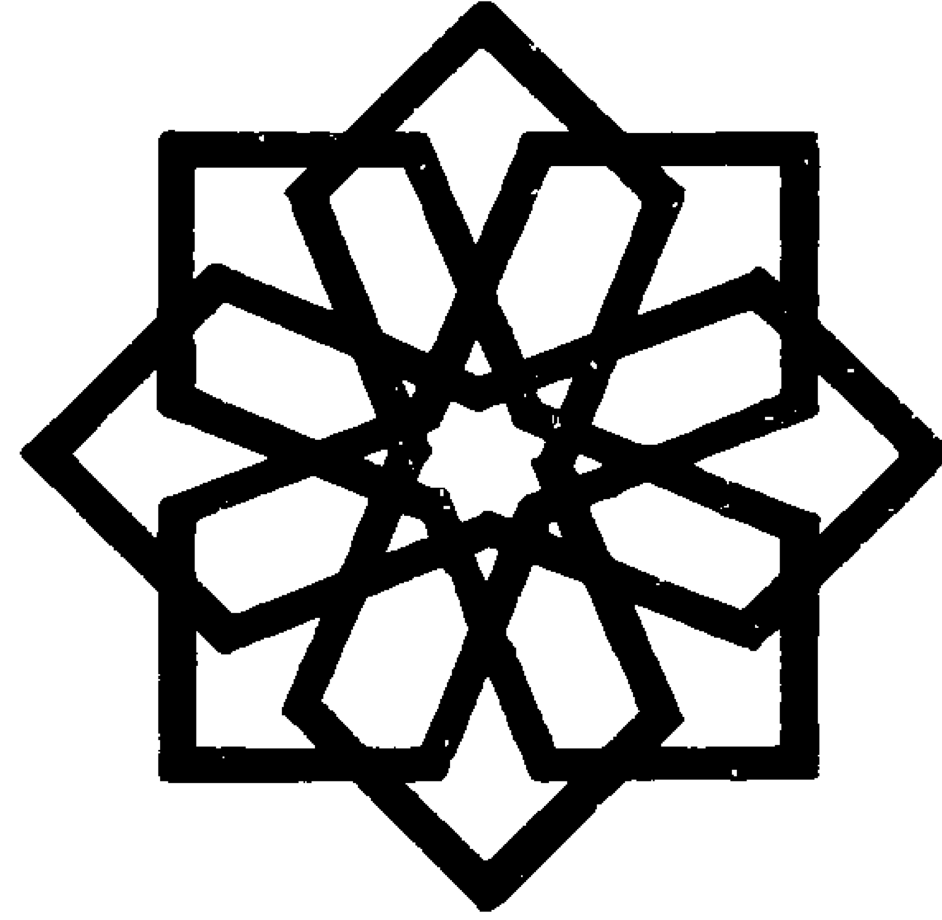
(٤٦) الخصائص ٢/٣٢.

تهتم بتصريف الكلمات ودلالاتها، وَقَلَّما تهتم بالخطأ الإعرابى، الذى هو مقصود النحو بمعناه الخاص.

والثانى: أن الخطأ الإعرابى أَسْرَعُ إلى اللسان من غيره، ولذا أضاعت اللهجاتُ العاميةُ الإعرابَ لأوّلِ عهدها، مع أن كثيرًا من كلماتها لا يزال على نحو ما جاء فى الفصحى، أو قريبًا منه.

وإذ ثبت أن اللَّحْنَ جائزٌ واقعٌ فى العصر الجاهلى، لابُدَّ من القول بأن بدء جهود التصويب كان فى العصر الجاهلى أيضًا، وكانت هذه الجهود تقوم على استبشاع الخطأ، وزجر مرتكبه بملك الزجر، ثم إرشاده إلى التعبير الصحيح، وقد رُوِىَ أن «الشيخ المحترم فى العرب كان إذا لحن لم يُصَوِّبُوا كلامه احترامًا له، بل كانوا كثيرًا ما يقلدونه فى الخطأ»(٤٧)، ويُفْهَمُ من هذه الرواية - إن صحت - أنهم كانوا يُصَوِّبُونَ لغير هؤلاء الشيوخ المحترمين.

واستمرت تنقية اللغة على هذا النحو، من الاستكراه والزجر والتصويب، حتى طغى الخطأ على الألسنة، ولم يفلح فيه إصلاح فردى، فكان أول طرق ضبطه ما قام به أبو الأسود من وضع علم النحو، لَمَّا سمع اللحن من غير واحد حتى سمعه من ابنته، ثم بدأت جهود مقاومة اللحن بعد أبى الأسود، وتتابعت، وأُلِّفَتْ الكتب التى تُبَيِّنُ وجه الخطأ والصواب فيما يقع فيه الناس من أخطاء لغوية، ولاتزال حتى اليوم.



---

(٤٧) انظر: البحوث والمحاضرات - الدورة ٣٥ ص ٦٤، ولم أهتد إلى هذه الرواية فى غير هذه البحوث.

المعيار الثانى

اللَّهَجاتُ العَرَبِيَّةُ

غَنِيٌّ عن البيان أن نُشِير إلى أن العرب فى عصرهم القديم كانوا قبائل شَتَّى، ينتشرون فى أنحاء الجزيرة العربية شرقًا وغربًا وشمالاً وجنوبًا، ولم يُتَحْ لهم أن يلتقى بعضهم ببعض إلا فى بعض من الزمن والمكان، يدفعهم إلى ذلك دافع حَيَوِىٌّ هو الماء والكلأ، حيث يُغِيرُ قويهم على ضعيفهم، فينتزع منه هاتين الوسيلتين المهمتين لاستبقاء الحياة، أو هو الفخر والاعتزاز بأمجاد القبيلة، حيث يَفِدُ أشعر شعرائها إلى أسواق عكاظ و مَجَنَّةَ وذى المجاز، أو هو الرباط الأُسَرِىُّ بالمصاهرة والاستيلاد.

وغَنِيٌّ عن البيان كذلك أن نشير إلى أن هذا التفرق الْقَبَلِىَّ، والانتشارَ بين جَنَبَاتِ الجزيرة، والانصراف عن التجمع أو الالتقاء - إلا حيث يكون الداعى الحثيث - قد نشأ عنه اختلاف فى لهجات هذه القبائل، منه ما يتصل بأسماء ما يستعملون، ومنه ما يتصل بأصوات ما ينطقون، إمالةً ونَبْرًا أو تسهيلاً، وفَكًّا أو إدغاماً، إلى غير ذلك مما هو مبثوث فى كتب اللغة والنحو.

أما نظام التراكيب ووظائف الكلمات فى جملها فقد بقى لذلك سلطانه المُوحَّدُ فى كل اللهجات كرفع الفاعل ونصب المفعول والجر بالحرف أو بالإضافة وإعمال الأدوات المختلفة وإجراء التابع على مثل حال المتبوع، وكالتقديم والتأخير بين أجزاء الجملة الواحدة عند مقتضيه وجوبًا أو جوازًا، اللهم إلا مسائلُ قليلةٌ لا تُخْرِجُ هذا النظام ولا تلك الوظائف عن الاطِّراد والاستقرار.

وَبَعْدَ جمع اللغة - وعند دراسة هذا المجموع - أدرك العلماء أن هناك صلة وثيقة بين ما كانوا يسمعونه من العربى مشافهةً، وبين المكان الذى يعيش فيه هذا العربى، فهى الفصحى الكاملة إذا كان العربى من قبيلة عاشت بِمَعْزِلٍ عن غيرها، وتَقِلُّ درجة الفصاحة حين الشك فى الاختلاط، وقد تُهْدَرُ هذه الفصاحة أصلاً عند التأكد من اختلاط قبيلةٍ ما بأمم غير عربية، وَمِنْ ثَمَّ اتجهوا إلى الاعتداد بلهجات قبائل مُعَيَّنَة، فاستنبطوا منها قواعد اللغة وطرق تصريف الكلام وترتيب أجزائه.

يشير إلى هذا ما نقله السيوطى فى الاقتراح عن أبى نصر الفارابى (ت ٣٣٩ هـ) فى كتابه

المسمى (الألفاظ والحروف) قال: «كانت قريش أجود العرب انتقادًا[1] للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعًا وإبانةً عما فى النفس، والذين عنهم نُقِلَتْ اللغة العربية، وبهم اقْتُدِى، وعنهم أُخِذَ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذَ ومُعْظَمُهُ وعليهم اتُّكِلَ فى الغريب والإعراب والتصريف. ثم هُذيلٌ وبعض كِنَانَةَ وبعض الطائيين»[2].

وأنت تجد فى هذا النص الصريح أن هؤلاء العلماء قد اعْتَدُّوا بلهجات بعض القبائل من غير أن يحذفوا منها - على حسب ظاهر النص - وهى قبائل أربع: قيس وتميم وأسد وهذيل، كما اعْتَدُّوا ببعض ما كان من لَهْجَتَىْ قبيلتين هما: كنانة وطيِّئ، أى أنهم رفضوا بعضه الآخر. ويستقصى الفارابى - بعد ذلك - سائر قبائل العرب ممن رُفِضَتْ لغته عند جمع اللغة فيقول: «وبالجملة، فإنه لم يؤخذ عن حضرىٍّ قطُّ، ولا عن سكان الْبَرارىّ، ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخمٍ ولا من جُذَامٍ، لمجاورتهم مصر والقبط، ولا من قُضَاعَةَ وغَسَّان وإيَاد؛ لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرانية، ولا من تَغْلِبَ واليمن؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر؛ لمجاوتهم للنَّبَط والفرس، ولا من عبد القيس وأَزْدِ عُمَان؛ لأنهم كانوا بالبحرين، مجاورين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن؛ لمخالطتهم للهند والحبشة ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثَقِيف وأهل الطائف؛ لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم - حين ابتدوا ينقلون لغة العرب - قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم»[3].

* * *

(١) وعلى هذا الأساس - فى الاعتداد ببعض لهجات العرب دون بعض - شرع كثير من علماء اللغة - ولاسِيَّما الْقُدَامَىٰ من بينهم - فى تخطئة بعض الاستعمال اللغوى الجارى على الألسنة أو الْمُدَوَّنِ فى المؤلفات:

* **فالإمام الكسائى (ت ١٨٩ هـ)** وهو من جَمَعَةِ اللغة عن أعراب البوادى - لا يَعُدُّ من الفصيح أن يُعَدَّىٰ الفعل (شكر) بنفسه؛ لأنه فى رأيه مما يُعَدَّىٰ بحرف الجر (اللام)[4] على نحو

---

(١) النقد والانتقاد: تمييز الدراهم وغيرها جودة وزيفا، وقد تكون الرواية (انتقاء) - بالهمزة - من: انتقى الشىء بمعنى: اختاره لفضله ومَزِيته.

(٢) الاقتراح فى علم أصول النحو ٥٦، المزهر للسيوطى ٢١٢/١.

(٣) الاقتراح فى علم أصول النحو ٥٦، ٥٧.

(٤) ما تلحن فيه العوام ١٠.

بنفسه لغةٌ حكاها ابن السِّكِّيت[٦]، وإن لم ينسبها إلى أحد، كما نقلها ابن منظور عن اللحيانى فى لسان العرب[٧]، وإن قال: «وباللام أفصح». وكذلك يَعُدُّ الكسائى من الخطأ أن يُجْمَع (فَعِيل) على (فَعَل) - بفتح العين، فهم يخطئون حين يقولون: جُدَدٌ فى جمع (جديد) - بفتح الدال الأولى فى الجمع[٨]، مع أن ذلك لغة بنى ضبة، قال أبو زيد: «وسمعت من بنى ضبة: سرير وسُرَرٌ، وبئر جرور وآبار جُرَرٌ.. يكرهون الضمتين»[٩].

* **والفراء (ت ٢٠٧هـ)** وضع منهجًا فى الاعتداد باللهجات العربية لا يخرج عما سبق، فقال: «واعلم أن كثيرًا مما نهيتك من الكلام به - من شاذِّ اللغات ومُسْتَكْرَهِ الكلام - لو تَوَسَّعْتُ بإجازته لَرَخَّصْتُ لك أن تقول: رأيت رجلان، ولقلت: أردت عَنْ تقول ذاك، ولكنا وضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز وفصحاء أهل الأمصار، فلا تلتفت إلى من قال: يجوز؛ فإنَّا قد سمعناه، إلا أنَّا نُجِيزُ للعربى الذى لا يتخير، ولا نُجِيزُ لأهل الحضر والفصاحة أن يقولوا: السلام إليكم ولا: جئت إلى عندك، وأشباهه، مما لا نُحْصيهِ من القبيح المرفوض»[١٠].

* **والأصمعي (ت ٢١٦هـ)** لم يخرج عن هذا المعيار، يقول عنه ابن خالويه: «كان الأصمعى يقول أفصح اللغات ويُلْغِى ما سواها»، بل إن الأصمعى خطأ لهجات بعض القبائل الأربع الذين أخذت عنهم اللغة، حين خطأ الاستعمال اللغوى: وَقَفْتُ الدار والدابَّة[١١] - وهى لهجة تميمية[١٢] - وحين خطأ الاستعمال اللغوى (زوجة)[١٣] - بالتاء - للمؤنث بدلاً من (زوج) وهى لهجة تميمية نجدية أيضًا[١٤].

* **وابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ)** لا يرى وجهًا لاستعمال الفعل (تزوج) مُعَدًّى بالباء، فالصحيح عنده أن يُعَدَىٰ بنفسه، فقولهم: تزوجتُ بامرأة[١٥]، خطأ عنده وليس من كلام العرب، مع أنه من لغة أَزْدِ شَنُوءَةَ[١٦] - على ما حكى الفراء. كما عَدَّ من الخطأ استعمال (كلوة)[١٧] - بالواو - بدلاً من (كُلْيَة) - بالياء - واحدة الكُلَىٰ، مع أنها لغة لأهل اليمن[١٨]. ومن الخطأ عنده أيضًا قولهم: وَاتَيْتُهُ وَوَاسَيْتُهُ وَوَاكَلْتُهُ وَوَازَيْتُه.. الخ - بإبدال الهمزة واوًا،

---

(٥) الآية ١٢ من سورة لقمان.
(٦) إصلاح المنطق ١٩٤.
(٧) لسان العرب (شكر).
(٨) ما تلحن فيه العوام ٤٤.
(٩) النوادر فى اللغة لأبى زيد ٥٤٠.
(١٠) لحن العوام للجواليقى ١.
(١١) المصباح المنير (وقف).
(١٢) المصباح المنير (وقف).
(١٣) لسان العرب (زوج).
(١٤) لسان العرب (زوج).
(١٥) إصلاح المنطق ٣٣١.
(١٦) لسان العرب (زوج)
(١٧) لسان العرب (كلى).
(١٨) لسان العرب (كلى).

وأصله: آتيته وآسيته وآكلته، وآزيته.. الخ[١٩]، مع أن الإبدال فى مثل هذا الوزن المبدوء بالهمزة من لغة أهل اليمن أيضًا، أو من لغة طيئ[٢٠]. كما عَدَّ ابن السكيت من الخطأ أيضًا إبدال أول الحرفين المشددين نونًا، نحو: إنْجَاص - أى إجَّاص(٢١) - وهو لغة أهل اليمن أيضًا[٢٢]. وأخيرًا عقد ابن السكيت فى كتابه (إصلاح المنطق) بابًا باسم: «مايُهْمَزُ مما تركت العامة هَمْزَهُ» وجعله من لحنهم[٢٣]، مع أن ترك الهمزة - أى تسهيلها - عادة قديمة لأهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة، «روى عيسى بْنُ عمر قول أبى عمرو الهُذَلِىّ: قد تَوَضَّيْتُ - فلم يَهْمِز وَحَوَّلَها ياءً، وكذلك ما أشبه هذا من باب الهمزة»[٢٤] وحكى الأخفش أن من العرب من يترك الهمز فى كل ما يُهْمَزُ، إلا أن تكون الهمزة مبدوءًا بها[٢٥].

* **والسِّجِسْتَانِىّ (ت ٢٤٨ هـ)** يُلَحِّنُ جمع الريح على (أرياح) والصواب عنده (أرواح)[٢٦]؛ لأنه الوارد، ولأنه القياس؛ إذ الياء فى (ريح) أصلها الواو، والجمع يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، مع أن (الأرياح) لغة لبنى أسد[٢٧].

* **وابن قُتَيْبَة (ت ٢٧٦ هـ)** يَعُدُّ من الخطأ كسر الفاء فى قولهم: فَلْكَةُ المغزل[٢٨]، مع أن الكسر فيه لهجة لأهل الحجاز، حكاها عنهم يونس بن حبيب[٢٩]. كما عَدَّ من الخطأ أيضًا فتح الغين من قولهم: شَغْبُ الجند[٣٠] - بمعنى تهييج الشَّرِّ بينهم - مع أن الفتح هنا من لغة عَقِيل[٣١]، وعَدَّ من الخطأ التخلص من الهمزة أوّلاً فى قولهم: وِزَّةٌ، وَوِزٌّ[٣٢] - للطائر المعروف - مع أن يونس حكى أن ذلك لغة بنى تميم، وأن الإِوَزَّ - بالهمزة - لغة أهل الحجاز[٣٣].

* **وأبو هلال العسكرى (ت ٣٩٥ هـ)** يَعُدُّ من الخطأ قولهم: أَيْشٍ تريد؟ - بمعنى: أىَّ شَىْءٍ[٣٤] تريد؟ - ويقول عنه: إنه من الخطأ الذى لم يسمع من فصيح قَطُّ، مع أن فى (معانى القرآن) للفراء أن (أَيْش) من كلام العرب، مُخَفَّفَةٌ من: أىّ شىء[٣٥].

---

(١٩) إصلاح المنطق ٣٧٣.
(٢٠) الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ١٩٠.
(٢١) إصلاح المنطق ١٧٦.
(٢٢) الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ١٩٥.
(٢٣) إصلاح المنطق ١٤٥
(٢٤) لسان العرب (الهمزة).
(٢٥) الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ١٩٠.
(٢٦) لسان العرب (روح).
(٢٧) عنوان المسرة ١٣٠.
(٢٨) أدب الكاتب ٣٠٠ - وفلكة المغزل: الجزء المستدير منه.
(٢٩) الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ٢٠٥.
(٣٠) أدب الكاتب ٢٩٢.
(٣١) شرح الخفاجى على درة الغواص ١٤٨.
(٣٢) أدب الكاتب ٢٨٦.
(٣٣) الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ١٩٣.
(٣٤) تقويم اللسان لابن الجوزى ٩٢.
(٣٥) معانى القرآن للفراء ٣٥٣/٢.

* **والإمام الحريرى (ت ٥١٦ هـ)** يبنى معياره فى التخطئة والتصويب على غاية من التشدد، فهو يأخذ «بالمشهور المَبنىِّ على القياس المُطَّرِد والأصل المنعقد، فالشواذّ تقصر على السماع، ولا يقاس عليها بالإجماع، والنادر من اللهجات لا يُعْتَدُّ به ولا يقاس عليه[٣٦]»، فلا قياس على لهجة تميم التى تصحح صيغة المفعول من الثلاثى الأجوف اليائى، فنحو: مبيوع ومعيوب عنده من الخطأ[٣٧]، ولهجة بنى عامر التى تقول فى التفضيل من الشر والخير: أَشَرُّ وأَخْيَرُ - بالهمزة، على الأصل فى وزن التفضيل - لا يؤخذ بها[٣٨]، وكذلك من غير الفصيح لهجة طيئ - أو أزد شنوءة أو بَلْحَارث بن كعب - التى تلحق علامة التثنية أو الجمع بالفعل مع وجود مرفوعه الظاهر، فتقول: قاما الرجلان، وقاموا الرجال، وقُمْنَ النسوة، ويقومان الرجلان، ويقومون الرجال، ويَقُمْنَ النسوة، فهى - فى رأيه - لهجةٌ لم تَرِدْ فى قرآن ولا خبر عن النبى ﷺ ولا فى كلام الفصحاء[٣٩]، فإذا ما قيل له: إنها وردت فى قوله تعالى ﴿ثمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهم﴾[٤٠]، وفى قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[٤١] لجأ إلى التأويل فى ذلك - وما ماثله - بما يخرجه عن موافقة هذه اللهجة. وكذلك لا يَعْتَدُّ الحريرى بلهجة بنى أسد التى حكاها السُّهَيْلِىّ فى جمع (ريح) على (أرياح)[٤٢]، وهو بهذا ناهج نَهْجَ السجستانى[٤٣]. وأما الذين حَكَوْا أنهم سمعوا فى بعض اللهجات: انْسَاغَ لى الشىء، فهو مُنْسَاغٌ - أى: جاز - فإنه لا يُعْتَدُّ به، ولا يُعْذَرُ من استعمله فى ألفاظه وكتبه[٤٤].

* **والإمام الأندلسى أبو بكر الزُّبَيدِىّ (ت ٣٧٩ هـ)** يوافق ابْنَ السِّكِّيت فى رَدِّ لهجة أهل اليمن حين يقولون: كُلْوَةٌ - بالواو - لواحدة الكُلَى[٤٥]. ويرد لهجة لبنى أسد اطَّرَدَ فيها فَعْلاَنَة - بالتاء - فى مؤنث فَعْلاَن - نحو: سكرانة وعطشانة[٤٦] -؛ لأن ذلك عنده ردىء ضعيف، ولأن «لبنى أسد لغاتٍ يُرغَبُ عنها، ومَنَاكِيرَ لا يؤخذ بها - على ما قال أبو حاتم»[٤٧]. كذلك عدَّ من الخطأ تسهيل الهمزة فى نحو: استبرأت، وكأنه بهذا لا يأخذ بلهجة أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة الذين لا ينبرون، إلا إذا اضطُرُّوا إلى النَّبْر، وهو من لهجة تميم[٤٨].

---

(٣٦) درة الغواص ١٤٥.

(٣٧) درة الغواص ٧٩ - وانظر فى نسبة اللهجة: شرح ابن عقيل ٢ - ٥٧٦.

(٣٨) درة الغواص ٥٠ - وانظر فى نسبة اللهجة: عنوان المسرة ١٣٠.

(٣٩) درة الغواص ١٤٥.

(٤٠) الآية ٧١ من سورة المائدة.

(٤١) الآية ٣ من سورة الأنبياء.

(٤٢) درة الغواص ٩٠ - وانظر فى نسبة اللهجة: عنوان المسرة ١٣٠.

(٤٣) لسان العرب (روح).

(٤٤) درة الغواص ١٢٧.

(٤٥) لحن العوام ٦٧.

(٤٦) لحن العوام ١٦٢.

(٤٧) لحن العوام ١٦٢

(٤٨) لسان العرب (الهمزة).

* وابن مَكِّى الصَّقَلِّ (ت ٥٠١ هـ) يَرُدُّ لهجة هذيل وبنى ضبة فى قولهم: أرجعته[٤٩] - بالهمزة. ويوافق الزبيدى فى رد لهجة بنى أسد إذ يجعلون فَعْلَانة مؤنثًا لـ(فَعْلَان) نحو، سكرانة وعطشانة[٥٠]. ويخطِّئُ تخفيف الهمزة فى (ثأر)[٥١] مع أنه لهجة أهل الحجاز - كما سبق - وقولهم: قَرَيْتُ الكتاب[٥٢] - أى قرأته - مع أن ذلك لغةٌ حكاها أبوزيد عن بعض العرب[٥٣]. كما يوافق ابن السكيت وغيره فى تخطئة استعمال (كُلْوَة)[٥٤] - بالواو. وكذلك يَعُدُّ من الخطأ تشديد الثانى من: دَمٌ وأَخٌ وأَبٌ[٥٥] مع أن التشديد فيه لغة حكاها ابن منظور فى لسان العرب - وإن كانت ضعيفة[٥٦].

* وابن السِّيد الْبَطَلْيَوْسِىّ (ت ٥٢١ هـ) يوافق ابن السكيت فى رد لهجة أهل اليمن حين يُبْدِلون أوّلَ الحرفين المشددين نونًا، فيقولون: حَنْظ - أى حَظّ -، ويُعَقِّبُ على هذه اللهجة بقوله: «وهذه لغة لا ينبغى أن يلتفت إليها؛ فإن اللغة اليمانية فيها أشياء منكرةٌ خارجةٌ عن المقاييس»[٥٧]. كما يوافق ابن السكيت فى رد لهجة بعض أهل اليمن أيضًا، وهى التى تبدل الهمزة واوًا فيما كان على (فَاعَلَ) من المهموز، فتقول: واخذته - أى آخذته - ومع تسليم البطليوسى بكثرة أمثلة هذه اللهجة واطِّراد هذا الإبدال فى سائر أمثلة الوزن من المهموز رَدَّها فقال: «وهى لغة غير مختارة ولا فصيحة»[٥٨].

* ومُوَفَّقُ الدين البغدادى (ت ٦٢٩ هـ) يوافق الحريرى فى عدم الاعتداد بإتمام وزن المفعول من الثلاثى الأجوف اليائى، نحو: مبيوع[٥٩]- وقد سبق أنه لهجة تميم. كما يوافق ابن السكيت فى تخطئة نحو: واسيته[٦٠]، أى: آسيته - وقد سبق أنه لهجة طيىء أو أهل اليمن. ثم إنه لم يكن يَرْضَىٰ عن إشباع ضمير المخاطبة عند إسناده إلى الفعل مع تَوَلُّد ياءٍ عنه فى نحو قولهم: أَنْتِ أكرمتينى[٦١]، مع أنها لهجة قال عنها الشهاب الخفاجى: «إنها لربيعة، ولكنها رديئة»[٦٢].

* * *

(٢) وفى مواجهة هذا المعيار المتشدد فى الاعتداد باللهجات العربية، وجدنا من نَقَدَةِ الاستعمال اللغوى من يعتدُّ باللهجات كلِّها، فَيُصَحِّحُ ما ورد على لهجة منها؛ لأن مِنْ رَأْىِ هؤلاء أن كُلَّ لهجة فى نفسها وعند أهلها فصيحة، وإلا عَدَلُوا عنها إلى غيرها، والفصيح عند غيرهم

(٤٩) تثقيف اللسان ٧٦.
(٥٠) تثقيف اللسان ١٠٢.
(٥١) تثقيف اللسان ٤٩.
(٥٢) تثقيف اللسان ٧٦.
(٥٣) لسان العرب (قرأ).
(٥٤) تثقيف اللسان ٩٧
(٥٥) تثقيف اللسان ١٦٠.
(٥٦) لسان العرب (أبى).
(٥٧) الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ١٩٥
(٥٨) الاقتصاب فى شرح أدب الكتاب ١٩٠.
(٥٩) ذيل الفصيح ١١٥.
(٦٠) ذيل الفصيح ١١٦
(٦١) ذيل الفصيح ١١٨.
(٦٢) لف القماط ٤٩.

ربما عُدَّ عندهم لحنًا أو غير فصيح فصاحة لهجتهم التي بها يَفْهَمُون ويُفْهِمُـون، وإنما معيـار التخطئة عند هؤلاء هو: «ألَّا يحتمل الكلامُ التأويلَ، وألَّا يكون عليه من لسان العرب دليل، وأن من اتَّسع في كلام العرب ولغاتهم لم يَكَدْ يُلَحِّنُ أحدًا، وقد رُوِيَ عن الخليل - رحمه الله - قوله: لغة العرب أكثر من أن يَلْحَنَ بها متكلم، وروى عن الفراء أن الكسائي قـال: على ما سمعتُ من كلام العرب، ليس أَحَدٌ يَلْحَنُ إلا القليل»[63].

وذكر ابن جني في الخصائص في مقام التفاضل بين اللهجات قوله: «فأما أن تقلَّ إحدى اللغتين جدًّا، وتكثر الأخرى جدًّا، فإنك تأخذ بأوسعها روايةً وأقواهما قياسًا» ثم يسوق أمثلة لذلك ويقول: «إلا أن إنسانًا لو استعملها لم يكن مُخْطِئًا لكلام العرب، لكنه يكون مخطئًا لأجود اللغتين»[64].

كما عقد ابن جني في كتابه (الخصائص) بابًا بعنوان: [اختلاف اللغات وكُلُّها حجة] ومما قال فيه: «وكيف تَصَرَّفَتْ الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيبٌ غير مخطىء، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه»[65]، كما جاء عن أبي عثمان المازني قوله: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»، وذكر أبو حيان في شرح التسهيل أن «كل ما كان لغةً لقبيلة صح القياس عليه»[66].

وممن سلك هذا المسلك المتسامح في الاعتداد بلهجات العرب، والحكم بصواب ما جاء على واحدة منها:

* ابن مكي الصقلي (ت ٥٠١ هـ) الذي أباح للعامة أن تقول: مَيْدَة[67] وعَيْشَة[68] - أي: مائدة وعائشة -؛ إذ الأولى مسموعة حكاها أبو عُمَرَ الجَرْمِيّ وابن الأنباري، والثانية لهجة لبعض بني تميم وإن كانت ضعيفة. كما أباح للعامة أن تقول: أُتْرُنْجٌ - أي: أُتْرُجٌّ، وهو ضرب من الليمون - لأنها لغة لأهل اليمن[69]، يبدلون أول المشددين نونًا. وأن تقول: سرت عَتَّى دخلت المدينة[70] - أي: حتى - بقلب الحاء من (حتى) عينًا، وهو ما يعرف بالفحفحة، التي هي من لغة هذيل وثقيف. كذلك ليس من الخطأ أن تكسر الدال من (الدجاج)[71] والصاد من (صُوَر)[72]جمع صورة، وتضم اللام من (لِحَى)[73]جمع لِحْيَة - بكسـر اللام، وتكسـر الفاء من

---

(٦٣) المدخل إلى تقويم اللسان ١٠.
(٦٤) الخصائص ١٠/٢، ١٢.
(٦٥) الخصائص ١٢/٢.
(٦٦) المزهر للسيوطي ٢٥٨/١.
(٦٧) تثقيف اللسان ٢٢٧.
(٦٨) تثقيف اللسان ٢٣٢.
(٦٩) تثقيف اللسان ٢٢٧.
(٧٠) تثقيف اللسان ٢٣٠.
(٧١) تثيف اللسان ٢٢٨.
(٧٢) تثقيف اللسان ٢٢٩.
(٧٣) تثقيف اللسان ٢٣١.

(فَصّ الخاتم)[٧٤]، وتضم عين المضارع من (يَمسّ ويَشَمّ)[٧٥]. واستعمال: أَحْدَرْتُ أى: أرسلتها إلى أسفل - وأشغلتُ فلانًا عنك (بالهمزة فى الفعلين: حدر وشغل)[٧٦]، من اللهجات العربية وإنْ عُدَّتْ غير فصيحة، ولكن لا يُخَطَّأ من استعملها.

ومن اللهجات التى اعتدَّ بها ابن مكى فى مقام الرد على الخاصة الذين كانوا يعيبون العامة ببعض استعمالهم اللغوى: لهجةُ بنى تميم فى كسر الفاء مما كان على (فَعِيل) حَلْقِيِّ الْعَيْن، وفى إبدال لام (لَعَلّ) الثانية نونًا. ولهجة بنى أسد وبعض بنى تميم فى فتح الهمزة من (إمَّا) التفصيلية. وكذلك لهجة بعض بنى تميم وبنى عامر، الذين يُلْزِمُونَ جمع المذكر السالم الياءَ مطلقًا ويُجْرُونَ الإعرابَ على النون، بالتنوين وعدمه[٧٧]؛ ذلك لأن ابن مكى لم يَعُدَّ من الخطأ قولهم: سِنِينِى أكثر من سِنِينِك - بإثبات النون فى (سنين) مع الإضافة، واستشهد له بشواهد من الشعر.

* **وابن هشام اللخمى (ت ٥٧٧ هـ)** يختار لنفسه معيارًا هو: أنه لا لَحْنَ فى الكلام إلا عند عدم الدليل من لهجات العرب، أيًّا كانت هذه اللهجات، وأيًّا كان طريقها فى الرواية، ثابتًا أم غير ثابت، مَعْزُوَّةً إلى أحد أم غير مَعْزُوَّة، نفهم ذلك من عباراته فى الرد على الزبيدى وابن مكى الصقلى، يقول: «كان ينبغى له ألاّ يُدْخِلَ مثل هذا فى لحن العامة؛ لأنه قال به كثير من اللغويين، وما حكاه بعض أهل اللغة لا يَلْحَنُ به العامة»[٧٨].

ويقول: «ليست - يعنى اللهجة - بالفصيحة، إلا أنها ليست بخطأ، ولا يجب أن تلحن بها العامة؛ لكونها لغةً مسموعةً لهم»[٧٩]، ويقول: «الكسر أفصح والفتح لغة، وإذا كانت لغةً لم تلحن بها العامة»[٨٠]، ويقول: «وإذا كان فى الكلمة لغتان، وكانت إحداهما أفصح من الأخرى، فكيف تلحن بها العامة وقد نطقت بها العرب؟ وإنما تلحن العامة بما لم يتكلم به عربى»[٨١].

فمن هذه العبارات تَبِينُ نزعة ابن هشام اللخمى فى الأخذ باللهجات القليلة والنادرة والشاذة والمجهولة، بل غير العربية أحيانًا: فقد أجاز أن تجمع (ضَيْعَة) على (ضِيَع) وقال: لأن العرب تجمع (فَعْلَة) فى الكثير على (فِعَال) ويجمعونها أيضًا على (فِعَل) وإن كان جمعًا عزيزًا، نحو: بَدْرَة وبِدَر، فلا معنى لإنكاره مع نطق العرب به، وإن كانت لغةً قليلةً»[٨٢].

وأجاز قولهم: غَلَقْتُ الباب - بلا همزة فى أول الفعل - وهى لغة ضعيفة، إلا أنها لا تلحن بها العامة؛ لأنها من كلام العرب، وإن قَلَّتْ وضعفت[٨٣].

---

(٧٤) تثقيف اللسان ٢٣٦.
(٧٥) تثقيف اللسان ٢٣٢.
(٧٦) تثقيف اللسان ٢٣٧، ٢٤٧.
(٧٧) تثقيف اللسان ٢٣٦.
(٧٨) المدخل إلى تقويم اللسان ٩.
(٧٩) المدخل تقويم اللسان ١٠.
(٨٠) المدخل إلى تقويم اللسان ٢٠.
(٨١) المدخل إلى تقويم اللسان ٢٢.
(٨٢) المدخل إلى تقويم اللسان ٦.
(٨٣) المدخل إلى تقويم اللسان ١٢.

وأجاز قولهم: عَنِيتُ بحاجتك - ببناء الفعل للفاعل -؛ لما حكاه ابن الأعرابى فى نوادره[٨٤].

وأجاز قولهم: حُزَّةُ السراويل - أى حُجْزَتُها -؛ إذ حكاها ابن الأعرابى، وذكر أنها لغة[٨٥].

وكذلك أجاز قولهم: آمِّينَ - بتشديد الميم - بمعنى اسْتَجِبْ الدعاء، وذكر أنها لغة شاذة، ولكن لا تلحن بها العامة[٨٦].

ومثل هذا فى الإجازة فتح الميم من (الْمَنْدِيل)، فهى لغة حكاها ابن جنى. و (عجوزة) بالتاء. ورجل فاطر - بمعنى مُفْطِر - و (يَسْوَىٰ) بمعنى يساوى[٨٧]، وكُلُّ ذلك لهجات غير مَعْزُوَّة إلى أحد، ولكنه يأخذ بها، ولا يُلَحِّنُ العامة إذا استعملوها.

ومن اللهجات الْمَعْزُوَّةِ التى أخذ بها، ولم يُلَحِّنْ من جاراها: لهجة بنى أسد فى استعمال (فَعْلَانَة) بالتاء مطلقًا للمؤنث[٨٨]، وفى جمع ريح على (أرياح) ويرى أن العرب كثيرًا ما تقلب الواو ياءً؛ طلبًا للخفة[٨٩].

وكذلك لهجة بنى تميم فى كسر الفاء من كل ما كان على وزن (فَعِيل) وإن لم تكن عينه حرف حلق، نحو: كثير وجليل وكبير وكريم ويسير، وما أشبه ذلك مما ينطق به العامة مكسور الأول[٩٠].

بل إن ابن هشام اللخمى أسرف فى ذلك، فاعتدَّ بلهجات غير عربية النَّجْرِ، مثل لهجة أهل الشام فى قولهم: إنْجَاص - أى إجَّاص - وقد سبق أن هذا من لغة أهل اليمن - يبدلون أول المشددين نونًا - ولكن ابن هشام - إلى جانب ذكره هذا - ذكر أنها لهجة شامية، وأنها إذا كانت لهجة شامية فكيف تلحن بها العامة[٩١]؟.

* **ورَضِىّ الدين الحنبلى (ت ٩٧١ هـ)** لم يكن أقل من سابقه - ابن هشام اللخمىِّ فى الأخذ باللهجات، وعدم تخطئة من يَجْرِى على سَنَنِها، فلم يَخَطِّئْ من شدَّد آخر الضميرين (هو وهى)؛ لأن التشديد لهجة هَمْدَان[٩٢].

ولم يخطِّئ من أثبت الألف من الضمير (أنا) فى حال الوصل؛ لأن ذلك لهجة ربيعة وتميم وبعض قيس[٩٣].

---

(٨٤) المدخل إلى تقويم اللسان ١٦.
(٨٥) المدخل إلى تقويم اللسان ١٨.
(٨٦) المدخل إلى تقويم اللسان ١٨.
(٨٧) المدخل إلى تقويم اللسان ٢٢.
(٨٨) المدخل إلى تقويم اللسان ١٣.
(٨٩) المدخل إلى تقويم اللسان ٨.
(٩٠) المدخل إلى تقويم اللسان ٨.
(٩١) المدخل إلى تقويم اللسان ٨.
(٩٢) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ٣٨.
(٩٣) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ٣٨.

ولم يخطّئ من وقف على الاسم المنصوب بالسكون؛ لأن ذلك لهجة ربيعة(٩٤).

ولم يخطّئ من يقول: عطشانة - بالتاء - بدلاً من: عَطْشَىٰ؛ لأن ذلك لهجة بنى أسد(٩٥).

إلى جانب لهجات أُخَر، أخذ بها ولم يُعَيِّنْ لها قبيلةً تستعملها، بل اكتفى بالإشارة إلى أنها لغة حكاها عالم من العلماء، واستنادًا إلى سماع عالم مثل يونس بن حبيب، الذى قال: «سمعت العرب تقول: فَرَسَةٌ وجَوْزَةٌ، وذلك منهم إرادةَ التأنيث وذَهَابَ الشَّكِّ عن سامعه» فأباح رضىّ الدين - بسبب رواية يونس هذه - أن يُلْحِقَ العامة التاء بكل مؤنث مَعْنًى، حتى لقد أجاز أن يقال: الْيَدُّ - بتشديد الدال - والْيَدَّةُ - بالتشديد أيضًا مع التاء(٩٦) -، وهو - مع هذا - يصرِّح بأن اللهجة التى تصح قياسًا عليها لهجةٌ رديئةٌ متروكةٌ. وكذلك أجاز أن يقال: عجوزة - بالتاء - للمؤنث؛ بناءً على ما جاء فى القاموس المحيط من أنها لُغَيَّة(٩٧).

وأجاز أن يجمع (الْفَمُ) على (أَفْمَام)، بناءً على ما جاء فى القاموس المحيط من أنها لُغَيَّةٌ أيضًا(٩٨).

* * *

وواضح مما سبق أن لعلماء اللغة آراءً مختلفةً فى الاعتداد بلهجات العرب المتعددة، فهم لم يتفقوا على معيار ثابت للصواب من هذه اللهجات والخطأ، بل كان لكل منهم نَظْرَتُهُ الخاصة إلى اللهجة الوارد عليها الاستعمال: هل هى منقولة عن ثقة أمين ضابط أو لا؟ وهل هى مَعْزُوَّةٌ إلى قبيلة بعينها أَوْ لا؟ وهل هى من الاطِّراد والمواءمة للفصحى المختارة بحيث يباح للعامة استعمالها أَوْ لا؟ ولهذا كُلِّه أهميته ووجاهته، ولهم فى ذلك الْعُذْرُ كُلُّهُ، فقد وقع النقل عن العرب من غير الثقات أحيانًا، وجاء النقل عن بعض المتهمين بالوضع أحيانًا أخرى، وقد قال الخليل: «إن النَّحَارِيرَ ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب؛ إرادةَ اللَّبْس والتعنيت»(٩٩)، ويعلِّق ابن فارس على ذلك بقوله: «قُلْنا: فَلْيَتَحَرَّ آخذ اللغة وغيرها من العلوم أهلَ الإمامة والثقة والصدق والعدالة، فقد بلغنا من أمر بعض مشايخة بغداد ما بلغنا(١٠٠)».

وعلى هذا اختلفت أحكامهم على اللهجات بالصواب أو بالخطأ: فمنهم المتشدد الطالبُ للأفصح الرافضُ ما عداه دائمًا، ومنهم الْمُيَسِّرُ الآخذُ بكل ما ورد عن قبائل عربية غَيْرِ من اعتمد عليهم النقلة فى النحو والتصريف والغريب - على ما ذكره الفارابى فى نصّه السابقَ -، ومنهم المتساهل الْمُفَرِّطُ المعتدُّ بكل لهجة وردت، بل المعتد بلهجات غير عربية أو غير منسوبة،

(٩٤) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ٤٣.
(٩٥) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ٦.
(٩٦) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام.
(٩٧) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام.
(٩٨) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام.
(٩٩) الصاحبى فى فقه اللغة ٣٠.
(١٠٠) الصاحبى فقه اللغة ٣٠.

مثل ابن هشام اللخمى الذى أخذ بلهجة أهل الشام، ورَضِىّ الدين الحنبلىّ الذى اعتدَّ بلهجات غير مَعْزُوَّةٍ، وصحح عليها ما وافقها من كلام العامة.

بل وجدنا من جماعة المتشددين - وهم الفريق الأول - من يرفض بعض لهجـات من أُخِذَتْ عنهم اللغة، كبعض لهجة تميم وبنى أسد وهذيل وطيِّئ، ومن هؤلاء: الأصمعى وأبو حاتم السجستانى والحريرى والزبيدى الأندلسى وابن مكى الصقلى وموفق الدين البغدادى - على ما سبق بيانه -.

* * *

وقضية الاعتداد باللهجات معيارًا من معايير الصواب والخطأ قضية ذات خطر، ويحسن أن يُنْظَرَ إليها فى ضوء الملاحظات التالية:

*** الملاحظة الأولى:**

أن الذين حصروا القبائل المعتمد عليها فى التصريف والإعراب والغريب فى سِتٍّ فقط - هم قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين - بَنَوْا ذلك على أساس له قَدْرُهُ ووجهه عندهم، وهو أن هؤلاء لم يختلطوا بغيرهم ممن فسدت لهجته من العجم أو من العرب الذين خالطوا العجم. ورَتَّبُوا على هذا حُسْنَ ظَنٍّ بلهجات هؤلاء الست وسُوءَ ظَنٍّ بلهجات غيرهم.

ولكن، ربما نال من رسوخ هذا الأساس وثباته أنه لم يَرِدْ عن العرب - أصحـاب هذه اللهجات - نَصٌّ يفيد ذلك قطعًا، وإنما الوارد فى مثله كان عن بعض علماء اللغة والنحو - أيام وضع اللغة - وينقضه أيضًا ما تقتضيه الطبيعة البشرية المُلِحَّةُ فى الاختلاط على نحوٍ ما، فمن الصعب أن نتصور قبيلةً برُمَّتِها منعزلةً عن غيرها من القبائل، لا يلتقى أفراد كل منها فى طلب الوسائل التى بها قِوَامُ الحياة: كالتجارة فى مأكل أو مشرب أو ملبس، أو كالمصاهرة، أو الإغارة، أو غير ذلك. وإنما المقبول أن يختلط هؤلاء وإن اختلف هذا الاختلاط كثرةً وقِلَّةً، حتى إن من لم يختلط بالعجم للبعد المكانى عنه، لا شك أنه اختلط بمن جاوره من العرب الذين اختلطوا. فإسناد معيار الصواب والخطأ إلى الاختلاط وعدمه - إِذَنْ - لا يَسْلَمُ من كل وجه، بل إن بعض الباحثين المعاصرين ذهب إلى أنه مجرد استنتاج من المتأخرين؛ لتبرير موقف اللغويين السابقين حين أخذوا اللغة عن بعض القبائل دون بعض، وقال: «وليس باستنتاج مُوَفَّق، ولعل الأساس الصحيح فى تفسير هذا الصنيع هو قرب القبائل من منطقة الحجاز أو بُعْدُهَا عنها، فقد آثر القُدَامَىٰ - لكى يدرسوا لغة الحجاز - أن يختاروا أقرب المناطق إليها؛ للتعرف على لهجة

أصحابها»[١٠١]، ويقوى هذا ويرجحه أنهم عَدُّوا اللهجة القرشية أفصح اللهجات؛ لانتقائها أجود ما فى لهجات العرب الأخرى، مع التسليم بأنها كانت شديدة التأثر بالمؤثرات الأجنبية؛ لاتصال أصحابها بالتجار ذوى الأجناس المختلفة من فرس وروم وشام ونبط وعبرانيين وحبش، بل اتصل بقريش كثير من القبائل التى رفض الرواة الأخذ عنهم[١١٢].

* **الملاحظة الثانية:**

أن الحكم على لهجةٍ ما بالخطأ مسألة تُعوِزُها الدقة العلمية، وتنطوى على كثير من المجازفة بالحكم؛ لما فيه من قياس لهجة على لهجة أخرى على وَفْق معاييرَ مختصة باللهجة المقيس عليها، وذلك خطأ؛ إذ كُلُّ لهجة - فى نفسها وبين الناطقين بها - فصيحةٌ؛ لأنها تؤدى عنهم، وتفى بالغرض الْمَنُوطِ بها - وهو الفهم والإفهام -، ولا يحكم على لهجةٍ ما بعدم الأفصحية أو باللحن؛ لمجرد أنها لا تجرى على سَنَنِ لهجة أخرى، وإنما يكون هذا عند خروج بعض من يستعملها على ما أَلِفَ أصحابها من نحوها وصرفها، وهى عندئذ تكون عاجزة عن الوفاء بالغرض منها.

ومعلوم أنه يستوى فى ذلك من اختلط من القوم ومن لم يختلط، هذا ما يفيده كلام لابن جنى فى (الخصائص) فى باب اختلاف اللغات وكلها حجة - وهو يعنى لغات جميع القبائل - قال: «وليس لك أن تَرُدَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أَحَقَّ بذلك من رَسِيلتِها، لكن غاية مَالَكَ فى ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقدَ أن أقوى القِيَاسَيْن أَقْبل لها وأَشَدُّ أُنْسًا بها، فأمّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا»[١٠٣]، وقال أيضًا: «وكيف تَصَرَّفَتْ الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيبٌ غير مخطئ، وإن كان غَيْرُ ما جاء به خيرًا منه»[١٠٤]، وهذا أيضًا مُؤَدَّىٰ كلام أبى حَيَّان: «كل ما كان لغةً لقبيلة صح القياس عليه»[١٠٥]، وكلام المازنى: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[١٠٦]، ولهذا ليس من الدقة العلمية أن تُخَطَّأَ لهجات القبائل التى لم يحتج بلغاتها، والتى أَوْرَدَ الفارابى بعضها فى نصِّه السابق.

* **الملاحظة الثالثة:**

أن من العلماء من لم يأخذ بكلِ ماورد عن القبائل الفصيحة السابقة فى نَصِّ الفارابى، فقد عَدُّوا مسائل من اللحن وهى لهجةٌ لأحدها، كقولهم فى جمعِ ريح (أرياح) وهى لهجة لبنى أسد. وكتأنيث الوصف من فَعْلان بالتاء، وهى لهجة لبنى أسد أيضًا. كما ذكروا فى سبب ارتفاع لهجة

---

(١٠١) المدخل إلى دراسة النحو العربى ٤٥.
(١٠٢) المدخل إلى دراسة النحو العربى ٤٤
(١٠٣) الخصائص ١٠/٢.
(١٠٤) الخصائص ١٢/٢
(١٠٥) المزهر للسيوطى ٢٥٨/١.
(١٠٦) المزهر للسيوطى ٢٥٨/١.

قريش فى الفصاحة أنك لاتجد فيها عنعنة تميم ولا عجرفية قيس ولا كشكشة أسد ولا كسر أسد وقيس[١٠٧]. ويَدُلُّ هذا على أن مثل هذه الأمور تُخِلُّ بفصاحة اللهجة عندهم، مع أنها للقبائل التى أخذوا عنها؛ لكونها أفصح العرب - فى رأيهم.

* **الملاحظة الرابعة:**

أن من العلماء من تفاوتت عبارته فى الحكم على لهجةٍ ما ، فاختار لذلك ألفاظًا يكاد أكثرها يتقارب، دون أن يحدِّد المقصود بمصطلحه فى الحكم، ويأتى سيبويه فى مقدَّمة هؤلاء، فمن أحكامه على لهجةٍ ما ، جاءت هذه العبارات:

(لغة الحجاز عربية جائزة):

قال عن إدغام اللام فى الراء نحو: هرَّأَيْتَ؟ - يعنى: هل رأيت؟ -: «وإن لم تدغم فقلت: هل رأيت؟ فهى لغة لأهل الحجاز، وهى عربية جائزة»[١٠٨].

(تُرْضَىٰ عربيته)

قال: «وقد شَبَّهَ بعض العرب ممن تُرْضَىَ عربيته هذه الحروف الأربعة - الصاد والضاد والطاء والظاء - فى (فعلت) بهن فى (افتعل).. وذلك قولهم: فَحَصْطُ برِجْـلِى، وحِصْطُ عنه، وخَبَطُّه، وحَفِطُّه - يريدون: فَحصْتُ، وحِصْتُ عنه، وخَبَطْتُه، وحفِظْتُهُ»[١٠٩].

(ردىء):

قال: «واعلم أن قومًا من ربيعة يقولون: مِنْهِم، أتبعوها الكسرة ولم يكن المُسَكَّنُ حاجزًا حصينًا عندهم، وهذه لغة رديئة، إذا فصلت بين الهاء والكسرة فالْزَمْ الأصل»[١١٠].

(ردىء جدًّا):

قال: «وقال ناس من بكر بن وائل: من أحْلَامِكِمْ، وبِكِمْ - شَبَّهَهَا بالهاء؛ لأنها عَلَمُ إضمار وقد وقعت بعد الكسرة، فَأَتْبَعَ الكسرةَ الكسرةَ حيث كانت حرف إضمار، وكان أَخَفَّ عليهم من أن يضم بعد أن يكسر، وهى رديئة جدًّا»[١١١].

---

(١٠٧) المزهر للسيوطى ٢١٠/١.
(١٠٨) كتاب سيبويه ٤٥٧/٤.
(١٠٩) كتاب سيبويه ٤٧١/٤.
(١١٠) كتاب سيبويه ١٩٧/٤.
(١١١) كتاب سيبويه ١٩٧/٤.

(ضعيف):

قال: «وأما جَبَى يَجْبَى وقَلَى يَقْلَى، فغيرُ معروفين إلا من وُجَيْهٍ ضعيف، فلذلك أمسك عن الاحتجاج لهما، وكذلك عَضَضْتُ تَعَضُّ غير معروف»(١١٢).

(شاذ ولكنه عربي):

قال: «ومن الشاذ قولهم فى بنى الْعَنْبَرِ وبنى الحارث: بَلْعَنْبَر وبَلْحَارِث - بحذف النون - وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لامَ المعرفة.. ومثل هذا قول بعضهم: عَلْمَاءِ بنو فلان، فحذف اللام، يريد: على الماء بنو فلان، وهى عربية»(١١٣).

(شاذ شبيه بالغلط):

قال: «وأما الدِّكْرُ، فإنهم كانوا يقلبونها فى (مُدَّكِر) وشبهه، فقلبوها هنا، وقَلْبُها شاذ شبيه بالغلط»(١١٤).

(أقل اللغات):

قال: «وحدثنى الخليل وهارون أن ناسًا يقولون: (مُرُدِّفِينَ)، فمن قال هذا فإنه يريد: مُرْتَدِفِينَ، وإنما أتبعوا الضمة الضمة حيث حَرَّكُوا، وهى قراءة لأهل مكة، كما قالوا: رُدُّ يافتى، فَضَمُّوا؛ لِضَمَّةِ الراء، فهذه الراء أقرب، ومن قال هذا قال: مُقُتِّلِين، وهذا أقل اللغات»(١١٥).

(كُلُّهُ عربيّ):

قال عن إدغام الصاد فى السين نحو: افْحَسَّالِمًا - يريدون: افْحَصْ سالمًا.. وكُلُّه عربى»(١١٦).

(قليل خبيث):

قال: «وقد تركوا التغيير فى مثل حنيفة، ولكنه شاذ قليل، قالوا فى سُلَيْمة: سُلَيْمِىٌّ، وفى عُمَيْرة كلب: عُمَيْرِىّ، وقال يونس: هذا قليل خبيث»(١١٧).

كما عقد ابن فارس فى كتاب (الصاحبى) بابًا سماه: (باب اللغات المذمومة)(١١٨)، دون أن

---

(١١٢) كتاب سيبويه ٤/١٠٦.
(١١٣) كتاب سيبويه ٤/٤٨٤.
(١١٤) كتاب سيبويه ٤/٤٧٧.
(١١٥) كتاب سيبويه ٤/٤٤٤.
(١١٦) كتاب سيبويه ٤/٤٦١.
(١١٧) كتاب سيبويه ٣/٣٣٩.
(١١٨) الصاحبى فى فقه اللغة ٢٤.

يوضح مقصوده بالمذموم هنا، ووضع تحت هذا الباب: عنعنة تميم وكشكشة أسد وكسكسة ربيعة وجعل الياء جيمًا فى الإضافة نحو: غلَامِجْ – أى غلامى –، وجعل الياء المشددة جيمًا فى النسب نحو: بَصْرِجٌّ – أى بَصْرِىّ.

أما جمال الدين بن هشام (ت ٧٦١ هـ) فقد حدد المقصود ببعض المصطلحات فقال: «اعلم أنهم يستعملون: (غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلاً ومطَّردًا)، فالمطَّرد لا يتخلف، والغالبُ أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل القليل»[١١٩].

*** الملاحظة الخامسة:**

أننا لا ينبغى أن نربط بين كون اللهجة صحيحةً عند أصحابها سالمةً من الخطأ – فى نظرهم – وبين القياس عليها؛ ذلك لأن صحتها وسلامتها عندهم بحكمه جريانها على مألوفهم اللغوى، وعدم خروجها عنه، ولو إلى لهجة قبيلة أخرى، أما القياس عليها فَمَنُوطٌ بغير أهلها ممن يختار أن يستعملها بعدهم، على نحو ما كانوا هم يستعملونها، وهذا الأخير محكوم برأى علماء اللغة الأقدمين، الذين شَرَعُوا فى جمعها وتصنيفها واستنباط الأحكام اللغوية منها، وهم قد اختاروا اللغة الْمُثْلَى الجامعة – وهى لهجة قريش غالبًا –، لما بدا لهم فيها من مِيزَاتٍ، أهمها أنها لغة القرآن الكريم والتراث الأدبى عمومًا فى الجاهلية وصدر الإسلام، كما أنها سَلِمَتْ من شوائبَ مَعِيبَةٍ كانت فى غيرها – على ما جاء فى كتب التراث[١٢٠].

وأغلب الظن عندى أن ما جاء فى كتب الْمُلَحِّنِينَ القدماء من تخطئةٍ لبعض لهجات العرب لا ينبغى أن يؤخذ على ظاهره، وإنما هذه التخطئة عندهم مُرَاعىً فيها استعمالُ هذه اللهجة بعد التوحيد والارتضاء، أى بعد توحيد هذه اللهجات فى لهجة واحدة، هى اللهجة الأدبية الفصحى، التى كان العرب جميعًا يتناشدون بها أشعارهم فى المحافل العامة الجامعة، كالأسواق فى عكاظ وذى المجنة وذى المجاز – مع تعدد قبائلهم واختلاف لهجاتهم –، وكذلك بعد أن ارتضى العلماء تلك اللهجة؛ لتكون نَهْجًا معروفًا ومألوفًا لأمة واحدة فى لغتها، كما أنها تدين بدين واحد.

وفى ضوء هذا الفهم نستطيع أن نقبل ما خَطَّأَهُ بعض العلماء من استعمالٍ لغوىٍّ يوافق لهجة عربية مما سبق، كما نستطيع أن نُجَارِيَهُمْ فى التخطئة فلا نقبله؛ فهو مقبول على أنه كان لهجةً تتفاهم بها قبيلةٌ عربيةٌ منذ القدم، وهو غير مقبول فى استعماله بعد توحيد اللهجات فى لهجةٍ واحدة وارتضاء العرب قُبَيْلَ الإسلام، ثم ارتضاء جُمَّاع اللغة لهذه اللهجة الموحَّدة.

---

(١١٩) الاقتراح فى علم أصول النحو ٥٩.

(١٢٠) الصاحبى فى فقه اللغة ٢٣.

* **الملاحظة السادسة:**

أن اختيار لغة عربية واحدة يعرفها ويألفها كُلُّ ناطق بالعربية مسألةٌ مطلوبة ومرغوبة، لكون ذلك أَيْسَرَ طريق وأَقْصَرَهُ إلى الاتصال، ولو ذَهَبْتَ إلى الأخذ بكل لهجة وردت عن العرب لَعَسُرَ الفهم والإفهام، ولَوَجَدْتَ نفسك تُجيزُ كُلَّ قول يقال، بل لأَسَغْتَ عَامِّيَّةَ اليوم ورأيتَ فيها لهجاتٍ عربيةً متناثرةً، وفى ذلك تَخَبُّطٌ أَيُّ تَخَبُّطٍ، وضياع لِلُّغة والتراث أَيُّ ضياع، يقول الأستاذ محمود تيمور: «ولعلنا لو قصصنا أثر العامية وتقصينا ما فيها من خصائص، وضوابط - مما يَنْأَى عن الفصحى - ثم عَزَوْنَاهُ إلى مَنَاشِئِهِ فى اللهجات، ومراجعه من ألسنة العرب، لما أعيانا من ذلك شيء، ولَتَسَنَّىٰ لنا أن نثبت لكل قاعدة فى النطق العاميِّ سندًا من لهجة عربية كان لها كيانها فى غوابر العصور، وصَدَقَ الحجاج البَلَوِيُّ إذ يقول فى كتابه (ألف با): يكاد لا تتكلم العامة بشيء إلا وله أصل ومَعْنًى، عَلِمَهُ من علمه، وجَهِلَهُ من جهله»[١٢١]. ويكفى أن ترجع إلى موضوع (العامية والفصحى) فى كتاب الأستاذ محمود تيمور (مشكلات اللغة العربية) لتدرك - بالمثال - الصلةَ الوُثْقَىٰ بين لهجات العامة اليوم ولهجات العرب قديمًا[١٢٢].

ولا ينبغى أن تفهم كلامى هنا على أننى من الذين يتشددون فى معيار الصواب والخطأ، فيرفضون كل لهجات العرب - ما عدا اللهجاتِ السِّتَ السابقةَ -؛ لأننى أَمْيَلُ إلى شيء من الاعتدال فى هذا المعيار، وأَرْغَبُ فى إدخال بعض ما لَحَّنَهُ هؤلاء إلى اللغة الفصحى، ولكننى أقترح لذلك ضابطًا ذا عناصر ثلاثة: أحدها: (الحاجة إلى ذلك)، والثانى: (عدم رداءته)، والثالث: (كثرة ما ورد من أمثلته).

أما (الحاجة) فيأتى فى مُقَدَّمتها شيوع استعماله بين الناس، وأما (عدم رداءته) فأقصد بالرداءة هنا: نُبُوَّ اللهجة عن الطبع السليم، كالتزام اللهجة زيادةً أو تغييرًا لا حاجة إليه، كالكشكشة والكسكسة والفحفحة والعنعنة، وغير ذلك مما ذكره السيوطى فى المزهر[١٢٣]. وقد كان أمر رداءة هذه اللهجات مشهورًا بين العرب فى زمن الاحتجاج، فقد كانوا يَعُدُّونَ قريشًا أفصح الناس؛ لأنهم ارتفعوا عن لَخْلَخَانِيَّةِ الفُرَاتِ، وتَيَامُنوا عن عنعنة تميم، وتَيَاسَرُوا عن كسكسة ربيعة، وليست لهم غَمْغَمَةُ قُضَاعَةَ ولا طُمْطُمَانِيَّةُ حِمْيَرَ[١٢٤].

---

(١٢١) مشكلات اللغة العربية ١٧٥.

(١٢٢) مشكلات اللغة العربية ١٢٨ - ١٧٧.

(١٢٣) المزهر (باب معرفة الردىء والمذموم من اللغات) ١/٢٢١-٢٢٦.

(١٢٤) البيان والتبيين للجاحظ ٣/١٧٦.

وأما الأمر الثالث (وهو كثرة الأمثلة الواردة) فهى - فى نظرى - كثرةٌ تُقَدَّرُ بِقَدْرِها، على حَسَبِ دوران الاستعمال على ألسنة العرب، إذ من المعروف أن من الألفاظ والأساليب ما هو أكثر دورانًا على الألسنة من غيره.

* * *

وتطبيقًا لهذا الضابط ذى العناصر الثلاثة لا أختار إدخال المسائل الآتية فى الفصحى، بل أَعُدُّ من اللحن استعمالها، منذ انتهى زمن الاحتجاج إلى أن يشاء الله:

* **القياس على لغة من يلحق بالفعل علامة التثنية أو الجمع مع المرفوع الظاهر المثنى أو المجموع.**

وهى لغة طيىء أو أزد شنوءة أو بَلْحَارث بن كعب، قال عنها الآلوسى: «وعليها ظواهر لا تُحْصَى كما سمعتُ بعضًا منها» وقد جمع لها الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد من الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية والشعر المحتج به خمسة عشر شاهدًا - غَيْرَ ما جمعه من شعر العباسيين - .

وقدّم ما جمعه من شواهد إلى مجمع اللغة العربية وأراده أن يقرّ استعمال ذلك قياسًا(١٢٥)، وإنما لا أستحب جَعْلَ هذه اللغة مقيسةً؛ لعدم الكثرة فى شواهدها المسموعة، إذ ما غناء خمسةَ عشرَ شاهدًا أو تزيد قليلًا إلى جوار آلاف الآلاف من الشواهد الأخرى، التى عَرِىَ فيها الفعل من العلامة مع الاسم الظاهر.

* **إباحة حذف النون من الأفعال الخمسة حال الرفع**؛ قياسًا على ما ورد فيه من أمثلة من عصر الاحتجاج كقوله:

أَبِيتُ أَسْرِى وتبيتى تَدْلُكِى ... وَجْهَك بالعنبر والمسك الذكى

وقول طَرَفَةَ - فيما يرويه عنه صاحب بلوغ الأرب(١٢٦) -:

ونَقِّرى ما شِئْتِ أن تُنَقِّرى ... قد رُفِعَ الفخُّ فماذا تَحْذَرِى؟

ووردت عليه قراءة قرآنية فى قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا: سَاحِرَانَ تظاهرا﴾ أى يتظاهران، وفى قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِى أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ فى قراءة السبعة بنون واحدة وجعل المحذوف نون الرفع، وورد عليه حديث شريف هو قوله عليه السلام: «لا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلاَ تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا» فهذه أمثلة قليلة إذا عُدّت إلى جانب آلاف الآلاف من الأمثلة

(١٢٥) البحوث والمحاضرات - للدورة٣٦ ص١٥٣-١٥٥، وانظر تعقيبات الأعضاء ص١٦٧-١٦٩.
(١٢٦) بلوغ الأرب ١١٠/٣.

الواردة بإثبات النون حال الرفع شعرًا ونثرًا، أضف إلى ذلك رداءة هذا الحذف؛ لما فيه من عدم التفرقة بين الأفعال الخمسة فى أحوالها الثلاث.

* **إباحة فكّ المدغمين دون استيفاء شرط الفكِّ المعتدِّ به عند الصرفيين؛** قياسًا على ما ورد من أمثلة الفَكِّ فى ألفاظٍ محصورة فى خمسة عند ابن خالويه هى: لَحِحَت عينُه، وضَبِبَ البلدُ، وأَلِلَ السقاءُ، ويَلَلتْ أسنانه، ومَشِشَتْ الدابة[١٢٧]، فهـذه أمثلة قليلة جدًّا إذا قِيسَتْ بالأمثلة الأخرى التى وردت مُدْغَمَةً، أضف إلى هذه القلة رداءةَ هذا، لكونه ليس لغـة قوم بأعيانهم، ثم لعدم الحاجة إليها، حيث لا يكثر وقوع الناس فى أخطاء مماثلة لها.

* * *

وتطبيقًا لهذا الضابط أيضًا أختار إدخال الاستعمالات اللغوية الآتية فى الفصحى:

* (فَعْلَانَةٌ - بالياء - للمؤنث، وجمعها جمع تصحيح):

جرى المخطِّئون على أن (سكرانة) ونحوها، خطأ؛ إذ الوارد أن مؤنث فَعْلان إنما هو (فَعْلَىٰ) إلا فى أربعة عشر لفظًا وردت بالتـاء مصروفـةً[١٢٨]، كما أن الـوارد فى جمعه هـو التكسير لا التصحيح، هذا هـو ما رأى جمهـور النحاة أنـه اللغة الفصحى، جـاء فى شرح المفصـل لابن يعيش: «لا تقول: سكرانة ولا عطشانة ولا غَرْثانة فى اللغة الفصحى»[١٢٩]، أو أنه هو الكثرة الغالبة، جاء فى الأشمونى: «لأنَّا لو فرضنا له - أى لما لا مؤنث له من فَعْلان، نحو: لَحْيَان - مؤنثًا لكان (فَعْلَىٰ) أَوْلَىٰ به من فَعْلَانَة؛ لأن باب فَعْلان فَعْلَىٰ أوسع من باب فَعْلان فَعْلانة»[١٣٠].

ولكن نقول: إن الفصحى لا تمنع الفصيحة، والأوسع فى اللغة لا يمنع الواسع، فهذه اللغة الفصيحة هى لبنى أسد، وبنو أسدٍ كانوا من القبائل المشهورة الكثيرة العدد فى الجزيرة العربية، وقد عاشوا فى نجد داخلَ الجزيرة، بعيدًا عن الاختلاط بغير الفصحاء، ولذا كانوا من القبائل القليلة الذين أخذت عنهم اللغة، وادِّعَاءُ أبى حاتم أن لبنى أسد مَنَاكِيرَ لا يُؤْخَذُ بها، ولغاتٍ يُرْغَبُ عنها، لا يقصد منه تخطئتهم، وإنما يقصد عدم جريانهم على الأفصح الذى اختاره هو، ولَحْنَ ما عداه - كما سبق فى بيان معياره -

أضف إلى ذلك أن هذه اللهجة - فَعْلانة، بالتـاء - لا رداءة فيها؛ إذ ليس فيهـا زيادةٌ

---

(١٢٧) ليس فى كلام العرب ٢. وحاشية الصبان على الأشمونى ٣٤٨/٤ - ٣٤٩.
(١٢٨) حاشية الصبان على الأشمونى ٣٣٢/٣.
(١٢٩) شرح المفصل لابن يعيش ٦/١
(١٣٠) حاشية الصبان على الأشمونى ٣٣٣/٣.

لا داعى لها كالكشكشة مثلًا، أو إبدال حرف بغيره بما يخرجه عن النطق الصحيح كعنعنة تميم مثلًا، أو تغيير حركة الحرف بما يخرجه عن أصل وضعه كتلتلة بهراء مثلًا، بل أقول: إنها جاءت على أصلٍ مقيس فى التأنيث - وهو إلحاق التاء -؛ إذ الأصل فى التأنيث أن يكون بالتاء.

فقد اجتمع فى تأنيث فَعْلان بالتاء - إذَنْ - العناصرُ الداعية إلى عدم تخطئتها، وجعلها مما يقاس، وهذه العناصر هى: الحاجة؛ لكثرة الوقوع فى ذلك، مع كثرة النّاطقين بها - وهى كثرة معتدة فى القياس - ومع جودة هذه اللهجة؛ لبعدها عن المآخذ التى أُخِذَتْ على غيرها، ومع كونها جاءت على الأصل، فَصَحَّ أن تجعل من باب القياس الذى لا تُخَطَّأُ العامة ولا الخاصة فى استعماله.

ومتى ثبت قياس التأنيث بالتاء فى (فَعْلان) ثبت معه جواز جمعه جمع تصحيح عند الجميع، أما عند بنى أسد فواضحٌ؛ لأنه لغتهم، وأما عند غيرهم؛ فَلِوُجُودِ شرط جمع التصحيح - وهو قبول الصفة التاء - مع كونه أَصْلَ الجمع فى الصفات، وقد جاء فى شرح المفصل لابن يعيش ما يقرر هذا ويؤكده، وهو قوله: «اعلم أن تكسير الصفة ضعيف، والقياس جمعها بالواو والنون، وإنما ضعف تكسيرها؛ لأنها تجرى مجرى الفعل... فكل ما كان أقرب إلى الفعل كان من جمع التكسير أَبْعَدَ، وكان الباب فيه أن يجمع جمع السلامة»(١٣١).

ويؤكد ابن يعيش هذا بأن تكسير الصفات إنما يقع بالحمل على الأسماء؛ «لأنها أشد تمكُّنًا فى التكسير من الصفات، فمتى احْتَجْتَ إلى صفة ولم تَعْلَمْ مذهب العرب فى تكسيرها، فإنك تُكَسِّرُهَا تكسيرَ الاسم الذى هو على بنائها؛ لأنها أسماء وإن كانت صفاتٍ، وذلك فى الشعر، فأما فى الكلام فالجمع بالواو والنون، والألف والتاء لا غير، إلا أن تعلم مذهب العرب فى تكسيرها فلا تَعْدِلْ عنه»(١٣٢).

واتضح من هذا أن الباب فى جمع الصفات ذات التاء - فى سَعَةِ الكلام - إنما هو بالواو والنون فى المذكر، وبالألف والتاء، فى المؤنث، لا غير.

وهذا القياس الذى اخترته فى جمع فَعْلان وفَعْلانة تصحيحًا لا يَضِيرهُ عدم ذكر كثير من جموعه السالمة فى المعجمات اللغوية؛ لعدم الاختلاف فيه؛ إذ هو على حَدِّ المثنى، وظاهرٌ أن المثنى لا يُذْكَرُ فى المعجمات، وإنما اهتمت المعجمات بجموع التكسير؛ لاضطرابها وعدم انحصارها فى أوزان معينة، وكثرة ما جاء منها للمفرد الواحد، وأمثلة ذلك أكثر من أن تُحْصَىٰ.

---

(١٣١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٤.
(١٣٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٦.

* (زوجة - بالتاء - للمؤنث):

وقد سبق أن الأصمعي يَعُدُّهَا من اللحن، ويجعل الصواب هو (زَوْج) للذكر والأنثى، ولكن قال الفراء: «الزوج يقع على المرأة والرجل، هذا قول أهل الحجاز، قال الله عز وجل: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾، وأهل نجد يقولون: زوجة، وهو أكثر من زوج، والأول أفصح عند العلماء»[١٣٣]، أو هي لهجة لبني تميم - على ما جاء في لسان العرب[١٣٤].

وسواء كانت لتميم أَمْ لغيرها فهي ينطبق عليها الضابط السابق؛ إذ نحن في حاجة إلى إجازتها؛ لكثرة استعمال الناس لها، وللتفرقة بين المذكر والمؤنث في أمور الشريعة وأحكام الميراث خصوصًا، ثم إنها لهجة غير رديئة؛ لعدم اشتمالها على شيء مما سبق، وكذلك وردت لها أمثلة كثيرة في الكلام المحتج به وفي غيره - وقد جَمَعْتُ لها من ذلك كثيرًا - وهي كثرة تُؤْذِنُ بقبولها وقياسها، ولذلك لم يكن غريبًا أن يَرُدَّ ابن منظور إنكار الأصمعي (زوجة) ويقول: «وأَبَى الأصمعيُّ فقال: زوج، لا غير، واحتج بقول الله عز وجل: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ فقيل له: نَعَمْ، كذلك قال الله تعالى، فهل قال الله عز وجل: لا يقال زوجة؟ وكانت من الأصمعي في هذا شِدَّةٌ وعُسْرٌ»[١٣٤].

* (تَزَوَّجْتُ بامرأة):

وقد سبق أنها لهجة أَزْدِ شَنُوءَةَ، وهي من القبائل التي لم يُعْتَمَدْ عليها في الإعراب والتصريف -ولكن لا مانع من استعمالها في الفصحى إلى جانب الاستعمال الآخر المتفق عليه، وهو تعدية الفعل بنفسه (تزوجت امرأة)؛ وذلك لاستيفائها للضابط السابق، فالحاجة إلى الإجازة قائمة؛ لكثرة الوقوع في هذا الاستعمال، ولارداءة فيه؛ لعدم اشتماله على أمر مَعِيب مما سبق، وقد كثرت أمثلته كثرةً تُبِيحُ القياس، ويُقَوِّي ذلك أن في اللغة أفعالاً وردت مُعَدَّاةً إلى المفعول بنفسها مَرَّةً وبحرف الجر مَرَّةً أخرى، وكثيرٌ منها يرجع إلى لغات العرب في الحالين - وإن لم تُشِرْ المعجماتُ إلى ذلك - ولا مانع من أن يكون هذا من جملتها، وربما استند المخطئون للتعدية بالباء إلى أن ذلك إنما يقال عند إرادة الاقتران في الآخرة من غير إرادة معنى النكاح المعروف في الدنيا، كما في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾[١٣٥]، أما حين يُقْصَدُ هذا فالتعدية بالنفس، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾[١٣٦]، ولكن لا مانع من الوجهين؛ لما في نكاح الدنيا من معنى الاقتران أيضًا، والقرائن هي التي تُعَيِّنُ المراد.

ويقاس على هذه الأمثلة كلُّ ما أشبهها، مما يتحقق فيه الضابط السابق.

---

(١٣٣) المذكر والمؤنث للفراء ٩٥.

(١٣٤) لسان العرب (زوج).

(١٣٥) الآية ٥٤ من سورة الدخان.

(١٣٦) الآية ٣٧ من سورة الأحزاب.

المعيار الثالث

القراءات القرآنية

من الوجهة النظرية: لا يَشُكُّ أحدٌ من علماء اللغة أو غيرهم فى أن القرآن الكريم كلام الله عز وجل، المنزل على رسوله محمد ﷺ، وأنه أفصح من كل كلام، وأن الرسول ﷺ قد تَحَدَّى به العرب جميعًا، فعجزوا أن يأتوا بمثله أو ببعض من مثله، فآمن من آمن، وبُهِتَ من كفر، ولم يُؤْثَرْ عن أحد من العلماء رأيًا بأن القرآن غَيْرُ حجة، أو لا يصلح أن يكون حجة لغوية، بل هو - بقراءاته الثابتة كُلِّها - سَيِّدُ الحجج؛ إذ القراءةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، لا يصح ردها ولو خالفت القياس اللغوى، وقد جاء فى الاقتراح: «كل ما ورد أنه قرىء به جاز الاحتجاج به فى العربية، سواء كان متواترًا أم شاذًا، وقد أَطْبَقَ الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته، يُحْتَجُّ بها فى ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، نحو: استحوذ» * اهـ.

أما من الوجهة العملية التطبيقية: فلم تجتمع كلمتهم على الالتزام بما أَيَّدُوهُ نَظَرًا، بل خرج عن ذلك بعض منهم، فَعَرَضَ بعض القراءات على معيار كلام العرب، قياسًا وشذوذًا وتضعيفًا ورَفْضًا وتخطئةً أحيانًا، ولم يَرْتَضِ ذلك الكثيرُ منهم، بل وافق التطبيقُ عندهم رأيهم السابق فى القرآن، وعرضوا لمن خطَّأ، يَرُدُّونَ عليه، ويُخَرِّجُونَ ما خَطَّأَ على وجهٍ لغوى، وكان أن وجدنا فى القراءات القرآنية معيارين مختلفين صوابًا وخطأً:

١ - فمن العلماء من احتكم إلى قواعده اللغوية والنحوية المشهورة المستنبطة من كلام العرب، فَحَكَّمَها فى القراءات، وحَكَمَ على ما خالف ذلك باللحن والرد، وأشهر هؤلاء:

*** أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ):**

خطَّأ المدنيين والكوفيين فى قراءتهم قوله تعالى: ﴿قَالُوا: إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ بتشديد النون من (إن) وبالألف فى (هذان)، وقال: «إنى لأستحيى من الله أن أقرأ: ﴿إِنَّ هَذَانِ﴾[1]؛ وإنما خطَّأها؛ لمخالفتها المشهور فى الإعراب من أن (إنّ) الناسخة تنصب المبتدأ وترفع الخبر.

---

* الاقتراح فى علم أصول النحو: ١٧.

(١) الآية ٦٣ من سورة طه، وانظر التخطئة فى: تفسير القرطبى فى موطن الآية المذكورة.

كما خطّأ قراءة نصب (أطهر) من قوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾، وهى قراءة الحسن، وزيد بن على، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، وغيرهم[٢].

* **الكِسَائىّ (ت ١٨٩هـ):**

خطّأ استعمال الفعل (وَدَعَ) - بمعنى ترك - مخفف الدال، مع أنه ورد فى قراءة عروة بن الزبير وابن عباس قوله تعالى: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾.

* **المازنىّ (ت ٢٠٤هـ):**

رَدّ قراءة نافع قوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ - بالهمزة (معائش) - وقال: «هى خطأ فلا يُلْتَفَتُ إليها، وإنما أُخِذَتْ عن نافع بن أبى نعيم، ولم يكن يدرى: ما العربية؟ وله أحرف يقرؤها لَحْنًا نَحْوًا من هذا»[٣].

* **الفرَّاء (ت ٢٠٧م):**

خطّأ عاصمًا فى قراءته قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ - بنون واحدة مع تشديد الجيم ونصب المؤمنين (نُجِّى المؤمنين)، ويقول الفراء عن عاصم هنا: «وكأنه احْتَمَلَ اللحن، ولا نعلم لها جهةً إلا تلك»[٤]. وخطّأ الأعمش ويحيى بن وثاب فى قراءتها قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ﴾ - بكسر الياء من (مُصْرِخِىّ) - وقال: «ولعلها من وهم القُـرَّاء من طبقة يحيى؛ فإنه قَلَّ من يَسْلَمُ منهم من الوهم، ولعله ظن أن الباء فى (بمصرخى) خافضة للحرف كُلِّه»[٥]. وخطّأ ابن عامر فى قراءته قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ - بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم) بالإضافة إلى (قَتـل) - وخطّأه أيضًـا فى قراءته قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْـدَهُ رُسُلِهِ﴾ - بنصب (وعده) وجـر (رسله) بالإضافة إلى (مخلف) -؛ وإنما خطّأه فى الآيتين؛ لما فى ذلك من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وذلك لا يجوز فى مذهبه، يقول الفراء عن ذلك الفصل: «وليس بشىء، وقد فُسِّرَ ذلك، ونَحْوِيُّو أهل المدينة يُنْشِدُون قوله:

فَـزَجَـجْتُـهَـا بِمَـزَجَّـةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَـزَادَةَ

---

(٢) الآية ٧٨ من سورة هود، وانظر التخطئة فى: تفسير القرطبى فى موطن الآية المذكورة.

(٣) الآية ١٠ من سورة الأعراف، وانظر التخطئة فى: المنصف: ٣٠٧/١.

(٤) الآية ٨٨ من سورة الأنبياء، وانظر التخطئة وكلام الفراء فى: معانى القرآن للفراء فى موطن الآية المذكورة.

(٥) الآية ٢٢ من سورة إبراهيم، وانظر التخطئة وكلام الفراء فى: معانى القرآن للفراء فى موطن الآية المذكورة.

قال الفراء: باطلٌ، والصواب: زَجَّ القلوصِ أبو مزادة»[٦]. كما خطّأ الحسن فى قراءته قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ - بوضع الواو فى الشياطين مكان الياء (الشياطون) - وقال: «وجاء عن الحسن: (الشياطون)، وكأنه من غلط الشيخ، ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون»[٧]. يريد: وقع فى وهمه أنه جمع مذكر سالم، وليس جمع تكسير.

* أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ):

خطّأ الحسن وابن أبى إسحاق وابن مُحَيْصِن فى قراءتهم قوله تعالى: ﴿وَيَهْلَكَ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ﴾ - بفتح الياء واللام وضم الكاف (يَهْلَكُ)[٨]؛ لمخالفة هذه القراءة لِلُّغة؛ فإن باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) - بفتح العين فى الماضى والمضارع - لا يأتى إلا فى حلقى العين أو اللام، والفعل (هلك) ليس كذلك، فقياسه (يَهْلِكُ) بكسر اللام. وخطّأ ما رواه أبو عبد الرحمن السُّلَمِىّ عن على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - من قراءة قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ - بفتح الياء (يَتوفَّوْنَ) - وقال: «لا يُقْرَأُ بها؛ لمخالفتها قواعد العربية؛ فإن الْمُتَوَفِّى هو الله، والإنسانُ مُتَوَفًّى وقع عليه الفعل»[٩].

وخطأ الأعمش ومن وافقه فى قراءتهم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِى الْيَتَامَىٰ﴾ - بفتح التاء من (تقسطوا)[١٠]؛ لما فى هذه القراءة من عكس المراد، إذ يكون من الثلاثى (قسط) وهو بمعنى: جار وظلم، والمقصود هنا العدل، وهذا المعنى يؤدَّىٰ بزيادة الهمزة فى أول الفعل فيصير (أقسط) وهى هنا جالبةٌ معنى الإزالة والسلب، والفعل معها معناه: أزال الْقَسْطَ - وهو الْجَوْرُ - أى: عدل، وفى القرآن الكريم: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾[١١] - أى: الجائرون فى أحكامهم - اسم فاعل من (قسط)، وفى القرآن أيضًا ﴿وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[١٢] أى: اعدلوا. وخطّأ طلحة بن سليمان فى قراءته قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا

---

(٦) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام، والآية ٤٧ من سورة إبراهيم، وانظر التخطئة وكلام الفراء فى: معانى القرآن للفراء فى موطن الآية الأولى.

(٧) الآية ٢١٠ من سورة الشعراء، وانظر التخطئة وكلام الفراء فى: معانى القرآن للفراء فى موطن الآية المذكورة.

(٨) الآية ٢٠٥ من سورة البقرة، وانظر التخطئة فى: المحتسب ١٢١/١.

(٩) الآية ٢٣٤ من سورة البقرة، وانظر التخطئة فى: البحر المحيط، وتفسير القرطبى فى موطن الآية المذكورة. ،والمحتسب ٢٢٠/٢.

(١٠) الآية ٣ من سورة النساء، وانظر التخطئة فى: المحتسب ١٨٠/١.

(١١) الآية ٥ من سورة الجن.

(١٢) الآية ٩ من سورة الحجرات.

يدرككم الموت» – برفع الكافين – وقال: «وهو مردود فى العربية»[13]؛ وإنما رده، لعدم جزمه فى جواب الشرط– على ما هو مقرر فى قواعد اللغة.

وخطّأ يحيى بن وثّاب وإبراهيم السلمى فى قراءتهما قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ – برفع الميم (أَفَحُكْمُ)[14] – وإنما خطّأه؛ لأن قياس العربية أن يكون مفعولاً به مقدمًا للفعل (يبغون)؛ إذ الفعل هنا مُهَيَّأ للعمل فى لفظه؛ لعدم وجود ما يشغله عنه. وخطّأ أبا العالية فى قراءته قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾ – بالتاء فى الفعل (ينفع)[15] – وإنما خطّأه؛ لما فيه من إلحاق علامة التأنيث بالفعل، مع أن الفاعل مذكر وهو (إيمانها).

وخطّأ قراءة قالون عن شيبة قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِىَ إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ – بفتح الياء (آوِىَ)[16] – وإنما خطّأه؛ لعدم موجب نصب المضارع هنا بعد (أو)؛ إذ لا يصح النصب هنا بأن مضمرةً بعدها؛ لعدم صحة التقدير بـ (إلى أن) أو (إلا أن) أو (كى) – على ما هو مقرر فى كتب النحو. وخطّأ ابن مسعود فى قراءته قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عَتِيًّا﴾، وقوله تعالى: ﴿أَوْلَىٰ بِهَا صَلِيًّا﴾ – بفتح كل من العين فى (عَتِيًّا) والصاد فى (صَلِيًّا)، وقال: «لا أعرف لهما فى العربية أصلاً»[17].

إلى غير ذلك من قراءات أنكرها ابن مجاهد؛ لأنه لم يَرَ لها فى العربية وجهًا[18].

* أبو حاتم السجستانى (ت ٢٤٨ هـ):

خطأ حمزة وابن عامر فى قراءتها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾، أما حمزة فكان يقرأ ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء بدلاً من التاء – قال أبو حاتم: «إن هذا لحن لا تَحِلُّ القراءة به ولا يُسْمَعُ لمن عَرَفَ الإعرابَ أو عُرِّفَهُ»، وفسر أبو جعفر النحاس وجه التخطئة هنا بأنه لم يَأْتِ للفعل (يحسبن) بمفعول، وهو يحتاج إلى مفعولين[19]. وأما ابن عامر فكان يقرأ بفتح الهمزة ﴿أَنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾، وهو غير مستقيم فى العربية؛ لأن الجملة فى

---

(١٣) الآية ٧٨ من سورة النساء، وانظر التخطئة فى: المحتسب ١/١٩٣.
(١٤) الآية ٥٠ من سورة المائدة، وانظر فى التخطئة: المحتسب ١/٢١٠.
(١٥) الآية ١٥٨ من سورة الأنعام، وانظر التخطئة فى: المحتسب ١/٢٣٦.
(١٦) الآية ٨٠ من سورة هود، وانظر التخطئة فى: المحتسب ١/٣٢٦.
(١٧) الآيتان ٨، ٧٠ من سورة مريم، وانظر التخطئة فى: المحتسب ٢/٣٩.
(١٨) انظر: المحتسب ٢/٦١، ٦٨، ١/١٦٣، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٦٦.
(١٩) الآية ٥٩ من سورة الأنفال، وانظر التخطئة فى: إعراب القرآن للنحاس، فى موطن الآية المذكورة.

موضع المفعول الثانى للفعل (تحسبن)، ولا يجوز عند النحويين البصريين أن تقول: حسبت زيدًا أنه خارج، إلا بكسر الهمزة، وإنما لم يجز؛ لأنه فى موضع المبتدأ، كما تقول: حسبت زيدًا أبوه خارج، ولو فتحت لصار التأويل: حسبت زيدًا خروجه، وهذا محال[٢٠].

كما خطأ أبو حاتم عمار بن أبى عامر فى قراءته قوله تعالى: ﴿قَالَ: هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُون﴾ - كان عمار يقرأ (مُطْلِعُونِ) اسم فاعل من (أَطْلَعَ) مجموعًا جمع مذكر سالمًا مضافًا إلى ياء المتكلم -، ووجه التخطئة أنه لم يحذف نون الجمع عند الإضافة، قال أبو حاتم: «وهذا شاذ خارج عن كلام العرب ولا يدخل فى الفصيح، وقياسه: مُطْلِعِيَّ»[٢١].

وخطأ ابن كثير فى قراءته قوله تعالى: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كبيرًا﴾ - كان ابن كثير يقرأ: (خِطَاءً) - بكسر الخاء وفتح الطاء وألف المد بعدها[٢٢] - وإنما خّطأ ذلك؛ لعدم وجود الفعل (خَاطَأَ) فى العربية، حتى يكون (خِطَاء) مصدرًا له، وهذه القراءة تنسب أيضًا إلى طلحة وشبل والأعمش ويحيى وخالد بن إلياس وقتادة والحسن والأعرج - بخلافٍ عن الأخيرين - قال النحاس: «ولا أعرف لهذه القراءة وجهًا، ولذلك جعلها أبو حاتم غلطًا»[٢٣].

وخطّأ أبو حاتم أيضًا قراءة الحسن: (خَطَاءً) - بفتح الخاء والطاء وبالمد - وقال: «هى غلط غير جائز، ولا يُعْرَفُ هذا فى اللغة»[٢٤].

وكذلك خطّأ أبو حاتم الأَعْمَشَ فى قراءته قوله تعالى ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ﴾ فكان الأعمش يقرأ: «رُضْوَان» بضم الراء والضاد معًا، وإنما خطّأه؛ لعدم وجود هذا البناء فى كلام العرب[٢٥].

كما خطأ كُلًّا من حمزة والكسائى وطلحة ويحيى والأعمش والحسن وابن أبى ليلى وخلف وابن سعدان وابن عيسى الأصبهانى وابن جبير الأنطاكى فى قراءتهم قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فى كَهْفِهِمْ ثَلَثِمَائَةٍ سِنِينَ﴾، كانوا يقرءون بعدم تنوين (مائة) مضافة إلى (سنين)، وإنما خطأهم؛ لما هو معروف فى العربية أن المائة والأَلْفَ يُمَيَّزَان بمفرد مجرور بالإضافة إليهما دائمًا، و (المائة) فى هذه القراءة مضافة إلى الجمع[٢٦].

---

(٢٠) انظر: إعراب القرآن للنحاس، فى موطن الآية المذكورة.

(٢١) الآية ٥٤ من سورة الصافات، وانظر التخطئة فى: البحر المحيط وتفسير القرطبى فى موطن الآية المذكورة، وانظر: المحتسب ٢/٢٢٠.

(٢٢) الآية ٣١ من سورة الإسراء، وانظر التخطئة فى: البحر المحيط فى موطن الآية المذكورة.

(٢٣) انظر: المرجع السابق فى موطن هذه الآية.

(٢٤) انظر: المرجع السابق فى موطن هذه الآية.

(٢٥) الآية ٢١ من سورة التوبة، وانظر التخطئة فى: البحر المحيط فى موطن الآية المذكورة.

(٢٦) الآية ٢٥ من سورة الكهف، وانظر التخطئة فى: البحر المحيط فى موطن الآية المذكورة.

وخطأ طلحة بن مصرف فى قراءته قوله تعالى: ﴿وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ - بفتح الميم (مَلْحٌ) -، وقال: «هذا مُنْكَرٌ فى العربية»، وفسر ابن جنى إنكاره هنا بأنه يريد به أنه لم يسمع فى اللغة، وإن كان سُمِعَ فقليلٌ خبيث»[٢٧].

* أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ):

خطأ أبا عمرو فى قراءته قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئْكُمْ»[٢٨] - بتسكين الهمزة من (بَارِئْكُمْ) - ومثله التسكين فى قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾[٢٩] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرْكُمْ﴾[٣٠] وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ ذَا الَّذِى يَنْصُرْكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾[٣١]، وقال: «لا يجوز التسكين مع توالى الحركات فى حرف الإعراب فى كلام ولا شعر، وقراءة أبى عمرو لحن»[٣٢]. كما خطأ حمزة فى قراءته قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسَاءلُون بِهِ وَ الْأَرْحَامِ﴾ بجرِّ (الأرحام)؛ عطفًا على الضمير المجرور المتصل من غير فاصل، وقال: «لو أنى صليت خلف إمام فقرأ بها لقطعت صلاتى»[٣٣]. وخطأ من قرأ قوله تعالى: ﴿واخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَ تَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٣٤] - قرأها القارئ بجعل (آيات) فى موضع نصب، وكسرها لأنها جمع مؤنث سالم، وعطفها بالواو على الآية قبلها: ﴿إن فى السموات.. لآيات﴾، وعطف (اختلاف) على: (وفى خلقكم) فى الآية قبلها - قال المبِّرد: «ولا أرى ذا فى القرآن جائزًا، لأنه ليس بموضع ضرورة»[٣٥]، وإنما خطأه؛ لما فيه من العطف على معمولين لعاملين مختلفين، وذلك غير جائز عند البصريين، وتوضيحه فى الآية السابقة: أن (اختلاف) مجرور بالعطف - بالواو - على (خلقكم) والعامل فيهما هو حرف الجر (فى) و (آيات) منصوبة بالعطف - بالواو السابقة أيضًا - على (لآياتٍ) فى الآية قبلها والعامل فيهما هو الحرف الناسخ (إن) فى الآية قبلها، والأصل فى العطف اتحاد العامل فى المتعاطفات.

---

(٢٧) الآية ٥٣ من سورة الفرقان، وانظر التخطئة فى: المحتسب ١٢٤/٢.
(٢٨) الآية ٥٤ من سورة البقرة.
(٢٩) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.
(٣٠) الآية ٦٧ من سورة البقرة.
(٣١) الآية ١٦٠ من سورة آل عمران.
(٣٢) تفسير القرطبى، عند قوله تعالى: ﴿فتوبوا إلى بارئكم﴾.
(٣٣) الآية ٣، من سورة النساء، وانظر التخطئة فى: درة الغواص: ٨٢
(٣٤) الآية ٤ من سورة الجاثية.
(٣٥) انظر: الكامل للمبرد ١٦٨/١، ١٦٩.

* أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١٦هـ):

خطأ حمزة والأعمش فى قراءتها قوله تعالى: ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئْ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾[٣٦] بتسكين آخر (السيئ) الأول وحذف الإعراب منه، وذلك لا يجوز - عنده - فى شعر ولا نثر، وهو فى هذه التخطئة مُتَّبِعٌ المبرد، إذ قال فى هذه الآية مثل هذا[٣٧].

كما وافق المبرد أيضًا فى تخطئة عطف (الأرحام) بالجر على الضمير فى (به) من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾؛ لأن إجماع النحاة - فى رأيه - أنه يقبح أن يعطف باسم ظاهر على اسم مضمر فى حال الخفض إلا بإظهار الخافض[٣٨].

* ابن مكى الصقلى (ت ٥٠١ هـ):

خطأ استعمال الفعل (رجع) بالهمزة فى أوله (أرجع) وجعل الثلاثى (رجع) هو المستعمل فقط لازمًا أو متعديًا، وكأنه - بهذا - يَرُدُّ قراءة قرآنية حكاها أبو زيد عن الضَّبِّيِّينَ فى قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ - قرئت بضم الياء (يُرْجِعُ)[٣٩]. وخطأ إبدال الهمزة واوًا فيما كان على (فَاعَلَ) من مهموز الفاء، نحو: واخذته وواسيته - أى آخذته وآسيته - وكأنه بهذا لا يأخذ بقراءة ورش ﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِى أَيْمَانِكُمْ﴾[٤٠].

* أبو القاسم الحريرى (ت ٥١٦ هـ):

خطأ أبا قُلَابة فى قراءته قوله تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشَرُّ﴾ - بصيغة التفضيل على وزن أَفْعَلَ من الشرّ (الأَشَرُّ)؛ لأن العرب قد التزمت حذف الهمزة من (خير وشر)، فلم يقولوا: أَخْيَرُ من فلان، ولا أَشَرُّ منه، قال: «فأما قراءة أبى قُلَابَةَ: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشَرُّ﴾ - على وزن أفعل - فقد لحن فيها، ولم يطابقه أحد عليها»[٤١].

وخَطَّأ قول بعض الخاصة: الحوامل تطلقن؛ لما فيه من الجمع بين تاء المضارعة ونون النسوة التى هى ضمير الفاعل، وكأنه - بهذا - يَرُدُّ قراءة قرآنية: ذكرها الزمخشرى فى قوله تعالى:

---

(٣٦) الآية ٤٣ من سورة فاطر.

(٣٧) انظر: تفسير القرطبى، فى موطن الآية المذكورة.

(٣٨) انظر: الكشاف، فى موطن الآية المذكورة.

(٣٩) الآية ٨٩ من سورة طه، وانظر التخطئة فى: تثقيف اللسان.

(٤٠) الآية ٢٢٥ من سورة البقرة، وانظر التخطئة فى: تثقيف اللسان ٢٤١.

(٤١) الآية ٢٦ من سورة القمر، وانظر التخطئة فى: درة الغواص: ٥١.

﴿تَكَادُ السَّمَوٰاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ فقد قرىء: تتفطرن - بتاءين[٤٢] -.

وخطأ قولهم: أَدْخِلْ باللِّصِّ السِّجْنَ؛ لما فيه من الجمع بين حَرْفَيْ تعدية هما: الهمزة فى أول الفعل، والباء فى المفعول، والصواب: أَدْخِلْ اللِّصَّ السِّجْنَ، أو: أُدْخُلْ باللِّصِّ السِّجْنَ، وكأنه - بهذا - يَرُدُّ قراءة قرآنية فى قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ﴾ فقد قرئ (يُذْهِبُ) بضم ياء المضارعة، من (أَذْهَبَ) وبالباء فى: (الأبصار)[٤٣].

وخطأ قولهم: سَقَطَ فى يد فلان - كناية عن الندم - ببناء الفعل للفاعل؛ إذ الوارد هو: سُقِطَ - ببناء الفعل للمجهول، وكأنه - بهذا - يَرُدُّ قراءة قرآنية شاذة حكاها الأخفش قرئ بها قوله تعالى: ﴿وَلَمَا سُقِطَ فِى أَيْدِيهِمْ﴾[٤٤].

*** جار الله الزمخشرى (ت ٥٣٨ هـ):**

خطأ ابن عامر فى قراءته قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾؛ لما فى ذلك من الفصل بين المتضايفين بالمفعول، قال: «وأما قراءة ابن عامر: ﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ فَشَيْءٌ لو كان فى مكان الضرورات - وهو الشعر - لكان سَمْجًا مردودًا، فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ والذى حمله على ذلك أنه رأى فى بعض المصاحف: «شركائهم» مكتوبًا بالياء»[٤٥].

ولقد حمل هؤلاء العلماء - ومن جاراهم فى تخطيء بعض القراءات - على القراء المخالفين للمقيس المشهور من قواعد العربية وتصريفها، حملةً قاسيةً، فهذا هو المازنىّ يقول فى نافع بن أبى نعيم: «لم يكن يدرى ما العربية؟ وله أحرف يقرؤها لَحْنًا نَحْوًا من هذا»[٤٦]. وهذا هو المبردّ يقول فى قراءة من قرأ: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ - بجر (الأرحام) عطفًا على الضمير فى (به) من غير إعادة الجار: «لو أنى صَلَّيْتُ خلف إمام فقرأ بها لقطعتُ صلاتى»[٤٧]. وهذا أبو حاتم السجستانى يقول: «سألت عن حمزة أبا زيد والأصمعى ويعقوب الحضرمى وغيرهم من العلماء فأجمعوا على أنه لم يكن شيئًا، ولم يكن يعرف كلام العرب ولا النحو، ولا كان يَدَّعِى

---

(٤٢) الآية ٩٠ من سورة مريم، وانظر التخطئة فى درة الغواص والقراءة فى: تفسير القرطبى فى موطن الآية المذكورة.

(٤٣) الآية ٤٣ من سورة النور، وانظر التخطئة فى: درة الغواص والقراءة فى: عنوان المسرة: ٧٧.

(٤٤) الآية ١٤٩ من سورة الأعراف، وانظر التخطئة فى: درة الغواص، والقراءة فى: شرح الشهاب الخفاجى على درة الغواص: ١٧٠.

(٤٥) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام، وانظر التخطئة فى: الكشاف فى موطن الآية المذكورة.

(٤٦) المنصف: ٣٠٧/١.

(٤٧) شرح الشهاب الخفاجى على درة الغواص: ٦٤، ودرة الغواص: ٨٢.

ذلك، وكان يلحن فى القرآن ولا يعقله، وإنما أهل الكوفة يكابرون به ويباهتون، فقد صيره الجهال من الناس شيئًا عظيًما بالمكابرة والْبَهت».. إلى أن يقول: «إنه لا يعرف الساكن من المتحرك، ولا مواضع الوقف والاستئناف، ولا مواضع القطع والوصل والهمز»(٤٨).

* * *

٢ - ولم يَرْتَضِ كثير من النحاة - والمفسرون عمومًا - أن تُنْسَبَ قراءةٌ إلى اللحن؛ لأن هذا الاختلاف فى الأداء القرآنى قد سمعه الصحابة من رسول الله ﷺ، فَرَوَوْهُ عنه على طرقه المختلفة فى الألفاظ وكيفيات الحروف - على حدّ قول ابن خُلْدُون(٤٩) -، ومن ثَمَّ حَرَصَ هذا الفريق على تخريج ما يوهم أنه لحن على وجوه مختلفة: ككونه لغة من لغات العرب، أو لورود مثله فى شعر عربى، أوبأن نسبوا الغلط إلى من أدّىٰ عن القارىء لا إلى القارىء نفسه. كما جاء عن المفسرين من حمل التخطئة على معنى أنه غير الأفصح - وذلك لا ينفى أنه فصيح - كالقرطبى الذى كان يُعَقِّبُ على كل موطن قيل: إن القارىء لحن فيه بنحو قوله: «ما ثبت بالاستفاضة أو التواتر أن النبى ﷺ قرأه فلابُدَّ من جوازه، ولا يجوز أن يقال: إنه لحن، ولعل مراد من صار إلى التخطئة أن غيره أفصح منه، وإن كان هو فصيحًا»(٤٩).

ويقول السيوطى فى الاقتراح: «أما القرآن فكل ما ورد أنه قرىء به جاز الاحتجاج به فى العربية، سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا، وقد أُطْبَقَ الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة فى العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يحتج بها فى مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يَجُزْ القياس عليه، كما يُحْتَجُّ بِالْمُجْمَعِ على وروده ومخالفته القياس فى ذلك الوارد بعينه، ولا قياس عليه، نحو: استحوذ. ويَأْبَىٰ، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة»(٥٠).

وجاء فى تفسير الآلوسى عند شرحه قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ قوله: «إذا جوّزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أَوْلَىٰ»(٥١) وقال: «وكثيرًا ما أرى النحويين متحيِّرينَ فى تقرير الألفاظ الواردة فى القرآن، فإذا استشهدوا فى تقريرهم ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم؛ فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وَفْقِه دليلاً على صحته فَلَأَنْ يجعلوا ورود القرآن به دليلاً على صحته أَوْلَىٰ»(٥٢).

وقال ابن حزم فى كتاب الفصل: «لا عجب أعجب ممن إن وجد لامرىء القيس، أو لزهير،

---

(٤٨) مراتب النحويين: ٢٦، ٢٧.
(٤٩) تفسير القرطبى: ٣٥٨٦، ١٤٤١.
(٥٠) الاقتراح فى علم أصول النحو: ٤٨.
(٥١) تفسير الآلوسى ١٩٣/٣.
(٥٢) تفسير الآلوسى ١٩٣/٣.

أو لجرير، أو الحطيئة، أو الطِّرِمَّاح، أو لأعرابى أَسَدِىّ، أو سُلَمِىّ، أو تميمى، أو من سائر أبناء العرب – لفظًا فى شعر أو نثر، جعله فى اللغة وقطع به ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلامًا لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه، ويحرفه عن موضعه، ويتحيل فى إحالته عما أوقعه الله عليه»[٥٣].

وعلى وَفْقِ هذا المعيار سار هؤلاء العلماء وغيرهم، فهم يَتَلَقَّوْنَ القراءات القرآنيةَ بالتسليم والقبول الْمُطْلَقَيْن، فَيُجَوِّزُونَها ويجوِّزون كل استعمال لغوى وافق واحدة منها، دون نظر إلى درجة القراءة، وحَظِّهَا من التواتر أو الشذوذ، بل يكفى أن تثبت بالرواية فيؤخذ بها، وبما جاء على منوالها من كلام الناس، وإن خالفت القياس المشهور من لغة العرب، ومن أشهر هؤلاء العلماء:

* ابن جنى (ت ٣٩٢هـ):

ويُعَدُّ إمامًا فى الأخذ بالقراءات وتوجيهها على مجرى كلام العرب، فهو لا يرفض قراءةً ما، وإن شذت، وله فى هذا المجال كتاب (المحتسب فى تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها)، ويَضِحُ من عنوانه أنه يجمع ماشذّ من القراءات – وفيه ماردَّهُ غيره – ويُخَرِّجه على وجوه التصريف والإعراب، ويُورِدُ له من شواهد كلام العرب ولهجاتهم ما يُسِيغُهُ، فإن لم يجد التمس له وجهًا من الصنعة لطيفًا، وقد جاء فى مقدمة الكتاب قوله: «غَرَضُنا منه أن نُرِىَ وجه قوة ما يسمى الآن شاذًا، وأنه ضاربٌ فى صحة الرواية بجرانه آخِذٌ من سَمْتِ العربية مُهْلَةَ مَيْدانه، لئلا يُرَىٰ مُرًى أن العدول عنه إنما هو غَضٌّ منه أَوْتُهَمَةٌ له»[٥٤]. ويشير ابن جنى فى مقدمة كتابه أيضًا إلى أنه فى ذلك ناهج نهج أستاذه أبى على الفارسىّ، الذى هَمَّ بمثل ذلك ولكن خوالج الدهر حالت دون تنفيذه، حتى لحق بربه. وفى الكتاب – بعد هذا – من فنون التخريجات ولطائفها ودقائقهاما يجعل نقل أمثلة منه لا يكاد يفى، فليرجع إليه من أحب أن يدرك غوامض التأويل، وغوائب التقدير، وحسن التأتى إلى التخريج.

* ابن مكى الصقلى (ت ٥٠١هـ):

وقد سبق أنه يَرُدُّ بعض القراءات، ولكنه يأخذ بها فى مقام الرد على الخاصة من العلماء، الذين كانوا يَصُدُّونَ العامة عن بعض الاستعمال؛ لكونه خطأ فى نظرهم: أنكرت الخاصة على العامة حذف الهمزة من لفظ (القرآن) وجعلت ذلك الحذف من ألفاظ النساء، فَرَدَّ ابن مكى هذا الإنكار وقال: «لا وجه له؛ إذ قرأ به الأئمة، قال أبو بكر بن مجاهد: كان أبو عمرو بن العلاء

---

(٥٣) اللغة والنحو ٩٧، ٩٨ – نقلا من كتاب القياس فى اللغة ٢٩.
(٥٤) المحتسب: ٣٢، ٣٣.

لا يهمز (القرآن)، وكان يقرؤه كما روى عن ابن كثير»[55]. واحتج ابن مكي لجواز قول بعضهم: الخطاء - بالمد - أى الخطأ، بقراءة الحسن: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاءً﴾[56].

كما احتج لنطق العامة لفظة (الحِجّ) مكسورة الحاء بأنه قرئ فى القرآن بالفتح والكسر[57]؛ إذ جاء فى (الجامع لأحكام القرآن): «قرأ جمهور الناس (الحج) بفتح الحاء، وقرأ ابن أبى إسحاق فى كل القرآن بكسرها»[58]. واحتج لقول العامة: هو مَرْكُوسٌ - بمعنى رجيع مردود - من (ركس) بغير ألف، بقراءة أُبَىّ أو قراءة عبد الله: ﴿وَاللَّهُ رَكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾[59].

*** ابن السِّيد الْبَطَلْيَوْسِىّ (ت ٥٢١ هـ):**

فهو لا يعتدّ بتفرقة ابن قُتَيْبَة بين (الوَلَاية) بفتح الواو - بمعنى العداوة - و(الوِلَايـة) بكسرها - من: وَلِيتُ الشيءَ -؛ استنادًا إلى قراءة قوله تعالى: ﴿مَالَكُمْ مِن وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ بفتح الواو وكسرها[60]. وهو لا يعتد بإنكار ابن قتيبة أن يجمع (فَعِيل) على (فُعَل) - بضم ففتح، نحو: جديد وجُدَد؛ استنادًا إلى أن ذلك ورد فى قراءة بعض القراء قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ مَوْضُونَةٍ﴾ بفتح الراء (سُرَرٍ) جمع سرير[61].

*** ابن هشام اللخمى (ت ٥٧٧ هـ):**

فقد أجاز للعامة أن تبدل الهمزة واوًا فيما كان على (فَاعَل) مهموزَ الأول، نحو: واخذته على ما فعل - أى آخذته على ما فعل؛ استنادًا إلى قراءة وَرْش: ﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِى أَيْمَانِكُمْ﴾[62]. وأجاز للعامة أن تحذف التنوين من الموصوف، فى نحو: رَبِيعِ الْأَوَّلِ؛ استنادًا إلى قراءة أَبَانِ بن عثمان وزيد بن على وغيرهما: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ. اللهُ الصَّمَدُ﴾ بحذف التنوين من (أحد)؛ لالتقاء الساكنين[63].

---

(٥٥) تثقيف اللسان ٢٢٨، وانظر كلام أبى عمرو فى: لسان العرب (الهمزة).

(٥٦) تثقيف اللسان ٢٢٨. (٥٧) تثقيف اللسان ٢٣٣.

(٥٨) الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ٣٨/١٢.

(٥٩) تثقيف اللسان ٢٣٥، والآية ٨٨ من سُورة النساء، والقراءة فى: البحر المحيط فى موطن الآية المذكورة.

(٦٠) الاقتضاب ١٧٦، والآية ٧٢ من سورة الواقعة، والقراءة فى: البحر المحيط فى موطن الآية المذكورة.

(٦١) الاقتضاب ٢١٠، والآية ١٥ من سورة الواقعة، والقراءة فى: البحر المحيط فى موطن الآية المذكورة.

(٦٢) المدخل إلى تقويم اللسان ١٨، والآية ٢٢٥ من سورة البقرة، والقراءة فى: البحر المحيط فى موطن الآية المذكورة.

(٦٣) المدخل إلى تقويم اللسان ١٣، والآيتان: ١، ٢ من سورة الإخلاص، والقراءة فى: البحر المحيط فى موطن الآية المذكورة.

* **رضى الدين الحنبلى (ت ٩٧١هـ):**

فقد روى عن أبى عمرو أنه قرأ قوله تعالى: ﴿قَالُوا: سِحْرانِ تَـظَاهَرَا﴾: ﴿سَاحِرَانِ تَظَّاهَرَا﴾، على تأويل: أنتما ساحران تتظاهران، فجعل رضى الدين تلك القراءة أصلاً قاس عليه كلام العامة فى حذف النون من الأفعال الخمسة فى غير النصب والجزم(٦٤). وقرأ الحسن وأبو واقد وأبو السمال قوله تعالى: ﴿يَاأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالُوْا إِلَى كَلِمةٍ سَوَاءٍ بيْنَنا وبَيْنَكُمْ﴾ بضم اللام (تَعَالُوا)، فجعل رضى الدين ذلك حجة صحح بها استعمال العوام(٦٥). وقرأ أبو عمرو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِـرْكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُـونَ﴾(٦٦) - بسكون الراء (يُشْعِرْكم) - وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعِدْهُمْ الشَّيْطَانُ إِلاَّ غُرُورًا﴾(٦٧) - بسكون الدال (يَعِدْهُمْ)، وكلاهما جَزْمٌ بلا جازم، فجعل رضى الدين ذلك حجةً أجاز بها تسكين المضارع المرفوع فى غير ضرورة أو جزم(٦٨). وكذلك صحح قول العوام: هم الذى فعلوا كذا؛ اعتمادًا على أحد التأويلين فى قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوا﴾(٦٩). كما سَوَّغ للعوام حذف همزة الاستفهام؛ استنادًا إلى قراءة ابن مُحَيْصِنٍ قوله تعالى: ﴿سَـوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْـذِرْهُمْ﴾ بحذف الهمـزة (أنذرتهم)(٧٠).

* **شهاب الدين الخفاجى (ت ١٠٦٩هـ):**

فقد أجاز تسكين الوسط من قولهم: شَغَب الجند - بمعنى تهييج الشر بينهم - قياسًا على مـا ذكره ابن جنى فى (المحتسب) من قـراءة سهل بن شعيب السهمى: ﴿حَتَّى نَـرَىَ الله جَهْرَةً﴾(٧١) و﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾(٧٢) بفتح الهاء من (جهرة) ومن (زهرة) هنا وفى كل موضع وردتا فيه من القرآن ساكنة(٧٣).

---

(٦٤) بحر العوام ٣٣، وانظر الآية ٤٨ من سورة القصص، وانظر القراءة فى: البحر المحيط فى موطن الآية المذكورة.

(٦٥) بحر العوام ٢٦٤، وانظر الآية ٦٤ من سورة آل عمران، وانظر القراءة فى: البحر المحيط فى موطن الآية المذكورة.

(٦٦) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام، والقراءة فى: البحر المحيط فى موطنها.

(٦٧) الآية ١٢٠ من سورة النساء، والقراءة: البحر المحيط فى موطنها.

(٦٨) بحر العوام ٣٦.

(٦٩) بحر العوام ٣٧، والآية ٦٩ من سورة التوبة، والتأويلان هما: أن يكون الأصل (الذين) فحذف النون، أى كخوض الذين خاضوا. أو أن (الذى) بمنزلة أَنْ المصدرية، أى كخوضهم.

(٧٠) بحر العوام ٤٤،، والآية ٦٩ من سورة التوبة، والقراءة فى: البحر المحيط فى موطن الآية المذكورة.

(٧١) الآية ٥٥ من سورة البقرة.

(٧٢) الآية ١٣١ من سورة طه.

(٧٣) شرح الخفاجى على درة الغواص ١٤٨، والقراءة فى: البحر المحيط فى موطن الآيتين.

* الشيخ محمد على النجار (من المعاصرين - ت ١٩٦٥م):

فقد سلك مسلك من سبقه فى الأخذ بالقراءات القرآنية، وجعلها حجة فى اللغة والأحكام وإن كانت شاذة، وقد صرح هو بذلك بعد إجازته ما خطأه أبو الأسود الدؤلى وغيره من قول العامة: فلان الْمُتَوَفِّ - بصيغة اسم الفاعل - والمقرر فى العربية أنه بصيغة اسم المفعول؛ لأنه من: (تُوُفِّيَ) المبنى للمجهول، والتصحيح عنده مَبْنِيٌّ على أنه يقال فى العربية: تَوَفَّى المَيِّتُ - بالبناء للمعلوم - أى استوفى أيامه وأجله، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ وذكر ابن جنى فى المحتسب أن عَلِيًّا رضى الله عنه قرأ بفتح الياء (يَتَوَفَّوْنَ)، وقد نقل هذه القراءة عن عَلِيٍّ أبو عبد الرحمن السُّلَمِيّ، ووجّهها ابن جنى بأنها على حذف المفعول، أى: يَتَوَفَّوْنَ أيامهم أو آجالهم، ويُسَوِّغُ ابن جنى ذلك بأن حذف المفعول كثير فى القرآن وفصيح الكلام، وكذا ورد فى (البيضاوى)(٧٤).

كذلك سَوَّغ الشيخ أن تسكن هاء ضمير الغائب المنفصل فى سَعَةِ الكلام بعد واو العطف، نحو: على حسن الخلق وَهْوَ محبوب، وردَّ على صاحب (عثرات اللسان) فى تخطئته ذلك، وقال: إن تسكين هاء (هو) بعد واو العطف جائز فى الشعر والنثر، وقرىء به فى القراءات المتواترة، ففى تفسير النيسابورى على هامش الطبرى (١/٢٦٠): «وهو وبابه - بسكون الهاء - أبو جعفر ونافع غير ورش وعلىّ وأبو عمرو»، وفى تفسير الخطيب الشربينى - عند قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فى سورة البقرة -: «وقرأ قالون وأبو عمرو والكسائى: وَهْوَ - بسكون الهاء - والباقون - بضمها»(٧٥).

* * *

وَبَعْدُ: فقد عرضت عليك وِجْهَتَيْ نظر، كانتا لعلماء اللغة تُجَاهَ المعيار فى تخطئة بعض القراءات أو عَدِّها كلِّها صحيحةً فصيحةً، بل يباح القياس على كل ما جاء منها عند بعضهم، وقبل أن تَقْفُوَ أَثَرَ هذا الفريق أو ذاك، أو تتخذ لنفسك طريقًا أخرى ومعيارًا مُتَفَرِّدًا، يَحْسُنُ أن تدرس ما أُثْبِتُهُ لك فيما يلى من ملاحظات، ولْتَكُنْ الدراسة بِرَوِيَّةٍ وإنعام نظر، وبَعْدَها تقرر وتختار ما يبدو لك من رأى:

* الملاحظة الأولى:

أن القراءات ليست على درجة واحدة فى التواتر، أو فى مراعاة القياس والمشهور من أحكام

---

(٧٤) مجلة الأزهر ١٦٨/٢٧، والآية ٢٣٤ من سورة البقرة، والقراءة فى: المحتسب ١٢٥/١.
(٧٥) لغويات ١٤٤، والآية ٢٩ من سورة البقرة.

العربية – وهذا معروف لك – ولا خلاف بين علماء اللغة أو القراءات فى هذا، وإن اختلفت العبارة عند علماء القراءات فى تحديد نوع كل قراءة، على وَفْقِ معيارٍ اختاره كل منهم:

فمعيار القراءة عند الإمام جلال الدين البلقينى هو (النظر إلى حال القارىء) – على ما يبدو من كلامه الذى نقله السيوطى فى (الإتقان) – فقد قسم القراءاتِ إلى ثلاثةِ أقسام هى: المتواتر، والآحاد، والشاذ. وحصر المتواتر فى القراءات السبع المشهورة [وهى قراءة: نافع فى المدينة (ت ١٦٩ هـ)، وابن كثير فى مكة (ت ١٢٠ هـ)، وعاصم (ت ١٢٧ هـ)، وحمزة (١٥٦ هـ)، والكسائى (ت ١٨٩ هـ) – وثلاثتهم فى الكوفة –، وأبى عمرو فى البصرة (ت ١٥٤هـ)، وابن عامر فى الشام (ت ١١٨هـ)]. وحصر الآحاد فى قراءة الثلاثة تَمَامَ العشرة، وهم: أبوجعفر يزيد بن القعقاع (ت ١٣٠ هـ)، ويعقوب الحضرمى (ت ٢٠٥ هـ)، وخلف بن هشام (ت ٢٢٩ هـ)، وأُلْحِقَ بهم قراءة الصحابة، وأما القراءة الشاذة فهى قراءات التابعين، كالأعمش ويحيى بن وثاب وابن جبير ونحوهم[٧٦].

ومعيار القراءة عند مكى بن أبى طالب إنما هو (النظر إلى حال الناقل) على ما يبدو من كلامه الذى نقله السيوطى فى (الإتقان) – فقد قسم القراءة إلى ثلاثة أقسام: قسم يقرأ به ويكفر جاحده، وهو ما نقله الثقات ووافق العربية وخط المصحف – ولعله يقصد به المتواتر فى عبارة غيره –، وقسم صح نقله عن الآحاد وصح فى العربية وخالف لفظه خط المصحف، فيقبل ولا يقرأ به – وهو الآحاد كما فى عبارته –، وقسم ثالث نقله ثقة ولا وجه له فى العربية، أو نقله غير ثقة، فلا يقبل وإن وافق خط المصحف[٧٧] – ولعل هذا القسم هو الشاذ فى عبارة غيره، بدليل ما جاء فى عبارة ابن الجزرى؛ تعليقًا على ذلك، إذ قال: «ومثال ما نقله غير ثقة كثيرٌ مما فى كتب الشواذ مما غالِبُ إسناده ضعيفٌ، وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبى حنيفة التى جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعى، ونقلها عنه أبو القاسم الهذلى، ومنها: ﴿إِنَّمَا يَخْشَىٰ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ﴾ – برفع (الله) ونصب (العلماء)، وقد كتب الدَّارَقُطْنِى وجماعة بأن هذا موضوعٌ لا أصل له. ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له فى العربية قليلٌ لا يكاد يوجد، وجعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع (معائش) بالهمز»[٧٨].

أما ابن الجزرى فمعيار القراءة عنده ينحصر فى استجماع أوصاف ثلاثة، هى: (موافقةُ العربية ولو بوجه، وموافقةُ أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحةُ السند) – فالقراءة المستجمعة لهذه الأوصاف الثلاثة هى القراءة الصحيحة، لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة

(٧٦) الإتقان للسيوطى ٢٥٨/١.
(٧٧) الإتقان للسيوطى ٢٦٢/١.
(٧٨) الإتقان للسيوطى ٢٦٣/١.

السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اخْتَلَّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها: ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم[٧٩]، وكأن القراءة عند ابن الجزرى تنقسم إلى: مقبولة وغير مقبولة، فالمقبولة هى المستوفية للأوصاف السابقة - ولعلها تقابل المتواترة عند غيره - وغير المقبولة هى الفاقدة لوصف أو أكثر مما سبق، وهى التى أطلق عليها الضعيفة أو الشاذة أو الباطلة، دون تحديد للوصف المفقود فى كل منها.

وأما السيوطى فقد فصّل أنواع القراءة وجعلها ستة: أحدها المتواترة، وهى: المنقولة عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب - وغالب القراءات كذلك. والثانى المشهورة، وهى: ما صح سندها ولم تبلغ درجة التواتر ووافقت الرسم والعربية، واشتهرت عند القراء، فلم تُعَدَّ من الغلط أو الشذوذ. والثالث الآحاد، وهى: ما صح سندها وخالفت الرسم أو العربية، أو لم تشتهر الاشتهار المذكور. والرابع الشاذة، وهى: ما لم يصح سندها. والخامس الموضوعة، كقراءات الخزاعى. والسادس المُدْرَجَة، وهى: ما زِيدَ فى القراءات على وجه التفسير[٨٠].

ويبدو من هذا أن المتواترة والمشهورة عند السيوطى تقابلان المتواترة عند غيره، وأن الآحاد عنده تخالف الآحاد عند غيره؛ إذ هو يَعُدُّهُ ما خالف الرسم أو العربية، وقد سبق أن مكى بن أبى طالب يَعُدُّهُ ما صح فى العربية وخالف رسم المصحف، وأن البلقينى يجعله قراءات الثلاثة تمام العشرة. وكذلك الشاذ عند السيوطى يخالف الشاذ عند غيره؛ فهو يراه فى عدم صحة السند، وغيره يجعله قراءات التابعين. أما الموضوعة والمُدْرَجَة فهما مما انفرد السيوطى بالإشارة إليهما، ولعل إهمال السابقين لهما مَرَدُّهُ إلى أنهما لا يُعَدَّان من القراءات أصلًا.

*** الملاحظة الثانية:**

أن التنويع السابق للقراءات - بين تواتر وغيره - إنما يهتم به علماء الفقه والأحكام الشرعية؛ لبيان درجة الحكم قوةً أو ضعفًا، أما القُرّاء فإنما يعنيهم من ذلك الأثبت فى الأثر والأصح فى النقل، دون أن يأْبَهُوا بكون القراءة جاءت على الأَفْشَىٰ فى اللغة والأَقْيَس فى العربية، فإذا ثبتت الرواية لم يَرُدُّها قياس عربية ولا فُشُوُّ لغة؛ لأن القراءة سُنَّةٌ متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها[٨١].

وأما علماء اللغة فينظرون إلى القراءات بأنواعها من حيث مُوَافَقَتُهَا للمشهور القياس من مسائل اللغة والتصريف والإعراب أو مخالفتها لذلك، فما وافق ذلك كُلَّه لا خلاف فى قبوله

---

(٧٩) الإتقان للسيوطى ٢٥٨/١.
(٨٠) الإتقان للسيوطى ٢٦٤/١.
(٨١) الإتقان ٢٥٩/١.

والاحتجاج به، أما ما خالفه فقد اختلف فيه رأيهم، فهم بين آخذ به قائس عليه، أو رافض له مخطِّىء من يقيس عليه، يستوى فى ذلك ما تواتر نقله من القراءات وما لم يتواتر، وما كان عن السبعة المشهورين أو عن غيرهم.

يوضح هذا قول أبى شامة فى (المرشد الوجيز) وقد نقله عنه السيوطى: «لا ينبغى أن يُغْتَرَّ بكل قراءة تُعْزَىٰ إلى أحد السبعة، ويطلق عليها لفظ (الصحة)، وأنها أُنْزِلَتْ هكذا، إلا إذا دخلت فى ذلك الضابط، وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القُرَّاء فذلك لايخرجها عن الصحة، فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف، لا على من تُنْسَبُ إليه، فإن القراءة المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة - لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه فى قراءتهم - تَرْكَنُ النفس إلى ما نقل عنهم، فوق ما ينقل عن غيرهم»[82].

* **الملاحظة الثالثة:**

أن الذين رَدُّوا بعض القراءات لم يختصوا بالرد فريقًا دون فريق، ولا عصرًا دون عصر، ولا قراءةً دون قراءة، وإنما وضعوا نُصْبَ أعينهم معيارًا ثابتًا للقبول أو الرد، هو (موافقة المشهور من العربية أو مخالفته)، وعليه: كان من بين من رَدُّوا قراءته وحكموا عليها باللحن: بَعْضُ الصحابة - كعلى بن أبى طالب، وعبد الله بن مسعود - وكثيرٌ من التابعين - كالحسن البصرى، وابن محيصن، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وقتادة، والأعرج - وكان من بينهم من قُرَّاء السبعة: حمزة، وابن عامر، وابن كثير، والكسائى، وعاصم - وكان من بينهم من الثلاثة تمام العشرة: خَلَفُ بن هشام، وكان من الأربعة فوق العشرة: الحسن، وابن محيصن، ويحيى بن اليزيدى. وقد سبقت أمثلة ذلك.

* **الملاحظة الرابعة:**

أن بعض أئمة اللغة - ممن أساء بالقول إلى بعض القراء ووصمهم بالجهل بالعربية، كالمازنى والمبرد والسجستانى - قد وَهِمُوا فى ذلك؛ إذ هُمْ - بهذا - إنما عقدوا صلةً بين تَلَقِّى القراءة وحملها وتأديتها على نحو ما تلقاها وحملها، وبين العلم بالعربية والدراية بتصريف الكلام وإعرابه، وهى صلة لا تثبت من كل وجه، ولا فى كل حين، فليس بلازم أن يكون المؤدِّى للقراءة عالمًا باللغة، جاريًا على قياسها؛ لأن القراءة سنة متبعة حَملها لاحق عن سابق، ويؤديها كما حملها من غير تغيير ولا تبديل، وإلاّ كان غير ثقة وغير ضابط. والدليل على عدم التلازم، ما نراه على مرّ الزمان وفى كل مكان، من العوام وصغار السن، الذين يحفظون كتاب الله

(٨٢) الإتقان للسيوطى ٢٥٨/١، ٢٥٩.

ويُجيدُونَ تلاوته، وكثيرٌ منهم يؤديه بقراءاته السبع أو العشر، من غير أن يكون لهم حظ من تعلم الفصحى، فضلاً عن إتقانها ومعرفة أحكامها القياسية وغير القياسية.

ومن هنا لا يضير نافعَ بْنَ أبى نعيم عَدَمُ درايته بالعربية، ولا يضير حمزةَ عَدَمُ معرفته بالنحو وكلام العرب، وليس للمأموم أن يقطع صلاته لو صلى خلف من قرأ قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ بجر (الأرحام) عطفًا على الضمير المجرور المتصل من غير إعادة الجار. لا ضير فى ذلك كله، متى ثبت هذه القراءات وأشباهها، فهى سُنَّةٌ تُتَلَقَّى، تخضع لها العربية، وتُفَسَّرُ على بعض وجوهها، ولا تخضع هى للعربية.

* الملاحظة الخامسة:

أن المتقدمين من النحاة – واللغويين عمومًا – قدنَأَوْا بكتاب الله تعالى عن أن يكون مجالاً لأخذ قواعدهم منه، ومِنْ ثَمَّ لم يتجهوا إلى عَدِّه مصدرًا من مصادر الاحتجاج، يستوى فى ذلك القراءات المتواترة والشاذة – مع التسليم بصحة سند هذه القراءات وتوثيقها توثيقًا أَدَقَّ وأرقى من توثيق ما استشهدوا به، واعتمدوا عليه فى استنباط القواعد من الشعر العربى، سواء منه ما عُرِفَ قائله وما جُهِلَ، وما استقام وزنه وما اخْتَلَّ، وما ارتقى معناه وما خَبُثَ.

وأقوى دليل على ذلك كتاب سيبويه؛ ففيه الاعتماد الذى كاد يكون كاملاً على الشعر العربى القديم، والتغافل النِّسْبِىّ عن آيات القرآن الكريم، فلم تَزِدْ عن أربعمائة آيةٍ إلا قليلاً، وقد سِيقَ معظم هذه الآيات بعد الاستشهاد بالشعر، على سبيل التقرير والتوكيد، لا على سبيل الاحتجاج.

ولم يرد عن هؤلاء المتقدمين تعليل صريح لإبعاد القرآن الكريم عن مجال الدرس اللغوى باستنباط القواعد منه أو الاحتجاج به على بعض ظواهره، وقد اتَّجَهَ باحث معاصر إلى أن عِلَّةَ ذلك الإبعاد والابتعاد هى (التحرز الدينى)[٨٣] الذى منعهم من أن يُعَرِّضُوا كلام الله عز وجل لمثل ما يُعَرَّضُ له كلام البشر، وأنه – بسبب ذلك التحرز – امتنع بعض العلماء – كالأصمعي – عن تفسير ما يسأل عنه من القرآن، مع إظهار كراهيته لأن يُسْأَلَ عن شىء يوافق شيئًا فى المصحف.

وهذا منه اجتهادٌ، واتجاه مقبول على نحوٍ ما ، ويؤيده ماجاء عن ابن عمر – رضى الله عنهما – قال: قال رسول الله ﷺ: «من فسر القرآن برأيه، فإن أصاب كُتِبَتْ عليه خطيئة، لو قسمت بين العباد لَوَسِعَتْهُمْ، وإن أخطأ فَلْيَتَبوَّأْ مقعده من النار»[٨٤]، كما يؤيده ما جاء فى الأثر عن المعتمر بن سليمان عن أبيه قال: كانوا يكرهون أن يفسروا القرآن برأيهم»[٨٤].

(٨٣) مستوى الصواب والخطأ ٦٤٣ وما بعدها.

(٨٤) المجموع المغيث فى غريبى القرآن والحديث ٦.

وإن كنت لا أرتاح كثيرًا إلى نهوض هذا الداعى - مُفْرَدًا - بكل جوانب العلة فى الابتعاد عن الاحتجاج بالقرآن، أو إلى أنه كان محل نظر من العلماء كافَّةً؛ إذ لو استقام أمر هذه العلة، وكفايتها بالغرض كُلِّه لما وجدنا من القدماء من يُعَرِّضُ آيات القرآن بعد ذلك للتأويل والتخريج على اللهجات المختلفة قوةً وضعفًا، وعلى الأوجه القريبة والبعيدة، بل لما وصل الأمر إلى حَدِّ الجرأة بنسبة بعض هذه القراءات إلى اللحن. وأكبر ظنى أنهم لو أقدموا على استنباط الأحكام اللغوية من القرآن الكريم واحتجوا به، لكان ذلك أَهْوَنَ من التأويل والتخريج على أَوْجُهٍ، رُبَّما لا تكون من مراد الله سبحانه وتعالى، وأنا لا أستبعد أن بعض علماء اللغة ظن أن من القراء من كان يقرأ برأيه لا بنقله - ولا سيما ما كان من القراءات الشاذة - ولم يصح عنده سندها المرفوع إلى المتلقى الأول عن جبريل عليه السلام - وهو النبى ﷺ - وإلا لقبلها حتى لا يكون رافضًا مارُوِىَ صحيحًا مرفوعًا إلى النبى ﷺ.

وكنت أحسب أنى متفرد بهذا الحسبان - وهو أن من علماء اللغة من كان يظن أن مِنَ القراء مَنْ كان يقرأ برأيه واجتهاده - حتى وجدت كلامًا للزركشى - نقله السيوطى فى الإتقان - يشير إلى هذا، فقد قال: «والقراءات السبع متواترة عند الجمهور، وقيل: بل مشهورة، قال الزركشى: والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة، أما تواترها عن النبى ﷺ ففيه نظر؛ فإن إسنادهم بهذه القراءات السبع موجود فى كتب القراءات، وهى نقل الواحد عن الواحد»(85). ثم يقول: «واستثنى أبو شامة - يعنى من إسناد التواتر إلى النبى ﷺ - الألفاظ المختلف فيها عن القراء، واستثنى ابن الحاجب ما كان من قبيل الأداء، كالمدّ والإمالة وتحقيق الهمزة، وقال غيره: الحق أن أصل الإمالة متواتر، ولكن التقدير غير متواتر للاختلاف فى كيفيته»(85). وقد رَدّ المحققون من العلماء على أبى شامة وابن الحاجب فيما قالاه، وأثبتا إسناد التواتر إلى النبى ﷺ، ولكن يبقى أن من العلماء من كان يرى ذلك، وفى جملتهم بعض النحاة.

كما وجدت ابن الْمُنَيِّر صاحب (الانتصاف من الكشاف) يشير إلى مثل ذلك فى رده على الزمخشرى حين خطّأ قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ بالفصل بين المتضايفين بالمفعول به - حيث يقول: «لقد رَكِبَ المصنف فى هذا الفصل مَتْنَ عَمياء، وتاه فى تَيْهاء.. فإنه تَخَيَّلَ أن القُرّاء - أَئِمَّةَ الوجوه السبعة - اختار كل منهم حَرْفًا، قرأ به اجتهادًا، لا نقلًا وسماعًا؛ فلذلك غَلَّطَ ابن عامر فى قراءته هذه»(86).

والدليل - عندى - على أنهم ظنوا أن من القراء من كان يقرأ برأيه لا بنقله، فَرَتَّبوا رفض بعض القراءات على هذا الظن - أنك تجد عباراتهم فى الرفض متفاوتةً، شدةً وضعفًا -

(85) الإتقان للسيوطى ١/٢٧٣.

(86) هامش الكشاف للزمخشرى، عند الآية المذكورة.

على حسب درجة قبولها فى العربية - ولو صح عندهم أنها منقولة متوارثة لَسَلَّمُوا بصحتها، وَخَرَّجُوهَا على وجهها المقبول. وفيما يلى بعض من عباراتهم فى الحكم على قراءةٍ ما، أو فى الحكم على التخريج الذى خُرِّجَتْ عليه:

[لَحْنٌ لا تحل القراءة به، ولا سمع لمن عَرَفَ الإعراب أو عُرِّفَهُ(٨٧) - شاذ خارج عن كلام العرب ولا يدخل فى الفصيح(٨٨) - وليس بجائز عندنا(٨٩) - رديئة مرذولة عند جميع النحويين(٩٠) - ولا يعجبنى ذلك(٩١) - ولا أُحِبُّها(٩٢) - ولست أشتهى ذلك(٩٣) - وفيه قبح(٩٤) - أَوْهَمُوا فيه(٩٥) - ولم نجد مثله فى العربية(٩٦) - ولعلها من وهم القراء(٩٧) - وهو مما يُرْفَضُ من القراءة(٩٨) - وكأنه من غلط الشيخ(٩٩) - وذلك قليل ردىء(١٠٠) وذلك غلط(١٠١) - وما أَقَلَّ من سلم من هذه الطبقة فى حرفه من الغلط والوهم(١٠٢)].

وربما قَرَّبَ هذا الظنَّ - عندهم - ثلاثةُ أمور:

أحدها: أن من القراءات مالا يستقيم له فى العربية وجه أصلًا، ويحضرنى منه الآن ماروى عن الحسن أنه قرأ قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِيْنُ﴾(١٠٣) بالواو (الشياطون) على هيئة جمع المذكر السالم، وهى ليست منه؛ إذ هى جمع تكسير، ولا تخريج لها مقبولاً أو غَيْرَ مقبول،

---

(٨٧) إعراب القرآن للنحاس، والاية ٥٩ من سورة الأنفال.
(٨٨) البحر المحيط ٣٦١/٧.
(٨٩) الكامل للمبرد ١٦٨/١.
(٩٠) البسيط للواحدى - الورقة ٩٩ (مخطوط).
(٩١) معانى القرآن للفراء ١٤٥/١.
(٩٢) البحر المحيط ٣١٨/١.
(٩٣) معانى القرآن للفراء ١٢٤/١، ٢٦٥، ٤٧٣.
(٩٤) معانى القرآن للفراء ٢٥٢/١، ٥٥/٣.
(٩٥) معانى القرآن للفراء ٢٢٣/١.
(٩٦) معانى القرآن للفراء ٣٥٧/١.
(٩٧) معانى القرآن للفراء ٧٥/٢.
(٩٨) معانى القرآن للفراء ٢١٦/٢.
(٩٩) معانى القرآن للفراء ٢٨٥/٢.
(١٠٠) كتاب سيبويه ١٧٠/٢.
(١٠١) حجة القراءات ٢٦٠.
(١٠٢) مشكل إعراب القرآن لابن قتيبة: ٤٣.
(١٠٣) الآية ٢١٠ من سورة الشعراء.

اللهم إلا الْوَهَمُ الذى عَبَّر عنه الفراء بقوله: «وكأنه من غلط الشيخ، ظن أنه بمنزلة: المسلمين والمسلمون»(١٠٤).

والثانى: أن من علماء القراءات من يمنع القراءة بالشاذ أو الصلاة به، قال ابن السبكى فى جمع الجوامع: «ولا تجوز القراءة بالشاذ، والصحيح أن ماوراء العشرة فهو شاذ، وِفَاقًا لِلْبَغَوِىّ والشيخ الإمام»(١٠٥) أ هـ. وفسر الشاذ بأنه غير المتواتر، مما شذّ عن رسم المصحف، وإن كان إسناده صحيحًا، أو غير المتواتر مما وافق العربية والرسم، ولكنه من أخبار الآحاد ولم تَتَلَقَّهُ الأُمَّةُ بالقبول ولم يَسْتَفِضْ. وقال الإمام ابن عبد البر فى كتابه (التمهيد): «وقال مالك: إن من قرأ فى صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة - مما يخالف المصحف - لم يُصَلَّ وراءه، وعلماء المسلمون مجمعون على ذلك، إلا قومًا شذُّوا، لا يعَرَّجُ عليهم»(١٠٦) أ هـ.

فلعل هذا هو ما جرّأ بَعْضَ اللغويين على تخطئة تلك القراءات، إذ رأوا من لا يجيز الصلاة بها، أو الإقراء، ويمنع من ذلك منع تحريم، لا منع كراهة.

والثالث: أن بعضًا من النحاة كان من الجرأة بحيث استباح تغيير بعض القراءات المخالفة للمشهور من قواعد الفصحى؛ حرصًا منه - فى ظنه - على سلامة القرآن لغةً، وكأنه بهذا لا يرى فيما غَيَّرَ من قراءةٍ أنه سُنَّةٌ متبعة لا يُعْدَل عنها، ولو إلى الأفصح، ويأتى فى مقدَّمة هؤلاء أبو عمرو بن العلاء، الذى كان يقرأ الآية من سورة طه: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(١٠٧) - بتشديد النون من (إن) وبالياء فى (هذين) - ويقول: «إنى لأستحيى من الله أن أقرأ: ﴿إِنَّ هَذَانِ﴾ - يعنى بالألف.

كما كان يقرأ الآية من سورة المنَافقون: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِى إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾(١٠٨) - كان يقرأ: «وَأَكُونَ» بعدم الجزم، بل بنصب الفعل عطفًا على «فأصّدّق» المنصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية.

أما المتأخرون من النحاة، فكثيرًا ما صَرّحوا بقبول القراءات القرآنية على وجوهها المختلفة، بل تجاوزوا التصريح إلى التنفيذ والتطبيق، ويأتى فى مقدمة هؤلاء الإمامان: ابن مالك

---

(١٠٤) انظر التخطئة وكلام الفراء فى: معانى القرآن للفراء، فى موطن الآية.
(١٠٥) انظر: مناهل العرفان ٤٦١/١.
(١٠٦) المرجع السابق.
(١٠٧) الآية ٦٣ من سورة طه، وانظر تغيير القراءة فى: تفسير القرطبى، فى موطن الآية.
(١٠٨) الآية ١٠ من سورة المنافقون، وانظر تغيير القراءة فى: تفسير القرطبى فى موطن الآية، والصاحبى لابن فارس ١١.

(ت ٦٧٢ هـ) وابن هشام الأنصارى (ت ٧٦١ هـ)، يقول السيوطى: «كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءاتٍ بعيدةً فى العربية، وينسبونهم إلى اللحن» ثم يقول: «وقد ردّ المتأخرون - منهم ابن مالك - على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ماوردت به قراءاتهم فى العربية - وإن منعه الأكثرون - مستدلاً به»(١٠٩). وجاء فى نفح الطيب «أن ابن مالك كان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب»(١١٠).

وبلغ من اعتزاز ابن مالك بالقرآن وقراءاته، أنه حين أجاز الفصل بين المتضايفين بالمفعول به، جعل عمدته فى ذلك قراءة ابن عامر - التى لحنها السجستانى - فى قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ - بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم)، وقال عن ذلك فى منظومته (الكافية الشافية):

وعمـدتى قـراءة ابن عـامـر فكم لها من عـاضـد ونـاصـر

وأنه كان يرى أن القرآن الكريم اشتمل على الاستعمالات المختلفة لأساليب العربية، يظهر هذا من قوله فى شرح التسهيل - فى مقام الاستدلال على أن اسم الإشارة له رتبتان: قريبة وبعيدة -: «إن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد من اللام والكـاف مَعًا، أو مصاحب لهما مَعًا - أعنى غير المثنى والمجموع - فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها، لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة، وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾(١١١).

ومن يَعُدْ إلى مؤلفات ابن مالك وابن هشام الأنصارى - يُلْفِهَا تحتوى عـلى الكثير من الآيات القرآنية، ولا سيما شرح التسهيل، والكافية الشافية (وكـلاهما لابن مـالك)، ومغنى اللبيب لابن هشام.

*** الملاحظة السادسة:**

أن الحماسة الدينية والغَيْرَةَ على لغة القرآن الكريم، دفعتا بأستاذ فاضل من المعاصرين إلى الحمل على النحاة فى عدم اعتمادهم على كتاب الله الكريم فى الاحتجاج، رافضًا ما جاء عنهم من أن لغة القرآن الكريم فيها القياسىّ وفيها الشاذ، وأن القياسىّ هو الكثير فى الكلام، أما الشاذ، فهو القليل الذى ينبغى أن يقتصر على استعماله، دون قياس عليه، وكان مما أخـذه

(١٠٩) الاقتراح فى علم أصول النحو: ٤٩.
(١١٠) نفح الطيب ٢٦٢/٢ (المطبعة التجارية).
(١١١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ١١٠/١ (من نقل محققه عن شرح التسهيل).

عليهم أنهم لم يحددوا الكثرة، بل تركوها مبهمة غامضة مطلقة، وكذلك القِلّة، وقال: «واليقين عندى أن القرآن فوق مستوى التأويلات، وأن فَيْصَلَ الرأى فيه: صحةُ الاستشهاد النحوى والبلاغى بظاهره من غير نظرٍ إلى قِلَّةٍ أو كثرة - كما يقول الإمام ابن مالك - وإذا كان الكوفيون يُعَوِّلُونَ على الشاهد الواحد أو الشَّاهِدَيْنِ، مما سُمِعَ عن العرب، فتعويلهم على ما ورد فى القرآن أحق وأولى، وليس مقبولاً منهم - ولا من غيرهم - أن يلجئوا فيه إلى التأويل، وإن كانوا فى هذا أَخَفَّ من إخوانهم البصريين، وليس مقبولاً كذلك - بعد ما أوردنا من النصوص السالفة - رأى القائلين: «إن القرآن قد يُخَرَّجُ على غير الغالب؛ ذلك أن كل ما يجىء فى القرآن قوى فصيح، بل هو فى أسمى مراتب القوة والفصاحة»(١١٢) اهـ.

وأنا علىٰ مثل حماسة الأستاذ الفاضل وغَيْرَتِه على لغة القرآن، ولكنَّ لى تعقيباتٍ عِدَّةً على رأيه:

أحدها: أن فى لغة القرآن القياسىّ المطّرد، وفيها الشاذ غير المطرد، والشذوذ عند النحاة يراد به: الخروج عن القاعدة المطردة فى نظائره، فى كلام من يملك اللغة - وهو العربى الخالص - وذلك لا يُخِلُّ بفصاحة الشاذ؛ إذ هو مثل القياسىّ فى أن كليهما صدر عن العربى المحتج بلغته؛ بل إن العلماء قرروا صراحةً أن السماع مقدم على القياس إذا تعارضا؛ ففى (الخصائص) لابن جنى: «إذا أَدَّاكَ القياس إلى شىءٍ ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشىء آخر على قياس غيره، فَدَعْ ما كنت عليه إلى ما هم عليه»(١١٣)، وقال فى موضع آخر من (الخصائص): «إذا تعارض القياس والسماع، نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تَقِسْهُ فى غيره، نحو: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ فهذا ليس بقياس، لكنه لابد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذى فى جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بَعْدُ لا تقيس عليه غيره، فلا تقول فى استقام: اسْتَقْوَمَ، ولا فى استباع: اسْتَبْيَعَ»(١١٤).

ومن هنا تدرك أنه لا علاقة بين الشذوذ وعدم الفصاحة، فالشاذ فصيح أيضًا، بل يُتْرَكُ القياس فيه ويُعَدُّ لحنًا، كما إذا جريت على القاعدة القياسية فى استحوذ، وقلت: استحاذ. فلا قياس مع سماع، كما أنه لا اجتهاد مع نصٍّ عند الفقهاء!

والثانى: أن مناط الكثرة والقلة فى اللغة مُرَاعىً فيه دَوَرَانُ استعمال اللفظ أو التركيب فى الكلام، وذلك مَرَدُّهُ إلى حِسِّ القارىء أو السامع وإدراكه وتتبعه، ولا يُجْدِى الإحصاء والاستقراء فى كثير من ذلك، وقد يكون مَضْيَعَةً للوقت والجهد أحيانًا، فهل تستطيع - مثلاً - أن تُحْصِىَ دَوَرَانَ الفاعل أو المفعول أو المجرور بحرفٍ مُعَيَّن أو بإضافةٍ فى لغة العرب؟ وهل

(١١٢) اللغة والنحو ١٠٣، ١٠٤.
(١١٣) الخصائص ١٢٢/١.
(١١٤) الخصائص ١١٧/١.

تستطيع ان تحصى الالفاظ التى جاءت معله بقلب الواو او الياء همزه مثلا ؟ او الافعال والاسماء التى جاءت مدغمةَ العين فى اللام مثلاً؟.

أما الشواذُّ فنستطيع إحصاءها على سبيل التقريب، ولا يُخِلُّ بذلك ادِّعَاءُ أن ما وصلنا من لغة العرب قليلٌ بالقياس إلى ما ضاع منها - على حَدِّ ما جاء عن أبى عمرو بن العلاء من قوله: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير» - لا يُخِلُّ ذلك الادعاءُ؛ لأن ما وصلنا من هذه اللغة قدر كبير صالح لاستنباط الأحكام واستخلاص النتائج - على نحو ما فعل الأقدمون من النحاة واللغويين -.

والثالث: أنه خلط بين القرآن والقراءات، وهما حقيقتان متغايرتان - على حَدِّما وضحه الزركشى فى كتابه (البرهان) - «فالقرآن هو الوحى المنزل على محمد ﷺ؛ للبيان والإعجاز، والقراءات هى: اختلاف ألفاظ الوحى المذكور، فى الحروف أو كيفيتها: من تخفيف وتشديد وغيرهما»[115]، ومن هذه القراءات ما وافق العربية من كل وجه - وهذه لا خلاف بين العلماء فى الاحتجاج بها - ومنها ما خالف العربية من بعض الوجوه، وجرى على غير المشهور والمقيس من قواعدها، وهذه موضع الخلاف بين العلماء - على ما سبق - وقد جاء عن الأئمة فى ضابط القراءة المقبولة أنها كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه[116].

ووضح ذلك ابن الجزرى فقال: «وقولنا فى الضابط: (ولو بوجه) نريد به وجهًا من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحًا، مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يَضُرُّ مثله»[117]. وجاء عن الدَّانى قوله: «وأئمة القراء لا تعمل فى شيء من حروف القرآن على الأَفْشَى فى اللغة والأَقْيَس فى العربية، بل على الأثبت فى الأثر، والأصح فى النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يَرُدَّها قياسٌ ولا فُشُوُّ لُغةٍ»[118].

ومن هنا ندرك أن المعتدَّ به فى القراءة هو صحةُ السند، سواء اطَّردت عربيتها قياسًا أم شذَّت عن هذا القياس، وأنه لا وجه لعدم قبول رأى القائلين: إن القرآن قد يُخَرَّجُ على غير الغالب؛ لأن ذلك التخريج لا يقصد به أنه غير فصيح، وإنما يقصد به أنه مخالف للقاعدة والقياس، مع الإقرار بفصاحته؛ لصدور مثله عن العربى الخالص، الذى نزل القرآن بلغته. وَلْيَقُلْ لنا الأستاذ الفاضل: كيف يُخَرَّجُ لنا استعمال الفعل (اسْتَحْوَذَ) - مثلًا - غير مُعَلٍّ فى قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[119]، مع استحقاقه لذلك الإعلال، قياساً على نظائره، وما أكثرها؟ ولن يكون التخريج هنا إلا على أنه شاذٌّ غَيْرُ غالب، وإلا لزمه جواز عدم

---

(115) الإتقان فى علوم القرآن ٢٧٣/١.
(116) الإتقان فى علوم القرآن ٢٥٨/١.
(117) الإتقان فى علوم القرآن ٢٥٩/١.
(118) الإتقان فى علوم القرآن ٢٥٩/١.
(119) الآية ١٩ من سورة المجادلة.

الإعلال فيما ماثله، نحو: استقام واستعان واستجاب.. الخ. ولا ارتباط - حينئذ - بين التخريج على غير الغالب وبين أن كل ماجاء فى القرآن فصيح، بل هو فى أسمى مراتب القوة والفصاحة.

وَقُلْ مثل هذا أيضًا فى أستاذ من المعاصرين كريم، عاب على النحاة صنيعهم؛ إذ وقفوا من القراءات القرآنية - دون استثناء - موقف الطعن أو التجريح أو المعارضة، حتى لا تكاد قراءةٌ تَسْلَمُ من ذلك - مهما كانت درجتها صحةً وتوثيقًا وتواترًا - فهو يستنكر ذلك منهم ويقول: «فهل يجوز هذا؟ وهل يَصِحُّ من المسلم الغيور على دينه وكتابه المقدس أن يُسَلِّم بهذا الطعن أو ذلك التجريح؟ وهل يجمل بنا أن نستسلم لكل ذلك، دون أن ندافع عن كتاب الله بكل ما أوتينا من قوة وحجة واقتناع»(١٢٠).

وقد اشتدت حماسته الدينية وغَيْرَتُه على كتاب الله عز وجل، فدعا النحاة إلى أن يعيدوا النظر فى قواعدهم، فى ضوء هذه القراءات - ولاسيما السبعية - فيتأملوا لغتها، وما تضمنته من خصائص صرفية أو نحوية، وبعد هذا يحسن بهم - بل يجب عليهم - أن يعتمدوها حجةً فى استنباط القواعد منها، كما اعتمدوا كلام العرب شِعْرَهُ وَنَثْرَه، وشرع يجمع من هذه القراءات وَيُنْعِمُ النظر فى كل قراءة، ويستخلص - بعد إنعامه - بعض نظرات، رأى أن يُثْبِتَها تحت عنوان جَذَّاب هو: (نظرية النحو القرآنى).

وعندى - وعند كل المسلمين - من الحماسة الإسلامية، والغَيْرَة على قرآننا الكريم ولغتنا الخالدة - مِثْلُ ما عند الأستاذ الكريم، وهى حماسة محمودة مطلوبة، وَغَيْرَةٌ مشكورة مرغوبة، فكل مسلم لا يرضى بما جاء عن بعض النحاة من تخطئة قراءات متواترة، أو وَصْمها بما يعيب، كالقبح أو الرداءة أو الضعف، وكان عليهم أن يسلكوا مسلك غيرهم من النحاة فَيَعُدُّوا كل خارج عن قواعدهم من تلك القراءات شاذًا، وللشاذّ من فصاحة الاستعمال وقوته ما للقياسىّ، بل إنه ملتزم عند وروده. ولكنَّ لى - بعد هذا - على كلام الأستاذ الكريم بَعْضَ ملاحظات، أهمها:

١ - أن كل ما جاء به فى مقاله إنما هو من آراء بعض من سبقه من علماء اللغة، ولكلٍّ منهم وجهته فى ذلك، وإن كانت غير مشهورة.

٢ - أن القرآن الكريم نزل بلغة العرب - وذلك مشهور لا يحتاج إلى دليل - وعلى هذا فالقواعد التى استنبطها العلماء من كلام العرب هى نفسها القواعد التى يمكن أن تستنبط من

---

(١٢٠) مجلة البحث العلمى والتراث الإسلامى - العدد الخامس سنة ١٤٠٢هـ - ص١٧٣ - جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

القرآن الكريم، يستوى فى ذلك المطَّرد من الكلام الذى يقاس عليه، والشاذُّ الذى يحفظ ولا يقاس عليه، وكلاهما فصيح؛ لصدوره عمن يحتج بكلامه - كما سبق.

٣ - أن المؤلف الكريم قد أتى ببعض الجزئيات اللغوية المتناثرة فى أبواب مختلفة، أو ببعض الألفاظ الواردة فى بعض القراءات مخالفةً قواعد النحاة، وجعل لها قواعد خاصة بها، مع أنها قواعد لا تسرى إلى غيرها، وما هكذا تكون القاعدة!؛ إذ هى تلك الضوابط العامة التى تجمع النظائر، وتبيح القياس على مِنْوَالِها، ويَخْرُجُ عنها ما خالفها - وهو الشاذ - فهم يقولون: القاعدة فى الفاعل الرفع، وفى المفعول النصب، وفى الإضافة جر المضاف إليه. والقاعدة فى النواسخ الفعلية رفع الاسم ونصب الخبر، وفى النواسخ الحرفية نصب الاسم ورفع الخبر، والقاعدة فى كسر همزة (إن) أن تقع فى بدء جملتها.. وهكذا، فكلٌّ من هذه القواعد يندرج تحته جزئياته المتماثلة من ألفاظ الكلام. ولا يقولون: القاعدة فى زيد الرفع أو النصب أو الجر مثلاً، وبذا يَبَيَّنُ لك ما جاء فى كلام الأستاذ من تجاوز؛ حيث أطلق اللفظة (القاعدة) على جزئيات تصريفية أو إعرابية خاصة ببعض الالفاظ المتناثرة فى مواطن مختلفة، ومن ذلك: همز (معايش) وتنوين (أحد)، ومجىء الفعل (ننجى) بنون واحدة، والجمع بين الساكنين، والإتيان بصيغة (فَاعَلَ) من الوعد، ونصب كلمة (بين).. الخ، وكل هذه الألفاظ وردت فى آيات قرآنية، وتناولها النحاة ضِمْنَ إطار عام، وواضحٌ أن هذا كلَّه إما توجيهٌ لاستعمالٍ خاص، أو خروجٌ على قاعدة مطردة، وليس من قبيل القاعدة المطردة الجامعة لنظائر مقيسة.

وعلى وَفْقِ هذا المعيار القاعدى: لو اتَّجَهَ الآن باحث إلى استنباط القواعد النحوية، أو الصرفية - أو اللغوية عمومًا - من القرآن الكريم لما وصل إلى غير ما وصل إليه النحاة، أو إلى أكثر منه، ولن يظفر بنظرية جديدة للنحو القرآنى، تكون مخالفة للقواعد النحوية أو التصريفية المستنبطة من كلام العرب، وما علينا الآن إلا أن نقترح توسعةَ هذه القواعد بإدخال ما جاء فى بعض القراءات الثابتة بالتواتر، دون أن يحكم عليها بالخطأ، ولكن لا ينبغى أن يكون ذلك مما يقاس عليه.

*** الملاحظة السابعة:**

أنه قد يكون من جملة مادفع بعض اللغويين إلى القول بتخطئة بعض القراءات ما روى عن كُلٍّ من عثمان بن عفان وعائشة أم المؤمنين - رضى الله عنهما - من أن فى القرآن لحنًا.

أما عثمان فقد رويت عنه روايات مختلفة الطرق متحدة الغرض، منها: فى المصحف لَحْنٌ وَسَتُقِيمُهُ العرب بألسنتهم[١٢١]. ومنها قول ابنه أبان: قرأت هذه الآية - يقصد قوله تعالى:

---

(١٢١) تفسير القرطبى عند تفسير الآية ٦٣ من سورة طه.

﴿قَالُوا: إنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ – عند أبى فقال: لحن وخطأ، فقال له قائل: ألا تغيّروه؟ فقال: دعوه؛ فإنه لا يُحَرِّمُ حلالاً، ولا يُحِلُّ حرامًا[١٢٢]، وروى عنه أنه حين عُرِضَتْ عليه المصاحف قال: أحسنتم وأجملتم، إن فى القرآن لَحْنًا ستقيمه العرب بألسنتها[١٢٣]. وروى عن عِكْرِمَةَ أنه لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان، فوجد فيها حروفًا من اللحن، فقال: لا تغيّروها؛ فإن العرب ستغيّرها، أو قال: سَتُعْرِبُها بألسنتها؛ لو كان الكاتب من ثَقِيف والْمُمْلِى من هُذَيْل لم توجد فيه هذه الحروف[١٢٤].

وأما عائشة فقد روى هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: سألت عائشة عن لحن القرآن: عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[١٢٥]، وعن قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾[١٢٦]، وعن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ الَّذِينَ هَادُوا وَ الصَّابِئُونَ﴾[١٢٧]، فقالت: يَابْنَ أخى: هذا من عمل الكُتّاب، فقد أَخْطَؤُوا فى الكِتَاب»[١٢٨].

لكنَّ الأَثْبَاتَ من العلماء رفضوا هذه الروايات، وجاء رفضهم ما رُوِىَ عن عثمان من النواحى الآتية:

الناحية الأولى: الطعن فى سند هذه الروايات، فقد قال العلامة الآلوسىُّ فى تفسيره: إن ذلك لم يَصِحَّ عن عثمان أصلاً[١٢٩]، وذكر السيوطى فى الاقتراح أن فى الرواية المنسوبة إلى عثمان اضطرابًا فى الإسناد وانقطاعًا[١٣٠]. ويقوِّى ذلك ويؤكده استحالة صدور هذا الكلام أو نحوه من صحابى عقلاً وشرعًا وعادةً، وهو ما قرره السيوطى فى صيغة السؤال فقال: كيف يُظَنُّ أوّلاً بالصحابة أنهم يلحنون فى الكلام، فَضْلاً عن القرآن وهم الفصحاء اللُّدُّ؟ ثم كيف يُظَنّ بهم ثانيًا فى القرآن الذى تلقوه من النبى ﷺ كما أُنْزِلَ وضبطوه وحفظوه وأتقنوه؟ ثم كيف يُظَنُّ بهم ثالثًا اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته؟ ثم كيف يُظَنُّ بهم رابعًا عدم تنبههم ورجوعهم عنه؟ ثم كيف يُظَنُّ بعثمان أن يقرأه ولا يغيِّره؟ ثم كيف يُظَنُّ أن القراءات استمرت على مقتضى ذلك الخطأ، وهو مَرْوِىٌّ بالتواتر خلفًا عن سلف[١٣١]؟

والناحية الثانية: أن فى الرواية بَعْضَ تحريف، فإن الأثر المروىَّ عن عثمان أخرجه ابن

---

(١٢٢) تفسير القرطبى عند تفسير الآية ٦٣ من سورة طه.
(١٢٣) مناهل العرفان ٣٧٩/١.
(١٢٤) مناهل العرفان ٣٧٩/١.
(١٢٥) الآية ٦٣ من سورة طه.
(١٢٦) الآية ١٦٢ من سورة النساء.
(١٢٧) الآية ٦٩ من سورة المائدة.
(١٢٨) مناهل العرفان ١٨٦/١.
(١٢٩) مناهل العرفان ٣٧٩/١.
(١٣٠) الاقتراح للسيوطى ٥١.
(١٣١) الاقتراح للسيوطى ٥١.

قال: أرى لَحْنًا - يقول السيوطى: فهذا الأثر لا إشكال فيه، فكأنه لما عرض عليه بعد الفراغ من كتابته رأى فيه شيئًا على غير لسان قريش، كما وقع لهم فى: التابوت والتابوه(١٣٢)، فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش، ثم وَفَّى بذلك، ولعل من روى ذلك الأثر حَرَّفَهُ، ولم يُتْقِنْ اللفظ الذى صدر عن عثمان(١٣٣).

والناحية الثالثة: حمل معنى (اللحن) على معنى آخر غير الخطأ فى اللغة، أو فى رسم المصحف، كأن يُحْمَل على معنى (اللهجة) الخاصة بقوم دون قوم، فيكون المعنى: إن فى هذا القرآن ورسم مصحفه وَجْهًا فى القراءة لاتلينُ به لغة العرب جميعًا، ولكن لاتلبث أن تلين به ألسنتهم جميعًا بالمرَانة وكثرة تلاوة القرآن بهذا الوجه.

وأمَّا ما روى عن عائشة رضى الله عنها، فالطعن فى سند الرواية واردٌ أيضًا، وعلى فرض صحتها، فهى مخالفة للمتواتر المقطوع بصحته، وما عارض المقطوع بصحته ساقط مردود لا يلتفت إليه، يضاف إلى هذا أن الآيات الواردة فى هذا الأثر ليست خطأً فى العربية من كل وجه، بل تحتمل أَوْجُهًا تصح بها، فلا تكون من الخطأ وهى أوجه مذكورة فى كتب التفسير، ولها شواهد من كلام العرب(١٣٤).

* * *

* أما أنا فَأُوجِزُ لك اختيارى فى الاحتجاج بالقراءات القرآنية، وجريان نظائرها فى كلام الناس بالقياس، فأقول: ليس فى القرآن لحن، والْمُخَطِّئُونَ لبعض هذه القراءات هم الْمُخْطِئُونَ، وقد أوضحتُ عذرهم فى ذلك - فيما سبق - وهو أنه ربما لم يصح عندهم ما صح عند غيرهم من تواتر ما خَطَّؤُوا، وإنما هى قراءات جَرَتْ على وَفْقِ لهجات القارئين وتأثرت بها، وهى متغايرة فيما بينها ولا يصح أن تُوَازَنَ لهجةٌ بأخرى، فيحكم عليها باللحن لأنها تخالفها؛ إذ المعتدُّ به فى أمر هذه القراءات ليس موافقة العربية، وإنما هو صحة السند، أو ما يعبَّر عنه بـ(الرواية) لا (الدِّراية).

وقد سبق فى تقسيم القراءات أن هذا الذى صح سنده ينحصر فى ثلاثة أنواع من القراءات، هى: المتواترة والمشهورة والآحاد، والأُولَيَانِ توافقان العربية، أما الثالثة - وهى الآحاد - فتخالفها. كما سبق فى التقسيم نفسه أن مالم يصح سنده ينحصر فى ثلاث أُخَرَ، هى: الشاذة

---

(١٣٢) انظر: الآية ٢٤٨ من سورة البقرة (تفسير القرطبى).

(١٣٣) الاقتراح ٥١.

(١٣٤) انظر: تفسير القرطبى أو البحر المحيط فى مواطن الآيات السابقة.

والموضوعة والْمُدْرَجَة، وهذه الثلاث غير معتدٍّ بها دينًا، أى لا يعمل بها على أنها من قراءات القرآن؛ لعدم صحة النقل دون تقيّد بموافقة العربية أو عدمها.

ولا نقصد بمخالفة العربية أن تخرج القراءة عن مجال الصحة إلى مجال اللحن، وإنما نقصد به مخالفة الأفصح الأَقْيَس، أو مخالفة لهجة عربية أخذ منها النحاة قواعدهم، لا مخالفة كل اللهجات العربية؛ إذ من المقرر أن القرآن لم يَجْرِ على سَنَنِ المقيس دائمًا، وإنما جاء بغير المقيس أحيانًا، بل جاء بعضه على لهجات اعتدّها بعض اللغويين ضعيفة، كلهجة بنى يربوع فى الجمع بين المرفوع الظاهر - مُثَنًّى أو مجموعًا - وعلامة التثنية أو الجمع فى الفعل، كما أنه من المقرر أن «أئمة القراء لا تعمل فى شىء من حروف القرآن على الأَفْشَىٰ فى اللغة والأَقْيسِ فى العربية، بل على الأثبت فى الأثر، والأصح فى النقل والرواية، وإذ ثبت عنهم لم يَرُدَّها قياسُ عربية ولا فُشُوُّ لغة»(١٣٥).

بقى بعد ذلك سؤال: هل يجوز للمتكلم أو الكاتب أن يستعمل فى كلامه مِثْلَ ما جاء فى قراءة قرآنية، مما خالف قواعد النحاة، ولو على التأويل الذى أُوِّلَ به، حتى أُخْرِجَ عن مجال اللحن؟

وأُجِيبُ بعدم جواز القياس على ذلك، لا من أجل الحفاظ على القواعد اللغوية المستقرة عند الجميع فقط، وإنما لأن المتكلم من البشر، فينبغى أن يجرى كلامه على نَسَقِ المطّرد من كلامهم، بلا تأويل أو تخريج، إذ لو فتحنا هذا الباب التأويلىَّ التخريجىَّ، لاسْتَعْصَىٰ الفهم على كل أحد، والإفهام من كل أحد، وفيه من الفوضى والاضطراب ما فيه.

وأوضح لك هذا، فأقول: قوله تعالى: ﴿قَالُوا: إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(١٣٦) جاءت القراءة السبعية المتواترة فيه بتشديد النون من (إنّ) وبالألف فى (هذان)، وخرّجها النحاة على أوجه، منها: أن تكون (إنّ) بمعنى نَعَمْ، أو يكون الكلام على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقًا، أو تشبيهًا لألف المثنى بالألف فى الأفعال الخمسة نحو: يفهمان، أو على أن اسم (إنّ) هو ضمير الشأن محذوفًا.. إلخ، فهل من المستساغ أن نُجيزَ الآن قول قائل: إن الرجلان فاضلان، على أن يَتَأَوَّلَ هو أو نتأول نحن له تأويلًا مما سبق فى الآية القرآنية السابقة؟ أظنك موافقًا لى فى عدم استساغة ذلك من متكلمِ اليوم؛ إذ من يستعمل الآن (إنّ) بمعنى (نَعَمْ)؟ ومن الآن يُجْرِى كلامه على لغة بنى الحارث أو بنى كنانة أو زبيد أو خثعم، فى إعرابَ المثنى بالألف مطلقًا: رفعًا ونصبًا وجرًّا؟ ومن ذا الذى يستبيح قياس الألف فى المثنى على الألف فى الأفعال الخمسة، وبين الصيغتين فروق جوهرية؟

---

(١٣٥) النشر فى القراءات العشر ١٢/١.

(١٣٦) الآية ٦٣ من سورة طه - وانظر القراءة وتخريجها فى تفسير القرطبى فى موطنها.

ومثال آخر: قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ﴾[137]؛ وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[138]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾[139]، وقولـه تعالى: ﴿فَمَنْ ذَا الَّذِى يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾[140] قرأ أبو عمرو هذه الآيات بإسكان الهمزة فى: «بارئكم» والراء فى: «يشعركم» وفى: «يأمركم» وفى: «ينصركم»[141]، وسواء قيل: إن القراءة وردت بالتسكين الخالص، أو باختلاس الحركة، أو بالإشمام، أو بالرَّوْم، فإن فى ذلك كُلِّه حذفًا للعلامة الإعرابية أو إلغاءً للإعراب أصلًا، أو شُبْهَـةَ ذلك، فهـل من المستساغ أن نُجيـزَ مثل هـذا من أحد المعاصرين، على أن يتأول هو أو نتأول نحن له، على نحو ما تأوّلوا فى القراءات السابقة؟ أظنك موافقًا لى فى عدم استساغة ذلك من متكلمٍ اليومَ، وإلا، فَلِمَ كانت العلامات الإعرابية إذَنْ؟ وكيف يفرق بين المعانى المختلفة بغير هذه العلامات؟ وفيم - إذَنْ - جَدَّ الأقدمـون، وأنفقوا أعمارهم فى جمع اللغة واستنباط القواعد منها، إذا جاء مِنَّا جَاءٍ، وأهمل ما استخلصوه؛ اتِّكَالًا على تأويل، وجَرْيًا على منهج من يقول: علينا أن نقول، وعليكم أن تؤولوا؟ ثم: كيف يمكن - بعد إجازة هذا كُلِّه ومثله معه من متكلمى اليوم - أن نحافظ على قاعدة مطّردة، وكل مُخطِىءٍ يأتيك بتأويل، أو بتخريج، أو بلهجة مهجورة من لهجات العرب، حتى من أصحابها أنفسهم؟.

إننى - حين أدعو إلى عدم القياس على القراءات القرآنية المخالفة للمطّرد من قواعد العربية - لَسْتُ أَقَلَّ حماسةً للإسلام وللقرآن الكريم ممن دعا إلى القياس على كل قراءة سبعية أو متواترة، وإنما أنا - مع هذا - حريص على الفصحى، محاولٌ صيانة قواعدها المستنبطة من كلام أهلها، مدركٌ كُلَّ الإدراك دِقَّةَ هذه القواعد وسلامتها، نَاءٍ بها عن قِيلَ وقَالَ ومهجورِ الكلام.

(١٣٧) الآية ٥٤ من سورة البقرة.
(١٣٨) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.
(١٣٩) الآية ٦٧ من سورة البقرة.
(١٤٠) الآية ١٦٠ من سورة آل عمران.
(١٤١) انظر: تفسير القرطبى، أو البحر المحيط، أو معانى القرآن للنحاس (فى مواطن الآيات السابقة).

المعيار الرابع

الحديث الشريف

الذى جرى عليه عُرْفُ العلماء، وشاع بين أهل المصطلح: أنه إذا أُطْلِقَ هذا اللفظ (الحديث الشريف) فلا ينصرف إلى قول النبى - ﷺ - فقط، بل يشمل معه - ماورد عن أصحابه مما يحكى فِعْلًا من أفعاله، أو حالاً من أحواله، أو كُلَّ شأن عام أو خاص يتعلق بالدين، وكذلك يشمل ما ورد عن بعض التابعين، كعمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه -

ومجىء هذه الأقوال المنسوبة إلى بعض الصحابة أو التابعين - عن طريق الْمُحَدِّثِينَ - يسرى عليها ما يسرى على الأقوال المرفوعة إلى النبى - ﷺ - من حيث الاحتجاجُ بها فى إثبات لفظة لغوية لم تَرِدْ بخصوصها فى كلام العرب، أو استخلاصُ قاعدة نحوية لم يرد عن العرب ما يمكن أن يُسْتَخْلَصَ منه، أو ورد ما يُسْتخلص منه خلافها.

ولقد نظر اللغويون والنحاة فيما ورد من هذه الأحاديث، وعرضوه على كلام العرب - شعره وَنثره - فوجدوا من بينه ما قد يخالف هذا الكلام فى لفظه، أو فى إعرابه، أو فى تركيبه، وفى ذلك رأى بعضهم رأيًا، ورأى آخرون رأيًا غيره؛ إذ عاير كل منهم هذا النوع من الحديث - صوابًا وتخطئةً - بمعيارٍ غَيْرِ معيار صاحبه، واستند إلى حجج لم يَرْتَضِها، وكنَّا أمام فريقين:

* * *

الفريق الأول: يرى إبعاد الحديث عن مجال الاحتجاج اللغوى؛ فهو مثل القراءات القرآنية، لكلٍّ منها لغته الخاصة؛ التى لا يصح القياس عليها فيما خالف قواعد اللغة المستنبطة بالاستقراء للشعر العربى، ويأتى فى مقدمة هؤلاء:

*** الأصمعى (ت ٢١٦ هـ):**

خطَّأ قولهم: ثوب أَنْبِجَانِىّ - نسبة إلى مَنْبِج (بلدة) - وجعل صوابه القياسى: مَنْبِجِىّ - على ما هو الأصل فى النسب - وقد جاء فى الحديث: «اذهبوا بخميصتى هذه إلى أبى جَهْم،

وائتونى بِأَنْبِجَانِيَّةِ أبى جهم، فإنها ألهتنى آنفاً عن صلاتى»[1].

وخطأ قولهم: فى صدره حِنَةٌ - أى عداوة وضغينة -؛ لأن الوارد عن العرب هو: إِحْنَةٌ - بالهمزة - وقد جاء فى حديث معاوية: «لقد منعتنى القدرة من ذوى الحِنَات»، وجاء فى بعض طرق حديث حارثة بن مضرب فى الحدود: «ما بينى وبين العرب حِنَةٌ» وفى الحديث أيضًا: «لاتجوز شهادة ذى الظِّنَّةِ والحِنَة»، وفيه: «إلا رَجُلٌ بينه وبين أخيه حِنَةٌ»[2].

وَعَدّ من غير الفصيح وقوع (إذ) فى جواب (بينا) فى نحو قولهم: بينا زيد جاء إذ حضر عمرو، وقد جاء ذلك فى أحاديث كثيرة، منها حديث (كيف بدأ الوحى) وفيه: «بينا أنا أمشى إذ سمعت صوتًا من السماء، فرفعت صوتى، فإذا المَلَكُ الذى جاءنى بِحِرَاءَ جالسٌ على كرسىّ بين السماء والأرض»[3].

* ابن السِّكِّيت (ت ٢٤٤ هـ):

خطأ قولهم: هم فى هذا الأمر شَرْعٌ - بسكون الراء، والمعنى: مستوون -، وجعل صحته فتح الراء، مع أن هذه اللفظة وردت بفتح الراء وسكونها فى الحديث: «أنتم فيه شَرْعٌ: سواء»[4].

وخطأ استعمال الفعل (أَكَبَّ) متعديًا بنفسه، فى نحو قولهم: أَكَبَّ الله الأَبْعَدَ لِوَجْهِهِ؛ لأنه فى اللغة مطاوع الثلاثى (كَبَّ) المتعدى إلى واحد، فيكون مطاوعه لازمًا، وقد وردت التعدية بالنفس فى الحديث: «فَأَكَبُّوا رَوَاحِلَهُمْ على الطريق»[5].

وخطأ قول العامة: بنى فلان بأهله - بمعنى دخل بها -؛ لأن الوارد فى معناه هو تعدية الفعل (بنى) بالجارّ (على) فيقال: بنى فلان على أهله، مع أن التعدية بالباء وردت فى غير موضع من الحديث، ومن ذلك حديث أبى هريرة أن رسول الله - ﷺ - قال: غزا نَبِىٌّ من الأنبياء، فقال لقومه: لا يتبعنى رجل مَلَكَ بُضْعَ امرأةٍ وهو يريد أن يبنى بها، ولَمَّا يَبْنِ بها، ولا أحد بنى بيوتًا ولم يرفع سقوفها»[6].

---

(١) التخطئة فى: معجم ما استعجم ١٢٦٥/١ - والحديث فى: صحيح البخارى - كتاب الصلاة (باب: إذا صلى فى ثوب له أعلام).

(٢) التخطئة والحديث كلاهما فى: لسان العرب (أحن).

(٣) التخطئة فى: درة الغواص ٨٤، والحديث فى: صحيح البخارى (حديث كيف بدأ الوحى؟)، وانظر أحاديث أخرى ذكرتها فى كتاب: اللحن فى اللغة ١٠٩/١.

(٤) التخطئة فى: إصلاح المنطق ١٧٢، والحديث فى: لسان العرب (شرع).

(٥) التخطئة فى: إصلاح المنطق ٢٢٧، والحديث فى: لسان العرب (كبب).

(٦) التخطئة فى: إصلاح المنطق ٣٠٦، والحديث فى: صحيح البخارى - كتاب الحج (باب قول النبى: أحلت لكم الغنائم).

* أبو حاتم السجستانى (ت ٢٤٨ هـ):

خطأ أن تجمع (حم) و (طس) - من سور القرآن الكريم - جمع تكسير فلا يقال: الحواميم والطواسين؛ لأن القاعدة فى مثله أن يبقى اللفظ على إفراده ويضاف إلى ما يفيد معنى الجمع، فيقال: آل حم، وآل طس، كقول الشاعر:

وَجَدْنا لَكُمْ فى آلِ حٰم آيةً ... تَأَوَّلَها مِنَّا تَقِىٌّ ومُعْرِبُ

مع أن الجمع الذى خطأه وارد فى بعض الحديث، كقوله - ﷺ -: «مَثَلُ الحواميم فى القرآن كمثل الحَبَراتِ فى الثياب»، وقوله - ﷺ -: «الحواميم ديباج القرآن»، وقوله - ﷺ -: «من أحب أن يَرْتَع فى رياض الجنة فليقرأ الحواميم»[٧].

* ابن قتيبة (ت ٢٦٧ هـ):

تابع الأصمعى فى تخطئة قولهم: كساء أنبجانى - نسبة إلى البلدة (مَنْبِج)، مع أنه وارد فى الحديث - كما سبق.

وتابع ابن السكيت فى تخطئة قولهم: بنى فلان بأهله - بمعنى دخل بها - مع أنه وارد فى غير موضع من الحديث - كما سبق.

وخطأ قولهم: عَيَّرْتُهُ بكذا؛ لأن الفعل (عَيَّر) يُعَدَّى بنفسه إلى مفعوليه، على حدّ قول الشاعر:

وَعَيَّرَتْنِى بَنُو ذُبْيَانَ خَشْيَتَهُ ... وَهَلْ عَلَىَّ بِأَنْ أخشاك من عار؟

مع أن تعديته إلى مفعوليه بنفسه وردت فى غير موضع من الحديث، ومن ذلك حديث المعرور بن سُوَيد: رأيت أباذرٍّ الغِفَارِىَّ - رضى الله عنه - وعليه حُلَّةٌ، وعلى غلامه حُلَّةٌ مِثْلُهَا» وفيه: «فقال لى النبى -ﷺ-: «أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّه؟»، وحديث أبى ذر - رضى الله عنه - قال: «سابَبْتُ رجلاً، فعيَّرتُه بأمّه» وفيه: «فقال لى النبى - ﷺ -: «يا أبا ذر، أَعَيَّرْتَهُ بأمِّه؟ إنك امْرُؤٌ فيك جاهلية»[٨].

* الزُّبَيْدِىّ (ت ٣٧٩ هـ):

خطأ قولهم: أَقْرِىءْ فلانًا السلامَ - بمعنى أَبْلِغْهُ - وجعل صحته: اقْرَأْ عليه السلامَ؛ لأن

(٧) التخطئة فى: لسان العرب (حم، طس)، والأحاديث فى: تفسير القرطبى ٥٧٣٢.

(٨) التخطئة فى: أدب الكاتب ٣٢٣، والحديثان فى: صحيح البخارى - كتاب فى العتق وفضله (باب قول النبى: العبيد إخوانكم..).

معنى: أَقْرِئْهُ السلامَ هو: اجعله يقرأ السلام، وهو غير مراد، بل المراد: أَبْلِغْهُ، وهو حينئذ يعدَّى بالجار (على)، مع أن ما خطأه وارد فى الحديث: «إن الرَّبَّ عَزَّ وجلَّ يُقْرِئُكَ السلامَ»[٩].

وخطأ قولهم فى التعجب من الألوان: ما أَبْيَضَ هـذا الثوبَ!، وجعـل صحته: مـا أشدَّ بياضه - على ما هو القياس فى التعجب مما لم يَسْتَوْفِ الشروط -، مع أن ما خطأه وارد فى حديث الحوض، عن عبد الله بن عمر قال: قال النبى - ﷺ -: «حَوْضِى مَسِيرَةُ شهر، ماؤه أَبْيَضُ من اللبن، وريحه أطيب من المسك»[١٠].

وخطأ تسهيل الهمز فى: استبرأت، مع أنه وقع فى كثير من الحديث، ومنه: «كان - ﷺ - إذا مشى تَكَفَّى تَكَفِّيًا» أى: تمايل إلى قُدَّام، رُوِىَ الحديث مهموزًا وغير مهموز[١١].

*** ابن مَكِّى الصَّقَلِّ (ت ٥٠١ هـ):**

خطأ قولهم: رجل هَيُوبٌ - بمعنى: يهابه الناس ويخافونه (فَعُولٌ بمعنى مفعول) -؛ لأنه لم يرد هكذا عن العرب، إنما الوارد بهذا المعنى هو: رجل مَهِيبٌ، أما (هيوب) فهو بمعنى: يهاب الناس ويخافهم (فَعُولٌ بمعنى فاعل)، وما خطأه وارد فى بعض الحديث، ومنه حديث عبيد بن عمير: «الإيمان هَيُوبٌ»، أى يُهَابُ أهله، فالناس يهابون أهل الإيمان؛ لأنهم يهابون الله ويخافونه[١٢].

وخطأ استعمال الفعل (نال) بمعنى حان وَدَنَا، فى قولهم: ما نَالَ لَكَ أن تفعل كذا، مع أنه ورد فى حديث الحسن: «مَا نَالَ لهم أن يَفْقَهُوا»، أى لم يقرب ولم يَدْنُ[١٣].

وخطأ ضم القاف فى قولهم: اليوم قُرٌّ - بمعنى بَرْد - وجعل صحته فتح القاف، مع أنه جاء بالضم فى حديث أم زَرْعٍ: «لا حَرٌّ ولا قُرٌّ» أرادت: لا ذو حر ولا ذو برد[١٤].

*** الحريرى (ت ٥١٦ هـ):**

خطَّأ وقوع الماضى فى خبر (لَعَلَّ)، فلا يقال: لَعَلَّهُ نَدِمَ؛ لما فيه من التناقض بين مُضِىّ الزمن الذى دلّ عليه الفعل الماضى وبين لعلّ المفيدةِ لترقبِّ الوقوع، وهـو أمر مستقبـل، مع أن ما خطأه وارد فى بعض الحديث، ومنه حديث علىّ - كرم الله وجهه -: «بعثنى رسول الله - ﷺ - وأبا مَرْثِدٍ والزبير - وَكُلُّنَا فارسٌ - وقال: «انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ..» وفيه:

---

(٩) التخطئة فى: لحن العوام ٢٥٨، والحديث فى: لسان العرب (قرأ).

(١٠) التخطئة فى: لحن العوام ٢٥١، والحديث فى: صحيح البخارى - كتاب الدعاء (باب فى الحوض).

(١١) التخطئة فى: لحن العوام ١٦٢، والحديث فى: كشف الطرة: ١٧٤.

(١٢) التخطئة فى: تثقيف اللسان ٢٠١، والحديث فى: لسان العرب (هيب).

(١٣) التخطئة فى: تثقيف اللسان ٢٢٢، والحديث فى: لسان العرب (نيل).

(١٤) التخطئة فى: تثقيف اللسان ١٢٤، والحديث فى: لسان العرب (قرر).

«فقال: لعل الله اطَّلَعَ إلى أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم، فقد وجبت لكم الجنة»[١٥].

وخطأ قولهم: فلان قَرَابَتِي؛ لما فيه من الإخبار بالمصدر - وهو اسم مَعْنًى - عن الذات، وذلك مسموع عن العرب فى ألفاظ خاصة لا يقاس عليها، وليس منها (القرابة)، مع أن ما خطأه وارد فى بعض الحديث، ومنه الحديث السابق عن علىّ بن أبى طالب - كرم الله وجهه - وفيه: «فأحببت - إذ فاتنى ذلك من النسب فيهم - أن أتَّخِذَ عندهم يَدًا يَحْمُونَ بها قرابتى»[١٦].

وخطأ قولهم: اشتكتْ عَيْنُ فلانٍ؛ لما فيه من تحويل الإسناد، وأصله المستعمل عنده: اشتكى فلانٌ عَيْنَهُ، مع أن ما خطأه وارد فى الحديث: «إن ابنتى تُوُفِّيَ عنها زَوْجُها، وقد اشتكت عينها، أفأَكْحَلُها؟» - روى الحديث برفع (العين) وبنصبها[١٧].

وخطأ قولهم: فلان أَشَرُّ من فلان؛ لما فيه من استعمال (أشرّ) - اسم تفضيل - بالهمزة، والعرب قد التزمت حذف همزته تخفيفًا، وما خطأه واردٌ فى أحاديثَ بعضها فى صحيح البخارى[١٨].

وخطأ إحلال (بَلَىٰ) محل (نَعَمْ) فى الجواب، كقولهم: هل أحسن فلان إليك؟ فيقول المجيب مُثْبِتًا: بَلَىٰ، وما خطأه وارد فى أحاديث، منها ما جاء فى صحيح البخارى من قوله - ﷺ - لأصحابه: «أَتَرْضَوْنَ أن تكونوا رُبُعَ أهل الجنة؟ قالوا: بلى، وحديث البراء: اشترى أبو بكر - رضى الله عنه - من عازب رَحْلًا بثلاثة عشر درهمًا..» وفيه: «ثم قلت: قد آن الرحيل، يا رسول الله، قال: بلى، فارتحلنا»[١٩].

وخطأ قولهم: هُوَ ذَا يفعل كذا؛ لأن الوارد فى مثله قول العرب: ها هو ذا يفعل - بتوسط الضمير بين (ها) التنبيه واسم الإشارة الواقع خبرًا عنه، مع أن ما خطأه وارد فى حديث ابن عباس - رضى الله عنهما -: «لم أَزَلْ حريصًا على أن أسأل عمر - رضى الله عنه - عن المرأتين من أزواج النبى - ﷺ - اللتين قال لهما: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾.. وفيه: «أَطَلَّقَكُنَّ رسولُ الله - ﷺ -؟ قالت: لا أدرى! هُوَذَا فى المشربة»[٢٠].

---

(١٥) التخطئة فى: درة الغواص ٢٠، والحديث فى: صحيح البخارى - باب فضل من شهد بدرا.

(١٦) التخطئة فى: درة الغواص ٧٢، والحديث فى: صحيح البخارى.

(١٧) التخطئة فى: درة الغواص ١٧٦، والحديث فى: كشف الطرة ٢٠١.

(١٨) التخطئة فى: درة الغواص ٥٠، والحديث فى: كشف الطرة ٥٠.

(١٩) التخطئة فى: درة الغواص ٢٦٠، والحديثان فى صحيح البخارى - الأول فى كتاب الإيمان، والثانى فى (باب فضائل أصحاب النبى).

(٢٠) التخطئة فى: درة الغواص ٤٩، والحديث فى: صحيح البخارى - كتاب اللقطة.

وخطأ قولهم إذا أصبحوا: سهرنا البارحة، وسرينا البارحة؛ لأن المختار فى كلام العرب أن يقال من لَدُنْ الصبح إلى أن تزول الشمس: سرينا الليلةَ، وفيما بعد الزوال إلى آخر النهار: سهرنا البارحة. مع أن ما خطأه واردٌ فى الصحيحين: ففى صحيح مسلم - فى الرؤيا - أن النبى - ﷺ - كان إذا أصبح قال: «هل رأى أحد منكم البارحةَ رؤيا؟». وفى صحيح البخارى - من حديث أبى هريرة: «وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملًا، ثم يُصْبِحُ وقد ستره الله، فيقول: عملت البارحة كذا وكذا»[٢١].

وخطأ قولهم لمن أخذ فى سعيه يمينًا: قد تَيَامَنَ، ولمن أخذ شمالًا: قد تَشَاءَمَ، وجعل صحته: يَامَنَ وشَاءَمَ، مع أن ما خطأه وارد فى الحديث: «أمرهم أن يتيامنوا عن الغيم» - أى يأخذوا يمينًا[٢٢].

* ابن الجَوْزِىّ (ت ٥٩٧ هـ):

تبع ابن قتيبة فى تخطئة من قال: عَيَّرت فلانًا بكذا؛ لأن الصواب أن يعدَّى الفعل (عَيّر) بنفسه إلى مفعوليه، مع أن ما خطأه وارد فى الحديث، وقد سبق[٢٣].

وتبع الأصمعى فى عدّ وقوع (إذ) فى جواب (بينا) من غير الأفصح، مع أن ما خطأه وارد فى بعض الحديث - وقد سبق - وقال ابن الجوزى عن هذه الأحاديث: إنها من تغيير الرواة[٢٤].

وخطأ أن يطلق (المثقال) - الذى هو عَامٌّ فى وزن كل شىء - على (الدينار)، وقال عما روى من ذلك فى الحديث: إنه من تغيير الرواة[٢٥].

* * *

الفريق الثانى:

وهم الذين أخذوا بالحديث مطلقًا حُجَّةً فى اللغة، فلم يفرقوا بين حديث وحديث، سواء منه ما ثبت مجيئه عن النبى - ﷺ - وما لم يثبت، وما قاله صحابى أو تابعى، وسواء أطال الحديث أم قصر، إلى غير ذلك، ومن أشهر هؤلاء:

* البَطَلْيَوْسِىّ (ت ٥٢١ هـ):

رَدّ ما هو مشهور من التفرقة بين (الخِطْبة) - بكسر الخاء - للمرأة المرغـوب زواجها،

(٢١) التخطئة فى: درة الغواص ٧ - والحديثان فى شرح درة الغواص للخفاجى ٢٤ وعنوان المسرة ٥٣.
(٢٢) التخطئة فى: درة الغواص ٢٧، والحديث فى: شرح درة الغواص للخفاجى ٧٥.
(٢٣) تقويم اللسان ١٥٩.
(٢٤) انظر: تقويم اللسان ١٩٣.
(٢٥) تقويم اللسان ١٥٩.

و (الخُطْبة) - بضم الخاء - للكلام الذى يُخْطَبُ به فى كل مقام، وأجاز أن يستعمل كل منهما فى موضع الآخر؛ اعتمادًا على أنه ورد فى الحديث: «كان رسول الله - ﷺ - يُعَلِّمُنا خطبة النكاح» - روى بضم الخاء[٢٦].

وصحح ما خطأه الأصمعى من قولهم: كساء أنبجانى؛ لأنه ورد فى الحديث، وقد سبق.

*** ابن الطَّرَاوَة - من علماء الأندلس - (ت ٥٢٨ هـ):**

والمشهور عنه أنه كان ينتقد بعض آراء سيبويه، فيجوِّز بعض ماخطأه؛ اعتمادًا على ورود ذلك فى الحديث، ومن ذلك أنه كان يجيز وقوع الحال من صاحبها النكرة المحضة من غير ضعف - وهو خلاف المشهور عند النحاة - ويستشهد بالحديث: «وصلَّى خلفه رجالٌ قيامًا»، وكان يرى أن الأحسن وصل الضمير بالفعل الناسخ - مخالفًا فى ذلك سيبويه - ويستشهد بالحديث: «كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ، فَكَانَهُ»[٢٧].

*** السُّهَيْلِىّ - من علماء الأندلس - (ت ٥٨٣ هـ):**

وتجد فى مُصَنَّفَيْهِ (نتائج الفِكْر، والأمالىّ) كثيرًا من الأحاديث المأتىّ بها لتقرير قاعدة، ولا سيَّما كتابه الثانى (الأمالىّ) ففيه كثير من الأحاديث التى اعتنى بتوجيهها توجيهًا إعرابيًّا، وهى أحاديث يحكم عليها غيره بالتخطئة، ومنها: حديث أم سلمة «إن امرأة كانت تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ فى عهد رسول الله - ﷺ -» بنصب (الدماء) وبناء الفعل للمجهول. وحديث ابن مسعود عن اليهود حين همُّوا بسؤاله عن الرُّوحِ، وفيه: «فقال بعضهم لبعض: سَلُوهُ عن الروح، وقال بعضهم: لا تسألوه، لا يَجِىءَ فيه بشىء تكرهون» - بنصب (يجىء) بلا ناصب ظاهر. وقول عمر لحفصة - رضى الله عنها -: «لا تَغُرَّنَّكِ هذه التى أعجبها حُسْنُها، حُبُّ رسول الله - ﷺ - إِيَّاهَا» - برفع (حُبّ). وحديث أبى بكر - رضى الله عنه -: «فقال أبو بكر: ذو بَطْنٍ، بِنْتُ خارجةَ، أراها جارية» بتنوين (بطن) ورفع (بنت). وحديث بدء الخلق: «فذهبت ألتفت فإذا رَجُلٌ أَحْمَرُ جَسِيمٌ، جَعْدُ الشعر، أَعْوَرُ عَيْنُهُ اليُمْنَىْ، كأنَّ عِنَبَةً طافيةً» - فى رواية رفع (عينه)، ونصب كل من (عنبة طافية)، إلى غير ذلك مما جاء فى الأمالىّ من الأحاديث[٢٨].

*** ابن خروف - من علماء الأندلس (ت ٦١٠ هـ):**

ويقول عنه أبو الحسن بن الضائع: «وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرًا، فإن كان على

(٢٦) الاقتضاب شرح أدب الكتاب ١٧٩.

(٢٧) نتائج الفكر ١٤.

(٢٨) انظر: أمالى السهيلى فى النحو واللغة والحديث والفقه - تحقيق د. محمد إبراهيم البنا - الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ - مطبعة السعادة بمصر.

وجه الاستظهار والتبرك بالمروىّ فَحَسَنٌ، وإن كان يرى أن مَنْ قَبْلَهُ أغفل شيئًا وجب عليه استدراكه، فليس كما رأى»[٢٩].

*** ابن مالك - من علماء الأندلس - (ت ٦٧٢هـ):**

وهو إمام فى هذا الباب، ويُعَدُّ أشهر النحاة جميعًا: المتأخرين والمتقدمين، ممن اعتمدوا الحديثَ حجةً فى اللغة، فهو لم يخطِّىء شيئًا ورد فيه على خلاف القواعد المشهورة، يَدُلُّكَ على ذلك كثرةُ ما جاء فى مصنفاته من الاستشهاد بالحديث، حتى قال أبو حيان فى شرح التسهيل: «قد أكثر هذا المصنف - يقصد ابن مالك - من الاستدلال بما وقع فى الأحاديث على إثبات القواعد الكلية فى لسان العرب، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره»[٣٠]. ومن يُرِدْ توضيحًا لذلك وأمثلةً تطبيقيةً، فليقرأ فى كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) وسيجد أن ابن مالك قد اهتدى إلى مخرج أو أكثر لتلك الأحاديث التى وردت فى صحيح البخارى على خلاف المشهور عند النحاة، فحكموا هم بضعف لغتها أو بخطئها، ومن ذلك أنه:

لم يَعُدَّ من الخطأ حَذْفَ الجارّ مع بقاء عمله، اعتمادًا على ما جاء فى البخارى من قوله - ﷺ -: «من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، وإن أربعة فخامسٍ أو سادسٍ»[٣١]. - والرواية بجرّ (خامس وسادس) - أى فبخامس أو بسادس.

ولم يَعُدَّ من الخطأ أو الضعف أن يحذف المضاف إليه من أول المضافين، إذا أُضيف الثانى إلى مماثل المحذوف؛ اعتمادًا على ما جاء فى البخارى من قول النبى - ﷺ -: «أُوحِىَ إلَىَّ أنكم تفتنون فى القبور، مِثْلَ أو قريبًا من فتنة الدجال»[٣٢].

ولم يَعُدَّ من الخطأ أو الشذوذ اتِّصَالَ نون الوقاية باسم الفاعل - وهى خاصة بالفعل -؛ اعتمادًا على قول النبى - ﷺ - لليهود: «فهل أنتم صادقونى؟» - والرواية هكذا فى ثلاثة مواضع فى أكثر النسخ[٣٣] -.

ولم يَعُدَّ من الخطأ أو الضعف أن تحذف الفاء من جواب الشرط المستحق لها - وهو الذى لا يصلح أن يكون شرطًا -؛ اعتمادًا على ما جاء من قول النبى - ﷺ - لأُبَىّ بن كعب: «فإن جاء صاحبها، وإلا اسْتَمْتِعْ بها» وقوله لهلال بن أمية: «الْبَيِّنَةُ، وإلاّ حَدٌّ فى ظهرك»[٣٤].

ولم يَعُدَّ من الخطأ أن تحذف النون من الأفعال الخمسة فى حال الرفع؛ اعتمادًا على ما جاء

---

(٢٩) خزانة الأدب ١/١٠.
(٣٠) الاقتراح فى علم أصول النحو ٥٢.
(٣١) شواهد التوضيح والتصحيح ٩٣.
(٣٢) شواهد التوضيح والتصحيح ١٠٢.
(٣٣) شواهد التوضيح والتصحيح ١١٨.
(٣٤) شواهد التوضيح والتصحيح ١٣٣.

من قول عقبة بن عامر للنبى - ﷺ -: «إنك تبعثنا فَنَنْزِلُ بقوم فيَقْرُونَا»، وقول ابن عباس والمسوَّر بن مَخْرَمَةَ وعبد الرحمن بن أزهر لرسولهم إلى عائشة - رضى الله عنهم - يسألونها عن الركعتين بعد العصر: «بلغنا أنّكِ تُصَلِّيهَا»، وقول مسروق لعائشة: «لِمَ تأذَنِي لـه؟» - يريد: حسان[٣٥].

ولم يَعُدَّ من الخطأ حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه على جرِّه؛ اعتمادًا على ما جاء من قوله - ﷺ -: «إنما مَثَلُكُمْ والْيَهُودِ والنصارى كرجل استعمل عُمَّالاً» - بجرّ (اليهود) - أى: ومثل اليهود[٣٦].

ولم يَعُدَّ من الخطأ إدخال (أل) المعرفة على العدد المضاف دون معـدوده المضاف إليـه - والقياس العكس -؛ اعتمادًا على قول أبى هريرة - رضى الله عنه -: «ثم قَدِمَ الذى أسلفه، فأتى بالألفِ دينارٍ»[٣٧].

ولم يَعُدَّ من الخطأ أن يحذف حرف العطف - وهو ما يمنعه أكثر النحاة -؛ اعتمادًا على ما جاء من قول عمر - رضى الله عنه -: «إذا وَسَّعَ الله عليكم وَسِّعُوا، صَلَّىَ رجل فى إزار ورداء، فى إزار وقميص، فى إزار وقباء»، وقول النبى - ﷺ -: «تَصَدَّقَ امرؤ من ديناره، من درهمه، من صاع بُرِّه، من صاع تمره»[٣٨].

ولم يَعُدَّ من الخطأ أن تحذف همزة الاستفهام - وهى من حروف المعانى - وهو خلاف رأى سيبويه والجمهور -؛ اعتمادًا على ما جاء من قوله - ﷺ - لأبى ذر: «يا أبا ذر؛ عَيَّرْتَـهُ بأمِّه؟»، وحديث ابن عباس - رضى الله عنهما - أن رجلًا قال: «إن أُمِّى ماتت وعليها صوم شهر، أَقْضِيه؟» - والرواية فيهما بحذف همزة الاستفهام[٣٩].

ولم يَعُدَّ من الخطأ أن يعود ضمير المذكر العاقل على مؤنث ومذكر غير عاقل؛ اعتمادًا على ما جاء من قول أبى جُحَيْفَةَ - رضى الله عنه -: «خرج رسول الله - ﷺ - بالهاجرة، فَأُتِىَ بِوَضُوءٍ فتوضأ، فصلَّى بنا الظهر والعصر، وبين يديه عَنَزَةٌ والمرأةُ والحمارُ يَمُرُّونَ من ورائها» - والرواية (يمرون) بواو جماعة الذكور العقلاء[٤٠].

إلى غير ذلك مما أورده ابن مالك من أحاديث النبى - ﷺ - وأقوال صحابته وبعض التابعين، والتمس لذلك كله وجهًا أو غيرَ وجه، بل ضَعَّفَ رأى النحاة الذين خَطَّؤُوا مثله، بل رأى أن يقاس على بعضه أحيانًا بلا حرج.

---

(٣٥) شواهد التوضيح والتصحيح ١٧٠، ١٧١.
(٣٦) شواهد التوضيح والتصحيح ٥٣.
(٣٧) شواهد التوضيح والتصحيح ٥٧.
(٣٨) شواهد التوضيح والتصحيح ٦٢.
(٣٩) شواهد التوضيح والتصحيح ٨٩.
(٤٠) شواهد التوضيح والتصحيح ٥٣.

* **رضىّ الدين الحنبلى (ت ٩٧١هـ):**

أجاز أن تحذف نون الأفعال الخمسة فى حال الرفع، فيقال: الرجال يقولوا الحق؛ اعتمادًا على ما ورد فى الحديث من قوله - ﷺ -: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تُـؤْمِنُوا حتى تحابُّوا»(٤١). وأجاز صوغ التفضيل على (أفعل) مما دل على لون؛ اعتمادًا على حديث الحوض «ماؤه أبيض من اللبن» - وقد سبق(٤٢).

وأجاز استعمال (أبو) - وهى من الأسماء الستة - بالواو دائمًا: رفعًا ونصبًا وجرًّا؛ اعتمادًا على ما ورد فى حديث وائل بن حجر: «من محمد رسول الله إلى المهاجر بْنِ أَبُو أُمَيَّةَ» - الرواية بالواو فى (أبو) مع أنها مضافة إلى (ابن) قبلها(٤٣).

* **الشيخ محمد على النجار - من المعاصرين - (ت ١٩٦٢م):**

أجاز إدخال (أل) المعرِّفة على العدد المضاف دون معدوده، فى نحو: اشتريت الخمسةَ كتبٍ، وبعْتُ الستمائةِ قلمٍ - بالإضافة -، اعتمادًا على ورود مثله فى الحديث، يقول: «وإنى أَمْيَلُ إلى القول بجوازه، فقد ورد فى الحديث فيما رواه البخارى...، فمن المؤكد أنه قيل فى عصر البخارى، وقد يكون قبله، والرواةُ له علماءُ بالعربية، فلا علينا أن نُجِيزَهُ»(٤٤). وأجاز أن يقال: شِرَارُ الناس - جمع (شَرّ) - كما يقال: أشرار الناس؛ اعتمادًا على وروده فى صحيح البخارى فى قوله - ﷺ -: «أولئك شِرَارُ الخلق عند الله»(٤٥).

* * *

هؤلاء هم أشهر المانعين أو المجيزين للاستشهاد بالحديث، وقد تَبَيَّنْتَ أن الفريقين على طَرَفَىْ نقيض، فَهُمْ بين مانعٍ للاحتجاج بكلٍ ما ورد، مخطِّىءٍ ما خالف قواعد اللغة منه، وبين مجيز للاحتجاج بكل ما ورد، مُؤَوِّلٍ أو مخرِّجٍ ما خالف القواعد، غير مفرِّقٍ بين ما كان من لفظ الرسول - ﷺ - وما كان من لفظ صحابته أو آل بيته أو التابعين، ولكل فريق وجهته وحجته، وقبل أن تنحاز إلى هذا الفريق أو ذاك يحسن أن تدرس الملاحظات التالية، وبعدها تختار ما تطمئن إليه:

* **الملاحظة الأولى:**

أن رواية الحديث بالمعنى لا بخصوص اللفظ أَمْرٌ شاع بين الخاصة والعامة من شيوخ

---

(٤١) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ٣٣.
(٤٢) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ٤١.
(٤٣) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ٤٠.
(٤٤) لغويات ٣٦.
(٤٥) مجلة الأزهر ٢٩/٤٦٠.

الحديث، ولا ريب أن أكثر الأحاديث قد ورد على هذا النحو باتفاق العلماء، ويدل عليه اختلاف رواة الكتب الصحاح وغيرهم فى ألفاظ الحديث الواحد، طال أم قصر، وما دخل على بعض هذه الأحاديث من (الْمُدْرَجَات)، وهى ما يُدْرَجُ من كلام الرواة فى اللفظ المرفوع إلى النبى - ﷺ - على سبيل التفسير أو الشك، فعلى هذا كان كل راوٍ يروى ما فهمه، وربما وقع فى فهمه الخطأ، وربما فسر بعض ما فهمه بألفاظٍ يزيدها فى الحديث[٤٦].

وأغلب رواة الحديث مُقِرٌّ بهذا، مُوصٍ من سمعه بأخذه فى الاعتبار والتقدير، فهذا واثلة بن الأسقع يقول: «إذا حدّثناكم على المعنى فَحَسْبُكُمْ»، وهذا سفيان الثورى يقول: «إذا قلت: إنى أحدّثكم كما سمعت فلا تصدّقونى، فإنما هو الْمَعْنَىٰ»، وهذا هو الحسن يقول: «إن لم يكن المعنى واسعًا فقد هلك الناس»[٤٧].

ورواية الحديث بالمعنى مسألة اضْطُرَّ إليها الرواة؛ إذ طال العهد بسماع الحديث عن الرسول - ﷺ - بعد أن نهى عن تدوين شىء من كلامه فى حياته إبَّانَ نزول القرآن الكريم، فقد روى أحمد ومسلم والدَّارِمىّ وغيرهم عن أبى سعيد الْخُدْرِىّ، أن النبى - ﷺ - قال: «لا تكتبوا عنى شيئًا غير القرآن، فمن كتب عنى غير القرآن فَلْيَمْحُهُ».

وعلى ذلك جرى الخلفاء الراشدون من بعده، ومما روى عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قوله: «إنى كنت أريد أن أكتب السُّنَن، وإنى ذكرت قومًا كانوا قبلكم، كتبوا كتبًا، فَأَكَبُّوا عليها، وتركوا كتاب الله، وإنى - والله - لا أَشُوبُ كتاب الله بشىء أبدًا»، ومما روى عن على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - أنه خطب فى الناس فقال: «أَعْزِمُ على كل من عنده كتاب إلا رجع فمحاه، فإنما هلك الناس حيث تتبعوا أحاديث علمائهم، وتركوا كتاب ربهم»[٤٨]، ومن هنا لم يُدَوَّنْ الحديث - على صورته المنظمة المألوفة - إلا فى عهد الخليفة الأموى عمر بن عبد العزيز، الذى ولى الخلافة سنة ٩٩هـ.

ولا ريب أن طول المدة بين السماع من النبى - ﷺ - والرواية المتناقلة، ثم التدوين فيما بعد - وهو ما يقرب من قرن كامل - كان له تأثيره فى استبقاء الألفاظ المسموعة من النبى - ﷺ - كما هى، إن لم يكن بسبب طول بعض الأحاديث، فبسبب تفاوت ذاكرة السامعين فى المجلس الواحد قوة وضعفًا، ثم بسبب تعدد الحاملين للحديث زمنًا بعد زمن، وهم ذَوُو حظوظ متباينة فى الحفظ والوعى، والذاكرةُ البشريةُ ليس فى استطاعتها أن تحفظ كل ما تسمع وتضبطه، والذى تحفظه مما تسمعه ليس فى استطاعتها أن تستبقيه على أصله ونَصِّه، ولا سيَّما بعد

---

(٤٦) انظر: قصة الحديث المحمدى ٣٨ - نقلا عن الشيخ السيد رشيد رضا.
(٤٧) انظر هذه الأقوال فى: قصة الحديث المحمدى ٣٨.
(٤٨) قصة الحديث المحمدى ١٨، ١٩.

تراخى الزمن من وقت سماعها، كذلك لا أَحَدَ يأمن من سمع أن يُغَيِّرَ فيما سمعه بالزيادة أو النقص أو الغلط أو الوهم أو التبديل أو التحريف، أو بغير ذلك بالسهو أو بغيره مما يعترى الإنسان.

ومن هنا أصبح من المألوف غير المنكور عند أحد أن يحرص الرواة على معنى الحديث دون ضبط ألفاظه غالبًا، يستوى فى ذلك الأحاديث المرفوعة وغير المرفوعة، ويشفع لهم فى ذلك أن الحديث لا يُتَعَبَّدُ بلفظه ولا يُصَلَّىٰ به، بخلاف القرآن الكريم، إذ حَرَصُوا على حفظ ألفاظه ونقلها كما حفظوا، لَمَّا كان يتعبد به ولا تصح الصلاة بغير ألفاظه.

ورواية الحديث بالمعنى - بعد إقرارها - أَدَّتْ إلى اختلاف قليل أو كثير فى ألفاظ الحديث الواحد، بل أدَّت إلى بعض مخالفةٍ لِلُّغَةِ الفصحى، أو إلى بعض تصحيف وتحريف، ومرجع ذلك كُلِّهِ إلى حال الراوى أو الناقل، ومدى تمكن كلٍ منهما من العربية. وأَسْرُدُ لك فيما يلى بعض هذه الأحاديث:

(أ) مما وقع فيه اختلاف فى اللفظ فقط:

حديث «جاءت امرأة إلى النبى - ﷺ - وأرادت أن تَهَبَ نفسها له، فتقدم رجل فقال: يا رسول الله؛ زَوِّجْنِيهَا، ولم يكن معه من المهر غير بعض القرآن، فقال النبى: أَنْكَحْتُكَهَا بما معك من القرآن، وفى رواية: «قد زَوَّجْتُكَهَا بما معك من القرآن»، وفى رواية ثالثة: «زَوَّجْتُكَهَا على ما معك»، وفى رواية رابعة: «قد مَلَّكْتُكَهَا بما معك»، وفى رواية خامسة: «قد أَمْلَكْتُكَهَا بما معك من القرآن»، وفى رواية سادسة: «أَنْكَحْتُكَهَا على أن تُقْرِئَهَا وتُعَلِّمَهَا»، وفى رواية سابعة: «أَمْكَنَّاكَهَا»، وفى رواية ثامنة: «خُذْهَا بما معك».

فهذه اختلافات ثمانية فى لفظة واحدة، قال ابن دقيق العيد: هذه لفظة واحدة واختلف فيها مع اتحاد مخرج الحديث، وقال العلائى: من المعلوم أن النبى - ﷺ - لم يقل هذه الألفاظ كلها تلك الساعة، فلم يَبْقَ إلا أن يكون قال لفظةً منها، وعَبَّرَ عنه بقية الرواة بالمعنى[٤٩].

(ب) مما وقع فيه اختلاف أدَّى إلى مخالفةِ لِلُّغَةِ الفصحى:

حديث ابن عباس، أن رجلاً قال: «إن أمى ماتت وعليها صوم شهر، فَأَقْضِيهِ؟» وجاء فى بعض النسخ: «أَفَأَقْضِيهِ؟»[٥٠] - والرواية الأولى فيها حذف همزة الاستفهام، وهو غير جائز عند أكثر النحاة.

وحديث عائشة: «كان النبى - ﷺ - يصلى جالسًا، فيقرأ وهو جالس، فإذا بقى من قراءته

(٤٩) قصة الحديث المحمدى ٤٠.

(٥٠) شواهد التوضيح والتصحيح ٨٩.

نَحْوٌ من كذا»، وفى رواية: «نَحْوًا من كذا»[٥١] - وفى الرواية الثانية زيادة (من) فى قوله: (من قراءته)، حتى تكون (قراءته) فاعلاً للفعل (بقى)، وزيادة (من) هنا على خلاف القاعدة النحوية؛ إذ يشترط لزيادتها: أن تقع بعد نفى أو شبهه، وأن يكون مدخولها نكرة، وما هنا ليس كذلك.

وقول النبى - ﷺ -: «قُومُوا فَلأُصَلِّ لكم»، ويروى: «فَلأُصَلِّى لكم»[٥٢] - وفى الرواية الثانية عدم الجزمْ بلام الأمر، فلم يحذف حرف العلة من الفعل (أصلى) على حسب الظاهر، وهو خلاف المشهور فى الفصحى.

وحديث أبى سعيد عن النبى - ﷺ -: «ليس فيما دون خمس أَوَاقٍ صدقة، وليس فيما دون خمس ذَوْدٍ صدقة، وليس فيما دون خمسة أَوْسُقٍ صدقة»، ويروى: «خَمْسِ أَوْسُقٍ»[٥٣] - وفى الرواية الثانية حذف التاء من العدد (خمسة) مع أن معدودها مذكر، وهو خلاف القاعدة.

وقد اهتم ابن مالك بتخريج هذه الأحاديث، وما أشبهها فى صحيح البخارى على وجه تستقيم به فى العربية، ولكن يبقى بعد هذا أنها خلاف المشهور المقيس فى اللغة، وأن ذلك مَرَدُّهُ إلى الرواية بالمعنى، وعدم حرص الراوى على حفظ لفظ الرسول - ﷺ - أو عدم تمكنه من ذلك.

(جـ) مما وقع فيه اختلاف أدَّى إلى تصحيف أو تحريف:

قوله - ﷺ - فى البحر: «هو الطَّهُورُ ماؤه، الحِلُّ ميتته» - عوامُّ الرواة مُولَعُون بكسر الميم من (ميتته)، وإنما هى مفتوحة - يريد: حيوان البحر إذا مات فيه[٥٤].

وقوله - ﷺ -: «من توضأ للجمعة فَبِهَا وَنِعْمَتْ» - بكسر النون وسكون العين والتاء - أى نِعْمَتْ الْخَلَّةُ، والعوامُّ يروونه: «وَنَعِمتْ» - بفتح النون وكسر العين، ورواه بعضهم: «وَنَعِمْتَ» - بتاء الخطاب -[٥٥].

وحديث ابن أم مكتوم: «إن لى قائدًا لا يُلَاوِمُنى»، والصواب: «لا يلائمنى» أى لا يوافقنى ولا يساعدنى على حضور الجماعة، أما الملاومة، فإنما تكون من اللَّوْم، وهو غير مراد هنا[٥٦].

(٥١) شواهد التوضيح والتصحيح ١٢٥.
(٥٢) شواهد التوضيح والتصحيح ١٨٦.
(٥٣) صحيح البخارى - كتاب وجوب الزكاة (باب ما أدى زكاته فليس بكنز) و(باب زكاة الورق) و(باب ليس فيما دون خمس ذوو صدقة).
(٥٤) إصلاح غلط المحدثين للخطابى ٢٠.
(٥٥) إصلاح غلط المحدثين للخطابى ٢٤.
(٥٦) إصلاح غلط المحدثين للخطابى ٢٧.

وقد جمع أبو سليمان حمد بن محمد الْبُسْتِيّ الْخَطَّابِيّ كثيرًا من هذه التصحيفات والتحريفات في الأحاديث، وبيَّنَ الوجهَ فيها في كتاب باسم (إصلاح غلط المحدِّثين).

وغَيْرُ خافٍ عليك - بعد هذا - أن الرواية بالمعنى، وما اشتملت عليه من تغيير في الألفاظ، واضطراب في اللغة أحيانًا، كانت إحدى الحجج القوية لمن رفض الاحتجاج بالحديث، أو الوثوق بألفاظه التي خالفت مشهور كلام العرب، فحكم على مثل ذلك بالخطأ؛ اعتقادًا بأنه من كلام الراوي وتصرفه في اللفظ، وليس من لفظ الرسول -ﷺ-؛ لأنه أفصح البشر. قال أبو الحسن بن الضائع في (شرح الجمل): «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة - كسيبويه وغيره - الاستشهادَ على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأَوْلَىٰ في إثبات فصيح اللغة كلام النبي -ﷺ-؛ لأنه أفصح العرب»(٥٧).

أما الذين أخذوا بِلُغَةِ كل حديث، فلم يَرَوْا في النقل بالمعنى طعنًا في لغة الحديث؛ لأن نقل الحديث بالمعنى أَمْرٌ تجويزيّ احتماليّ، وليس مجزومًا به، فالعلماء أجاز واللرواة نَقْلَهُ بمعناه؛ تسهيلاً عليهم، واستيعابًا لكل المعاني التي قصد الرسول -ﷺ- أن يبلغ بها أمته من بعده، ولا يلزم من إجازة ذلك وإباحته وُقُوعُهُ فِعْلًا. يقوِّي هذا حرص الرواة على اللفظ - ما استطاعوا - أمانةً وضبطًا وتقربًا إلى الله وخدمةً لدينه الحنيف، وامتثالاً لقوله -ﷺ-: «نَضَّرَ اللهُ امْرَءًا، سَمِعَ مَقَالَتِي فَحَفِظَهَا وَوَعَاهَا، وَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرِ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»(٥٨).

وعليه: يكفي في لغة الحديث أن يَغْلِبَ على الظن كونها من ألفاظ النبي -ﷺ-؛ لأن اليقين ليس بمطلوب في هذا، وإنما المطلوب غَلَبَةُ الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، يقول البدر الدماميني في (شرح التسهيل): «فالظن في ذلك كُلِّه كَافٍ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يُبَدَّلْ؛ لأن الأصل عدم التبديل، لا سيَّما والتشديد في الضبط والتحرِّي في نقل الأحاديث شائع بين النَّقَلَةِ والمحدِّثين، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى، فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه؛ فلذلك تراهم يَتَحَرَّوْنَ في الضبط ويتشددون، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى، فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تُبَدَّلْ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحًا فَيُلْغَىٰ، ولا يقدح في صحة الاستدلال بها»(٥٩).

ثم إن النقل بالمعنى ليس بمقصور على الحديث، بل حدث في الشعر المحتج به أيضًا، فتعدد الروايات في البيت الواحد يُعَدُّ من هذا، والقول بأن منشأَهُ تعدد القبائل ليس مما يمكن قبوله في

(٥٧) الاقتراح في علم أصول النحو ٥٤.
(٥٨) غريب الحديث للخطابي ٥٣/١.
(٥٩) خزانة الأدب ١٤/١.

كل موضع، ومن العسير إثباته فى كل بيت، زِدْ على ذلك أن الحديث - مع فرض تغيير بعض لفظه - أقوى توثيقًا وأَصَحُّ سندًا من الشعر الذى اعْتُمِدَ عليه فى التقعيد، وفيه ما هو مجهول القائل أو ناقص الفكرة؛ لاقتطاع بعضه، كما أن من بين رواته المتفرِّدَ بالرواية، أو المشكوكَ فى أمانته؛ لشهرة الوضع عنه، وقد قال الفيومى فى (المصباح المنير) - بعد أن استشهد على أن (الثناء) يكون فى الشر كما يكون فى الخير بما جاء فى الصحيحين: «مَرُّوا بجنازة فَأَثْنَوْا عليها خيرًا، فقال - ﷺ -: وَجَبَتْ، ثم مَرُّوا بأخرى فَأَثْنَوْا عليه شرًّا، فقال - ﷺ -: وَجَبَتْ، وسئل عن قوله: وجبت، فقال: هذا أثنيتم عليه خيرًا فوجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شرًّا فوجبت له النار.. الحديث» يقول الفيومى: «وقد نُقِلَ النوعان فى واقعتين تراخت إحداهما عن الأخرى، من العدل الضابط، عن العدل الضابط، عن العرب الفصحاء، عن أفصح العرب، فكان أَوْثَقَ من نَقْلِ أهل اللغة، فإنهم قد يكتفون بالنقل عن واحد، ولا يعرف حاله، فإنه قد يعرض له ما يخرج عن حدِّ الاعتدال من دَهَشٍ وسُكْرٍ وغير ذلك»[٦٠].

* **الملاحظة الثانية:**

أن كثيرًا من الرواة كانوا من الأعاجم والمولَّدين، أى من الذين لم يُفْطَرُوا على العربية الفصحى، بل اكتسبوها بالتعلم، وهؤلاء - كغيرهم من الأعاجم والمولَّدين - يجوز عليهم اللحن ويقع منهم، وليس غريبًا ولا بعيدًا أن رَوَوْا الحديث بما أَدَّت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا، وقدَّموا وأخَّروا، وأبدلوا ألفاظًا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد مَرْوِيًّا على أوجه شتى، بعبارات مختلفة.

وقد كان وقوع اللحن من رواة الحديث أمرًا مُسَلَّمًا به، وشائعًا بين العلماء، حتى كانوا يقبلون الحديث منهم على عِلاَّتِه، دون أن يحرصوا على تغييره أو تصحيح ما به من لحن، ما دام من أقوال الصحابة أو التابعين؛ إذ القصد فى ذلك كله إلى المعنى - كما سبق -، وأما ما كان من لفظ النبى - ﷺ - فقد جَدُّوا فى تصحيح لفظه، وفى (مراتب النحويين) أن علىّ بن المدينى (ت ٢٣٤ هـ) كان لا يغيِّر الحديث - وإن كان لَحْنًا - إلا أن يكون من لفظ النبى - ﷺ -، ومعنى هذا أنه يُجَوِّزُ اللحن على من سواه[٦١].

ولهذا السبب عِيبَ على ابن مالك إكثارُهُ من الاستدلال بالحديث على المسائل النحوية، كما عِيبَ عليه تَعَقُّبُهُ النحويين وَلَوْمُهُمْ على ترك ذلك، يقول أبو حيان فى (شرح التسهيل): «والمصنف - يقصد ابن مالك - قد أكثر من الاستدلال بما ورد فى الأثر، متعقبًا - بزعمه - على النحويين: وما أَمْعَنَ النظر فى ذلك، ولا صَحِبَ من له التمييز، وقد قال لنا قاضى القضاة

---

(٦٠) المصباح المنير للفيومى (ثنى).

(٦١) مراتب النحويين ٦.

بدرالدين بن جُمَّاعَةَ – وكان ممن أخذ على ابن مالك –: «قلت له: يا سيدى؛ هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما نعلم أنه ليس من لفظ الرسول، فلم يُجِبْ بشىء»[٦٢].

أما المجيزون للاستدلال بالحديث، فمن رأيهم أن الأعاجم كانوا أيضًا من رواة الشعر المحتجِّ به باتفاقٍ، فكيف يؤخذ بما رووا من شعر، ولا يؤخذ بما رووا من حديث، مع أن الحرص على سلامة الثانى أشد وأقوى؟.

* **الملاحظة الثالثة:**

أن المجيزين للاستشهاد بالحديث، بَنَوْا إحدى حججهم على أن تدوين الحديث وقع فى الصدر الأول، قبل أن تفسد اللغة، أى حين كان كلام الناقلين للحديث – على فرض تغييرهم بَعْضَ ألفاظه – يصح الاحتجاج به، وعلى ذلك لا فرق بين الجميع فى صحة الاستدلال[٦٣].

وهو قول غير دقيق، إذ من الثابت أن تدوين الحديث بدأ قبل فساد العربية، وامتد إلى زمن فسادها، وقد لاحظ علماء الحديث أن تدوينه مَرَّ بأطوار أربعة:

أما الطور الأول: فكان منذ أواخر القرن الأول الهجرى، عندما شاعت رواية الحديث، وقَلَّتْ الثقة ببعض الرواة، وظهر الكذب فى الحديث لدواعٍ سياسية أو مذهبية، وأخذ الموت فى حفظته بالحروب أو بتقدم السن، ومن هنا خاف عمر بن عبد العزيز – الذى وَلِىَ الخلافةَ سنة ٩٩هـ – على حديث رسول الله – ﷺ – من الاختلاف والاختلاق والاندثار، فكتب إلى عُمَّالِهِ فى الأمصار أن: انظروا ما كان من حديث رسول الله – ﷺ – أو سُنَّتِهِ، فاجمعوه أو اكتبوه، وانحصر هذا الطور فى جمع الحديث من صدور حفظته، مما وعته الذاكرة، أو مما كان فى صحف لا يضمها مُصَنَّفٌ مُبَوَّبٌ جامع، وكانت هذه الصحف تضم مع الحديث أشتاتًا أخرى من الفقه واللغة والأدب، ولم يصل إلينا من هذا الطور كتاب جامع منظم.

وأما الطور الثانى: فكان فى عصر بنى العباس، واستمر إلى آخر القرن الثانى الهجرى، وفيه شرح العلماء يهذِّبون ما أثر عن الطور الأول، ويرتِّبونه، ويُنَحُّونَ عنه ما لا يتصل به من فقه وشعر ولغة، فأصبح الحديث مقصورًا على كلام الرسول – ﷺ – وكلام صحابته وفتاوى التابعين، ولم يصل إلينا من الكتب المبوَّبة هكذا إلا (مُوَطَّأ الإمام مالك – ت ١٧٩هـ).

وفى الطور الثالث: نحا التدوين مَنْحًى آخر؛ إذ طَفِقَ العلماء يُفْرِدُونَ كل ما روى من الأحاديث بالتدوين، بعد أن كان من قبل مختلطًا بأقوال الصحابة وغيرهم، وصُنِّفَتْ – على هذا – المسانيدُ الكثيرةُ، ومن أشهرها: مسند أسد بن موسى الأموى (ت ٢١٢هـ)، ومسند

---

(٦٢) خزانة الأدب ١٢/١.

(٦٣) خزانة الأدب ١٥/١.

نعيم بن حماد الخزاعى (ت ٢٢٨ هـ)، ومسند أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ). وكانت هذه المسانيد تحمل الأحاديث الصحيحة وغيرها.

أما الطور الرابع: فكان طور التنقيح والتمحيص والاختيار؛ إذ عكف العلماء على دراسة ما بين أيديهم من أحاديث المسانيد وغيرها، ودَقَّقُوا فيها سندًا ومَتْنًا ورواةً، واختاروا منها ما تبيَّن لهم أنه صحيح - على طريقتهم فى البحث والتقصِّى - وهؤلاء هم أصحاب الكتب الستة: الدارمى (ت ٢٥٥ هـ)، والبخارى (ت ٢٥٦ هـ)، ومسلم (ت ٢٦٨ هـ)، وأبو داود (ت ٢٧٥ هـ)، والترمذى (ت ٢٧٩ هـ)، والنسائى (ت ٣٠٣ هـ).

ومن ذلك تدرك أن خاتمة التدوين كانت أَوَاخِرَ القرن الثالث الهجرى تقريبًا، أى بعد أن كان اللحن قد فشا على الألسنة، وكان ذلك منذ نهاية الدولة الأموية سنة ١٣٢ هـ. يدل على هذا أن الكسائى (ت ١٨٩ هـ) أَلَّفَ كتابًا فيما تلحن فيه العوامّ.

ومن الواضح أننى لا أربط هنا بين ظهور اللحن أو انتشاره، وبين وقوعه فى الحديث؛ إذ قد التزم المدوِّنون توثيق ما دَوَّنُوه من أحاديث متنًا وسندًا - جَهْدَ استطاعتهم - كما فعل البخارى فى توثيق صحيحه، وكما فعل غيره من متأخرى المدوِّنين.

*** الملاحظة الرابعة:**

أن باحثًا معاصرًا ذهب إلى أن (التحرز الدينى) كان هو الباعثَ الحقَّ على انصراف كثير من النحاة - ولا سيما المتقدمين - عن الاحتجاج بالحديث، فهم قد نَزَّهُوا الحديث الشريف - كما نَزَّهُوا القرآن الكريم - عن أن يكون عرضة للقيل والقال والتأويل والتخريج، فَدِقَّةُ الإحساس الشديد بتنزيه السُّنَّةِ كانت هى المانع من الاتجاه إلى نصوصها بالتحليل والدراسة واستنباط القواعد، وهو يستند - فيما اتجه إليه - إلى أن السُّنَّةَ كانت بين أيدى علماء النحو فى زمن الدراسة، وكانوا على علم بما يدور حولها من توثيق، ويعلمون أن توثيقها يتم على نحوٍ أفضل من توثيق ما بأيديهم من نصوص الشعر، ثم هو يَرُدُّ وجهة من يرى أن السبب هو احتمال اللحن أو الرواية بالمعنى، بأن ذلك لا يثبت أمام الواقع التاريخى المبكر، من رواية الحديث وجمعه ودراسة اللغة واستنباط قواعدها، إذ التقى الاثنان، الأولى تُوَثِّقُ النَّصَّ، والثانية تجتهد وتُقَعِّدُ(٦٤). اهـ.

وكون التحرز الدينى باعثًا على عدم الاحتجاج بالحديث، مسألةُ اجتهاد منه، ولم يصرِّح به أحد من العلماء إلا الأصمعى، وهو اتِّجاه قد يُقْبَلُ على نَحْوٍ ما، ويؤيده ما جاء عن نصر بن على من قوله: سمعت الأصمعى يقول: «يُتَّقَى من حديث رسول الله - ﷺ - كما يُتَّقَى من

(٦٤) مستوى الصواب والخطأ ١٤٠.

تفسير القرآن»، وما جاء عن المعتمر بن سليمان عن أبيه، قال: «كانوا يكرهون أن يُفَسِّرُوا حديث رسول الله - ﷺ - برأيهم»[٦٥].

وأنا لا أرتاح كثيرًا إلى نهوض هذا الداعى - مفردًا - بكل جوانب العلة فى إبعاد الحديث عن نطاق الاحتجاج اللغوى، أو إلى أنه كان محل نظر من العلماء كافة؛ إذ لو استقام أمر هذه العلة وكفايتها بالغرض كله، لما وجدنا من القدماء والمتأخرين من يُعَرِّضُ أحاديث رسول الله - ﷺ - بعد ذلك للتأويل والتخريج على اللهجات المختلفة قوةً وضعفًا، وعلى الأوجه القريبة والبعيدة، بل ما وصل الأمر إلى حد الجرأة بنسبة بعض هذه الأحاديث إلى تضعيف لغته أو تخطئتها.

وأكبر ظنى أنهم لو أقدموا على استنباط الأحكام اللغوية من الحديث، واحتجوا به، لكان ذلك أَهْوَنَ من التأويل والتخريج، بل التخطىء أحيانًا، ثم إن ذلك التحرز الدينى قد يستقيم مع القراءات القرآنية - كما سبق -؛ لكونها من كلام الله سبحانه وتعالى، ومما يتعبد بتلاوته، ولا تجوز الصلاة إلا به، ولكنه لا يستقيم - من كل وجه - مع الحديث؛ لأنه من كلام النبى - -ﷺ-، وهو بشر من العرب، وكلامه ككلامهم، لا يتعبد بتلاوته، ولا تجوز الصلاة به، فليس لألفاظه وتراكيبه ما لألفاظ القرآن وتراكيبه، من الهيبة ومراعاة تجنب الخوض فيه، تفسيرًا أو تأويلًا أوتخريجًا.

*** الملاحظة الخامسة:**

أن من العلماء من لم يَرْتَضِ الإطلاقَ فى إجازة الاحتجاج بالحديث أو فى منعه؛ إذ الوارد من الأحاديث ليس على درجة واحدة فى التواتر، ولا فى الطول والقصر، ولا فى الإسناد إلى الرسول - ﷺ - أو إلى الصحابى أو التابعى، إلى غير ذلك من أمور ينبغى أن تكون موضع نظر، ومن هنا وقف بعض العلماء من الحديث موقف تفصيل ثم ترجيح، فكان لهم بهذا مسلك وسط بين هؤلاء المتشددين وأولئك المتساهلين، ومن رأى هؤلاء المفصِّلين أنه يحتجُّ بما يُعْتَقَدُ أنه من لفظ الرسول - ﷺ - كالأحاديث القصيرة، والأحاديث التى حَرَصَ الرواة على نقلها باللفظ؛ إذ كان اللفظ هو المقصود، كالأحاديث التى يتعبد بها، أو التى تبين فصاحة النبى - ﷺ -، أو مخاطبته لقوم بلغتهم.

ويأتى فى مقدمة هؤلاء المفصِّلين أبو الحسن الشاطبى (ت ٧٩٠هـ)، فقد فرق بين نوعين من الحديث: أحدهما ما اعْتُنِىَ بنقل لفظه، فهذا يحتج بـه، والثانى مـا اعْتُنِىَ بنقل معنـاه، وهذا لا يحتج به، قال فى (شرح الألفية): «وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتنى ناقله بمعناه دون

(٦٥) المجموع المغيث فى غريبى القرآن والحديث ٦، ٧.

لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان. وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه؛ لمقصود خاص، كالأحاديث التى قصد بها بيان فصاحته - ﷺ - ككتابه إلى همدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به فى العربية»(٦٦).

ثم جاء من بعده السيوطىّ (ت ٩١١ هـ) فأيَّد كلامه هذا؛ إذ قال: «وأما كلامه - ﷺ - فَيُسْتَدَلُّ منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ الْمَرْوِىّ، وذلك نادرٌ جدًّا، إنما يوجد فى الأحاديث القصار - على قِلَّةٍ أيضًا - فإن غالب الأحاديث مَرْوِىٌّ بالمعنى»(٦٧) اهـ.

أقول: وينبغى ألاَّ يخدعنا هذا الرأى المتوسط الذى أخذ به الشاطبى ثم السيوطى؛ إذ لن نظفر من ورائه بجديد كثير، اللهم إلا فى مجال ألفاظ اللغة وبعض ظواهرها غير الخاضعة للتقعيد، كالألفاظ الغريبة التى لم تَرِدْ بعينها فى كلام العرب شعره ونثره، وكالإبدال اللغوى فى لغةٍ ما، ويبقى بعد ذلك مسائلُ الإعراب والتصريف، مما جاء فى الحديث - قَصِيرِهِ وطَوِيلِه، وكتبه إلى بعض الملوك - مخالفًا للمقيس المشهور فى كلام العرب - وقد سبقت أمثلة له -، فهل يحتج بهذا، وتؤسس عليه قواعد، ويقاس عليه كلام العامة والخاصة - كما فعل ابن مالك -؟ أو يبقى الحكم عليه بالضعف - أو بالخطأ -؛ لأنه من تغيير الرواة؛ لعدم تمكنهم من الفصحى سليقةً أو اكتسابًا؟ أما أنا فَأَمْيَلُ إلى الحكم الأخير، وإن كان الحديث مما سبق، يساعد فى ذلك ما يفهم من عبارة السيوطى السابقة؛ إذ قال عن ثبوت النقل بلفظ النبى - ﷺ -: «وذلك نادرٌ جدًّا، إنما يوجد فى الأحاديث القصار - على قِلَّةٍ أيضًا -، فإن غالب الأحاديث مَرْوِىٌّ بالمعنى».

* الملاحظة السادسة:

أن الشيخ محمد الخضر حسين - من المعاصرين - درس مسألة الاحتجاج بالحديث، فى بحث قدّمه إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، واستخلص من تلك الدراسة رأيًا أَقَرَّهُ المجمع(٦٨)، ويتلخص فيما يلى:

الأحاديث التى تُرْوَى فى كتب بعض المتأخرين، مما لم يُدَوَّنْ فى الصدر الأول، لا ينبغى أن تكون موضع خلاف فى عدم الاحتجاج بها، سواء اتصل سندها أم انقطع.

والأحاديث التى دُوِّنَتْ فى الصدر الأول: يحتج بها إذا كانت متواترة ومشهورة، أو مقصودة اللفظ - كأحاديث التعبد، والأذكار، والأدعية - أو التى تُعَدُّ من جوامع الكلم، أو المرويّة لبيان

(٦٦) خزانة الأدب ١/١٢.

(٦٧) الاقتراح فى علم أصول النحو ٥٢.

(٦٨) انظر: مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما ٣، ٤ - ودراسات فى العربية وتاريخها ١٧٧ - ١٨٠.

أنه كان يخاطب كل قوم بلغتهم، أو التى دوّنها من نشأ فى بيئة عربية خالصة - كالشافعى ومالك بن أنس -، أو التى عُرِفَ عن رواتها أنهم لا يجيزون الرواية بالمعنى - كالقاسم بن محمد، ورجاء بن حَيْوَةَ، وابن سيرين -، أو التى رُوِيَتْ من طرق متعددة بألفاظ واحدة.

أما الأحاديث التى دُوِّنَتْ فى الصدر الأول، ولم تكن من هذه الأنواع السابقة: فيحتج بماورد لفظه على وجه واحد، كحديث أن النبى - ﷺ - كان إذا أصبح قال: «هل رأى أحد منكم البارحة رؤيا» وحديث: «وإنَّ من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم يصبح - وقد ستره الله - فيقول: «عملت البارحةَ كذا» ففى الحديثين إطلاق (البارحة) على الزمن قبل الزوال؛ لقوله: «إذا أصبح» و«ثم يصبح»، وفيه تصحيح لما يقوله العامة، ورَدٌّ على الحريرى فى زعمه أنه لا يقال: (البارحة) إلا لما بعد الزوال(٦٩).

أما ما ورد لفظه على أوجه مختلفة، فإنه يحتج بما جاء فى رواية مشهورة، لم يغمزها بعض المحدِّثين بأنها وَهَمٌ من الراوى. ولا يحتج بما جاء فى رواية شاذة، أو بما قال فيه بعض المحدِّثين: إنه غلط من الراوى أو تصحيف. اهـ.

ورأى الشيخ محمد الخضر حسين فى الاحتجاج بما دُوِّنَ فى الصدر الأول - على التفصيل الذى فصّل - أَوْلَىٰ بالقبول؛ لربطه بين الحديث وزمن تدوينه على وجهٍ دقيق، وهذا أمر يجعله موضع ثقة عند علماء اللغة؛ لأن وقوع التدوين فى الصدر الأول فيه غلبة الظن بأن الحديث من لفظه - ﷺ - ولاسيّما إذا كان القصد منه معنى خاصًّا أو حالاً معيّنةً تستدعى الحرص على الألفاظ - كالأمور التى ذكرها الشيخ سابقًا -، وهى غلبة تكفى لإثبات اللغة، يقوِّى هذا أن الأصل هو الرواية باللفظ، ولا يذهب بغلبة الظن هذه إلا أن يطعن محدِّث فى الحديث بالغلط من الراوى، أو بالشذوذ، أو بالتصحيف، وهى أمور تُبْعِدُ به عن لفظ النبى - ﷺ -؛ لأنه أفصح من نطق بالضاد، فَتُبْعِدُهُ عن مجال الاحتجاج.

كذلك رأيه فى عدم الاحتجاج بما دُوِّن في غير الصدر الأول، أَوْلَىٰ بالقبول؛ لما فيه من احتمال ألّا يكون اللفظ للرسول - ﷺ - وذلك لكثرة الأعاجم والمولّدين فى رجال سنده، مع بُعْدِ المدوِّن عن الطبقة التى يحتج بكلامها، فكون اللفظ - مع هذا - للنبى - ﷺ - احتمال ضعيف، قاصر عن درجة الظن الكافى لإثبات اللغة لفظًا وتصرفًا وإعرابًا.

لكن يبقى - بعد هذا - أن يَخْرُجَ كلام الشيخ من مجال النظر والرأى إلى مجال العمل والتطبيق، فتنهضَ جماعة من رجال الحديث الشريف فى العصر الحاضر، وتتحمل تَبِعَةَ تمييز الأحاديث بعضها من بعض: ما دُوِّن منها فى الصدر الأول وما دُوِّنَ فى غيره، وما طُعِنَ فى رجاله

(٦٩) انظر: دراسات فى العربية وتاريخها ١٧٩. وانظر كلام الحريرى فى درة الغواص ١٤ - ١٦.

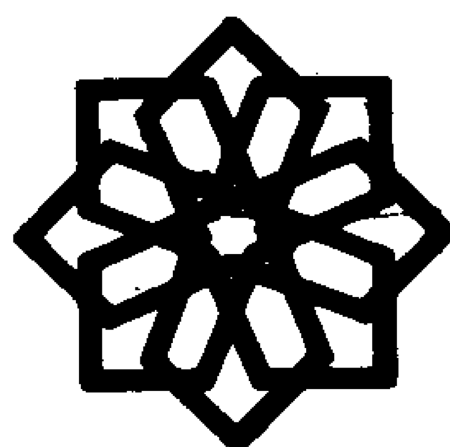
وما سلم من الطعن، وما عُرِفَ فى نَقَلَتِه العجمةُ وعدم الدراية اللغوية طبعًا واكتسابًا وما عُرِفَ عنه غير ذلك، إلى آخر ما أجمله الشيخ سابقًا من أمور، وعندئذ: للنحاة أن يصدروا أحكامهم اللغوية على هذه الأحاديث، قوةً وضعفًا وصحةً وخطأً، فَتُحْسَمُ هذه المسألة التى دَبَّ فيها الخلاف منذ متقدمى النحاة، ولا تزال حتى اليوم.

* الملاحظة السابعة:

أن بعض طلاب الدراسات العليا - ممن يهتمون بتحقيق المخطوطات فى رسائلهم العلمية - يزعمون أن المتأخرين قد استشهدوا بالحديث الشريف متى وجدوا فى مصنفاتهم شيئًا منه، ويأخذون على المؤلفين فى أصول النحو من المتأخرين - كالسيوطى - أنهم لم ينتبهوا إلى ذلك، إذ قصروه على ابن مالك وابن خروف فقط، وهم يظنون أنهم - بهذا - قد جاءوا فى بحوثهم وتعليقاتهم بجديد له قيمة.

وهذا وَهَمٌ منهم يتابعهم عليه المشرفون على رسائلهم غفلةً وسهوًا. أو تقصيرًا فى التحصيل! فإن ما ورد فى كتب هؤلاء المتأخرين من حديث لا يعدو أن يكون أمثلة يُتَبَرَّكُ بها، أو يُسْتأنس للقاعدة، وهى كالأمثلة الأخرى من الشعر والنثر، مما وقع فى عصر الاحتجاج وفى غيره.

ويكفى فى رد هذا الْوَهَمِ أن يُحْسِنَ هؤلاء وأولئك فَهْمَ معنى (الاستشهاد) على حَقِّهِ؛ فهو إثبات قواعدَ كلية بكلامٍ معتدٍّ به؛ أفلا ترى إلى ما مضى من قول أبى حيان فى (شرح التسهيل) منكرًا على ابن مالك احتجاجه بالحديث: «قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع فى الأحاديث على إثبات القواعد الكلية فى لسان العرب، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غَيْرَهُ»، وتأمَّلْ قوله فيه: (إثبات القواعد الكلية) لتردَّ وَهَمَ هؤلاء الطلاب ومن معهم، فكُتُبُ المتأخرين من النحاة واللغويين عمومًا لا تعدو أن يكون ما فيها تَكْرَارًا لما جاء فى كتب الأقدمين من قواعد، وإن اختلف اللفظ، وتنوّع المثال، وليس فيها من قواعدَ جديدةٍ يمكن إثباتها والاستدلال عليها من أول الأمر.



المعيار الخامس

لغة الْمُوَلَّدِينَ

يُقْصَدُ بالمولَّدين: هؤلاء الذين كانوا بعد عصر الاحتجاج باللغة، ممن نشأ فى غير البادية، أو نشأ بالبادية ثم رحل إلى الحضر، واختلط بالأعاجم، أو صاهر إليهم.

ومن معايير علماء اللغة عَدَمُ الاعتداد بكلام هؤلاء: شعرًا ونثرًا؛ لعدم تمكنهم من الفصحى تَمَكُّنَ غيرهم من الجاهليِّين، أو ممن ظل فى البادية بعد الإسلام. والسبب فى عدم تمكنهم من الفصحى هو بُعْدُهُمْ عن موطنها الأَصْلِ، واشتغالُهم بوسائل الرَّفَاهَة فى الحضر، وإِلْفِهِمْ سَمَاعَ اللُّكْنَة من مخالطيهم، صغارًا وكبارًا، حتى لقد غدا هذا الإِلْفُ نذيرًا بفقد الحِسِّ العربى بالفصحى عند بعضهم. وربما جَدَّ بعض هؤلاء المولدين فى إتقان فُصْحَاهُ بالتعلم والتلقين، لكن ذلك لا يشفع له، ولا يستحثُّ إلى الثقة بكلامه على نحو ما يثقون بكلام العربى فى باديته، فهم يدركون أن فصاحته صنعة مكتسبة، لا طبع فيه وسليقة، ومن اليسير أن يَزْلَقَ لسانه إلى اللحن، دون أن يشعر، كما أن من السهل عليه أن يفهم الكلام الملحون - إذا ما أُلْقِىَ عليه - على خلاف العربى الْقُحَاحِ، الذى لا يَطُوعُ له لسانه إذا أراده على النطق لحنًا، والذى لا يفهم الكلام الملحون إذا سمعه، فقد روى الجاحظ أن أعرابيًّا سمع قارئًا يقرأ: ﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ. تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِّمَنْ كَانَ كَفَرَ﴾ - قرأها القارىء بفتح الكاف والفاء من (كفر) - فقال الأعرابى: لا يكون، وحين قرأها بضم الكاف وكسر الفاء قال: يكون[1].

ويصوِّر لنا الجاحظ دقة إحساس العربى الخالص بلغته، وعدم فهم ما يخرج على نظامها الذى أَلِفَهُ ما دام على بداوته بقوله: «وأصحاب هذه اللغة لا يفقهون قول القائل منا: مُكْرَهٌ أخاك لا بَطَلٌ، وإذا عَزَّ أَخَاكَ فَهُنْ، ومن لم يفهم هذا لم يفهم قولهم: ذهبت إلى أبو زيد، ورأيت أبى عمرو»[2]. ومِنْ ثَمَّ وضع النحويون معيارًا للأخذ عن العربى، هو أن يُلْقُوا عليه كلامًا ملحونًا، فإن فهمه بهرجوه ولم يسمعوا منه؛ لأن ذلك يدل على طول إقامته فى الدار التى تفسد اللغة وتنقص البيان؛ لأن تلك اللغة إنما انقادت واستوت، واطَّردت وتكاملت، بالخصال التى اجتمعت لها فى تلك الجزيرة، وفى تلك الجيرة[2].

---

(١) البيان والتبيين ٩/٣.

(٢) البيان والتبيين ١/١١٣.

ولا باشتقاقاتهم وتصريفاتهم مما يخالف المأثور عن أهل البادية، الذين استنبطت من لغتهم القواعد، فما خالف ذلك من كلامهم مُطَّرَحٌ وخطأ، وفيما يلى أشهر هؤلاء العلماء الذين تعقبوا لغة المولدين، وبعض ما خطَّؤوه من لغتهم:

*** أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ):**

خطأ ذا الرُّمَّةِ فى قوله:

حَــرَاجِيــجُ مــاتَنْفَــكُّ إلاّ مُنَــاخَــةً ... عَـلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِى بِهَـا بَلَدًا قَفْراَ

وقال: أدخل (إلا) فى خبر (ماتنفك)، وذلك لا يصح؛ إذ لا يقال: مازال زيد إلا قائما. لأن (إلا) إنما تدخل فى خبر الأفعال الناسخة إذا كان منفيًّا، نحو: ما كان زيد إلا قائمًا، و (ما) مع أفعال الاستمرار (مازال، وما فتىء، وما برح، وما انفك) وإن كانت نافية لفظاً فإن خبرها باقٍ على إثباته، فقولك: مازال زيد عالمًا، فيه إثبات العلم لزيد، فهو كقولك: كان زيد عالمًا، وهذا لا يدخل عليه (إلا) فكذلك ذاك.

*** يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ):**

خطأ ابن قيس الرُّقَيَّات فى قوله:

مَــا مَــرَّ يَــوْمٌ إلاَّ وَعِــنْــدَهُمَــا ... لَحْمُ رِجَــالٍ أَوْ يَــالَــغَــانِ دَمَــا

وكان يونس يقول: يجوز (يَوْلَغَانِ)، ولا يجوز (يَالَغَانِ)، وحين قيل له: فقد قال ذلك ابن قيس الرقيات – وهو حجازى فصيح – قال: ليس بفصيح ولا ثقة، شغل نفسه بالشرب بتكريت[٣].

*** الأخفش (ت ٢١٤هـ):**

كان يطعن على بشار بن برد فى قوله:

وَالآنَ أَقْصَــرَ عَنْ سُمَيَّــةَ بَــاطِــلِى ... وَأَشَــارَ بِــالــوَجَــلَىٰ عَــلَىَّ مُشِــيرُ

وفى قوله:

عَــلَىٰ الْغَــزَلَىٰ مِنِّى السَّــلاَمُ فَــرُبَّمَــا ... لَهَــوْتُ بهــا فى ظِــلِّ مُخْضَــرَّةٍ زُهْــرِ

قال الأخفش: لم يُسْمَعْ من الوجل والغزل (فَعَلَىٰ)، وإنما قاسها بشار، وليس هذا مما يقاس، إنما يُعْمَلُ فيه بالسماع[٤].

---

(٣) الأغانى ١٧٣٢/٥.

(٤) الموشح للمرزبانى ٢٢٣.

كما طعن عليه فى قوله:

نُـلاَعِبُ نِينَـانَ الـبحـور وَرُبَّمَـا ... رَأَيْتُ نُفُوسَ الْقَوْمِ مِنْ جَرْيِها تَجْرِى

وقال: لم يسمع (نِينان) فى جمع (نُون)[٥].

*** الأصمعى (ت ٢١٦ هـ):**

تبع أبا عمرو بن العلاء فى تخطئة ذى الرمة فى قوله السابق:[٦]:

حـراجيج مـا تنفك إلا مناخـة ... على الخسف أو نرمى بها بلدا قفـرا

وخطأه فى قوله:

وَقَفْنَـا فَقُلْنَـا: إِيـهِ عَـنْ أُمِّ سَـالِمٍ ... وَمَـا بَـالُ تَكْلِيمِ الـدِّيَـارِ الْبَـلاَقِـعِ

لأن المسموع فى (إيه) هو التنوين (إيهٍ)، وكأن ذا الرمة أجرى ذلك مجرى (غَاقٍ وغَاقِ) و (صَهٍ وصَهْ)، فأجراه مجرى بعض ما يشبهه من غير أن يكون سمع فيه ما قاله[٧].

ولم يرتض استعماله (زوجة) – بالتاء – فى قوله:

أَذَا زَوْجَـةٍ بِـالْمِصْـرِ أَمْ ذَا خُصُـومَـةٍ ... أَرَاكَ لَهَـا بِـالْبَصْـرَةِ الْعَـامَ ثَـاوِيَـا

وكان يقول: «ما أقلَّ ما تقول العرب الفصحاء: فلانة زوجة فلان، إنما يقولـون: زوج فلان، وحين قيل له: أليس قد قال ذو الرمة:

أذا زوجـة بـالمصـر أم ذا خصـومـة ... أراك لهـا بـالبصـرة العام ثـاويـا

قال: إن ذا الرمة قد أكل الْبَقْلَ والمملوح فى حوانيت البقّالين حتى بَشِمَ»[٨] وكان للأصمعى على شعر ذى الرمة استدراك كثير فى لفظه ومعناه، حتى كان يقول: «لو أدركت ذا الرمة لأَشَرْتُ عليه أن يَدَعَ كثيرًا من شعره، فكان ذلك خَيْرًا له»[٩].

وخطأ ربيعة الرَّقِّىَّ فى قوله:

لَشَتَـانَّ مَـا بَـيْنَ الْيَـزِيـدَيْنِ فى النَّدَىٰ ... يَـزِيـدِ سُلَيْمٍ وَالأَغَـرِّ بْـنِ حَـاتِمِ

لأنه زاد (بين) بعد (شتَّان)، والعرب تقول: شَتَّان مَاهُمَا، ولا تقول: شتان ما بينهما، وربيعة الرقى عنده ليس بحجة[١٠].

وخطأ ابن قيس الرقيات فى قوله:

ومُـصْـعَـبُ حِـينَ جَـدَّ الأَمْـ ... ـرُ أَكْـثَـرُهَـا وَأَطْـيَـبُـهـا

(٥) الموشح للمرزبانى ٢٢٤.
(٦) الموشح للمرزبانى ١٦٦.
(٧) الحجة للفارسى ٣٥٩/٤ (مخطوط).
(٨) الموشح للمرزبانى ١٦٤.
(٩) الموشح للمرزبانى ١٦٨.
(١٠) لسان العرب (شتت).

لأنه منع (مصعب) من الصرف، وهو مصروف[١١].

وخطأه فى قوله:

تَبْكِيكُمُ أَسْمَاءُ مُعْوِلَةً وَتَقُولُ لَيْلَى: وَارُزْءَتِيَهْ

وقال: كان ينبغى أن يقول فى الندبة: وَارُزْءَتِيَاهْ، كما تقول: وَاعَمَّاهْ، وَاأُخَيَّاهْ[١٢].

وخطأ الكميت فى قوله:

أَرْعِدْ وَأَبْرِقْ يَايَزِيـ ـدُ، فَمَا وَعِيدُكَ لِى بِضَائِرْ!

لأنَّ العرب تقول: رعَدَت السماء وَبرَقَتْ، وَرَعَدَ له، وَبَرَقَ له: إذا أوعده وهدّده، ولا تقول: أرعد ولا أبرق - فى الوعيد ولا فى السماء - والكميت ليس بحجة، لأنه من أهل الكوفة، فتعلم الغريب وروى الشعر، وكان معلّمًا، فلا يكون مثل أهل البدو[١٣].

وخطأ أبا نواس فى قوله:

(أُهْجُ نَزَارِ، وَأَفْرِ جِلْدَتَها)

لأن العرب تقول فى الفساد: فَرَيْتُ، وفى الإصلاح: أَفْرَيْتُ، فخالف أبو نواس ذلك[١٤].

وخطأ الْأُقَيْشِرَ فى قوله:

إِنَّمَا نَشْرَبُ مِنْ أَمْوَالِنَا فَسَلُوا الشُّرْطِىَّ: مَا هَذَا الْغَضَبْ؟

لأن العرب لا تقول إلا: رجل شُرَطِىّ - بفتح الراء - وقد سكنها الأقيشر، وهو مولّد، لا يلتفت إلى شعره[١٥].

وممن خطأهم الأصمعى أيضًا: القُحَيْفُ العامرى، ومروان بن أبى حفصة، والطِّرِمَّاحُ بن حكيم[١٦]. قال أبو حاتم: سألت الأصمعى عن القحيف العامرى الذى يقول فى النشاش - وهو وادٍ لبنى نمير بن عامر -:

هُمُ تركوا على النّشاش صَرْعَىٰ أباحوها القشاعمَ والذئابا

فقال: ليس بفصيح ولا حجة[١٧]. وقال الرياشى: سألت الأصمعى عن مروان بن أبى حفصة، فقال لى كان مولّدًا، ولم يكن له علم باللغة[١٨]. وقال أبو حاتم حدثنا الأصمعى، قال:

---

(١١) الموشح للمرزبانى ١٦٩.

(١٢) الموشح للرزبانى ١٧٠.

(١٣) فحولة الشعراء ٤٦.

(١٤) الموشح للمرزبانى ٢٤٥.

(١٥) الموشح للمرزبانى ٢٠٠.

(١٦) انظر: فحولة الشعراء ٣١، ٥٢.

(١٧) الموشح للمرزبانى ٢٠٠.

(١٨) الموشح للمرزبانى ٢٢٧.

يقولان ما قد سمعاه ولا يفهمانه[٢٠].

* **أبو حاتم السجستانى (ت ٢٤٨ هـ):**

خطأ عُمَارَةَ بن عقيل؛ لأنه جمع (الريح) فى بعض شعره على (الأرياح) فقال[٢١]

حَـيِّ الـديـارَ كـأنها أَسْـطِارُ   بـالْوَحْىِ يَـدْرُس صُحْفَها الأحْبـارُ
لَعِبَ البِـلَىٰ بجديـدها وتَنَفَّسَتْ   عَـرَصَـاتِهَـا الأَرْيَـاحُ والأمـطارُ

فخالف القياس وكلام العرب، الذى هو (الأرواح) - بالواو -، وأما القياس؛ فلأن الياء فى المفرد (ريح) أصلها الواو، والجمع مما يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها.

وخطأه فى قوله:

وَمِـنْ لَيْـلَةٍ قَـدْ بِـتُّـهَـا غَـيْرَ آثِـم   بِسَـاجِيَـةِ الْحِجْلَين، رَيَّـانَـةِ الْـقَلْبِ

فقد قال: (ريَّـانة)، والقيـاس: رَيَّا - عـلى وزن فَعْلَى - مؤنث رَيَّـان، نحو عـطشان وعَطْشَىٰ[٢٢].

* **ابن قتيبة (ت ٢٦٧ هـ)**

ذكر أنه يقال: سمك مَلِيحٌ ومملوح، ولا يقال سمك مالح، وخطّأ ما ورد فى شعر عُذافِر وهو قوله:

بَصْـرِيَّةُ تـزوجت بَصْـرِيّـا   يُـطْعِمُهَا المـالـح والـطَّرِيَّا

وعذافر فى رأيه ليس بحجة؛ لكونه من المولدين[٢٣].

وتبع الأصمعى فى تخطئة ربيعة الرقى فى قوله:[٢٤]

لَشَتَّـانَ ما بـيْنَ اليزيـدَيْنِ فى النـدىٰ   يَـزِيـدِ سُلَيمٍ والْأغَـرِّ بن حـاتمِ

لأنه زاد (بين) بعد (شتّان)، والمأثور هو: شَتَّانَ ما هما:

* **المبّرد (ت ٢٨٥ هـ):**

خطأ أبا العتاهية، وقال عنه: «كان أبو العتاهية مع اقتداره فى قول الشعر وسهولته عليه يكثر عِثَارهُ وتُصاب سقطاته، وكان يلحن فى شعره، ويركب جميع الأعاريض، وكثيرًا ما يركب

---

(١٩) الموشح للمرزبانى ١٨٩.
(٢٠) الموشح للمرزبانى ١٧٤.
(٢١) الأغانى ٢٨/٩٦٩٦.
(٢٢) لحن العوام للزبيدى ٣٤٩.
(٢٣) أدب الكاتب ٣١٣.
(٢٤) أدب الكاتب ٤٥٨.

مالا يُخَرَّج من العروض إذا كان مستقيًا فى الهاجس، فَمِمَّا أخطأ فيه قوله:

ولــرُبَّمــا سُئِــلَ الــبــخـ ــلُ الشيءَ لا يَسْــوىٰ فتيــلا

لأن الصواب هو: لا يساوى؛ لأنه من: ساواه يساويه. وكذلك أخطأ فى قوله:

والله رَبِّ مِــنىً والــراقــصــاتِ بهــا لأشكــرنَّ يــزيــدًا حيثــما كُـنْـتُ
مــاقُلْتُ فى فضله شيئًــا لأمــدحــه إلا وفضــلُ يــزيــدٍ فــوق مــا قُلتُ

قال المبرد: صرف (يزيد) فى موضعين، لو لم يصرفه فيهما لاستقام الشعر بزحاف قبيح[٢٥].

وقال عن أبى نواس: كان لَحَّانَةً، فمن ذلك قوله:

فما ضَـرَّهــا ألَّا تكــونَ لِجَــرْوَلٍ ولا الْمُــزَنِي كَــعْــبٍ ولا لــزيــاد

إذ لحن فى تخفيفه ياء النسب فى قوله: (المُزَنِى) فى حشو الشعر، وإنما يجوز هذا ونحوه فى القوافى[٢٦].

وخطأ محمد بن يسير فى قوله:

ولــو قنعتُ أتــانى الــرزقُ فى دَعَــةٍ إن القُنُــوعَ الغِنى لاكــثــرة المــال

لأن (القنوع) إنما هو السؤال، والقانع: السائل، قال تعالى: ﴿أَطْعِمُواْ القَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾[٢٧].

وخطأ عبد الصمد بن المعذل فى قوله:

إنَّ أَبَــارَهْــمَ فى تَــكَــرُّمِــهِ بَــلَّغَــهُ الله مُــنْــتَــهــى أَمَلِهْ

لأنه ترك صرف ما ينصرف وهو (رهم)[٢٨].

* **الزُّبَيْدِىّ الأندلسى (ت ٣٧٩ هـ):**

خطَّأ الكميت فى قوله:

فَــلَا أَعْنِي بــذلــك أَسْفَلِيكُــمْ وَلَكِنِّي أُرِيــدُ بــه الــذَّوِيــنَــا

لأنه جمع (ذو) وقطعها عن الإضافة وعرفها بالألف واللام فقال: (الذَّوِين)، مع أن استعمالها المأثور أن تضاف إلى اسم جنس، قال الزبيدى: «كأن الكميت جمعه مفردًا وأخرجه مُخْرَجَ (الأذواء) فى الانفراد، وذلك غير مقول»[٢٩].

وتابع الزبيدىُّ السجستانىَّ فى تخطئة عُمَارَةَ بن عقيل فى قوله[٣٠]:

---

(٢٥) الموشح للمرزبانى ٢٣٧.
(٢٦) الموشح للمرزبانى ٢٤٢.
(٢٧) الموشح للمرزبانى ٢٦٩.
(٢٨) الموشح للمرزبانى ٣١٠.
(٢٩) لحن العوام للزبيدى ١٢
(٣٠) لحن العوام للزبيدى ٣٤٩

ومن ليلة قد بِتُّها غيرَ آثم بساجية الحجلين ريَّانة القلبِ

إذ القياس هو: رَيًّا مؤنث ريان، نحو عطشى مؤنث عطشان.

وخطأ أبا تمام فى قوله:

أَقْرِ السَّلاَمَ مُعَرَّفًا وَمُحَصَّبًا مِنْ خالدِ المعروف والهيجاء

إذ مقول العرب المأثور هو: اقْرَأْ على فلان السلام - بمعنى أبلغه إياه - ولا يقولون: أقرئه السلام - بهذا المعنى - وإنما بمعنى: احمله على أن يقرأ[٣١].

*** ابن مكى الصقلى (ت ٥٠١ هـ):**

تبع غيره فى تخطئة أبى تمام فى قوله:

إِحْدَى بنى بكر بْنِ عَبْدِ مَنَاهِ بين الْكَثِيبِ الفَرْدِ والأَمْواهِ

لأنه قال: (مَنَاهِ) - بالهاء - وصوابها أن تكون بالتاء (مَنَاة)[٣٢]. كما خطأ ابن العلاّف فى قوله:

تَدْفَعُ عَنَّا الأذى وتنصرنا بالغيب من خُنْفُسٍ ومن جُرَدِ

لأنه قال: (جُرَد) - بالدال - وصوابها أن تكون بالذال (جُرَذٌ)، فأما فى شعرٍ قديمٍ وكلامٍ فصيحٍ فلم يسمع بالدال[٣٣].

*** الحريرى (ت ٥١٦ هـ):**

خطّأ البحترى فى قوله:

أَخْلَيْتَ منه البَذَّ وهو قرارُهُ ونصبته عَلَمًا بِسَامَرَّاء

لأنه قال فى اسم البلدة: (سَامَرَّاء)، وصوابها - فى رأى الحريرى -: سُرَّ مَنْ رَأَىٰ؛ لأن المسمَّىٰ بالجملة يُحْكَىٰ على صيغته الأصلية[٣٤].

وتابع غيره فى تخطئة أبى الطيب المتنبى فى قوله:

فآجَرَكَ الإله علىَ عليل بَعَثْتَ إلى المسيح به طبيبا

لأنه قال: بعثت به إلى المسيح، والصواب: بعثته إلى المسيح؛ لأن العرب تقول فيما يتصرف بنفسه - كالإنسان -: بعثته وأرسلته، وتقول فيما لا يتصرف بنفسه - كالكتاب والدابَّة -:

(٣١) لحن العوام للزبيدى ٢٥٨.

(٣٢) تثقيف اللسان ٥٤

(٣٣) تثقيف اللسان ٦١

(٣٤) درة الغواص ٢٤٤.

بعثت به وأرسلت به، و (العليل) مما يتصرف بنفسه، فحق الفعل (بعث) أن يُعَدَّىٰ إليه بنفسه لا بحرف الجر (الباء)[٣٥].

وخطأ الحريرى المتنبى أيضًا فى مواضع من قوله:

أُحَادٍ أَمْ سُدَاسٍ فى أُحَادِ   لُيَيْلَتُنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِ

؛ لأنه استعمل (أُحاد وسُداس) بمعنى (واحدة وستّ)، وإنما هما بمعنى: واحدة واحدة، وست ست، إذ العدل فى العدد إنما يكون على وزن (فُعال أو مَفْعَل) من العدد والأصلى مكررًا. واستعمل المتنبى (سُداس) وأكثرهم يأباه ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة. وصغّر المتنبى (ليلة) على (لُيَيلة) وإنما صغرتها العرب على (لُيَيْلِيَة) بزيادة الياء على غير قياس. وناقض المتنبى نفسه فى شطر البيت الثانى؛ حيث استطال الليلة فى قوله: المنوطة بالتناد، مع أنه صغرها، والتصغير مفيد لتقليل زمنها[٣٦].

وتابع الحريرى من عاب أبا نواس فى قوله:

كأن صغرىٰ وكبرىٰ من فقاقعها   حصباء دُرٍّ على أرضٍ من الذهب

؛لأنه استعمل (صغرى وكبرى) نكرتين، وهما من قبيل مالم تُنَكِّرْهُ العرب بحال[٣٧].

كما تابع الأصمعىَّ فى رأيه الأول - الذى رجع عنه - وهو تخطئة استعمال (الحوائج) فى جمع (الحاجة)، فخطأ بعض المحدثين فى قوله:

فَسِيَّانِ بين العنكبوت وَجَوْسَقٍ   رفيع إذا لم تُقْضَ فيه الحوائج

؛ لأن الصواب أن يجمع على (حاجات) فى أقل العدد، وعلى (حَاجٍ) فى العدد الكثير[٣٨].

كما خطأ بعض المحدثين فى قوله:

فَهَبْ اللِّحْيَةَ غَطَّتْ   منه خَدًّا كالْمَرَايَا
مَنْ لعينيه التى تَقْـ   ـسِمُ فى الخَلْقِ المنايا؟

؛ لأنه جمع (مرآة) على (مرايا). والصواب أن يجمع على (مَرَاءٍ) مثل (مَراعٍ)، فأما (المرايا) فهى جمع: ناقة مَرِيٌّ - وهى التى تلد إذا مُرِىَ ضَرْعُها - وقد جمعت على أصلها الذى هو (مَرِيَّة) وإنما حذفت الهاء منها عند إفرادها؛ لكونها صفة لا يشاركها المذكر فيها[٣٩].

---

(٣٥) درة الغواص ٢٧.
(٣٦) درة الغواص ٢٠٢.
(٣٧) درة الغواص ٥٨.
(٣٨) درة الغواص ٧١.
(٣٩) درة الغواص ٢٢٥.

* **ابن هشام اللخمى (ت٥٧٧هـ):**

وقد ذكر فى كتابه (المدخل إلى تقويم اللسان) أن العمدة فى الاحتجاج إنما هو على الشعراء المتقدمين، أما المولَّدون فلا يحتج بشعرهم، وإنما يذكره هو للتمليح فقط، اللهم إلا أن يكون المولَّد من الشعراء عالمًا باللغة، أو يُقِرَّهُ على استعماله عالم باللغة.

فـ (محمد بن مناذر): الذى قال:

وَتَـرَىٰ خلفـه زُرَافَـاتِ جِيـلٍ   جـائـلاتٍ تغـزو بمثـل الأُسُـود

- بضم الزاى من (زرافات) - ليس بحجة؛ لأنه مولَّد[٤٠].

وكذلك المتنبى ليس بحجة - عنده - إذْ استعمل لفظة (بَابَة) بمعنى (الْمَرْبَىٰ) فى قوله:

أَرَىٰ مُـرْهَفًـا مُـدْهِشَ الصُّقْلَيْنِ   وَبَـابَـةَ كـلِّ غـلامٍ عـتـا

؛لأن (بابة) عند العرب، بمعنى غاية[٤١].

* **إبراهيم اليازجى - من المعاصرين:**

خطّأ أبا تمام فى قوله:

لَعَـذَلْتُهُ فى دِمْنَتَـيْنِ تقـادمـا   مَمْحُـوَّتَيْنِ لـزنـيب وَرَبَـاب

؛لأنه أعاد الضمير مذكرًا فى (تقادما) على ما هو مؤنث (دِمْنَتَيْن) - مثنى دِمْنَة - والصحيح: (تقادمتا) قال: وهو من الضرورات التى لا تباح للشاعر[٤٢].

وخطّأ بديع الزمان الهمذانى فى قوله:

وَلِى جَسَـدٌ كـواحـدة الْمَثَـانِى   وَلِى كَبِـدٌ كثـالـثـة الأثـافى

؛ لأن (المثانى) جمع (مَثْنَىٰ) - وهو الوتر الثانى من أوتار العود - فصحته: كواحد المثانى - بالتذكير[٤٣].

وخطّأ ابن هانئ الأندلسى فى قوله - يصف خيلاً -:

مُحَجَّـرَةً غُـرًّا وزُهْـرًا نَـواصِعًـا   كـأن قَبَـاطِيًّا عليهـا مُنَشَّـرَا

؛ لأنه ذَكَّرَ (مُنَشَّرَا) وهو وصف لـ (قَبَاطِيًّا) - جمع قِبْطِيَّة، وهى ثياب بيض رقاق من الكَتَّانِ كانت تنسج بمصر - فحقّها التأنيث[٤٤].

(٤٠) المدخل إلى تقويم اللسان ١٣.
(٤١) المدخل إلى تقويم اللسان ٨.
(٤٢) لغة الجرائد ٤٤.
(٤٣) لغة الجرائد ٤٤.
(٤٤) لغة الجرائد ٤٦

وخطأ الصاحب بن عباد فى قوله:

فــإنْ عَـسَىٰ مِـلْتَ إلى التَّبَــاطِى صَفَعْت بــالنَّعْــلِ قَفَــا بُقْــراطِ

؛ لأنه فصل بين (إن) الشرطية وفعلها (مِلْت) بـ (عسى)، يقول اليازجى: وهو من التراكيب التى لاتصح، ولا يمكن تصحيحها بوجهٍ، على أن المعنى الذى يريده من (عسى) مستفاد من الشرط نفسه، فزيادتها خطأ فى اللفظ، لَغْوٌ فى المعنى(٤٥).

وخطأ ابن نباتة فى قوله:

وَسَـلَبْتَ لُـبِّى وَ الْحَـشَــا وَجِـبـتْ فَـعَـيِـيـتُ بــالإيجــاب والسَّـلْبِ

؛ لأنه أنث (الحشا)؛ إذ ألحق تاء التأنيث فى الفعل بعده، والحشا مذكر فى الفصحى(٤٦).

وخطأ ابن الفارض فى قوله:

ومــا كان يـدرى ما أُجِنُّ ومــا الذى حَشَــاىَ من السِّرِّ الْمَصُــونِ أَكَنَّتِ

؛ لأنه أنث (الحشا) أيضًا - وهو مذكر - فألحق تاء التأنيث بالفعل (أَكَنَّ)(٤٧).

وخطأ المأمونىّ - من شعراء اليتيمة - فى قوله:

مِــنْ تَحْـتِـهِ عَـيْـنَــانِ مُـنْـ ـذُ انفتحــا مــا انــطبقــا

؛ لأنه كذلك أعاد الضمير مذكرًا إلى ماهو مؤنث، والأصل: انفتحتا، وانطبقتا.(٤٨)

وخطأ البُسْتِىّ فى قوله:

إلى حَتْفِى مَشَىٰ قــدمى أرى قــدمــى أراق دمى

؛ لأنه أعاد الضمير مذكرًا فى (أراق دمى) إلى (قدم) وهى مؤنثة(٤٩).

وخطأ ابن حجة الْحَمَوِىّ فى قوله فى بديعيته:

وَرُمْتُ تلفيق صبـرى كى أرى قــدمى يسعى معى، فسعى، لـكن أراق دمــى

؛ لأنه أعاد الضمير مذكرًا فى (يسعى، وسعى، وأراق) إلى (قدم) وهو مؤنث(٥٠).

وخطأ صفىّ الدين الحِلِّىّ فى قوله:

فقلبـى بــإحســـانكم فــارغ وَكَـفـىٌّ بــإنـعــامـكـم مُـبْـتَــلَىٰ

؛ لأنه ذَكَّرَ (الكف)؛ إذ أجرى عليه الوصف (مبتلى) مذكرًا، ولم يُسْمَعْ تذكير الكف إلا فى بيت تأولوه(٥١).

---

(٤٥) لغة الجرائد ٥١
(٤٦) لغة الجرائد ٤٤.
(٤٧) لغة الجرائد ٤٤.
(٤٨) لغة الجرائد ٤٥.
(٤٩) لغة الجرائد ٤٥.
(٥٠) لغة الجرائد ٤٥
(٥١) لغة الجرائد ٤٥.

وخطأ لسان الدين بن الخطيب فى قوله:

فى أَشْهُرٍ عشرةٍ طَحَنَتْهُمُ ... فَيَا رَحَى الشُّؤْمِ والْبَوارِ دُرِ

؛ لأنه: إما ذَكَّرَ (الرحى) فأعاد الضمير عليه مذكرًا فى فعل الأمر (دُرْ)، وإما أنه أبقاها على تأنيثها، فحذف الواو من الفعل الأجوف (دُرْ) والصحيح حينئذ (دُورِى) لأن عين الأجوف لا تحذف من أمر الأنثى(٥٢).

* **الشيخ محمد على النجار - من المعاصرين:**

خَطَّأ ابن الرومى فى قوله - فى مُعَلِّمِ صبيان مُغَنٍّ:

أبو سليمان لا تُرْضَىٰ طريقته ... لا فى غِناءٍ، ولا تعليم صِبْيانِ
له إذا جاوب الطُّنْبُور محتفلًا ... ضَرْبٌ بِمِصْرَ، وصوتٌ فى خُراسَانِ

؛ لأنه أدخل (لا) العاطفة غير العاملة على غير ما تدخل عليه من الخبر والنعت والحال والمعرفة، وذلك فى قوله: (لا فى غناء ولا تعليم صبيان)(٥٣).

وخطَّأ ابن المقفع - وقد وقع فيما وقع فيه ابن الرومى - فقال:

إذا ماماتَ مِثْلِى مات شخصٌ ... يموت بموته خلقٌ كثيرُ
وأنت تموت وَحْدَكَ ليس يَدْرِى ... بموتك لا الصغير ولا الكبيرُ

؛ وذلك لأن (لا) هذه إنما هى لتأكيد النفى، ولا حاجة إلى التأكيد؛ لقرب العهد بالنَّافِى، وإنما تدخل (لا) هذه - المؤكدة للنفى - على المعطوف، إذا كان فى حكم جملة ثانية(٥٤).

وخطأ أبا تمام فى قوله:

طَلَبَتْ رَبِيعُ ربيعةَ الْمُمْهَىٰ لها ... فتفيأتْ ظِلًّا لَهُ ممدودا

؛ لأنه عدّى الفعل (تفيأ) إلى المفعول به بنفسه، وهو فى الفصحى إنما يعدى بالجار (فى)(٥٥).

وخطأ البحترى فى قوله:

أَهْلًا بذلكم الخيالِ المقبلِ ... فَعَلَ الذى نهواه أَمْ لم يفعلِ

؛ لأنه وضع (أم) موضع (أو)؛ وذلك لأن أم المتصلة إنما تقع بعد همزة التسوية أو بعد همزة يطلب بها و بـ(أم) التعيين، فلا وجه لها فى البيت، ولا يصح أن يبنى كلام البحترى هنا على تقدير (سواء، والهمزة) أى: سواء أفعل الذى نهواه أم لم يفعل؛ لما يلزمه من حذف الأمرين معًا

---

(٥٢) لغة الجرائد ٤٥.
(٥٣) مجلة الأزهر ٤١٧/٢٢.
(٥٤) مجلة الأزهر ٤١٧/٢٢.
(٥٥) مجلة الأزهر ٥٩١/٢٦.

(سواء، والهمزة) ولم يُعْهَدْ مثل هذا، ولم يأت فى كلامٍ عربى يحتج به(٥٦).

وخطأ ابن المعتز فى قوله:

أثْمَـرَتْ أغصـانُ راحتـه   لِجُنَـاةِ الْحُسْـنِ عُنَّـابَـا

وفى قوله:

وَأَثْـمَـرَهَـا لا يَـبِـيُـدُ وَحَـسْـرَةً   لِقَلْبِىَ يَجْنِيَهـا بـأيـدى الخـواطـر

؛ لأنه - فى البيتين - عَدَّى الفعل (أثمر) إلى المفعول به بنفسه، وهو لازم؛ إذ الهمزة فى أوله للصيرورة - لا للتعدية - يقال: أثمر البستان، أى صار ذا ثمر، كما يقال: أورق الشجر، أى صار ذاورق(٥٧).

وخطا ابن هانئ الأندلسى فى قوله:

لقـد أنجبت منـه الكتـائب مِـدْرَهًـا   سـريـع الْخُـطَى للصـالحـات مُيَسَّـرا

؛ لأنه عَدَّى الفعل (أنجب) إلى المفعول به بنفسه، وهو لازم، يقال: أنجب الرجل والمرأة، اذا ولدا أولادًا نجباء(٥٨).

وخطأ الفضل بن الربيع فى قوله:

أَهْـلُ الـنـبـوة والخـلا   فـةِ والمحـاسِنِ رَغْمَ لاحـى

؛ لأنه استعمل (رغْم) بغير حرف جر، وهو خلاف ما أثرَ عن العرب؛ إذْ المأثور عنهم هو: برغم كذا، وعلى رغم كذا، وبالرغم من كذا، وعلى الرغم من كذا(٥٩).

وخطأ ابن عُنَيْنٍ فى قوله:

أنـا كـالـذى، أحتـاج مـا يحتـاجـه   فـاغْـنَـمْ ثـوابى والـثـنـاء الـوافى

؛ لأنه عدى الفعل (احتاج) إلى المفعول به بنفسه، وهو فى الفصحى يعدى بالجار (إلى)(٦٠).

وخطأ الحسين النشار - الشاعر الأندلسى - فى قوله:

وبـيـنِ الْخَـدِّ والـشفـتـين خَـالٌ   كَـزَنْجِىٍّ أتى رَوْضًـا صبـاحـا
تَحَـيَّرَ فى جَـنَـاهُ، فـليس يـدرى   أَيَجْنِى الْـوَرْدَ أم يجنى الأَقَـاحَـا؟

؛ لأنه جمع (الْأُقْحُوان) على (الْأَقَاحِ)، وأجرى الإعراب على الحاء، على توهم أنها آخر الجمع، والوارد فى اللغة هو (الأقاحى) بياء فى آخره مخففة أو مشددة(٦١).

---

(٥٦) مجلة الأزهر ٣٤٧/٣٠.
(٥٧) لغويات ٦٠.
(٥٨) مجلة الأزهر ٥٧٤/٣٠.
(٥٩) مجلة الأزهر ٥٧٤/٣٠.
(٦٠) مجلة الأزهر ١٢١/٢٢.
(٦١) مجلة الأزهر ٧٥٩/٢٧.

وخطأ إسماعيل التميمى فى قوله:

كـم ذا رأيت بـصـيـرًا أَعْـمَىٰ وأعـمـى بـصـيـرا

؛ لأنه زاد (ذا) فى الكلام، وهى اسم، والأسماء لا تزاد قياسًا، ووردت زيادتها فى شعر يحفظ ولا يقاس عليه[٦٢].

* * *

لعلك مُدْرِكٌ مما سبق، أن أكثر علماء اللغة والنحو على تخطئة الشعراء المولَّدين، فيما خالفوا فيه مألوف لغة العرب الخُلَّص وقياسهم المطّرد، وربما عَنَّ لك أن تجرى على سَنَنِهِمْ فى التخطئة؛ استنادًا إلى ما استندوا هم إليه من أن فى شعر هؤلاء بعضًا من اللحن؛ لابتعادهم عن البادية - موطن الفصحى - ولاختلاطهم بغيرهم من العجم، ففسد بذلك لسانهم. وربما عَنَّ لك أيضًا أن تخالف فتجيز بعض ما خالف هؤلاء المولدون إليه، أو كُلَّهُ؛ استنادًا إلى أنهم فصحاء أيضًا، وفى شعرهم من الفكرة والخيال ما يشهد ببراعتهم وحِذْقِهِمْ، وأن منهم من كان على علم باللغة، ودراية بلهجات العرب، فما يقول إلا عن حجة وبرهان لديه على صحة ما يقول.

وقبل أن تنقاد إلى رأى أولئك الْمُخَطِّئِينَ، أو هؤلاء المحتجِّين، أو تَنْهَجَ لنفسك نهجًا آخر، يحسن أن تدرس الملاحظات التالية، وبعدها ترى وترجح وتختار:

* الملاحظة الأولى:

اتضح لك مما سبق أن أكثر علماء اللغة لا يرى الأخذ بلغة المولَّدين، ويحكم باللحن على ماخالف منها قواعد الفصحى، ولكنهم - مع هذا - لم يتفقوا على الزمن الذى يُعَدُّ شاعره مولَّدًا، أى لم يرد عنهم نص قاطع فى بدء زمن هؤلاء المولدين، وإنما جرى هذا التحديد على حسب نظرة كل لغوى إلى شاعره الذى ينقد شعره، وعلى وَفْقِ تقديره هو، فقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن إسحاق الحضرمى، وعبد الله بن شُبْرُمَةَ، لا يعتدُّون إلا بلغة طبقتين من الشعراء، وهم: الشعراء الجاهليون الذين لم يدركوا الإسلام، كامرئ القيس والنابغة الذبيانى، والشعراء المخضرمون، الذين عاشوا بين الجاهلية والإسلام، كلبيد بن ربيعة وحسان بن ثابت.

أما الشعراء الإسلاميون - ويقال لهم: المتقدمون - فكانوا يعدُّونهم من المولدين، لا يأخذون بلغتهم، بل يُخَطِّئُونَ ما جاء من شعرهم - فى ظاهره - على خلاف قواعد الفصحى، وقد وجدنا من العلماء من يخطئ الفرزدق (ت ١١٠ هـ) والكميت (ت ١٢٦ هـ)

---

(٦٢) مجلة الأزهر ٢١٥١/٢٦.

وذا الرمة (ت ١١٧ هـ) وكأن التوليد عند هؤلاء يبدأ منذ النصف الثانى من القرن الأول الهجرى، قال الأصمعى عن أبى عمرو بن العلاء: «جلست إليه ثمانى حِجج، فما رأيته يحتج ببيت إسلامى»[٦٣]، وكان أبو عمرو هذا يقول عن كل من الفرزدق وجرير: «لقد أحسن هذا المولَّدَ، حتى هممتُ أن آمر صبياننا بروايته»[٦٤]، فقد جعله مولَّدًا بالإضافة إلى شعراء الجاهلية والمخضرمين.

أما الأصمعى فقد أَخَّر زمن التوليد بعض تأخير، فجعله يبدأ منذ النصف الثانى من القرن الثانى الهجرى، نقل عنه ثعلب قوله: «خُتِمَ الشعر بإبراهيم بن هَرْمَةَ، وهو آخر الحجج»[٦٥]، وإبراهيم بن هرمة هذا تُوفِّىَ فى خلافة الرشيد (حوالى سنة ١٧٦ هـ)، كمغ نقل عنه أنه كان يعجب بشعر بشار بن برد؛ لكثرة فنونه، وسعة تصرفه، وكان يجعله خاتمة من يحتج به من الشعراء، ويقول: «لولا تأخر أيامه، لفضلته على كثير من الجاهليين وغيرهم»[٦٦]، والمعروف أن بشار بن برد توفى سنة ١٦٨ هـ. لكن غير الأصمعى لم يذهب مذهب الأصمعى فى بشار، وإنما عدَّه أول الشعراء المحدثين، فلم يحتج بشعره.

وهذا الاختلاف فى تحديد الزمن الذى يُعَدُّ بدءًا للشعراء المولدين مرجعه - كما قلت - إلى تقدير كل عالم، فهو أمر إضافى، أى يقاس فيه الحاضر إلى السابق، فَيُعَدُّ مولَّدا بالقياس إليه، وهكذا بتوالى العصور، يقول ابن رشيق: «كل قديم من الشعراء فهو محدث زمانه، بالإضافة إلى من كان قبله»[٦٧].

*** الملاحظة الثانية:**

أن من العلماء من اضطرب رأيه فى أمر الاحتجاج بلغة المولدين، كالأصمعى، فهو أحيانًا يرى أن شاعرًا ليس بحجة؛ لأنه مولد، وأحيانا أخرى يرى شاعرًا آخر مولَّدًا، ولكنه حجة، وهذا يعنى أن لا صلة عنده بين الأمرين (الاحتجاج والتوليد)، فالكميت بن زيد - عنده - ليس بحجة، وإن تعلم النحو والغريب وروى الشعر، وكذلك الطرماح ومروان بن أبى حفصة[٦٨]. وعمر بن أبى ربيعة مولد، وهو - عنده - حجة، ومثله فضالة بن شريك الأسدى، وابن هرمة - وهو شاعر أموى عباسى - هؤلاء مولَّدون، وشعرهم حجة[٦٩].

بل اضطرب رأى الأصمعى إزاء المولَّد الواحد، كذى الرمة، الذى عدّه مرة حجة؛ لأنه

---

(٦٣) العمدة لابن رشيق ٩٠/١.
(٦٤) العمدة لابن رشيق ٩٠/١
(٦٥) الاقتراح فى علم أصول النحو ٧٠.
(٦٦) الأغانى ٩٩٦/٣.
(٦٧) العمدة لابن رشيق ٩٠/١.
(٦٨) فحولة الشعراء ٣٩، ٤٦، ٥٢.
(٦٩) فحولة الشعراء ٣٦.

بدوى، ومرة أخرى غير حجة؛ لتسرب عدوى اللحن إليه[٧٠]. وكعبد الله بن قيس الرقيات، الذى عدّه حجة مرة، وغير حجة مرة أخرى[٧١].

وهذا الاضطراب من الأصمعى يفسد ادِّعاء السيوطى فى كتابه (الاقتراح) إجماع العلماء على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين فى اللغة العربية[٧٢]، فَالْحَقُّ أن مسألة الاحتجاج بكلام المولدين خلافية، فمن العلماء من يرفض الأخذ عنهم مطلقًا، سواء أَدَنَا زمن المولد من زمن الاحتجاج المتفق عليه أم بَعُدَ، وسواء أكان هذا المولد موضع ثقة من العلماء أم كان متهمًا، ومنهم من يرى غير ذلك.

* **الملاحظة الثالثة:**

أن السبب الرئيسَ الذى ينبغى أن يعتد به فى عدم الأخذ بكلام المولدين، هو قِلَّةُ الثقة فى لغتهم، لابتعادهم عن البادية مَعْقل الفصحى، ولاختلاطهم فى الحاضرة بغيرهم من العجم، أو بغيرهم ممن اختلط بالعجم، أو لنشأتهم فى أحضان أمهات روميات وفارسيات، فتسربت ألفاظهن وَلُكْنَتُهُنَّ إليهم، بالتربية وطول المعاشرة، فلم يكن لهؤلاء المولدين - إذَنْ - من التمكن اللغوى ما كان للبدوى الخالص، الذى نشأ بين أبوين عربيين صغيرًا، ولم يختلط بالعجم كبيرًا.

هذا هو السبب الذى ينبغى أن يكون، وهو الذى رُوعِيَ فِعْلًا فى عدم الأخذ بلغة المولدين، ولكنْ تُصَادِفُ أحيانًا - فى كتب التراجم - أسبابًا أخرى غير لغوية، دفعت ببعض العلماء إلى الانصراف عن بعض المولدين، منها السلوك الخلقى للشاعر المولد، ككونه ماجنًا أو عابثًا أو شاربًا للخمر، ومنها التعصب المطلق لكل قديم، ورفض المعاصرة أصلًا.

فمن الذين حال السلوك الخلقى دون الأخذ بلغتهم: الشاعر (أبو نُوَاسٍ)، فالمعروف عنه أنه كان ماجنًا، مُسْتَهْتَرًا بالشراب، مجاهرًا بذلك، داعيًا غيره إلى الفسق بكل صنوفه، ولذا قال أبو عمرو الشيبانى: «لولا أن أبا نواس أفسد بهذه الأقذار - يعنى الخمور - لَاحْتَجَجْنَا به؛ لأنه كان مُحْكَمَ القول لا يخطئ»[٧٣].

أما **التعصب المطلق** لكل قديم، ورفض المعاصرة أصلًا، فقد زرع فى نفوس بعض علماء اللغة شيئًا من بذور الشك وسوء الظن بلغة معاصريهم من الشعراء، لا لشىءٍ إلا لأنهم معاصرون لهم، يَرَوْنَهُمْ كل يوم، ويتكلمون بكلامهم، فكيف يكون لكلامهم من المزية ما يرفعهم إلى مرتبة من يحتج بكلامه فى اللغة من الجاهليين، كامرئ القيس وزهير بن أبى سلمى؟.

---

(٧٠) فحولة الشعراء ٣٩، ٤٠.
(٧١) فحولة الشعراء ٣٢، ٤٦.
(٧٢) الاقتراح فى علم أصول النحو ٧٠.
(٧٣) خزانة الأدب ٣٤٨/١.

يقول البغدادى: «كان أبو عمرو بن العلاء وغيره يُلَحِّنونَ الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم، فى عدة أبيات أخذت عليهم ظاهرًا، وكانوا يعدُّونهم من المولَّدين؛ لأنهم كانوا فى عصرهم، والمعاصرة حجاب، وكان أبو عمرو هذا لا يَعُدُّ الشعر إلا ما كان للمتقدمين. وحين سئل عن انصرافه عن شعر هؤلاء قال: ما كان من حسن فقد سُبِقُوا إليه، وما كان من قبيح فهو منهم، ليس النَّمطُ واحدًا؛ ترى قطعة ديباج، وقطعة مَسِيح، وقطعة نَطْعٍ »[٧٤]، يريد أن يقول: إن فى شعرهم تخليطًا، وجمعًا بين الجيد والوسط والردىء، والأفصح والفصيح والملحون، كما يجتمع فى حَوْزَتِك الثوبُ من الحرير (الديباج)، والخشنُ (المسيح)، والبساطُ من الجلد البالى (النطع).

وقد أشار ابن جنى إلى شىءٍ من هذا؛ إذ ذكر أن فريقاً من العلماء كانوا يَرَوْن فى المعاصرة حجابًا مانعًا من الاعتداد بلغة المولدين، ودفع هو ذلك، فقد كان ابن جنى شديد الإعجاب بشعر المتنبى، ذاهبًا فى ذلك إلى أبعد مدى، وحين روى بيتًا له فى أثناء الاحتجاج لقراءة من قرأ قوله تعالى فى سورة الأنعام: ﴿وَلِيُلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ بفتح الباء - قال: «ولا تقل ما يقوله من ضَعُفَتْ نَحِيزَتُهُ، وَرَكَّتْ طريقته: هذا شاعر مُحْدَثٌ، وبالأمس كان معنا، فكيف يجوز أن يُحْتَجَّ به فى كتاب الله جل وعز؟ فإن المعانى لا يرفعها تقدم، ولا يُزْرِى بها تأخر، أما الألفاظ، فَلَعَمْرِى إن الموضع معتبرٌ فيها»[٧٥]، ويقول فى موطن آخر عائبًا من تشدد مع المعاصرين، عاتبًا عليه: «وإياك والحنبلية بَحْتًا، فإنها خلق ذميم، ومطعم على عِلَّاته وخيم»[٧٦].

ومن جهة أخرى وجدنا من العلماء من اضْطُرَّ إلى الاعتداد بشعر بعض المولدين: تقربًا إليه، واتقاءً لهجائه والتشنيع عليه فى المجالس والأسواق، ومن هؤلاء العلماء الأخفشُ وسيبويهِ مع بشار بن برد، فقد كان بشار كثير التلون فى ولائه، شديد الشَّغْب والتعصب للعجم، وكثيرًا ما كان يقول: أَزْرَىٰ بشعرى الأذانُ، وقال عنه الجاحظ: «كان بشار يَدِينُ بالرَّجْعَةِ، ويُكَفِّرُ جميع الأمة، ويصوِّب رأى إبليس فى تقديم النار على الطين، وذكر ذلك فى شعره»[٧٧]، كما كان هَجَّاءً يخشى الناس معَرَّةَ لسانه، ولذا تحاماه علماء اللغة، حتى إن من خطأه منهم رجع عن ذلك خوفًا من هجائه، واتِّقَاءً لأذاه.

روى أبو حاتم أن الأخفش طعن على بشار فى قوله:

فالآن أَقْصَرَ عن سُمَيَّةَ باطلى وأشار بالْوَجَلَىٰ عَلَىَّ مُشِيرُ

وفى قوله:

عَلَى الْغَزَلَىٰ مِنِّى السلامُ، فَرُبَّما لَهَوْتُ بها فى ظل مرءومة زُهْرِ

---

(٧٤) خزانة الأدب ٦/١.

(٧٥) المحتسب ١٤/١.

(٧٦) الخصائص ٢٤/١.

(٧٧) الأغانى ١٠٥٥/٣.

وفي قوله - يصف سفينة:

نُـلاَعِبُ نِينَـانَ البحـور، وربمـا رأيت نفوس القوم من جريها تجرى

قال الأخفش: لم يسمع من الوجل والغزل (فَعَلَى)، ولم يسمع جمع (النون) - وهو الحوت - على (نينان)، فبلغ ذلك بشارًا، فقال: وَيْلِي على القصّارين! متى كانت الفصاحة في بيوت القصّارين؟! دَعُوني وإيّاه، فبلغ ذلك الأخفش، فبكى وجزع، فقيل له: ما يُبْكيك؟ فقال: ومالي لا أبكي، وقد وقعت في لسان بشار الأعمى؟ فذهب أصحابه إلى بشار، فَكَذَّبوا عنه، واستوهبوا منه عِرضه، وسألوه ألّا يهجوه، فقال: قد وهبته للؤم عرضه، فكان الأخفش بعد ذلك يحتج بشعره في كتبه، ليبلغه، فَكَفَّ عن ذكره بعد هذا[78].

ومثل هذا روى عن سيبويه مع بشار أيضًا، وحين هجاه بشار تَوقّاهُ سيبويه، وكفّ عن تخطئته، وكان إذا سئل عن شيء فأجاب عنه، ووجد له شاهدًا من شعر بشار، احتج بـه؛ استكفافًا لِشَرِّه[79].

* **الملاحظة الرابعة:**

أن من العلماء من اتجه إلى الاحتجاج بلغة المولدين عامة، دون تفرقة بين المشهور منهم وغير المشهور، والقريب منهم من زمن الاحتجاج المتفق عليه وغير القريب، ومن له دراية لغوية أو معرفة بلهجات العرب ومن ليس له ذلك، ومن هؤلاء العلماء:

* **ابن السِّكِّيت (ت ٢٤٤ هـ):**

فقد احتج ببيت للكميت - أو كثير عزة - هو قوله:

فـما زلت أبقى الظعن حتى كـأنها .أَوَاقِي سُـدىً تغتـالُهُنَّ الحـوائـك

على أن العرب قد تخفف جمع (أوقية)، فتقول: أواق[80].

واحتج بقوله:

وميـراث ابن أبجـر حـين ألقى بـأصل الضِّنْءِ ضِنْضِئـةِ الأصيل

على جواز إضافة الشيء إلى نفسه، إذا اختلف لفظاهما؛ لأن الضِّنْء والأصل واحد[81].

* **ابن قُتَيْبَةَ (ت ٢٦٧ هـ):**

وقد احتج بشعر للطرماح بن حكيم على أن اللام قد تأتي بمعنى (على)، وذلك قوله:

(٧٨) الأغاني ١٠٥٦/٣.

(٧٩) الأغاني ١٠٥٦/٣.

(٨٠) إصلاح المنطق ١٧.

(٨١) أبواب مختارة من كتاب أبي يوسف ٢٠.

كـأنَّ مُحَـوَّاهَـا عـلى ثَـفِنَـاتِهـا   مُعَـرَّسُ خَمْسٍ وَقَّعَتْ للجنـاجن[٨٢]

واحتج بشعر لذى الرمة على أن (من) الجارة تدخل على (عن) فتكون الثانية اسمًا بمعنى (جانب)، وذلك قوله:

وَهَـيْـفٍ تَهِـيـجُ الـبَـيْنَ بـعـد تجـاور   إذا نفحـت من عـن يمـين المشـارق[٧٣]

*** الْبَطَلْيَوْسِىّ (ت ٥٢١ هـ):**

وقد أجاز أن تستعمل (الْحِشْمَة) فى معنى (الاستحياء) - على خلاف مايرى الأصمعى من قصرها على معنى (الغضب) - واستدل على ذلك بما قاله الطرماح:

ورأيـت الشـريـف فى أعـين الـنـا   س وضيعًـا وَقَـلَّ منـه احتشـامى[٨٤]

وبما قاله المتنبى:

ضـيـف أَلَـمَّ بـرأسـى غَـيْرَ محـتـشـم   السيفُ أَحْسَنُ فِعْـلًا منـهِ بِـاللِّمَـمِ[٨٥]

*** الشهاب الخفاجى (ت ١٠٦٩ هـ):**

فقد أجاز أن يقال: شَوَّشْتُ الأمر، وأمر مُشَوَّشٌ - كما يقال: أمر مُهَوَّشٌ - وكلاهما بمعنى مختلط أو فاسد - والاستعمال الأول خطأ عند الحريرى وصوابه الاستعمال الثانى، وإنما أجازه الخفاجى، اعتماداً على أنه جاء فى شعر للطغرائى، هو قوله:

وإنْ قَـدَرْتِ عـلى تشـويش غُـرَّتـهِ   فَشَـوِّشيهـا، ولا تُبْقِى ولا تَـذَرِى[٨٦]

وأجاز أن يقال: فلان مَشُوم - أى مشئوم - بمعنى صار شُؤْمًا على أصحـابه، وقـد خطأ الحريرى ذلك، وإنما أجازه هو؛ اعتمادًا على أنه ورد فى شعر للعباس بن الأحنف:

(جسدى مُبْتَلًى بقلبٍ مَشُومِ)[٨٧].

*** الشيخ محمد على النجار (ت ١٩٦٥م):**

وقد أجاز قول العامة: ازرع القطن من جديد - أى من زمن جديد -؛ اعتمادًا على أنه جاء فى شعرٍ لابن رشيق القيروانى هو قوله:

حـتى إذا أَثْـرَيْـتُ عُـدْ   تُ إلى السَّمـاحـة من جـديـد[٨٨]

---

(٨٢) أدب الكاتب ٤٠٢.
(٨٣) أدب الكاتب ٣٩١.
(٨٤) الاقتضاب ١٠٨.
(٨٥) الاقتضاب ١٠٩.
(٨٦) شرح الخفاجى على درة الغواص ٦٢.
(٨٧) شرح الخفاجى على درة الغواص ٧٦.
(٨٨) مجلة الأزهر ٤٥٢/٢٨.

كما أجاز أن يستعمل (التلاشي) - بمعنى العدم والفناء - فى قولهم: تَلَاشَىٰ الشيءُ، وأن ينسب إلى (رأس المال) فيقال: الرَّأْسَمَالِيّ، والرَّأْسَمَالِيَّة - وحينئذ تفتح سينه، كما يفعل بآخر الجزء الأول من المركب المزجى - وإنما أجاز ذلك؛ اعتمادًا على وروده - أو ورود نظيره - فى كلام للمولّدين[٨٩].

* الملاحظة الخامسة:

أن من العلماء من ذهب مذهبًا وسطًا، فلم يَرْتَضِ المنع المطلق ولا الإجازة المطلقة، وعمدتهم فى ذلك النظرُ إلى حال المولد، وحظه من الدراية اللغوية، ولهجات العرب، ثم موقفُ علماء اللغة فى عصره من استعماله قبولاً أو رفضًا، فَقَبِلَ هؤلاء لغة المولَّد، متى ثبت أنه ذو دراية بالفصحى، أو سكت علماء اللغة عن تخطئة بعض استعماله عند انشغالهم بنقد شعره، فلو كان ذلك من اللحن ما سكتوا عن الإشارة إليه.

ومن هؤلاء:

* ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ):

وهو من هؤلاء الذين فَصَّلوا فى الاحتجاج بلغة المولدين، وقد سبق أنه كان معجبًا بشعر المتنبى، وَثِيق الصلة به، حتى كان المتنبى إذا سئل عن شيء من دقائق النحو والتصريف فى شعره، يقول: «عليكم بالشيخ الأعور - ابن جنى - فَسَلُوه؛ فإنه يقول ما أردت ومالم أُرِدْ»[٩٠]، وهو من الذين يَرَوْنَ المولَّدين من الشعراء كالقدماء منهم، وهو فى ذلك مُقْتَدٍ بأستاذه أبى على الفارسى، فحين سأله: هل يجوز لنا فى الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا؟ قال: «كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا، وإذا كان كذلك، فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا، وما بين ذلك بين ذلك»[٩١].

ومعنى هذا أن المولدين - يُحْتَجُّ بلغتهم، كما يحتج بلغة من سبقهم، كامرئ القيس والنابغة، وأنهم جميعًا على قَدَم سواءٍ، فيما يباح للشاعر ومالا يباح، وقد وضح ابن جنى ذلك فيما بَعْدُ حيث قال عن كثرة ماورد فى أشعار المحدثين من الضرورات، كقصر الممدود، وصرف مالا ينصرف، وتذكير المؤنث ونحوه: «قد حضر ذلك وشاهده جِلَّةُ أصحابنا - من أبى عمرو إلى آخر وقت، والشعراء من بشار إلى فلان وفلان - ولم نَرَ أحدًا من هؤلاء العلماء أنكر على

(٨٩) مجلة الأزهر ٢١/١١١٠، ٢٨ - ٨٦.
(٩٠) مقدمة الخصائص ٢١/١.
(٩١) الخصائص ٣٢٣/١.

أحد من المولدين ماورد فى شعره من هذه الضرورات التى ذكرناها وماكان نحوها، فدل ذلك على رضاهم به، وترك تناكرهم إياها. فإن قلت: فقد عِيبَ بعضهم - كأبى نواس وغيره - فى أحرف أُخِذَت عليهم؟ قيل: هذا كما عِيبَ الفرزدق وغيره فى أشياء استنكرها أصحابنا، فإذا جاز عَيْبُ أرباب اللغة وفصحاء شعرائنا كان مثل ذلك فى أشعار المولدين أَحْرَىٰ بالجواز، فإذا كانوا قد عابوا بعض ما جاء به القدماء فى غير الشعر، بل فى حال السَّعَة وموقف الدَّعَة، كان ما يَرِدُ من المولدين فى الشعر - وهو موقف فُسْحَةٍ وُعُذْرٍ - أَوْلَىٰ بجواز مثله»[٩٢].

وأنت تجد ابن جنى فى هذا النص قد اعتمد فى الاحتجاج بالمولدين على سكوت العلماء والشعراء فى زمنهم عن تخطئة ما يبدو مخالفًا من أشعارهم لقواعد الفصحى، وهم أَوْلَىٰ الناس بالإشارة إلى مثل ذلك؛ جريًا على طبع البشر، مما يكون بين أهل العصر الواحد من تنافس أو نقد وتجريح. فالسكوت عند ذلك - إِذَنْ - دليل الثقة فى لغتهم، والأخذ بها.

*** الزمخشرى (ت ٥٣٨ هـ):**

وقد جرى على هذا النهج التفصيلى أيضًا، فأخذ بأشعار الثقة من المولدين، وإن اختلفت نظرته إلى حَدِّها عن نظرة ابن جنى السابقة، فهو يراها فى الدراية بأوضاع اللغة والإحاطة بقوانينها، أى أن يكون الشاعر عالمًا باللغة ومن رواتها ولا اعتدادَ بسكوت العلماء وشعراء زمنه عن تخطئته أو عدم سكوتهم، ولذا وجدناه يستشهد بشعر لأبى تمام (ت ٢٢١ هـ) - وهو من شعراء الطبقة الرابعة - فى تفسيره (الكشاف)، عند قوله تعالى فى سورة البقرة: ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ وقال: «وهو وإن كان مُحْدَثًا لا يستشهد بشعره فى اللغة، فهو من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه؛ ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك؛ لوثوقهم بروايته وإتقانه»[٩٣].

وقد اقتدى بالزمخشرى فى هذا: الإمام رضى الدين الأستراباذى (ت ٦٤٦هـ) إذ استشهد بشعر لأبى تمام فى مواضع عدة من شرح الكافية - على ما قرره البغدادى فى خزانة الأدب.

*** ابن هشام اللخمى (ت ٥٧٧ هـ):**

فقد رفض أن يخطِّأ المتنبى، حين أضاف (آل) إلى الضمير فى قوله:

وَاللَّهُ يُسْعِدُ كل يوم جَدَّهُ ... ويَزِيدُ من أعدائه فى آلِهِ

- أى فى أهله - والمقرر فى الفصحى أن تضاف (آل) إلى الظاهر، وحجته فى ذلك أن «الناس عُنُوا بانتقاد شعره، وكان فى عصره جماعة من اللغويين، كابن خَالَوَيْهِ وابن جنى

(٩٢) الخصائص ٣٢٧/١.

(٩٣) خزانة الأدب ٧/١.

هذا البيت»[٩٤].

كما رفض ابن هشام اللخمى أن يخطأ أبوالعلاء المعرى، حين أتى بالمصدر المؤول من أنَّ واسمها وخبرها سادًّا مَسَدَّ مفعولى (هَبْ) بمعنى: افْرِضْ واحْسِبْ، فى قوله:

فَـهَبْ أنِّى دَعْـوتُـكَ لِلتَّـصَـافِى عَـلَىٰ غَـيْرِ الْمُعَتَّقَـةِ الشَّـمُـولِ

إذ المقرر عند العلماء أن تنصب المفعولين صراحة، كما فى قوله:

فقلت: أَجِـرْنى أَبَـا مَـالِـكٍ وإلاَّ فَـهَبْـنى امْـرَءًا هَـالِكـا

قال اللخمى: «لأنه - وإن كان لا يحتج بشعره - يحتج بعلمه، فقد كان إمامًا فى اللغة، ونهايةً فى الثقة، وقَلَّ أن يخفى عليه هذا، وقد شرح شِعْرَهُ الأستاذ أبو محمد بن السِّيدِ وكان مقدَّمًا فى الأعيان، معدودًا فى جملة أهل الشان، ولم يقع له اعتراض على هذا البيت، بل جوّزه، ولا ينبغى أن يحمل البيت على الضرورة؛ إذ كان من الممكن أن يقول: فَهَبْنِى قد دعـوتك للتصافى»[٩٥].

* * *

* وأنا أختار ما أختاره كل من ابن جنى والزمخشرى وابن هشام اللخمى، فأميل إلى أن يؤخذ بلغة بعض الشعراء المولدين ممن كانوا حتى نهاية القرن الرابع الهجرى، فينال شعرهم من المزية ما ناله شعر السابقين ممن يحتج بهم، وعلى هذا لا يحكم باللحن على ما خالف منه قواعد اللغة، وإنما يُعَدُّ من الضرورات الشعرية التى تباح لهم - على ما قاله الفارسى، وأخذ به ابن جنى.

ولا تتم المفاضلة بين هؤلاء المولدين على أساس القرب الزمنى من عصر الاحتجاج، ولا على أساس الاكتساب اللغوى بالتعلم والتلقين، وإنما تؤسس المفاضلة على شهرة هؤلاء فى الإجادة والإتقان، واشتراكهم مع أقرانهم ومع علماء اللغة فى أيامهم فى مساجلات أدبية ولغوية، دون أن يعترض أحد من الثقات على بعض استعمالهم، فذلك كُلُّه كافٍ لغلبة الظن بأنهم قالوا ما قالوا وهم يعلمون توجيهه وتخريجه من لغات العرب، وغَلَبَةُ الظن كافيةٌ فى إثبات المسائل اللغوية.

ويحضرنى الآن من الشعراء المولَّدين الذين ينطبق عليهم ذلك: بشار بن برد، وأبو نواس، والمتنبى.

---

(٩٤) المدخل إلى تقويم اللسان ٥٠.

(٩٥) المدخل إلى تقويم اللسان ٦٤.

أما بشار، فَيَدُلُّك على قدرته اللغوية وتمكنه من الفصحى ماارواه الأصفهانى فى كتابه (الأغانى) عن أحمد بن المبارك، عن أبيه: «قلت لبشار: ليس لأحد من شعراء العرب شعر، إلا وقد قال فيه شيئًا استنكرته العرب من ألفاظهم وشُكَّ فيه، وإنه ليس فى شعرك ما يُشَكُّ فيه!، قال: ومن أين يأتينى الخطأ؟ وُلِدْتُ هاهنا، ونشأت فى حجور ثمانين شيخًا من فصحاء بنى عقيل، ما فيهم أحد يعرف كلمة من الخطأ، وإن دخلت إلى نسائهم، فنساؤهم أفصح منهم، وأَيْفَعْتُ فَأَبْدَيْتُ إلى أن أدركت، فمن أين يأتينى الخطأ؟»[96].

وأما أبو نواس فقد قال عنه الجاحظ: «لما مات أبو نواس حضرت لأشترى من كتبه شيئًا، فَأُخْرِجَتْ إلينا قَمَاطِرُ، ما فيها إلا لغات العرب، وما فيها شعر شاعر البتة»[97]. وجاء عن أبى على الأصفر - وكان من رواة أبى نواس - أن أبا نواس أنشد قصيدته التى أولها:

أيها المُنْتَابُ مِنْ عَفَرِهْ   لَسْتَ من ليلى ولا سَمَرِهْ

قال أبو على: فقلت له: أرأيت قولك:

كَمَنَ الشَّنَآنُ فيه لنا   كَكُمُونِ النارِ فى حُجُرِهْ

كيف عاد الضمير مذكرًا فى (حجره) إلى النار - وهى مؤنثة -؟ فقال أبو نواس: رددت التذكير إلى النُّور، ومثل هذا فى أشعارهم كثير إن فَتَّشْتَه، قال: فعلمت أنه لا يقول شيئًا إلا عن علم وحجة بما يقوله»[98].

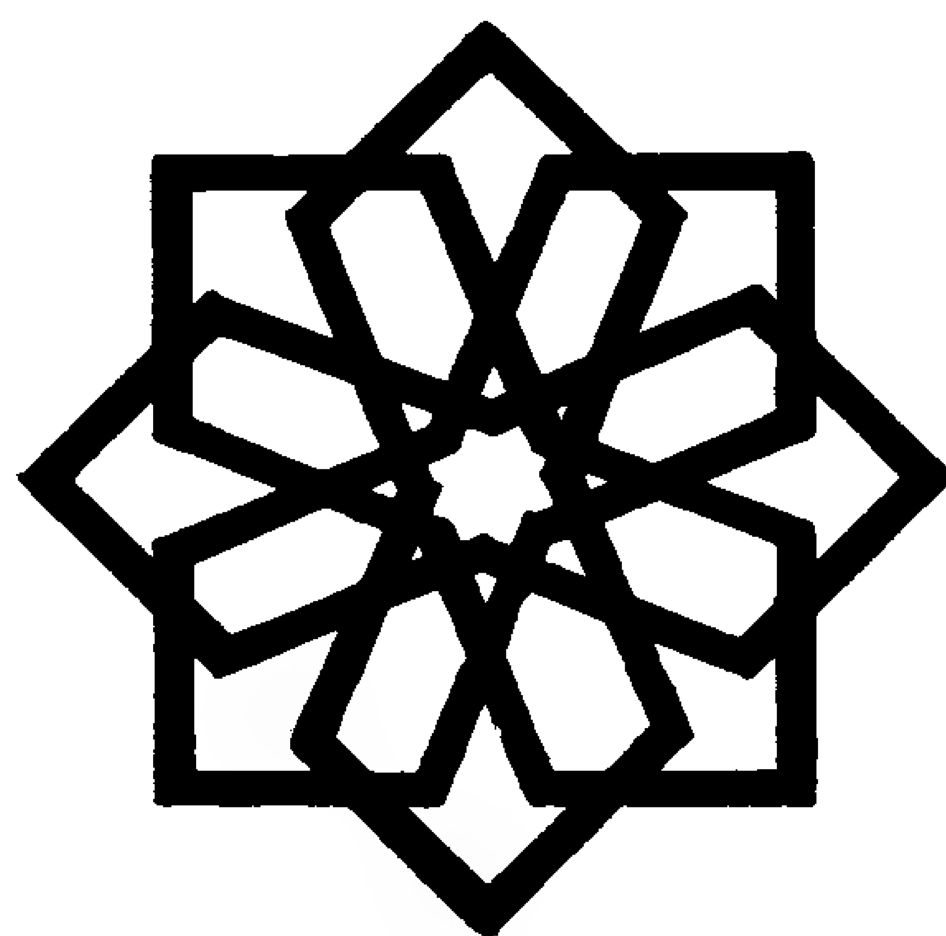
وأما المتنبى فيقول عنه الشهاب الخفاجى: «يُجْعَلُ ما يقوله بمنزلة مايرويه»[99]، كما يقول عنه ابن خِلِّكَانَ: «كان من المكثرين من نقل اللغة، والمطَّلعين على غريبها وحُوشِيِّهَا، ولا يُسْأَلُ عن شىء إلا استشهد فيه بكلام العرب من النظم والنثر، حتى يقال: إن الشيخ أبا على الفارسىّ - صاحب الإيضاح والتكملة - قال يومًا: كم لنا من المجموع على وزن (فِعْلَى)؟ فقال المتنبى فى الحال: حِجْلَى وظِرْبَى، قال الشيخ أبو على: فطالعت كتب اللغة ثلاث ليالٍ، لَعَلِّى أجِدُ لهذين الجمعين ثالثًا، فلم أَجِدْ، وَحَسْبُكَ من يقول فى حقه أبو على هذه المقالة»[100].

ولك أن تضم إلى هؤلاء من الشعراء: البحترى (ت ١٩٩ هـ) وأبا العتاهية (ت ٢١٣ هـ) وأبا تمام (ت ٢٣٢ هـ) وابن الرومىّ (ت ٢٧٦ هـ) وغيرهم ممن أجمعت كتب الطبقات والتراجم على شهرتهم والثقة فيما يقولونه من المولدين حتى نهاية القرن الرابع الهجرى، ولا ضَيْرَ فى إطالة زمن الاحتجاج اللغوى حتى نهاية هذا القرن؛ إذ كانت اللغة لا تزال فصيحة

---

(٩٦) الأغانى ٣/٩٩٦.
(٩٧) الأغانى ٣٠/١٠١٦٦.
(٩٨) الأغانى ٢٩/٩٩٥٠.
(٩٩) شرح الخفاجى على درة الغواص ١٩٢
(١٠٠) وفيات الأعيان ١/١٠٢.

على ألسنة هؤلاء الشعراء فى الحاضرة، فَصَاحَتَها على ألسنة أهل البدو، الذين استمر العلماء يَتَلَقَّونَ عنهم حتى نهاية هذا القرن، أما بعد هذا، فالثقة قد ضعفت بالجميع، حتى بالأعراب فى البادية، ومن ثَمَّ توقف الاحتجاج أصْلاً.



المعيار السادس

لغة المُصَنِّفِينَ

وهم جماعة خاصة من المولَّدين، من غير الشعراء، اهتمت بالتصنيف فى الفقه، أو فى الحديث، أو فى الأدب، أو فى التاريخ، أو فى علوم اللغة، أو فى غير ذلك من مجالات التصنيف.

وليس لهؤلاء المصنفين عند نَقَدَةِ الاستعمال اللغوى من الثقة فى لغتهم، ما يرفعها إلى رتبة الاحتجاج بها علي تصحيح استعمال للعامة أو لغيرهم، فَهُمْ - فى نظرهم - كغيرهم من الناس، يتكلمون أو يُصَنِّفُون فيخطئون أو يصيبون؛ وذلك لأنهم غير مطبوعين على العربية، وإنما هم أعاجمُ استعربوا بالتعلم، فليس ببعيدٍ أن يجرى على لسانهم وفى كتبهم، مالم يُفْطَروا عليه من دقائق الفصحى، فى اللفظ أو التصريف أو التركيب، ولُغَةُ العرب أوسع من أن يحيط بها متكلم، ولها من طرق التعبير مالا يَفْطُنُ إليه إلا العربى الخالص، وربما قَضَىٰ متعلم اللغة بالاكتساب دون أن يهتدى إلى كثيرمن هذه الطرق الخفية، يستوى فى ذلك من صنف فى علوم اللغة أو فى غيرها، ومن هنا وجدنا من نقدة الاستعمال اللغوى من يتتبع المصنفين فى لغتهم بالتخطئة، ومن هؤلاء:

*** الأصمعى (ت ٢١٦ هـ)، وأبو حاتم السجستانى (ت ٢٤٨ هـ):**

فقد خَطَّأَ كُلًّا من سيبويه وأبى عبيدة فى استعمال (حين وحيث)، جاء فى لسان العرب: «ومما تخطئ فيه العامة والخاصة باب حين وحيث، غلط فيه العلماء مثل أبى عبيدة وسيبويـه، قال أبو حاتم: رأيت فى كتاب سيبويه أشياء كثيرة، يجعل حين حيث، وكذلك فى كتاب أبى عبيدة بِخَطِّه»، والمعروف أن (حين) ظرف للزمان، و (حيث) ظرف للمكان، ولكل واحد منها موضع لا يجاوزه.

وخَطَّأَ كُلًّا من سيبويه والأخفش وابن المقفع فى استعمال (كلّ وبعض) بالألف واللام، ولم يَرِدْ ذلك عن العرب، لأنهما لا ينفصلان عن الإضافة لفظًا أو معنى، والإضافة لا تجامع أداة

---

(١) لسان العرب (حيث، حين).

(٢) لسان العرب (بعض).

التعريف، قال أبو حاتم: «قلت للأصمعي: رأيت فى كتاب ابن المقفع: (العلم كثير، ولكن أخذ البعض خير من ترك الْكُلّ)، فأنكره أشدَّ الإنكار، وقال: الألف واللام لايدخلان فى (بعض وكُلّ)؛ لأنهما معرفة بغير ألف ولام، وفى القرآن العزيز: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾، قال أبو حاتم: ولا تقول العرب: الْكُلّ ولا البعض، وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش فى كتبهما؛ لقلَّة علمهما بهذا النحو، فاجتنب ذلك؛ فإنه ليس من كلام العرب».

*** الحريرى (ت ٥١٦ هـ):**

وهو أكثر علماء اللغة تعقبًا لأخطاء المصنفين - واللغويين عمومًا - وله كتاب (درة الغواص فى أوهام الخواص)، وواضح من عنوانه أنه يصحح ما أخطأ فيه خاصة زمانه من الاستعمال اللغوى، ولا شك أن منهم كثيرًا من المصنفين فى اللغة وغيرها، وقد جاء فى مقدمته: «إنى رأيت كثيرًا ممن تَسَنَّمُوا أَسْنِمةَ الرُّتَب، وَتَوسَّمُوا بِسِمةِ الأدب، قد ضَاهَوْا العامة فى بعض مايَفْرُطُ من كلامهم، وَتَرْعُفُ به مَرَاعِفُ أقلامهم، مما إذا عُثِرَ عليه، وأُثِرَ عن الْمَعْزُوِّ إليه، خَفَضَ قَدْرَ الْعِلْيَة، وَوَصَمَ ذا الحِلْيَة»[٣].

*** شاكر شقير اللبنانى (من علماء العصر الحديث):**

فقد حَزَّ فى نفسه أن يجيء الخطر على الفصحى من قِبَل أصحابها أنفسهم - الذين هم أَوْلَى الناس بحمايتها - وهؤلاء هم أرباب القلم، ممن ليس لهم مَأْرَبٌ سوى الحرص على كسب المال، لا كسب المعرفة، ولا حسن التعبير وصحته، فَهُمْ إذا نظروا فى كتب المتقدمين كان نظرهم على سبيل التسلية، لا الاستفادة، فكأنهم آلة تتحرك بأيدى حامليها، وهم يَتْلُونَ الأشعار تلاوة مُتَفَكِّهٍ، لاتلاوة مستفيد[٤].

لقد كثر التأليف حقًا - على ما يرى شقير - ولكن كثرت معه أخطاء اللغة حتى شملت كل المطبوعات، والعلة معروفة تصعب مداواتها؛ لأن كثيرًا من الكُتَّاب قد تعلموا فى المدرسة بعض مبادئ العربية، وبعضهم ليس لديه إلمام كافٍ بها، فيستند إلى غيره، ومن فَوْرِ أن يخرج المتعلم من المدرسة - وأحيانًا قبل أن يخرج منها - يَطْرَحُ بضاعته على الناس، فيطبع المقالات والأشعار، وهو يَهْرِفُ بمالا يعرف، فهذا الذى هتك سِتْرَ العربية، ومَزَّق حجابها كُلَّ مُمَزَّق، وشَعَّثَ وَجَنَاتِها الناعمة، فاختلط غَثُّهَا بِسَمِينها، وفصِيحُها بكلام العامة[٥].

وعلى هذا، وجدنا شقيرًا يعقد فى كتابه (لسان غُصْن لبنان) بابًا بعنوان: (بيان ما يقع لبعض المشاهير)[٦]، ذكر فيه أنْ لا علاقة بين العلم باللغة واستعمالها، فقد يكون زيدٌ نحويًّا، وعمرو

(٣) درة الغواص: ٣.
(٤) لسان غصن لبنان ٢.
(٥) لسان غصن لبنان ١.
(٦) لسان غصن لبنان ٣٣.

لغويًّا، وبكرٌ شاعرًا مُجيدًا، ولكن العصمة لله وحده، وإن المستقصى إذا وجد شيئًا من هفوات العلماء لا يصح أن يَغُضَّ الطَّرْفَ عن إظهاره؛ لئلا يتهور من يَطَّلِعُ على ما يكتبون، ولا يُلَامُ بذلك عند أرباب الإنصاف؛ لأن مراعاة قوانين اللغة أَوْلَىٰ من مراعاة الخواطر.

ويرى شقير أن تخطئة علماء اللغة غير مقصور على العرب فقط، فكثيرًا ما خطأ الإفرنجْ علماءهم، الذين يستندون على أقوالهم؛ لتأييد القواعد، حتى لقد وضع (شبصال) كتابًا نفيسًا فى قواعد اللغة، أظهر بكل صراحة خَطَأَ مشاهير العلماء وفحول الشعراء فى عدة مواضع. وفى مقدمة من خطّأهم شقير: علماء النحو الذين يستعملون جموع القلة فى موضع جموع الكثرة، وعكس ذلك، فى قولهم: حروف العلَّة، وأحرف الهجاء وفى بعض كتب النحو ترى: الحروف المشبَّهة بـ ليس، والحروف المشبَّهة بالفعل. وهو يحمل ذلك منهم على السهو والتسامح[٧].

* **الشيخ إبراهيم اليازجى (من علماء العصر الحديث):**

وهو لم يفرق فى التخطئة بين استعمالٍ ورد عن عالم لغوى فى مؤلف له، أو وعن عالم غير لغوّى:

فمن علماء اللغة الذين خطأهم اليازجى:

الحريرى: فقد خطأهُ حيث قال فى المقامة النصيبية: «وكان يومًا حَامِى الوديقة، يانع الحديقة»؛ لأن الفعل (يَنَع) إنما يَرِدُ فى اللغة بمعنى (نضج)، فيقال: ثمر يانع أى ناضج، ولا يستقيم ذلك مع الحديقة[٨].

كما خطأه فى قوله فى المقامة الحجرية: «أما إنك لو ظَهَرْتَ على عيشى المنكدر»؛ لأن الفعل (كَدَرَ) لازم، فلا يصاغ منه للمجهول ولا يبنى منه مطاوع، ولم يأت (كدر) متعديًا إلا فى نحو: كدر الماء، بمعنى: صَبَّهُ، ولم يأت فى معجمات اللغة (انكدر) بالمعنى الذى أراده الحريرى[٩].

وكذلك خطأه فى تعدية الفعل (خَلَّد) إلى مفعولين فى قوله: «فَخَلَّدُوها بطون الأوراق»، وهو يتعدى إلى الثانى بحرف الجر[١٠].

الشريشى (شارح مقامات الحريرى):

فقد خطأه اليازجى فى تعقيبه على قول الحريرى السابق: (يانع الحديقة) بقوله: أى ناعم الروضة. وفى قوله فى خطبة شرحه: ولم يزل كُلَّ عصر من حملته بَدْرٌ طالع، وزَهْرُ غُصْنٍ يانع»[١١].

---

(٧) لسان غصن لبنان ٣٠.
(٨) لغة الجرائد ٨.
(٩) لغة الجرائد ٢٥.
(١٠) لغة الجرائد ٣٤.
(١١) لغة الجرائد ٨.

ومن العلماء غير اللغويين الذين خطأ اليازجى استعمالهم:

أبو الفدا فى كتابه (المختصر فى أخبار البشر)؛ إذ أجرى الفعل (استأسر) متعديًا بنفسه، فقال فى حوادث سنة ٦٥٨هـ: «وقُتِلَ مُقَدَّمُهُمْ كتبغا واسْتُؤْسِرَ ابْنُهُ»(١٢).

كما خطأه فى جمعه ؛البُرْج) على (أَبْرِجة) حيث قال: «وأخذوا رأسه – يعنى الابن – وَمَضَوْا به إلى طاهر، فنصبه على بُرْج من أَبْرِجة بغداد»(١٣).

ابن خُلْدُون فى كتابه (المقدمة فى التاريخ)؛ إذ استعمل الفعل (مازال) بمعنى (مادام) حيث قال فى الفصل الخامس من الكتاب الأول: «ولا تزال الصناعات فى التناقص، مازال الْمِصْـرُ فى التناقص».(١٤).

السيوطى؛ إذ أتى بحرف الجر (من) جارًّا للمفضل عليه بعد أفعل التفضيل المقترن بالألف واللام، فقال فى المقامة الوردية: «والأشرف من كل ريحان فَخْرًا»(١٥).

المسعودى فى كتابه (مروج الذهب) عند الكلام عن كسرى أَبْرَوِيْز؛ حيث قال: «وأمر لجنود مُورِيقَسَ بالأموال والمراكب والكَسَاوَىٰ»، فجمع الكسوة على (الكساوى)، وهو جمع غريب، لم يرد عن العرب(١٦).

*** أحمد العوامرى (من علماء العصر الحديث):**

وله دراسة فى الجزءين: الأول والثانى من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بعنوان (بحوث وانتقادات لغوية متنوعة)، انتقد فيها زُهَاءَ خمسين استعمالاً لِلْكُتَّاب، وقال فى مقدمتها: إنـه أَعَدَّها بعد تمحيص وتحقيق، ودَعَمَها بالحجج اللغوية المستمدة من المراجع الصحيحة، ومن ذلك:

أنه خطأ استعمال (الواسطة) بمعنى (الوسيلة) فى نحو: يضىء المصباح بواسطة الكهرباء، ثم قال: «وقد فشا هذا الاستعمال فى الأَلْسُنِ والكلام بهذا المعنى فى العصور الحديثة، وإنك لتراه كثيرًا فى كتب النحو والصرف والكلام والمنطق والتصوف، وغيرها للمتأخرين من المؤلفين»(١٧).

كما خطأ الفيروز آبادى فى (القاموس المحيط)؛ إذ استعمل الفعل (تَمَذْهَبَ) فى المادة (قلص) فقال: «فلما رأى الشافعىَّ انتقل إليه، وتمذهب بمذهبه»(١٨)، فأخذ فعلاً من الاسم (المذهب) على توهم أصالة الميم الزائدة، ولم يرد ذلك عن العرب فى هذه المادة.

وفى رَدِّه على الأب أنستاس الكرملى – الذى استساغ أن يقـال: اكتشف الشىء؛ لأن

---

(١٢) لغة الجرائد ٢٢.
(١٣) لغة الجرائد ٥٥.
(١٤) لغة الجرائد ٥٠.
(١٥) لغة الجرائد ٥٦.
(١٦) لغة الجرائد ٥٥.
(١٧) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٥٨/٢.
(١٨) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٩٤/٢.

اليازجيّ استعمله، وهو فى رأيه حجة - قال العوامرى يُفَنِّدُ ذلك: «كيف نحتج بما يكتبه العلاَّمة اليازجى، على أنه من تعبيره هو، ونحن لا نحتج بكلام المتأخرين من أئمتنا اللغويين: كابن منظور والفيروز آبادى والفيومى والزبيدى وغيرهم، من الفطاحل الذين حفظوا العربية من الشَّتَات والدُّثور، فنحن إذا عثرنا فى أثناء كلامهم - فى شرح عبارة أو تفسير لفظ - على كلمة أو تركيب لم تَنُصَّ عليه اللغة فيما نعلم، وجب ألاَّ نأخذه عنهم، إلا إذا كشف لنا البحث عن وجوده فيما بَعْدُ، فى كلام عربى صحيح، فهؤلاء الأعلام نَقَلةٌ ورُوَاةٌ لاغَيْرُ، وليس فى كلامهم قُوَّةٌ أن يُحْتَجَّ به»[١٩].

* الشيخ محمد على النجار (من علماء العصر الحديث):

وقد اتخذ لنفسه معيارًا متشدِّدًا فى إجازة ما ورد فى كلام المؤلفين، مخالفًا ماورد عن العرب، فقال فى مقام تخطئة بعض ذلك: «إن هذا لم يُسْنَدْ عن العرب حتى يكون فيه الحجة، وإنما هو من كلام اللغويين، وقد تقرر أن العلماء يحتج فى اللغة بروايتهم، لا بكلامهم»[٢٠]، وعلى هذا خطأ بعض استعمال المؤلفين، من اللغويين وغيرهم.

فمن اللغويين الذين خطأهم:

ابن منظور فى معجمه (لسان العرب)، والفيروز آبادى فى معجمه (القاموس المحيط) حيث أَحَلَّ كل منهما الظرف (مع) محل الواو العاطفة مع الفعل (اجتمع) الدال على المشاركة، فقد قالا: «جامعه على كذا: اجتمع معه».

الزَّبِيدىّ فى معجمه (مستدرك التاج)، حيث رأى أن (الصدارة) ترد بمعنى التقدم والأَوَّلية، ويرى الشيخ النجار أنه اعتمد فى تدوينها على الشهرة، واستفاضتها فى ألسنة معاصريه من المؤلفين، فزعمها عربية، وليست عربيةً، وكثيرًا ما يفعل الزَّبِيدِىُّ هذا فى استدراكه[٢١].

ومن غير اللغويين الذين خطأهم:

أبو عمرو الدانى: حيث قال فى خطبة كتابه (التيسير فى القراءات السبع): «فأجبتكم إلى ما سألتموه، وأعملت نفسى فى تصنيف مارغبتموه»، فأخطأ فى تعدية الفعل (رغب) بنفسه، وهو مما يُعَدَّى بالحرف.[٢٢].

القلقشندى: حيث قال فى الباب السادس من كتابه (صبح الأعشى): «ما يكتب فى الحوادث والماجريات، ويختلف الحال فيها باختلاف الوقائع، فإذا وقعت مَاجَرَيَةٌ وأراد الكتابة بها

---

(١٩) مجلة مجمع اللغة العربية ٢/٢٩٣.
(٢٠) مجلة الأزهر ٢٨/٥٨١.
(٢١) لغويات ١٢٦.
(٢٢) مجلة الأزهر ٢٧/٢٧٣.

إلى بعض إخوانه، حكى له تلك المَاجَرِيَةَ فى كلامه»، فقد استعمل (المَاجَرَيَات) - خطأ - جمعًا لـ (ماجرية)، وقواعد الصرف تخطِّئ هذا المفرد؛ إذ حَقُّه أن تقلب الياء فيه ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها(٢٣).

* * *

وعلى الجانب الآخر: وجدنا من نَقَدَة الاستعمال اللغوى من يجيز لغة المصنفين إن هى خالفت مشهور الوارد اللغوى، بل يصحح ما جاء من كلام العامة على منهاجها، وقد يبالغ بعضهم فى حسن ظنه بهذه اللغة، فيعتدُّ بلغة المصنفين من غير علماء اللغة، كالفقهاء، والمفسرين، وعلماء المنطق والكلام وغيرهم. ومن أشهر هؤلاء المُعْتَدِّينَ باستعمال العلماء اللغوى، وتصحيح كلام العامة به:

*** ابن هشام اللخمى (ت ٥٧٧ هـ):**

فقد صحح أن تجمع (ذو) - بمعنى صاحب - وأن تدخل عليها الألف واللام، وذلك مخالف للقاعدة النحوية، التى تُلْزِمُها الإفرادَ والإضافة إلى اسم جنس غير علم، وتجردها من أداة التعريف، واستند اللخمى فى ذلك إلى استعمالِ لأبى العباس المبرد فى كتابه (الكامل فى اللغة والأدب)، فقد ذكر فيه بابًا بعنوان (باب ذكر الأذواء من اليمن)، يقول اللخمى: «فأتى به مجموعًا جمع التكسير، مُعَرَّفًا بالألف واللام، وهو من أهل اللغة المحتج بقوله؛ لرسوخه فيها وثقته، وحاشاه أن يدخل فى كتابه أو يُبَوِّبَ على باب من أبوابه مالم تستعمله العرب فى مقاماتها، ولا عُرِفَ من لغاتها، وهو من أئمة النحويين واللغويين غير مُدَافَعٍ فى بضاعته وبلاغته وحسن عبارته، ومن قرأ كتبه ووقف على: ما اللغة؟ عرف ذلك يقينًا، إن كان له بصر يهديه، وبصيرة ترشده»(٢٤).

*** ابن كمال باشا (ت ٩٤٠ هـ):**

وذلك أنه فى كتابه (التنبيه على غلط الجاهل والنبيه) صنف الأخطاء إلى ثلاثة أنواع:

فَنَوْعٌ أجازه بعض العلماء مطلقًا، أو فى بعض الأحوال: كالضِّفْدَع - بفتح الدال - والْجَنَازَة - بفتح الجيم -، والْحَلَقَة - بفتح اللام - والتُّخْمَة - بسكون الخاء -.

ونَوَعٌ لم يُجِزْهُ أحد، ولكن شاع بين المصنفين استعماله: كالإيذاء، والتفكير - بمعنى الإكفار -؛ إذ لم يرد فى اللغة الفعل (آذَى) حتى يكون (الإيذاء) مصدرًا له، والمستعمل فى اللغة

(٢٣) مجلة الأزهر ٢١٩/٢٢.

(٢٤) المدخل إلى تقويم اللسان (الورقة الخامسة).

هو الفعل (أكفر فلانًا) – بمعنى ألجأه إلى الكفر، أو جعله كافرًا – أما (كَفَّرَ) – الذى مصدره التكفير – فهو بمعنى نسبه إلى الكفر، أو محا ذنبه – وهو غير مراد هنا –، ومع أن كلا اللفظين بالمعنيين السابقين لم يردا فى كتب اللغة، فقد شاع استعمالهما فى كتب المصنفين بلا نكير.

ونَوْعٌ ثالث: لا سبيل إلى صحته أصلًا، ولم يَجْرِ استعماله فى لغة التصنيف، فلا أصل له ولا سند، بل يتفوه به العامة ومن اقتدى بهم، إما اختراعًا محضًا، أو تحريفًا عن الوجه الصحيح.

ويرى ابن كمال باشا أن النوعين: الأول والثانى، لا يحكم عليهما بالتخطئة، وإنما ينبغى أن نلتمس وجهًا يَصِحَّانِ به، أو على حدِّ قوله: «لا نخطِّئ الأصحاب فى القسمين الأوّلين، بل نعذرهم»[٢٥]، لكنه – مع هذا – يقصر هذا الاستعمال على موطنه الذى ورد فيه، بمعنى أنه لا ينبغى أن يجرى فى كلام الناس غَيْرِهِ، وكأن ذلك منه من باب الاحتشام، ورعاية حق الأدب مع العلماء والأشياخ، فالحكم بالخطأ على لغتهم فى الكتب فيه الإساءة إلى مكانتهم، والتماسُ العذر والتخريجُ لهم أَمْرٌ مرغوب ومطلوب، ولذا جاء نصحه لغيره بتجنب هذا الاستعمال المخالف، حيث قال: «مما يجب أن يُعْلَمَ أن ما ينبغى أن يتجنب عنه من الألفاظ أقسام»[٢٦] ثم ذكر الأقسام الثلاثة السابقة.

ولعله فى هذا مُقْتَدٍ بالإمام السيوطى (ت ٩١١ هـ) فيما جاء فى المسألة الضَّبِّيَّة من كتابه (الأشباه والنظائر فى النحو)، وهى قول الإمام النووى (ت ٦٧٦ هـ) فى كتابه (منهاج الطالبين وعمدة المفتين) فى الفقه الشافعى: «وما ضُبِّبَ بذهبٍ أو فضةٍ ضَبَّةً كبيرةً لزينةٍ حَرُمَ»؛ إذ ذهب العلماء – ومعهم السيوطى – فى تخريج نصب (ضبّة) على كل وجه محتمل؛ رعايةً لحق النووى أن يُنْسَبَ الخطأ إلى كلامه، وكان مما عَقَّبَ به السيوطى على أحد التخاريج: «وإذا صح ذلك فلا يقال: توسع المصنف، فنصب (ضبة) على المصدرية؛ لأن معنى (توسع) ارتكب لغةً مولَّدة، فهذا قِلَّةُ حِشْمَةٍ وأدب على المصنف، لكنه لا ينبغى أن يقال حتى يقع العجز بعد النظر والاجتهاد؛ لأن المولَّد إذا صنف فى الفروع أو غيرها يُعْذَرُ فى ارتكابه لغته المولَّدة، لأنه لو كُلِّفَ الكلامَ باللسان العربى دائمًا صَعُبَ عليه؛ لأنه لا يقدر عليه إلا بِكُلْفَةٍ، فإذا عجزنا عن الدخول بكلامه فى اللسان العربى، عذرناه، ولا جناح عليه»[٢٧].

*** شهاب الدين الخفاجى (ت ١٠٦٩ هـ):**

فقد صحح قول العامة للمريض: به سُلٌّ، مع أن الوارد (سُلَالٌ)؛ لأن معظم الأدواء جاء

(٢٥) التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ٥.
(٢٦) التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ٤.
(٢٧) الأشباه والنظائر للسيوطى ٤/٢٤٩.

على فُعَال، نحو: الزُّكام والصُّداع، وإنما أجازه الخفاجي استنادًا إلى ما جاء في كتاب سيبويه من قوله: «إذا قالوا: جُنَّ وسُلَّ، فإنما يقولون: جعل فيه الجنون والسُّلّ»، فقد أثبت سيبويه لفظة (السُّلّ) - وإن لم يسند ذلك إلى العرب صراحةً - قال الخفاجي: «لِجَعْلِ ما يقوله سيبويه بمنزلة ما يرويه، كما عُرِفَ فى أمثاله»[٢٨].

ولم يسارع إلى تخطئة كل من الشيخ عبد القاهر الجرجاني والسكاكى حين استعملا الفعل (أثمر) متعديًا بنفسه، والمشهور أنه لازم والهمزة فيه للصيرورة، فيقال: أثمر الشجر، أى صار ذا ثمر، وهمزة الصيرورة إنما تكون في الفعل اللازم، وقد التمس الخفاجي - كغيره - وَجْهًا لهذين العالمين هنا، فذكر أن بعض الشُّرَّاح أبدى فيه فكرة التضمين للفعل المتعدى، نحو: أفاد - مثلاً -، وأن بعضهم رأى أن يكون الفعل (أثمر) متعديًا بنفسه، غير أنه فيما ورد لنا عن العرب جاء فى مواقع يُعْلَمُ فيها المفعول، فحذف، كما فى قوله تعالى: ﴿انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾[٢٩]، وقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ، وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾[٣٠]، وكما إذا قلت: أثمرت النخلة، فالعلم عند السامع يحيط بأن المفعول (بَلَحًا)، فأما إذا لم يُعْلَم المفعول فلا شيء فى ذكره على الأصل، وهذا تخريج حَسَنٌ عند الخفاجي[٣١].

* الشيخ عبد القادر المغربي (من علماء العصر الحديث):

فقد أجاز كلام العامة: فَحَّم الصَّبِيُّ - بتشديد الحاء -؛ اعتمادًا على أنه جاء عن الزمخشرى مثله، فى قوله: «فَحَّمَ وَجْهَهُ تفحيمًا: سَوَّدَه» قال: والحق أن فى قولهم بارقًا من حق، يقتضى لفت نظر علماء اللغة إليه، فلعلهم يُصْدِرُون فتوىٰ بجواز استعمال: فَحَّمَ الصبيُّ؛ استنادًا إلى كلام الزمخشرى، وإلى قصدهم التجوُّزَ، ولا حَجْرَ فى ذلك عليهم»[٣٢].

* الشيخ محمد على النجار (من علماء العصر الحديث):

فقد صحح بعض الاستعمال الوارد فى مصنفات بعض علماء اللغة وغيرهم، واستساغ أن يجرى فى كلام العامة على هذا الأساس، ومن ذلك:

أن أجاز أن يستعمل (التَّلَاشِي) - بمعنى العدم والفناء -؛ إذ جرى بـه استعمال بعض المصنفين، فقد نقل القرطبى عن الْمَاوَرْدِى (ت ٤٥٠ هـ) - صاحب أدب الدنيا والدين - فى تفسير سورة الواقعة قوله: «لأنه لما أنبت زرعهم بعد تلاشى بذره..»[٣٣].

---

(٢٨) شرح درة الغواص ٢١٤.
(٢٩) الآية ٩٩ من سورة الأنعام.
(٣٠) الآية ١٤١ من سورة الأنعام.
(٣١) لغويات ٦٢.
(٣٢) عثرات اللسان ١٠٤.
(٣٣) مجلة الأزهر ٢٨/٨٦).

وأجاز أن يقدم لفظ التوكيد (النفس) على المؤكَّد، فى نحو: جئنا فى نفس الوقت؛ استنادًا إلى أنه جاء فى كلام سيبويه وابن جنى[٣٤].

وأجاز أن يقال: استلف فلان نقودًا، وأن يستعمل (الاتحاد) فى معنى (الْوَحْدَة)؛ استنادًا إلى ما ورد من استعمال الزمخشرى ذلك فى (أساس البلاغة)، دون أن يورد شاهدًا على ذلك من مأثور الكلام؛ لأن الزمخشرى - فى رأيه - مصدر ثقة يُعَوَّلُ عليه[٣٥].

واستساغ القول الذائع على ألسنة الخطباء وغيرهم وهو (وَبَعْدُ) مع أنه استعمال غير مأثور عن العرب؛ إذ المأثور قولهم: أمَّا بَعْدُ؛ وإنما استساغه استنادًا إلى أنه ورد فى كلام الجاحظ، حيث قال فى كتابه (البيان والتبيين): «وبعد، فهل قَتَلَ ذؤابُ الأسدىُّ عتبة بن الحارث بن شهاب..» وقال: «وللمصنفين سَلَفٌ فى الجاحظ، وهُوَ مَنْ هُوَ فى التحرِّى للعربية والعلم بها[٣٦]».

واستساغ إدخال الألف واللام المعرِّفتين فى العدد المضاف دون المضاف إليه؛ استنادًا إلى أنه جرى فى استعمال ابن سلام الجمحى - وهو دون الجاحظ فى التحرِّى للعربية - حيث قال فى كتابه (طبقات فحول الشعراء): «وجعلنا أصحاب المراثى طبقة بعد العشر طبقات[٣٧]»، وهذا الصنيع لم يُجِزْهُ بصرى ولا كوفى.

واستساغ أن يقال: أكثر من كتاب - بصيغة التفضيل (أكثر)، مع عدم تحقق معنى التفضيل هنا، إذ الكتاب ليس مفضلاً عليه، وإنما المقصود هو الزيادة المطلقة من غير تفضيل -؛ استساغ ذلك وَرَدَّ على من خطَّأه - كاليازجىّ وغيره - وقال: «وهذا الأسلوب فاشٍ فى عبارات المؤلفين من قديم[٣٨]».

واستساغ إدخال الفاء على (حَسْب)، فى نحو قولهم: أخذت خمسة كتب فَحَسْبُ، وجعل ذلك لتزيين اللفظ - على نحو ما قاله العلماء فى إدخالها على (قَطُّ) - إذ يقولون: أخذت خمسة كتب فَقَطُّ، وقال فى علَّة الاستساغة: «وقد فشت هذه العبارة فى كلام العلماء[٣٩]».

*** الشيخ مصطفى الغلايينى (من علماء العصر الحديث):**

فقد أجاز أن يجمع (النادى) - وهو مجلس القوم ما داموا فيه - على (النوادى)، وهو جمع لم

---

(٣٤) لغويات ٩٥.
(٣٥) مجلة الأزهر ٨٦٣/٢٩.
(٣٦) مجلة الأزهر ٨٦٣/٢٩. وكلام الجاحظ فى البيان والتبيين ١٩/٣.
(٣٧) لغويات ٣٧. وكلام الجمحى فى الطبقات ٤٨.
(٣٨) لغويات ٩٦.
(٣٩) مجلة الأزهر ٣٥٠/٣٣.

يرد، وإنما الوارد (أندية)، وإنما أجازه استنادًا إلى أنه ورد فى كلام الفيروز آبادى فى أوائل خطبة (القاموس المحيط)[٤٠].

وأجاز أن تجمع (العرب) على (الْعُرْبَان)؛ استنادًا إلى أن الأزهرى فى كتابه (تهذيب اللغة)، والقلقشندى فى كتبه (صبح الأعشى) قد استعملاه، أما الأزهرى فقد جاء قوله فى لسان العرب (بذح): «وقد رأيتُ من الْعُرْبَانِ من يَشُقُّ لسان الفصيل اللاهج بثناياه فيقطعه»، وقد نقل ذلك ابن منظور كما نقله الزَّبيدى فى (تاج العروس) من غير أن ينكراه. وأما القلقشندى فقد استعمل (العربان) فى عدة مواضع من كتابه[٤١].

وأجاز أن يقال: احتار فلان فى أمره فهو محتار، مع أن الوارد هو: حار فى أمره فهو حائر وحيران؛ وإنما أجازه استنادًا إلى أن أحد الفقهاء قد جعل ذلك عنوانًا لكتاب سَمَّاهُ (دليل المحتار)[٤٢].

*** الأب أنستاس الكرملى (من علماء العصر الحديث):**

فقد جعل استعمال بعض معاصريه من مُسَوِّغات إجازة ما لا تساعده لغةٌ، ولا تؤيده قاعدةٌ، فقول الناس: اكتشف فلان الكهرباء – بمعناه المعروف اليوم – لم يرد فى اللغة، إنما الوارد: اكتشف الكبشُ النعجةَ، بمعنى: نزا عليها، لكن الكرملى أجازه بالمعنى المتداول الآن؛ استنادًا إلى أنه ورد فى استعمال الشيخ اليازجى، وقال: «وليس الشيخ إبراهيم ممن لا يعتد بكلامه، بل هو الحجة العظمى، والثَّبَتُ الأكبر[٤٣]».

ومثل اليازجى – فى عدم تخطئة كلامه – البستانى (صاحب محيط المحيط)، إذا وافقه غيره عليه، وإن كان هذا الموافق من المعاصرين، أى من فصحاء الكتبة فى القرن الماضى[٤٤] – على حدِّ تعبيره.

*** عباس أبو السعود (من الْبَحَثَةِ فى العصر الحَديث):**

فقد أجاز استعمال (قد) داخلة على المضارع المنفى بـ (لا)، نحو: قد لا يفعل كذا؛ استنادًا إلى أن الفيروز آبادى قد استعمله فى (القاموس المحيط – دغدغ) فقال: «والدغدغة: انفعالٌ فى نحو الإِبْطِ والبُضْعِ والأَخْمُص، وقد لا يكون لبعض الناس[٤٥]». وأجاز أن يجمع (الجوّ) على (الأَجْوِيَة)؛ استنادًا إلى استعمال الأزهرى – صاحب التهذيب – له، فى قوله: «الجوّ: ما اتَّسَعَ

---

(٤٠) نظرات فى اللغة والأدب ٤٣.
(٤١) نظرات فى اللغة والأدب ٤٤.
(٤٢) نظرات فى اللغة والأدب ٢١.
(٤٣) مجلة مجمع اللغة العربية ٢/٢٩٣.
(٤٤) مجلة مجمع اللغة العربية ٢/٢٩٣.
(٤٥) أزاهير الفصحى ٣١.

من الأرض واطمأنَّ وبَرَزَ، وفى بلاد العرب أَجْوِيَةٌ كثيرة[٤٦]».

وأجاز أن يقال: تَشَرَّد الطفل، وهو متشرِّدٌ - بمعنى أهمله أهله وتركوه بلا رعاية -، والوارد فى مثله هو الفعل (شَرَّد) وتصريفاته، وإنما أجازه؛ استنادًا إلى أنه وقع فى كلام ابن منظور - صاحب لسان العرب - إذ قال: «وأراد بِشِرَادِهِ أنه لما فَزِعَ تَشَرَّد فى الأرض؛ خوفًا من التَّبِعَةِ[٤٦]».

*** صبحى البَصَّام (من البحثة فى العصر الحديث):**

ففى مجال استدراكه على كتاب (قُلْ ولا تَقُلْ) - الذى ألّفه الدكتور مصطفى جواد - أجاز بعض ما خطأ، واستند فى ذلك إلى ورود مثله فى مصنفات العلماء، ومما أجازه:

قولهم: تَجَوَّلَ فى المدينة، وهو مُتَجَوِّلٌ - والوارد: جَوَّلَ وهو مُجَوِّلٌ - أجازه؛ استنادًا إلى أن المرزوقىَّ استعمل مصدره فى كتابه (شرح ديوان الحماسة)، فقال: «وتستغنى عن السعى والتجوّل معه، فتريح نفسك من الْحَلِّ والتَّرْحَالِ فى طلبه[٤٧]».

وقولهم: أَيُّهُما أفضل: العلم أم المال؟ - وفيه مخالفة القاعدة بعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً - أجازه؛ استنادًا إلى وروده فى استعمال بعض المؤلفين، كابن أبى الحديد فى (نهج البلاغة)، والأصفهانى فى (الأغانى)، والجاحظ فى (الحيوان)، والقالى فى (الأمالى)، والدميرى فى (حياة الحيوان).

ومن المؤلفين الذين أجاز البصام استعمالهم، وصحح به كلام العامة: الشهرستانى فى (الملل والنحل)، والحريرى فى (المقامات)، وابن المقفع فى (كليلة ودمنة)، وابن عبد ربه فى (العقد الفريد)، والثعالبى فى (أبو الطيب: ما له وما عليه)، وابن قَيِّم الْجَوْزِيّة فى (مفتاح دار السعادة)، وقُدَامَة بن جعفر فى (نقد الشعر)، والزَّجَّاجِىّ فى (مجالس العلماء)، وأبو الطيب اللغوى فى (مراتب النحويين)، وعلى بن محمد الجرجانى فى (التعريفات)، والسيوطى فى (همع الهوامع)، والفيومى فى (المصباح المنير)، والطبيب داود الأنطاكى فى (تذكرة أُولِى الألباب)، والقزوينى فى (عجائب المخلوقات).

* * *

ولَعَلَّكَ الآن أدركت أن لعلماء اللغة - إِزَاءَ لغة المصنفين، مما يجرى على خلاف المشهور اللغوى، أو الوارد الْمُقَعَّد - معيارين متغايرين: أحدهما: الرفض التام، وَعَدُّ ذلك من الخطأ، وقد غلب ذلك المعيار على وجهة القدماء، والثانى: القبول التام، وعَدُّهُ صحيحًا، وقد غلب ذلك

---

(٤٦) أزاهير الفصحى ٣٥.

(٤٧) مقدمة ابن خلدون ٤٩٦.

المعيار على وجهة المحدثين. وقبل أن تنحاز إلى هذا الفريق أو ذاك، ينبغى أن تقف على الملاحظات الآتية، وتُولِيَهَا شَيْئًا من دَرْسِكَ وتمحيصك:

* **الملاحظة الأولى:**

أن معيار رفض ما خالف الفصحى من لغة التأليف، أو قبوله، بُنِيَ على أساس مهم، هو: الصلة بين سلامة الأداء اللغوى عند إنسانٍ ما، ومعرفته بقواعد اللغة وضوابطها التفصيلية.

فالرافضون لا يَرَوْنَ صلةً حتمية بين الأمرين؛ فقد تتحقق سلامة الأداء اللغوى، دون الدراية بهذه القواعد، وقد تتوفر الإحاطة التامة بالقواعد اللغوية، ولا تتحقق سلامة الأداء اللغوى عند من يتقنها ويحفظها. وعلى هذا تلاحظ أن الأداء اللغوى لدى عالم باللغة ربما استجاب لمعرفته، فَسَلِمَ من التَّرَدِّى فى مَهْوَاةِ الخطأ، وربما لم يستجب فوقع فيما تنهى القواعد عنه، وَكُلُّ ذلك مشهور واقع فى دنيا الناس، ومألوف يدركه القاصى والدانى، حتى إنه لا يحتاج إلى توضيح أو استدلال.

وشأن اللغة فى هذا شأن كل صنعة، إتْقَانُهَا نظرًا لا يستلزم إتقانها عملًا. وقد بَين ابن خُلْدون ذلك فى مقدمته؛ إذ عقد فصلًا وضح فيه أن ملكة اللسان غَيْرُ صناعة العربية، ومستغنيةٌ عنها فى التعليم؛ لأن صناعة العربية، إنما هى معرفة بقوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصَّةً. فهو علم بكيفية العمل، وليس هو نَفْسَ العمل، ولذا تجد كثيرًا من جهابذة النحاة، والمهرة فى صناعة العربية، المحيطين عِلْمًا بتلك القوانين، إذا سئل فى كتابة سطرين إلى أخيه، أَوْ ذِى مَوَدَّتِهِ، أو شكوى ظُلَامَةٍ، أو قَصْدٍ من قُصُودِهِ، أخطأ فيها عن الصواب، وأكثر من اللحن، ولم يُجِدْ تأليف الكلام لذلك، والعبارةَ عن المقصود على أساليب اللسان العربى(٤٧).

وإذا لم يكن من الْحَتْم عقد الصلة بين الدراية بقواعد اللغة وإجادة استعمالها عند أهلها المشتغلين بها درسًا وتدريسًا، كان من الأَوْلَىٰ فَقْدُ هذه الصلة - أو كثير منها - عند غير أهلها من المؤلفين فى الفقه والتفسير والتصوف والكلام والتاريخ؛ وغير ذلك، فليس لهؤلاء من التمكن اللغوى، والدُّرْبَةِ على الدرس، والبحث فى كلام العرب ومناهجه وضوابطه، ما قد يتاح لغيرهم من أئمة اللغة الذين توسعوا فى درسها بحكم تخصصهم.

أما معيار قبول ما جاء مخالفًا الفصحى من لغة المصنفين، فربما كان الحاجة إلى التوسع اللغوى، ممن يغلب على الظن أنهم لم يلهجوا بهذا إلا لثقتهم فى استقامته عربيةً، وإلاّ عدلوا عنه، وما منهم أحد إلا نال حظًا من اللغة وافرًا؛ إذ إن كثيرًا من العلوم التى أَلَّفوا فيها تحتاج

(٤٧) مقدمة ابن خلدون ٤٩٦.

إلى المهارة اللغوية، والبصر بمناحي كلام العرب، حتى تتاح لهم جودة الاستنباط، واستخلاص الرأى، وترجيحه، وتفنيد حجج الْخَصْمِ فى المسائل ذات الخلاف، كمسائل الفقه المذهبية أو الفرعية فى داخل كل مذهب، ومذاهب المتكلمين وتشعب كل مذهب، واستخلاص المعنى المراد عند المفسرين، وتوجيه الآيات القرآنية توجيهًا إعرابيًّا على وَفْقِه، وَكُلُّ ذلك لا يتأتى إلا لعالم باللغة. يضاف إلى هذا أن كثيرًا من هؤلاء المؤلفين عاشوا فى زمن علماء اللغة المشهود لهم، وتَلَقَّوْا عنهم - ولا سِيَّمَا المتقدمين منهم، ولا تكاد تجد أحدًا أنكر ذلك الاستعمال عليهم، ممن عاصرهم وقرأ تآليفهم.

* **الملاحظة الثانية:**

أن مما يشهد لعدم انعقاد الصلة بين إتقان حفظ القواعد، وسلامة الأداء اللغوى، تلك الأخطاءَ التى وقع فيها علماء اللحن أنفسهم، بعد أن حكموا بالخطأ على نظائرها، مما وقع فى كلام غيرهم، ومن ذلك:

أن ابن قتيبة عَدَّ من الخطأ أن يُعَدَّى الفعل (عَيَّر) بالباء إلى مفعوله الثانى، حين يقال: عَيَّرتُهُ بكذا؛ لأن الوارد تعديته بنفسه إلى مفعوليه، على نحو قول الشاعر:

وَعَيَّـــرَتْنِي بنــو ذُبْيَــانَ خَشْيَتَـهُ ... وَهَلْ عَلَيَّ بأن أخشاك مِنْ عارِ

ولكنه هو نفسه وقع فى هذا الاستعمال الملحون، فى خطبة كتابه (أدب الكاتب) حيث قال: «وأَوْرَدَ الأحنف بن قيس أن قريشًا كانت تُعَيَّرُ بأكل السَّخِينَةِ»(٤٨).

والحريرى عَدَّ من الخطأ أن تَسُدَّ أَنَّ ومعمولاها مَسَدَّ مفعولى (هَبْ) بمعنى افْرِضْ وظُنَّ، نحو قولهم: هَبْ أنى فعلت كذا؛ إذا الوارد أن يُعَدَّى صراحةً إلى مفعوليه، على نحو قول الشاعر:

فـقـلت: أَجِــرْنى أبــا مــالــكٍ ... وإلاَّ فَـهَـبْـنِى امْــرَءًا هــالـكـا

ولكنه هو نفسه وقع فى هذا الاستعمال الملحون، حيث قال فى (المقامة الحجرية): «وَهَبْ أن لك البيت. كما ادَّعيت، أَيَحْصُلُ بذلك. حَجْمُ قَذَالِك»(٤٩).

وَعَدَّ من الخطأ أن تخرج (كافة) عن التنكير والتأخير والنصب على الحالية، على نحو قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فى السِّلْمِ كَافَّةً﴾، ولكنه وقع فى هذا الاستعمال الملحون، حيث قال فى (درة الغواص): «وتشهد الآية باتِّفاق كافة أهل الملل على الإيمان بِنُبُوَّتِهِ»(٥٠).

---

(٤٨) التخطئة فى أدب الكاتب ٣٢٣، والاستعمال ١٣.

(٤٩) التخطئة فى درة الغواص ١٤٨، والاستعمال فى المقامات ٥٤٦.

(٥٠) التخطئة فى درة الغواص ٥٧، والاستعمال ٢٣٩.

وَعَدّ من الخطأ أن تقع (إذ) فى جواب (بَيْنا)، فلا يقال: بَيْنا زيدٌ قائمٌ إذ حضر عمرو؛ إذ الوارد من دون (إذ)، كقول الشاعر:

بَيْنَا تَعَانُقِهِ الْكُمَاةَ وَرَوْعِه ... يَوْمًا أُتِيحَ له كَمِىٌّ سَلْفَعُ

ولكنه وقع فى هذا الاستعمال الملحون، حيث قال فى (المقامة الوبرية): «وبينا هو ينزو ويلين. ويستأسد ويستكين، إذ غَشِيَنَا أبو زيد»(٥١).

وفَرَّقَ الحريرى بين الصيغتين (افْعَلَّ وافْعَالَّ)، فلا تستعمل الأولى - فى رأيه - إلا فيما ثبت واستقر من الألوان والعيوب، ولا تستعمل الثانية إلا فيما هو عارض من ذلك. ولكنه عكس ذلك فى استعماله، حيث قال فى (المقامة الحريمية): «فازْوَرَّتْ مُقْلَتَاه. واحْمَرَّتْ وَجْنَتَاه»، وقال فى (المقامة البغدادية): «فمذ اغْبَرَّ عيشى الأخضر. وازْوَرَّ المحبوب الأصفر، اسْوَدَّ يومى الأبيض. وابْيَضَّ شعرى الأسود»، وقال فى (المقامة الكوفية): «فَانْثَنَى مُحْقَوْقِفًا مُصْفَرًّا»(٥٢).

والشهاب الخفاجى عَدَّى الفعل (تَفَيَّأ) إلى مفعوله بنفسه، لا بحرف الجر (فى)، حيث قال فى (ريحانة الألِبَّا): «وتتفيأ العشاق: فى هجير الأشواق، صافى ظلالها»، مع أنه نَبَّه على تخطئة أبى تمام فى ذلك، فى حاشيته على تفسير البيضاوى.

ولا يقتصر هذا التباين بين العلم باللغة وسلامة الأداء على المتقدمين، بل إنه من المصنفين المحدثين آكد وأوسع؛ لانصراف أكثرهم إلى حفظ القاعدة، وتوثيق الرأى، والتناطح بالحجج النظرية، دون العناية بالتطبيق، ودون وجود النكير؛ لِفَقْدِ الحِسِّ بدقائق الفصحى، ومداومة الإِلْفِ بِتَرْدَادِ الأخطاء على الأسماع من العلماء ومن غير العلماء.

* **الملاحظة الثالثة:**

أن إمامًا كبيرًا صاحبَ مذهب فى الفقه، هو الإمام الشافعى (ت ٢٠٤ هـ) لم تَسْلَمْ لغته من مخالفة المشهور المطَّرد عند علماء العربية، ذلك أنه أَلَّف كتاب (الرسالة) فجاء من لغته فيه ما أنكره عليه بعضهم، ومنه:

حذف أن المصدرية الداخلة على المضارع فى قوله (ص ٤٨): «فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جَهْدُهُ حتى يشهد به أن لا إلـه إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله... كما عليه يَتَعَلَّمُ الصلاة والذكر فيها».

وقوله (ص ٢٦٥): «وكان الحديث الذى يخالف حديث خَوَّات بن جُبَيْر على خلاف الْحَذَر،

---

(٥١) التخطئة فى درة الغواص ٨٤، والاستعمال فى المقامات ٢٧٩.

(٥٢) التفرقة فى درة الغواص ٣٣، والاستعمال فى المقامات: ٢٣٤، ٢١، ٢٤١.

تحرس الطائفة الأولى فى ركعة، ثم تنصرف المحروسة قَبْلَ تُكْمِلُ الصلاةَ فتحرس».

وقوله (ص ٥٨٢): «إن قضيت حقًّا عليك إلى أجلٍ قبل محلِّه، فقد برئتَ منه، وأنت محسنٌ متسرِّعٌ بتقديمه قَبْلَ يَحِلُّ عليك».

حذف نون الأفعال الخمسة فى غير الرفع، فى قوله (ص ٥٦٢): «وقال نفر من أصحاب النبى: الأَقْرَاءُ: الْحِيَض، فلا يُحِلُّوا المطلقةَ حتى تغتسل من الحيضة الثالثة».

وقوله (ص ٥٩٧): «ولقد وجدنا أهل العلم يأخذون بقول واحدهم مَرَّةً، ويتركونه أخرى، ويتفرقوا فى بَعض ما أخذوا به منهم».

نصب معمولى (أنّ) فى قوله (ص ٤٥٧): «ولكن أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا فى تثبيت خبر الواحد بما وَصَفْتُ من أن ذلك موجودًا على كلامهم».

إثبات ياء المنقوص النكرة مطلقًا، فى قوله (ص ٩٤): «وكثيرًا ما يكون الذاهبون فى تلك الحال، فى غير سِتْرٍ عن مُصَلِّى يرى عوراتهم مقبلين ومدبرين».

وقوله (ص ٤١٥): «وقد فَرَّق النبى عُمّالاً على نَوَاحِي، عرفنا أسماءهم والمواضع التى فرّقهم عليها».

وقوله (ص ٤١٧): «وكذلك كل وَالِي بعثه أو صاحب سَرِيَّة».

وقوله (ص ٤٨٣): «وكُلُّكُمْ مُؤَدِّى ما عليه على قدر علمه».

حذف الموصول وبقاء صلته، فى قوله (ص ٨٨): «وفيما وَصَفْتُ من فرضه طاعته وتأكيده إياها فى الآيِ ذَكَرْتُ» - أى: التى ذكرتُ.

حذف الموصوف وبقاء صفته، فى قوله (ص ١٠٤): «إذا كانت سُنَّةٌ مُبَيِّنَةٌ عن الله معنى ما أراد من مفروضه فيما فيه كتاب يتلونه، وفيما ليس فيه نَصُّ كتابٍ أخرى». - أى: سُنَّة أخرى.

حذف نون المثنى مع الفصل بينه وبين المضاف إليه، فى قوله (ص ٢٣٠): «فكذلك دلَّت على أن فرض غسل القدمين إنما هو على المتوضِّئ لا خُفَّىْ عليه، لَبِسَهُما كاملَ الطهارة».

وقوله (ص ٥٤): «قلت معناه أن يكون قصد بفرض إمساس القدمين الماء من لا خُفَّىْ عليه، لَبِسَهُمَا كاملَ الطهارة».

قلب فاء الافتعال حرف لين، بدلاً من قلبها تاء، فى قوله (ص ٣١): «وحيث يزول هذا ويثبت، وتختلف سنته وتَاتَفِق» - أى: وَتَتَّفِقُ.

وقوله (ص ٢١١): «وأخرى مُوتَفِقَةٌ وأخرى مختلفة» - يريد: مُتَّفِقَة.

وقوله (ص ٤٦٤): «ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت به ثبوتها بالْمُوتَصِل» - يريد: بالْمُتَّصِل.

جمع المنقوص جمع مذكر سالمًا بإثبات يائه، فى قوله (ص ٢٧٨): «وبهذه الأحاديث نأخذ، وقال بمثل معناها الأكابر من أصحاب رسول الله وأكثر الْمُفْتِيِّينَ بالبلدان» - يريد: الْمُفْتِينَ.

وهناك ظواهر لغوية ونحوية أخرى، أشار إليها العلامة المحقق أحمد شاكر فى تحقيق (الرسالة)، وصنع لها فهرسًا فى آخر الكتاب، وخرّج كثيرًا منها على وجه عربى فصيح أو مقبول، وردَّ على من حقق (الرسالة) فغيّر هذه الظواهر بما يستقيم عربيةً، بأن هذا اعتداء على النص؛ إذ النسخة التى حققها هو كُتِبَتْ فى عهد الإمام الشافعى، ومن إملائه، فهى بخط الربيع بن سليمان المتوفى سنة ٢٧٠ هـ، وقد تُوُفِّيَ الشافعى سنة ٢٠٤ هـ.

وادِّعاء تخطئة الإمام الشافعى فى لغته غير مُسَلَّم عند كثير من المحققين؛ ذلك لقربه من زمن الاحتجاج اللغوى، ونشأته فى مكة، وانتسابه إلى قريش، ثم لدرايته بلغات العرب. فما ورد فى مصنفاته من خروج على المألوف اللغوى، إنما نزع فيه إلى لهجةٍ من لهجات العرب، وله نظائر فى تلك اللهجات.

يقول عنه ابن خلكان: «كان الشافعى كثير المناقب، جَمَّ المفاخر، منقطع القرين، اجتمع فيه من العلوم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وكلام الصحابة رضى الله عنهم وآثارهم، واختلاف أقاويل العلماء - وغير ذلك من معرفة كلام العرب واللغة العربية والشعر؛ حتى إن الأصمعى، مع جلالة قدره فى هذا الشأن، قرأ عليه أشعار الهذليين - ما لم يجتمع فى غيره»[٥٣].

ويقول عنه الإِسْنَوِىّ: «وأما العربية فكان فيها هو الكعبةَ والْمَحَجَّةَ، والذى ينطق به فيها حجةٌ، كما شهد به معاصروه من علماء هذا الفن»، ثم يقول: «ولأجل ما ذكرناه من كون كلامه حجةً يُعَبِّرُ الإمام أبو عمرو بن الحاجب فى (تصريفه) بقوله: وهى لغة الشافعىّ، كما يقول: لغة بنى تميم وربيعة ونحوهما»[٥٤].

وقال عنه السيوطى فى (الاقتراح): «ومما يُعْتَمَدُ عليه فى ذلك - يقصد فيما يحتج به - مصنفات الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه، فقد قال ابن شاكر فى مناقبه: قال أحمد بن حنبل: كلام الشافعى فى اللغة حجة»[٥٥].

كما قال عنه أبو حاتم: «كان الشافعى أَعْلَمَ بلغة العرب مِنَّا»[٥٦].

وقال عنه ثعلب صاحب (الفصيح): «العجب أن بعض الناس يأخذون اللغة على الشافعى

---

(٥٣) وفيات الأعيان ٣/٣٠٥.

(٥٤) الكوكب الدرى ١٨٧.

(٥٥) الاقتراح فى علم أصول النحو ٥٧.

(٥٦) تفسير القرطبى ١٥٩٢ (سورة النساء).

وهو من بيت اللغة، والشافعى يجب أن يؤخذ منه اللغة، لا أن يؤخذ عليه اللغة» يريد أن يقول: يجب أن يحتجّوا بألفاظه نفسها، لا بما نقله فقط.

وقال الزعفرانى: «كان قوم من أهل العربية يختلفون إلى مجلس الشافعى معنا، ويجلسون ناحيةً، فقلت لرجل من رؤسائهم: إنكم لا تَتَعَاطَوْنَ العلم، فَلِمَ تختلفون معنا؟ قالوا: نسمع لغة الشافعى».

وقال عبد الملك بن هشام النحوى صاحب السيرة: «طالت مجالستنا للشافعى، فما سمعتُ منه لَحْنَةً قَطُّ، ولا كلمةً غَيْرُهَا أَحْسَنُ منها».

وجاء فى لسان العرب: «وقول الشافعى نفسه حجة؛ لأنه - رضى الله عنه - عربىُّ اللسان، فصيحُ اللهجة، قال: وقد اعترض عليه بعض المتحذلقين، فخطّأه، وقد عَجِلَ ولم يتثبت فيما قال، ولا يجوز للحضرىِّ أن يَعْجَلَ إلى إنكار مالا يعرفه من لغات العرب»(٥٧).

*** الملاحظة الرابعة:**

أن من العلماء من لم يَرْتَضِ هذا التطرف فى المعيارين السابقين، فاستخلص لنفسه معيارًا وسطًا، يقوم على أساس من التفرقة بين المؤلفين من علماء اللغة وغيرهم، فهم يقبلون ما كان فى لغة المؤلفين اللغويين، وحجتهم فى ذلك أن الصلة باللغة حينئذٍ أَوْثَقُ وأبقى بحكم المدارسة والاشتغال الدائم، فلعل هناك وَجْهًا وتخريجًا مقبولاً لما جرى فى مؤلفاتهم مما نظنه نحن مخالفًا. ولكنهم لا يقبلون ما يقع فى لغة غير اللغويين؛ لضعف الصلة بالفصحى حينئذ، أو لفقدها أصلًا، كالمؤرخين والأطباء والفلاسفة والصوفية.

وهذا التفصيل هو ما أرتاح إليه؛ إذ من العبث والحكم على الفصحى بالضياع أن نأخذ بكلام كل من أَلَّفَ على عِلَّاتِهِ، سواء أكان التأليف من أهل اللغة أم من غيرهم، إنما الحرص على الفصحى وبقائها ونقائها يقتضى أن نُحَكِّمَ معيارًا هو: (مبلغ الثقة فى لغة كلِّ من أَلَّفَ)، وعلى وَفْقِهِ نستبعد لغة غير اللغويين، من المؤرخين والفقهاء وأهل الكلام وغيرهم، ممن غلبت عليهم هذه النزعة الخاصة، واشْتَهَرُوا بها فى كتبِ التراجم والطبقات، ولكن نستثنى لغة الإمام الشافعى؛ لما سبق من درايته بلهجات العرب، وقربه من عصر الاحتجاج، فربما نزع بكلامه إلى لهجات عربية غير مطَّردة بين العرب، ولذا لا ينبغى لأحد أن يقيس على لهجته.

وعلى سبيل المثال، أسوق إليك أمثلة، أرى أن يُحْكَمَ عليها بالخطأ؛ لورودها فى كلام أحد المؤرخين، وهو ابن خلدون، إذ جاء فى (مقدمته)(*):

---

(٥٧) لسان العرب (عول).

(*) انظر أمثلة أخرى فى كتاب: اللحن فى اللغة ٣٣٣/١ وما بعدها.

استعمال (أثناء) كما تستعمل الظروف المنصوبة على الظرفية، دون أن تُجَرَّ بالحرف (فى)، فى قوله: «أو مسائلِ من اللغة والنحو مبثوثة أثْنَاءَ ذلك متفرقة»(٥٨)، وقوله: «فيسبق إلى المبتدىء كثير من الملكة أثْنَاءَ التعليم»(٥٩) – والمعروف أن (أثناء) ليست ظرفًا، وإنما هى بمعنى تضاعيف الشىء وطَيَّاته – جمع (ثِنْىٌ).

والإتيان بالواو العاطفة بعد (بل)، فى قوله: «فلهذا كانت العلوم والصنائع... بل والحيوانات مخصوصة بالاعتدال»(٦٠)، وقوله: «وإن سمع تركيبًا غير جار على ذلك المنحى مَجَّهُ ونَبَا عنه سمعه بأدنى فكر، بل وبغير فكر»(٦١).

والإتيان بالواو مزيدةً، أو فى موضع (مِنْ)، وذلك بعد (لَابُدَّ) فى قوله: «فلابُدَّ وأن يَرَوْا فى طريقهم...»(٦٢) وقوله: «فلابُدَّ وأن يفرغوا إلى عوائد من قبلهم»(٦٣) وقوله: «وأيضًا فأفعال العقلاء لابد وأن تكون لغرض مقصود فى الانتفاع»(٦٤). وليس من مجيز لهذا الاستعمال سوى السِّيرافىّ، الذى ذهب إلى أن الواو تجىء بمعنى (من)(٦٥)، وأبى البقاء فى (كلياته)، إذ ذهب إلى أن هذه الواو لتأكيد لصوق الخبر بالاسم، كالتى لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف(٦٦)، وهما رأيان لا ينبغى الركون إليهما.

وجمع (عادة) على (عوائد) – ويكاد ابن خلدون لا يستعمل إلا هذا الجمع – فى قوله: «واستبدلت به عوائد الأمم والأجيال»(٦٧)، وقوله: «وأَخَلُّوا بالمذاهب المعروفة للمؤرخين والعوائد»(٦٨)، وقوله: «واستقامة المائد من الأحوال والعوائد»(٦٩). والمعروف أن (العوائد) جمع لنحو: امرأة عائدة من نسوة عوائد، أى: يَعُدْنَ المريض. أما (العادة) فلها من الجموع: عَادٌ وعاداتٌ وعِيدٌ، والأخيرة عن كُرَاعٍ، وليس بقوىٍّ – على ما جاء فى لسان العرب (عود).

أما علماء اللغة، فأرى أنه لا وجه للاعتداد بلغة المتأخرين منهم، من أصحاب الحواشى والتعليقات وجَمَعَةِ الآراء؛ إذ هَمُّ هؤلاء منصرفٌ إلى الجمع والتوفيق والترجيح والتدريس، دون أن يَفْطُنُوا لما قد يقع فى كلامهم من لحن خفى، فى الاشتقاق أو التصريف أو التركيب.

ويبقى من هؤلاء جميعًا (المتقدمون من النحاة)، وهؤلاء أرى أن يؤخذ بلغة الثِّقَات من بينهم، وهم الذين ذاعت شهرتهم بين الناس بالاشتغال بالعربية، والتبحر فيها، وكانت لهم نظرات فى

---

(٥٨) مقدمة ابن خلدون ٤٩.
(٥٩) مقدمة ابن خلدون ٤٩٧.
(٦٠) مقدمة ابن خلدون ٧٥.
(٦١) مقدمة ابن خلدون ٤٩٨.
(٦٢) مقدمة ابن خلدون ١٧.
(٦٣) مقدمة ابن خلدون ٣٠.
(٦٤) مقدمة ابن خلدون ٣٣٣.
(٦٥) سلوان الشجى فى الرد على اليازجى ٨٤.
(٦٦) الكليات لأبى البقاء ١٧٣.
(٦٧) مقدمة ابن خلدون ١٠.
(٦٨) مقدمة ابن خلدون ١١.
(٦٩) مقدمة ابن خلدون ١٣.

الألفاظ والتراكيب تَتَّسِمُ بالجِدَّةِ؛ حتى لَيَسْرِى هذا المعنى إلى الذهن عند سماع أسمائهم أو كُنَاهُمْ أو ألقابهم، فإنَّ تَمَكُّنَ هؤلاء من دراسة الفصحى، يكفى لغلبة الظن بحرصهم فى أدائهم اللغوى على السلامة، والإجراء على مقتضى العربيَة التى جعلوها غرضهم درسًا وتدريسًا، فمثل أولئك لا ينبغى أن نسارع إلى الحكم بالخطأ على ما يبدو أنه مخالف للفصحى من لغتهم، بل يحسن أن نَتَرَوَّىٰ وأن نلتمس لهم وجهًا من التخريج أو التأويل، ويباح لمن جاء بعدهم أن يُجْرِىَ لغته على وَفْقِ لغتهم هذه، ولا سِيَّما حين يَرِدُ الاستعمال فى غير موضع عن العالم الواحد، أو عن جمع منهم.

ويأتى فى مقدِّمة هؤلاء اللغويين: الخليل وسيبويه والفارسىّ وابن جنى والزمخشرى، فقد أَطْنَبَتْ كتب التراجم والطبقات فى الثناء على علمهم ودقّتهم، وحرصهم على الفصحى، وبين أيدينا لكل منهم مؤلَّفٌ أو أكثر فى اللغة والنحو، يشهد لصاحبه بالبراعة والإحاطة والبصر بطرق العرب فى التعبير، وهذا يبعث على الثقة بلغتهم، والاطمئنان إلى أنهم لم يقولوا ما قالوا إلا ولهم فيه وَجْهٌ ومخرجٌ من كلام العرب.

وفيما يلى أمثلة لما خَرَجَ من لغة هؤلاء الأعلام عن مشهور قواعد اللغة، وأرى ألَّا يحكم عليه بالخطأ:

* القاعدة المشهورة أن (النفس) من ألفاظ التوكيد المعنوى لا تقدم على المؤكد، ولكن جاء ما يخالف ذلك فى استعمال اللغويين المشهورين، ومنه قول ابن جنى فى (الخصائص):

(... لأنك إنما تريد اعتقادهم، لا نفس حروفهم) [١/ ١].

(... لم تباشر نفس الفعل... وإن لم تَلِ نفس الفعل) [١٠١/١].

(... وثبت أن الكاف فى نحو: مررت بك، متصلة بنفس الباء) [١٠٢/١].

(فإذا ثبت أن هذه الجملة إنما هى تفسير لنفس الاسم المضمر، بقى ذلك المضمر لا دليل عليه) [١٠٥/١].

(ألا تراهم لما حذفوا ياء فرازين عوضوا منها الهاء فى نفس المثال، فقالوا: فرازنة... وكذلك أَيْنُقٌ – فى أحد قولى سيبويه – لما حذفوا عينها عوضوا منها الياء فى نفس المثال) [١١٤/١].

(... إلا أن زيدًا الآن إنما هو منصوب بنفس عليك، من حيث كان اسمًا لفعل متعدٍّ) [٢٨٣/١].

(... وإن كانت اللام فى (تَبًّالَهُ) لا ضمير فيها، وهى متعلقة بنفس تَبًّا) [٢٨٧/١].

(.. لأنك إنما تريد اعتقادهم، لا نفس حروفهم) [٣٤٨/١].

* والمشهور فى (كافّة) أنها تستعمل نكرة مؤخرة منصوبة على الحالية وفى الناس خاصة،

ولكن جاء ما يخالف ذلك فى استعمال بعض اللغويين المشهورين، ومنه قول ابن جنى فى (الخصائص):

(والوجه فيه ما عليه الكافّة) [٩/١].

(... لاستمرار الكافّة على فعاله) [٥١٨].

(ونحو: خطايا ورزايا فى قول الكافّة غير الخليل) [١٨٢/١].

(إجازة هذا مذهب سيبويه وأبى الحسن وكافة أصحابنا، والكوفيون أيضًا معنا، فإذا كانت إجازة ذلك مذهبًا للكافة من البلدين وجب عليك يا أبا العباس أن تنفر من خلافه) [١٨٨/١].

(وكأن هذا موضع ليس للخلاف فيه مجال؛ لوضوحه عند الكافّة) [٢٤٣/١].

(وهذا عند كافّة أصحابنا غير جائز) [٣٨٨/٢].

* والمشهور فى (كلّ وبعض) عدم اقترانهما بالألف واللام؛ لأنهما معرَّفتان بالإضافة الظاهرة أو المنويّة، ولكن جاء ما يخالف ذلك فى استعمال بعض اللغويين المشهورين، ومنه قول ابن جنى فى (الخصائص):

(وما كانت هذه حالة أقنع منه البعض، ولم يجب أن يشيع فى الكُلّ) [٥٢/١].

(فعدلوا عن إعادة جميع الحروف إلى البعض) [٨٣/١].

(فلما كان الأمر كذلك، واقتضت الصورة رفض البعض واستعمال البعض..) [٦٤/١].

(وإذا قلت: أكلت من الطعام، فقد نابت (من) عن البعض، أى أكلت بعض الطعام) [٢٧٤/٢].

(إنما هو على وضع الكُلّ موضع البعض؛ للاتساع والمبالغة) [٤٤٨/٢].

(فليس الكُلّ هو ما فيه إليه، قال أبو بكر: إنما الْكُلُّ عبارة عن أجزاء الشىء، وكما جاز أن يضاف... بل الكُلّ فى هذا جارٍ مجرى البعض فى أنه ليس بالشىء نفسه، كما أن البعض ليس به نَفْسِهِ يدل على ذلك، وأن حال البعض متصدرة فى الكُلّ) [٣٣٤/٣].

وعندى أمثلة كثيرة، ومسائل لغوية أخرى أرجو أن يوفقنى الله إلى دراستها على نحوٍ أَوْسَعَ، إن شاء الله.

المعيار السابع

الخلاف بين النحاة

وأقصد بالخلاف هنا نوعين منه: أحدهما عامّ مذهبيّ، والآخر خاصّ داخليّ أو فرعيّ.

أما (العامّ المذهبيّ) فهو ذلك الخلاف فى فهم بعض الألفاظ والأساليب الواردة، وتوجيهها، مما وقع بين علماء البصرة وعلماء الكوفة، أوّلَ الأمر، ثم بين غيرهم من البغداديين والأندلسيين فيما بعد، وهو خلاف جرى معظمه فى مسائلَ نحويةٍ، وقليلٌ منه فى مسائل صرفية، وهو كذلك خلاف بدأ يسيرًا، ثم ما لبث أن استشرى خطره، واستعظم أمره - على مَرِّ الأيام - حتى تَحَزَّبَتْ الأحزاب، واعْتَصَبَ القوم، كُلٌّ إلى وجهة بصرية أو كوفية، يؤيدها وينافح عنها، وقد يتطاول على معارضيه فيها.

ونحن إن كنا نعرف هذا الخلاف، وندرسه اليوم على أنه خلاف علميّ، فما ينبغى أن نَغْفَلَ عن أنه نشأ كذلك، واستمرَّ قليلًا، حتى تسربت إليه الأغراض السياسية والإقليمية، فنفخت فى جَذْوَتِهِ، وأشعلته نارًا حامية، وحَرْبًا على القريب والبعيد، وكان ذلك منذ القرن الأول الهجرى، حَدَّدَهُ بعض الباحثين بـ(موقعه الجَمَلِ) التى كانت بين على بن أبى طالب ورهطه من جهة، وعائشة أم المؤمنين ومن والاها من جهة أخرى - رضى الله عنهم جميعًا -.

وقد كان الإمام على يستوطن الكوفة، كما كانت عائشة تستوطن البصرة، وكان من أمر انتصار علىٍّ وهزيمة عائشة أن غضب أهل البصرة خصوصًا - والمطالبون بثأر عثمان بن عفان عمومًا - وجَرَّهُمْ ذلك الغضب إلى تطاول بعضهم على بعض بالقول، سَبًّا أو هجاءً أو مفاخرةً، وتجد فى كتاب (البلدان) لأبى عبد الله الهمذانى - المعروف بـ (ابن الفقيه) - كثيرًا مما تراميا به من الأقوال، وتباريا فيه من المفاخرات، ومن ذلك قول أعشى هَمَدَانَ على لسان أهل الكوفة:

فـإذا فاخـرتمونـا فـاذكـروا   مـا فعلنا بِكُمُ يَـوْمَ الْجَمَـلْ

واشتدَّ أُوَارُ هذا الخلاف السياسيّ بقيام الدولة الأُمَوِيَّة وَمعاضدتها للبصرة، ثم بقيام الدولة العباسية ومعاضدتها للكوفة؛ إذ كان أهلوها أوّلَ من عاون أبا العباس السفاح داعيةَ العباسيين، فَعَزَّتْ الكوفة بعد ذُلّ، ونهضت بعد حِطَّة، وأصبحت كلمتها فى اللغة هى العليا، حتى إنْ لم

يُسْعِفْها الدليل الْبَيِّن، وكلمة البصرة هى السفلى، حتى إن قويت حجتها وسطع برهانها، فى غالب الأحيان.

وليس أدلّ على ذلك من تلك المناظرة المشهورة، التى جرت بين الكسائى - وهو إمام الكوفة - وسيبويه - وهو إمام البصرة - فى المسألة المعروفة بالمسألة (الزُّنْبُورِيّة)؛ إذ رجحت كِفَّةُ الكسائى - مع ضعف رأيه - بتدبيرٍ غير علميّ؛ حتى لقد عاد منها سيبويه حَزِينًا، ومات بعدها كَمَدًا.

* * *

وواضح من هذا أن الاتجاه السياسى، إنما يأتى مناصرةً لمذهب، وإضعافًا لمذهب آخر، بعد أن يحتدم الخلاف فى المسألة العلمية، وذلك يقتضى أن نَفْرُقَ بين المذهبين أوّلًا، ببيان الركائز التى اعتمد عليها كلٌّ منهما فى تأسيس مذهبه، والدواعى التى أسهمت فى اعتماد هذه الركائز.

والمشهور المتداول عند اللغويين أن أهل البصرة اعتمدوا فى تأسيس مذهبهم على الركائز الآتية:

١ - الوثوق من مصدر الوارد من لغة العرب، بأن يَتَحَرَّوْا عن قائله ليتأكدوا من نسبه، وخلوص عربيته من العجمة، ومن الاختلاط بمن يُشْتَبَهُ فى لغته من سكان أطراف الجزيرة ممن جاور غير العرب الأقحاح، فكانوا لا يعتدُّون إلا بلغة سكان البوادى، بل كانوا إذا ما ارتابوا فى أمر أحد من هؤلاء امتحنوه؛ بأن يُلْقُوا على مسامعه كلامًا ملحونًا، فإذا فهمه لم يأخذوا عنه؛ لأن العربى الخالص لا يفهم الكلام الملحون - فى رأيهم - ومن ذلك ما ذكره ابن جنى، من أنه لم يستطع أن يجعل محمد بن العساف - وهو أعرابى عقيلى من تميم - ينطق جملة ملحونة صنعها له، وهى: أَكْرَمَ أخوك أبوك - برفعهما - وأنه لم يستطع كذلك أن يُنْطِقَ أعرابيًّا آخر بـ (عثامين) - فى جمع عثمان - قياسًا على (سراحين) - فى جمع سِرْحان، وكان رَدّ الأعرابى: أَيْشٍ هذا؟ أرأيت إنسانًا يتكلم بما ليس من لغته؟ والله لا أقولها أبدًا!

ويعلّق ابن جنى على موقف هذا الأعرابى من عدم النطق بالخطأ، أو بما ليس من لغته، فيقول: أما ترى إلى هذه النَّحِيزَةِ - يعنى الغريزة والطبيعة - ما أبقاها، وأشدَّ محافظة هذا البدوى عليها، حتى إنه اسْتُكْرِهَ على تركها، فَأَبَىٰ إلا إخلادًا إليها[٢].

ومن هنا وجدنا أبا زيد يَحُطُّ من رأى الكسائى فى مسائل اللغة؛ لأنه «لقى أعراب الْحُطَمِيَّة، فأخذ عليهم الفساد من الخطأ واللحن، واحتج به»[٣].

---

(١) انظر تفاصيل هذه المسألة فى كتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطى ٦٥/٣.
(٢) معجم الأدباء ١٠٣/١٢.　　　(٣) لسان العرب (ودد).

٢ - الوثوق من تلقى اللغة عن هؤلاء الأعراب، والتأكد من أمانة الناقل وحفظه ودقة ضبطه، فلم يعتدُّوا بكثير مما نقله هؤلاء الذين اتُّهِمُوا بالوضع، مثل حماد الراوية، وابن دأب، والشَّرَقِىّ بن القُطَامِىّ ومحمد بن إسحاق بن يسار، قال الأصمعى: «جالست حمادًا، فلم أجد عنده ثلثمائة حرف، ولم أرْضَ روايته»[٤]، وقال أبو حاتم: «كان بالكوفة جماعة من رواة الشعر، مثل حماد الراوية وغيره، وكانوا يضعون الشعر، ويَقْتَفُونَ المصنوع منه، وينسبونه إلى غير أهله، وقد ذكر الأصمعى وأبو عبيدة وأبو زيد عن يونس أنه قال: إنى لأعجب: كيف أُخِذَ عن حماد، وهو يَلْحَنُ ويَكْسِرُ الشِّعْرَ ويَكْذِبُ ويُصَحِّفُ»[٥].

٣ - عدم الاعتداد بالشاهد الواحد، فلابُدَّ عندهم من كثرةٍ مسموعة، تُمَكِّنُ من استنباط القاعدة واطِّرادها، وتجعل ما خالفها مما يحفظ ولا يقاس عليه، وهذا فيما وردت فيه شواهد كثيرة، أما إذا لم يرد إلا الشاهد الواحد من غير نظائر تخالفه، فإنه يُعَدُّ أَصْلًا تؤسس عليه القاعدة، كما فعل سيبويه فى إلحاق ما كان على (فَعُولَة) بما كان على (فَعِيلة) فى النسب، فى حذف حرف المدّ وقلب الحركة فتحة؛ اعتمادًا على سماعه (شَنَئِىّ) فى النسب إلى (شَنُوءَة) وعدم سماع ما يخالفه نَسَبًا من هذا الوزن، فهو جميع المسموع منه، فصار أصلًا يقاس عليه.

ولعل فى مقدمة الدواعى التى أسهمت فى هذا الاتجاه البصرى، ما تميزت به البصرة موقعًا وسُكّانًا؛ ذلك بأنها على طرف البادية مما يلى العراق وهى - بذلك - أقرب المدن العراقية إلى العرب الخُلَّص، الذين لم تَلُكْ ألسنتهم عُجْمَةَ الحواضر، فعلى مقربة منها بوادى نَجْدٍ غربًا، والبحرين جنوبًا، وكان من السهل على أعراب البوادى أن يَفِدُوا إليها فى غير مشقة، وأن يطيب لهم فيها المُقَامُ.

وزاد من أهمية هذا الموقع وجود (المِرْبَد) فى الجهة الغربية منها، مما يلى البادية، بينه وبينها قُرَابَةُ ثلاثةِ أميال، و (المِرْبَد) سوق أدبية تُذَكِّرُ العرب بأسواق الجاهلية (عكاظ ومجنة وذى المجاز)، فيها يجتمعون قبل أن يدخلوا الحضر، حيث تتألف حلقات الإنشاد والمفاخرة والمناظرة ومجالس العلم والأدب، قال الأصفهانى: «وكان لراعى الإبل والفرزدق وجلسائهما حَلْقَةٌ بأعلى المربد بالبصرة، يجلسون فيها»[٦].

أما أهل الكوفة، فقد كانوا أجمع للشعر من أهل البصرة، كَثُرَتْ عندهم رواياتـه، وزاد قائلوه من العرب الخُلَّص وغيرهم، ممن يسكن الكوفة، أو يَفِدُ إليها، أو إلى الكُنَاسَة - سُوقِهَا القريبِ منها -، وقد كان منهم اليَمَانُونَ، وهم كثيرٌ، وفى لغتهم شىء؛ لمجاورتهم الأحباشَ والهنودَ، أما العرب الذين صَفَتْ ألسنتهم من اللُّكْنَةِ فقليلٌ هُمْ؛ لبعد المسافة بين أواسط جزيرة

(٤) مراتب النحويين ٧٢.
(٥) مراتب النحويين ٧٢.
(٦) الأغانى (أخبار جرير) ٨/٢٩.

العرب والكوفة، ثم لحيلولة صحراء السَّماوة بين المكانين، ففي الانتقال مشقة وعسر وثقل مؤونة، ومن هنا اشتهر بين العلماء أن المذهب الكوفى يميل إلى التساهل فى الأخذ، وفى الاستنباط:

١ - فهو لا يكاد يُمَيِّزُ بين عربى وآخر، فَكُلُّهم حجةٌ، يُسْتَشْهَدُ بقوله.

٢ - وهو لا يرى أن كثرة المسموع شرط فى تأسيس القاعدة، وإنما يكفى عنده الشاهد الواحد، وقد تتعدد القاعدة بتعدد الشواهد، فلا شاذَّ عندهم، بل كل الوارد يصح القياس عليه.

٣ - وهو لا يهتم بالقائل، وإنما يكفى عنده الورد والمطلق عن العرب، فكثيرًا ما احتجوا بمجهول القائل.

٤ - كذلك يرى أصحاب هذا المذهب أن دعوى البصريين بوضع بعض الأشعار من أناسٍ بأعيانهم، أَمْرٌ قد بُولِغَ فيه؛ فليس كل ما رواه هؤلاء موضوعًا، ولا يدعو إلى اطِّـرَاحِ كُلِّ ما رَوَوْهُ، وإنما الأمر عندهم وَقْفٌ على الثقة ببعض ما روى هؤلاء وغلبة الظن على أنه صحيح، فما تحقق فيه ذلك لا ينبغى تركه، وإنما يستشهد به، وتبنى القواعد عليه.

٥ - كذلك يرى الكوفيون أن السماع ليس هو كُلَّ شىء فى اللغة، ففتحوا بابًا للقياس النظرى الذى لا يسنده سماع، ومن ذلك أنهم قاسوا (لَكِنْ) على (بل) فى العطف بعد الإيجاب[7]، وأجازوا تثنية (أجمع وجمعاء) وتوابعها[8]؛ قياسًا على ما ورد من جمعها.

وقد لَخَّصَ الأندلسىُّ فى (شرح المفصل) الاتجاة الكوفىَّ فى قوله: «الكوفيون إن سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شىء مخالف للأصول جعلوه أصلًا، وبَوَّبُوا عليه، بخلاف البصريين، قال: ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا: نحن نأخذ اللغة عن حَرَشَةِ الضِّباع، وأَكَلَة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أَكَلَة الشَّوَاريز، وباعة الكواميخ[9]».

وأما (**الخلاف الخاص، الداخلى أو الفرعى**) فهو ذلك الذى كان فى داخل المذهب الواحد، مثل ما كان من خلاف بين البصريين بعضهم وبعض، أو بين الكوفيين بعضهم وبعض، وقد وقع أغلبه فى الاعتداد ببعض الشروط فى المسألة الواحدة، أو فى إجازة حذف بعض الجملة، أو تقديم بعضها على بعض، إلى غير ذلك من المسائل الفرعية فى داخل الباب النحوى الواحد، وتجد كثيرًا من ذلك مبثوثًا فى كتب النحو عند المتقدمين والمتأخرين.

وفيما يلى أمثلة لهذا الخلاف بنوعيه، وقد اخترت هذه الأمثلة مما يترتب عليه حكم بصواب بعض الاستعمال أو خطئه:

---

(٧) شرح الكافية (حروف عطف النسق).

(٨) شرح الكافية (باب التأكيد).

(٩) الاقتراح فى علم أصول النحو ٢٠٢.

* فمما وقع بين المذهبين الرئيسين ما يأتى:

يرى البصريون أنه لا يجوز إظهار (أن) بعد (كَىْ)، ويجيزه الكوفيون، واحتجوا بقول الشاعر:

أَرَدْتَّ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ[10]

ويمنع البصريون صوغ العدد على (فُعَال) - بضم الفاء - مما فوق الأربعة، فلا يقال: خُماس وسُداس... إلخ، ويجيزه الكوفيون قياسًا، مع أنه غير مسموع، وما ورد منه قيل عنه: إنه موضوع[11].

ويمنع البصريون دخول اللام فى خبر (لكنَّ) ويجيزه الكوفيون، واحتجوا بما ورد من قوله:

وَلَكِنَّنِى مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[12]

ويرى البصريون أن (أن) المصدرية إذا حذفت لا تعمل النصب، وإنما يُرْفَعُ الفعل، ويجيز الكوفيون النصب مع الحذف، واحتجوا بما ورد منصوبًا من قولهم: خُذْ الِّلصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ، وتَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِىِّ خَيْرٌ مِنَ أَنْ تراه[13].

* ومما وقع من الخلاف الداخلى فى المذهب الواحد ما يأتى:

جمهور البصريين على أن (مَنْ) تقع على مالا يعقل إذا نُزِّل نزلة من يعقل، أو اقترن بمن يعقل، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[14]، فقد أوقع (مَنْ) على الأصنام، لَمَّا نزلوها نزلة العاقل، وكقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ، وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾[15]، فقد أوقع (مَنْ) على غير العاقل؛ لاقترانه بالعاقل فى الْمُفَصَّلِ بـ (مَنْ) وهو (كل دابة).

وخالف قُطْرُبٌ - وهو من البصريين - فى ذلك، وزعم أن (مَنْ) تقع على مالا يعقل، دون اشتراط ما ذكر[16].

وجمهور البصريين على أن (ما) الحجازية تعمل عمل (إن) بشروط، منها: ألّا يقترن خبرها بـ (إلّا)، ولم يشترط يونس - وهو من أئمة البصريين - هذا الشرط، واستدل بظاهر شعر، منه قول الشاعر:

---

(10) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٣٤٢.
(11) شرح درة الغواص للخفاجى ١٤٨.
(12) الصبان على الأشمونى ١/٢٨٠.
(13) الصبان على الأشمونى ٣/٣١٥.
(14) الآية ٤٦ من سورة الأحقاف.
(15) الآية ٢٤ من سورة النور.
(16) المساعد على تسهيل الفوائد ١/١٦٤.

وَمَـا حَـقُّ الـذى يَـعْـشُـو نهارًا   وَيَـسْـرِى لَـيْـلَهُ إلاّ نـكـالا

وجمهور البصريين على أن الاسم الموصول لا يحذف وتبقى صلته، إلا فى ضرورة الشعر، سواء علم أم لم يعلم، وأجاز الأخفش - وهو من البصريين - أن يحذف الموصول إذا علم، وجعل منه قوله تعالى: ﴿آمَنَّا بِالَّذِى أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾(١٧)، أى: والذى أنزل إليكم(١٨).

وجمهور البصريين على أنه يجوز العطف على محل اسم (إن) بالرفع بعد تمام الخبر، ولا يجوز ذلك فى غير عطف النسق من التوابع، ولكن الزجاج والْجَرْمِىّ - وهما من البصريين - والفراء - وهو من الكوفيين - أجازوا الرفع بعد تمام الخبر فى سائر التوابع، كالنعت والتوكيد وعطف البيان، فيجوز عندهم: إن زيدًا قائمٌ الكريمُ، أو نَفْسُهُ(١٩).

وجمهور النحاة على أن الفاء لا تدخل فى خبر المبتدأ غير الشبيه بالشرط، وأجاز الفراء وجماعة منهم الأعلم دخول الفاء فى خبر المبتدأ، إذا كان الخبر أمرًا أو نهيًا، وأجاز الزجاج فى قوله تعالى: ﴿هَـٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾(٢٠) أن يكون (هذا) مبتدأ، و (فليذوقوه) خبره(٢١).

وجمهور النحاة على أن اللام لا تدخل فى خبر (إنَّ)، إذا كان فعلاً ماضيًا خاليًا من (قَدْ)، فلا يقال: إن زيدًا لقام، وأجاز ذلك الكسائى وهشام من الكوفيين(٢٢).

وجمهور النحاة على إجازة تقديم خبر الأفعال الناسخة، إذا كانت منفية بغير (ما)، وعلى منع ذلك إذا كان النافى (ما)، فيصح أن يقال: فى الدار لا يزال زيد، أو: فى الدار لن يزال زيد، ولا يصح عندهم أن يقال: فى الدار ما زال زيد. ومنع الفراء ذلك التقديم مع النافى مطلقًا(٢٣).

وجمهور النحاة على منع زيادة (كان) فى آخر الجملة، فلا يقال: زيد قائم كان؛ إذ إن ذلك لم ينقل، ولم يستعمل، والزيادة خلاف الأصل، فيقتصر على موضع استعمالها، وأجاز ذلك الفراء(٢٤).

وجمهور النحاة على منع دخول اللام فى خبر إن، إذا كان فعلاً جامدًا، فلا يقال: إن زيدًا لَنِعْمَ الرجل، وأجاز ذلك الفراء من الكوفيين، والأخفش من البصريين(٢٥).

وجمهور النحاة على أنه لا يصح إتْبَاعُ اسم (إنَّ) بالرفع قبل حلول الخبر، سواء كان ذلك بالعطف أم لا، وسواء كان اسم (إنّ) ظاهر الإعراب أم خَافِيَهُ، وأجاز الفراء ذلك إذا كان اسم

---

(١٧) الآية ٤٦ من سورة العنكبوت.
(١٨) المساعد على تسهيل الفوائد ١/١٧.
(١٩) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٣٨.
(٢٠) الآية ٣٨ من سورة ص.
(٢١) الجنى الدانى ١٢٧.
(٢٢) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٢١.
(٢٣) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٦١.
(٢٤) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٦٨.
(٢٥) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٢١.

(إن) خَافِيَ الإعراب، كالضمائر مثلًا، فيصح عنده أن يقال: إنك وزيدٌ ذاهبان، ومنعه إذا كان ظاهر الإعراب، فلا يقال: إن زيدًا وعَمْرٌو ذاهبان(٢٦).

وجمهور النحاة على أنه لا يجوز حذف لام الطلب مع بقاء عملها، وقد خطَّأ الحريريُّ - على هذا - قَوْلَ بعض الخواصِّ فى زمانه: يُعْتَمَدْ ذلك - بسكون الدال - أى: لِيُعْتَمَدْ ذلك. ويرى الكسائى أنه يجوز بعد الأمر، وجعل منه قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِى الَّذِينَ آمَنُوا، يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ أى: لِيُقِيمُوا(٢٧).

وجمهور النحاة على أنه لا يجوز الفصل بين (إِذَنْ) الناصبة والفعل، بمعمول هذا الفعل، فلا يصح أن يقال: إِذَنْ الكتابَ تقرأ، وأجاز ذلك الكسائى وهشام من الكوفيين، وفى الفعل حينئذ وجهان، والاختيار عند الكسائى النصب، وعند هشام الرفع(٢٨).

وجمهور النحاة على أنه لا يصح أن يظهر متعلق الظرف الواقع خبرًا، إذا كان كَوْنًا عامًّا، نحو: زيد عندك، فلا يجوز أن يقال: زيد موجود عندك. ولكن قال ابن يعيش فى (شرح المفصل): وقد صَرَّح ابن جنى بجواز إظهاره(٢٩).

وجمهور النحاة على أنه لا يجوز العطف بالنصب على المجرور، فى نحو: مررت بزيد وعمرًا، على أن يكون ذلك من باب العطف على المحل؛ لأن شرط العطف على المحل عندهم ظهورُ الإعراب المحلىِّ فى فصيح الكلام، ولا يصح فى المثال السابق أن يقال: مررت زيدًا، إلا فى ضرورة الشعر. وأجاز ذلك ابن جنى، على ما نقله ابن هشام فى (مغنى اللبيب)(٣٠).

وجمهور الكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافى والفارسىّ فى (الْحَلَبِيّات) والجرجانى والسهيلى وأكثر المتأخرين، على أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، فلا يقال: قائمًا ليس زيد، وهو اختيار ابن مالك فى الألفية، حيث قال:

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِى

وذهب إلى جواز ذلك البصريون المتقدمون، والفراء والفارسىّ فى رأى، وابن بَرْهَان والزمخشرى، واختاره ابن عصفور، وروى أيضًا عن السيرافى، واختلف النقل عن سيبويه، فَنُسِبَ كُلٌّ من الجواز والمنع إليه(٣١).

* * *

وتجد كثيرًا من مسائل هذا الخلاف بين أهل المذهب الواحد؛ إن تتبعتها فى كتب النحو،

---

(٢٦) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٣٦.
(٢٧) مغنى اللبيب ١/٢٤٨.
(٢٨) الجنى الدانى ٣٥٦.
(٢٩) شرح المفصل، لابن يعيش ١/٩٠.
(٣٠) مغنى اللبيب (مبحث العطف على المحل).
(٣١) شرح ابن عقيل على الألفية ١/٢٧٧.

المتقدم منها والمتأخر، وهو - كما قلت لك - خلاف يترتب عليه تردد بعض الاستعمال اللغوى بين الصواب والخطأ، إن أنت آثرت معيارًا لأحد المختلفين، ورغبت عن معيار الآخر، وهو - لَعَمْرِى - أمْرٌ يشق على الإنسان تتبعه واستقصاؤه، فَضْلاً عن ترجيح رأى على رأى، إذا ما تنازعت الأدلة العقلية والنقلية، وَجَدَّ كُلٌّ فى تفنيد رأى صاحبه ودليله، أو تـأوّل فى ذلك الدليل.

ومع هذا الخلاف الناشب بين المذاهب النحوية الرئيسة، ثم بين أنصار المذهب الواحد فى داخله - تجد معظم النَّقَدَةِ اللغويين مع البصريين جملةً وتفصيلاً، فمعيارهم فى التخطئة والتصويب إنما هو: موافقة الاستعمال للمذهب البصرى، أو مخالفته له، فما وافق فصوابٌ، وما لم يوافق فخطأٌ، ودُونَكَ أمثلةً من كتب اللحن اللغوى تؤيد ذلك وتؤكده:

* فقد خطأ الأصمعى - وتبعه الحريرى - قولهم فى التعجب والتفضيل من الألوان: ما أَبْيَضَ هذا الثوبَ، وزيد أَبْيَضُ من عمرو!. والمعروف أن الكوفيين يجيزون التعجب والتفضيل من السواد والبياض بلا واسطة؛ لأنهما أصلا الألوان(٣٢).

* وخطأ الأصمعى - وتبعه الحريرى - قولهم لمن يقتبس من الصحف: رجل صُحُفِىٌّ - بضم الصاد والحاء -؛ لما فيه من النسب إلى الجمع - الذى له مفرد - على لفظه، فالقاعدة هى رَدُّه إلى المفرد عند النسب. والمعروف أن النسب إلى الجمع على لفظه مذهب الكوفيين(٣٣).

* وفى تعريف العدد المضاف والمركب خَطَّأَ الحريرى من يُدْخِلُ حرف التعريف على كل من المضاف والمضاف إليه، وعلى جُـزْءَىْ المركَّب، فـلا يقال: مـا فعلت بالثـلاثة الأثـواب، ولا يقال: الأحَدَ الْعَشَرَ الثوبَ، وقال عن مثل ذلك: «وهو مما لا يلتفت إليه، ولا يعرج عليه؛ لأن التمييز لا يكون معرَّفًا بالألف واللام، ولا نُقِلَ إلينا فى شجون الكلام». والمعروف أن ذلك مذهب كوفىّ، نَصَّ عليه الكسائى بقوله: إذا أدخلت فى العدد الألف واللام فأدخلها فى العدد كُلِّه، فتقول: ما فعلت بالأحَدَ العَشَرَ الأَلْفَ الدرهمَ؟(٣٤).

* وخطأ ابن الجوزى والحريرى والزبيدى قولهم: شُوَىٌّ وعُـوَيْنَة - فى تصغـير: شىء وعين -؛ لما فيه من قلب الياء الثانية واوًا بلا موجب. ومعروفٌ أن ذلك مذهبٌ مَقِيسٌ عند الكوفيين، واختاره ابن مالك(٣٥).

* ويرى الحريرى أن (مِنْ) الجارة تختص بالمكان، وأن (منذ) تختص بالزمان، ولَحَّنَ خواصَّ

---

(٣٢) ذيل الفصيح ١١٢، درة الغواص ٣٨، شرح المفصل ١٤٦/٧.
(٣٣) ذيل الفصيح ١١٧، درة الغواص ٢٠٧، المدخل إلى تقويم اللسان ٤٩، همع الهوامع ١٩٧/٢.
(٣٤) درة الغواص ١٢٥، إصلاح المنطق ٣٠٢.
(٣٥) ذيل الفصيح ١١٧، درة الغواص ٢٥٣، لحن العوام ١٧٤، همع الهوامع ١٨٦/٢.

زمانه فى استعمالهم (مِنْ) مع الزمان، حين يقولون: ما رأيته من أمس. والمعروف أن هذا هو المشهور من مذهب البصريين، أما أهل الكوفة فيخالفونهم فى ذلك، ومن البصريين من يذهب إلى أن (من) تكون لابتداء الغاية فى الزمان والمكان والأحداث والأشخاص(٣٦).

* ويرى الزُّبَيْدِىّ أن جمع الكثرة عند تصغيره يُرَدُّ إلى أدنى العدد، فإن لم يكن له أدنى عدد صُغِّرَ مفرده، ثم جمع بالألف والتاء، حتى لا يقع التضادُّ بين تقليله وتكثيره، وهو بهذا لم يَفْرُقْ بين ما له نظير من الآحاد وما ليس له نظير، مخالفًا مذهب الكوفيين، الذين أجازوا أن يصغر جمع الكثرة على حاله، إذا ناظر الواحد فى الوزن، فأجازوا: رُغَيْفَان - فى تصغير رُغْفَان، جمع رغيف -؛ لأن له نظيرًا فى الآحاد، هو عثمان، وجعلوا من ذلك قول النابغة الذبيانى - فى إحدى الروايات:

وَقَفْتُ فيهــا أُصَيْـلاَنًــا أُسَــائِلُهــا   عَيَّتْ جَـوَابًا، وَمَـا بِالـرَّبْـعِ مِنْ أَحَـدِ

زعموا أنه تصغير (أُصْلاَن) جمع أصيل(٣٧).

وخطأ ابن هشام اللخمى قولهم: الرجال الْمُسَمُّونَ بكذا - بضم ما قبل الواو فى جمع المذكر السالم؛ لأن القاعدة أن الاسم المقصور تحذف ألفه عند جمعه جمع مذكر سالمًا، وتبقى الفتحة قبل الواو. والمعروف أن الضم فى مثل هذا أحد مذهبى الكوفيين(٣٨).

وواضحٌ أن فى التزام هذا المعيار كثيرًا من التشدد فى الحكم على بعض الاستعمال اللغوى؛ فليس مذهبُ البصريين هو وحده الصحيحَ دائمًا، وما عداه خطأ دائمًا، وإنما ينبغى أن يكون مدار الاختيار بين المعايير على أساس من وجود الدليل أَوَّلًا، ثم من رجحاته ثانيًا، وهو أمر يحتاج إلى فحص الأدلة، وإنعام النظر.

ومن هنا جاءت ردود بعض علماء اللغة على من خطّأ الأمثلة السابقة وما يضارعها، مما تنازعته الآراء المدعومة بالدليل، وكان فى مقدمة هؤلاء الرَّادِّينَ الآخذين بمذهب غير البصريين من الكوفيين وغيرهم:

* ابن هشام اللخمى؛ إذ رَدَّ على الزبيدى فى تخطئته نحو: شُوَيْخ وبُوَيْت - مُصَغَّرَىْ: شَيْخ وبَيْت - وقال: إن كل معتل العين بالياء، - مما ليس منقلبًا عن حرف غيره، ولا مقصودًا به إرادةُ فَرْقٍ - فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه: ضم أوله، وكسره، وإبدال الياء واوًا عند الكوفيين(٣٩).

---

(٣٦) درة الغواص ١٠١، شرح الخفاجى على درة الغواص ١١٨.
(٣٧) لحن العوام للزبيدى، الصبان على الأشمونى ٤/١٧٤.
(٣٨) المدخل إلى تقويم اللسان ٣٨، همع الهوامع ١/٤٦٢٤٦.
(٣٩) المدخل إلى تقويم اللسان ٢٠.

* وابن مكى الصقلى؛ إذ أجاز فيما كان على وزن (فَعْل) - بفتح فسكون - أن تفتح عينه، إذا كانت حلقية، نحو: اللحم والبحر والبغل والنحل والنخل - وما أشبهه -، وهو بهذا آخذ بمذهب الكوفيين، أما البصريون فلا يفتحون إلا ما كان منه مسموعًا[٤٠].

* * *

وإنى لأخشى أن يخطر ببالك الآن أن البصريين كانوا أَحْرَصَ على لغة العرب من الكوفيين؛ لَمَّا كانوا يشددون فى الرواية والضبط والمقدار المَرْوِىِّ، وأن الكوفيين كانوا على خلاف ذلك دائمًا - على ما يفهم من ظاهر أسس المذهبين، التى سَرَدتُّهَا لك فيما سبق - ولكن بناء الحكم على كل مذهب - على وَفْقِ هذه الأسس - فيه شىء كثير من المبالغة والتسامح، بَلْهَ التحامل على الكوفيين أحيانًا، لأن كِلَا الفريقين كان حريصًا على لغة العرب، جادًّا فى تقعيدها وتيسيرها لكل مُتَلَقٍّ، وليس الأمر على إطلاقه فى كل ما اشتهر عند اللغويين من أُسُسِ هذين المذهبين.

وقد يُغْنِيكَ عن طلب الدليل أن تعرف أن من شواهد البصريين ما هو مجهول القائل، ومنه ما اتُّهِمَ بأنه مصنوع، فَضْلًا عن أن التحرى عن أمانة الناقل وضبطه أمر من السهل قوله نظرًا، ومن الصعب تنفيذه تطبيقًا مع كل واحد.

ولا شك أنك لو تتبعت شواهد النحو فى كتاب واحد من كتب النحو - قديمها ومتأخرها - لظفرت ببعض هذه الشواهد، التى لم يُدْرَ لها قائل، أو التى وُصِمَتْ بالصنعة والوضع:

* **أما مجهول القائل فهو كثير عند البصريين وغيرهم، ومنه:**

شواهد إعمال الوصف المعتمد على نفى أو استفهام، والاستغناء بمرفوعه عن الخبر، ومنها:

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَىٰ أم نَوَوْا ظَعَنَا ... إنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا
خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِى أَنْتُمَا ... إِذَا لَمْ تَكُونَا لِى عَلَىٰ مَنْ أُقَاطِعُ
غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ الْلَهْوَ ... وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سَلْمِ

وقول الشاعر - شاهدًا على انصراف الزمن الماضى إلى الدلالة على الاستقبال عند نفيه بـ (لا) بعد القسم -:

رِدُوا فَوَاللهِ لَا ذُدْنَاكُمُ أَبَدًا ... مَادَامَ فِى مَائِنَا وِرْدٌ لِنُزَّالِ

وقول الشاعر - شاهدًا على معاملة (الأخ) وهو من الأسماء الستة معاملة الاسم المقصور فى الإعراب بحركات مقدرة على الألف دائمًا -:

أَخَاكَ الَّذِى إِنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ ... يُجِبْكَ لِمَا تَبْغِى، وَيَكْفِيكَ مَنْ تَبْغِى

---

(٤٠) تثقيف اللسان ٢٣٠.

وقول الشاعر - شاهدًا على استعمال (الدم) مشدد الميم -:

أهـ ـ دَمَّـك نَـزْغًـا بَعْـدَ عِـزَّتِـهِ يَـا عَمْرُو، بَغْيُـكَ إِصْرَارًا عَـلَى الْحَسَدِ

وقول الشاعر - شاهدًا على حذف الياء من (الذى والتى)، وإسكان الذال والتاء -:

فَـلَمْ أَرَبَيْتَـا كَـان أَحْسَـنَ بَهْجَـةً مِنَ الَّـذْ لَـهُ مِنْ آلِ عَـزَّةَ عَـامِـرُ
مَـا الَّذْ يَسُومُكَ سُوءًا بَعْدَ بَسْطِ يَدٍ بِـالْبِرِّ إِلَّا كَمِثْـلِ الْبَغْيِ عُـدْوَانَـا
فَـقُـلْ لِـلَّتْ تَـلُومُـكَ: إِنَّ نَـفْـسِـي أَرَاهَـا لَا تَـعُـوذُ بِـالـتَّـمِـيـمِ

وقول الشاعر - شاهدًا على أن الجملة الاسمية قد تقع صلة لـ (أل) -:

مِـنَ الْقَـوْمِ الـرَّسُـولِ اللهِ مِنْهُـمْ لَهُـمْ دَانَـتْ رِقَـابُ بَـنِي مَـعَـدِّ

وقول الشاعر - شاهدًا على زيادة (كان) بين الجار والمجرور -:

سَـرَاةُ بَـنِي أَبِي بَـكْـرٍ تَـسَـامَىٰ عَـلَىٰ كَـانَ الْمُـسَـوَّمَـةِ الْعِـرَابِ

وقول الشاعر - شاهدًا على حذف (كان) بعد (إنَّ) مع اسمها وهو ضمير غائب معلوم -:

انْـطِقْ بِحَقٍّ، وَإِنْ مُسْتَخْـرِجًـا إِحَنًـا فَـإِنَّ ذَا الْحَـقِّ غَـلَّابٌ، وَإِنْ غُـلِبَـا

وقول الشاعر - شاهـدًا على إعمـال (إنْ) النافيـة؛ إلحاقًـا لها بـ (مـا) العاملة عمـل (ليس) -:

إِنْ هُـوَ مُـسْـتَـوْلِـيًـا عَـلَى أَحَـدٍ إِلَّا عَـلَىٰ أَضْـعَـفِ الْمَـجَـانِـينِ

وقول الشاعر - شاهدًا على إعمال (لا) النافية عمل (ما) الملحقة بـ (ليس) -:

تَعـزَّ فَـلَا شَيْءٌ عَـلَىٰ الْأَرْضِ بَـاقِيًـا وَلَا وَزَرٌ مِمَّـا قَـضَـى اللهُ وَاقِـيَـا

وقول الشاعر - شاهدًا على جواز العطف بالجر على خبر (ما) المنصوب، لأنها عاملة عمل (ليس) -:

مَـا الْحَـازِمُ الشَّهْمُ مِقْـدَامًـا وَلَا بَـطَلٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَـوَىٰ بِـالْحَقِّ غَـلَّابَـا

وقول الشاعر - شاهدًا على جواز العطف بالجر على خبر (كان) المنفيّ -:

وَمَـا كُـنْـتَ ذَا نَـيْـرَبٍ فِـيـهِـمُ وَلَا مُـنْـمِشٍ فِـيـهِـمُ مُـنْـمِـلِ

وقول الشاعر - شاهدًا على جواز وقوع الحال سادّةً مَسَدَّ خبر (إنَّ) -:

إِنَّ اخْـتِيَـارَكَ مَـا تَـبْغِـيـهِ ذَا ثِقَـةٍ بِـاللهِ مُسْتَـظْهِـرًا بِـالْحَـزْمِ وَالْجَلَدِ

وقد نَقَلْتُ لك هذه الشواهد مجهولةَ القائل من غير تَدَبُّرٍ أو معاناة، بل كان ذلك من أول

كتاب وقع عليه بصرى، بل من الجزء الأوّل منه[٤١]، وأنا على يقين من أنك سوف تصادف عشراتٍ أخرى من هذه الشواهد مبثوثةً داخل الأبواب النحوية، وكثيرٌ منها اعْتُمِدَ فى تأسيس قاعدة، أو اشتراط شرط، أو التخلِّى عن شرط اشترطه الْخَصْمُ، ويكفى أن تعرف أن كتاب سيبويه - وهو أقدم كتب النحو وأَوْثَقُهَا - قد اشتمل على خمسين شاهدًا، لم يَدْرِ لها الشراحُ قائلًا، وهى معدودة عندهم - مع ذلك - من الحجج، قال الْجَرْمِىّ: نظرت فى كتاب سيبويه، فإذا فيه ألف وخمسون بيتًا، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فَأَثْبَتُّهَا، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها[٤٢].

* **وأما وضع الشعر** وتناقله بين البصريين والكوفيين على السواء، فقد كان من دواعيه التَّكَسُّبُ، أو تأييدُ السياسة، أو نُصْرَةُ المذهب، أو المسامرةُ عند الملوك. جاء فى طبقات فحول الشعراء قول ابن سلام: «وفى الشعر مفتعل موضوع كثير، ولا حجة فى عربيته، ولا أدب يستفاد، ولا معنى يستخرج، ولا مثل يضرب، ولا مديح رائع، ولا هجاء مقذع، ولا فخر معجب، ولا نسيب مستطرف، وقد تداوله قوم من كتاب إلى كتاب، لم يأخذوه عن أهل البادية، ولم يعرضوه على العلماء، وليس لأحد - إذا أجمع أهل العلم والرواية الصحيحة على إبطال شىء منه - أن يقبل من صحيفة، ولا يروى عن صحفى»[٤٣].

وقال أبو حاتم: كان بالكوفة جماعة من رواة الشعر - مثل حماد الراوية وغيره - وكانوا يضعون الشعر، ويقتفون المصنوع منه، وينسبونه إلى غير أهله... وقال أبو عثمان الجاحظ: ذكر الأصمعى وأبو عبيدة وأبو زيد عن يونس أنه قال: إنى لأعجب: كيف أخذ الناس عن حماد، وهو يلحن ويكسر الشعر، ويكذب، ويُصَحِّف، قال الأصمعى: جالست حمادًا، فلم أَجِدْ عنده ثلثمائة حرف، ولم أَرْضَ روايته[٤٤].

وممن اشتهر بالوضع غير حماد: تلميذُه خَلَفُ بن حسان، فقد جاء فى (مراتب النحويين) أنه وضع للكوفيين والبصريين أشعارًا كثيرة، استنبطوا منها قواعدهم، ثم تَقَرَّأَ ونَسَكَ، فَعَرَّفَهُمْ تلك الموضوعاتِ، فلم يأخذوا بكلامه، وفيه يقول الأصمعى: وكان شاعرًا، ووضع على شعراء عبد القيس شعرًا موضوعًا كثيرًا، وعلى غيرهم؛ عَبَثًا به، فأخذ ذلك عنه أهل البصرة وأهل الكوفة[٤٥]. والعجيب أن موضوعاتِ خَلَفٍ هذا لا تزال فى دواوين أهل الْمِصْرَيْنِ إلى اليوم - على ما يقول الْقِفْطِىّ[٤٦].

---

(٤١) هو كتاب (شفاء العليل فى إيضاح التسهيل - للسلسيلى) وتحقيق د. عبد الله الحسينى البركاتى.
(٤٢) مقدمة كتاب سيبويه ٣٣/١، وانظر تعليق محقق الكتاب على ذلك.
(٤٣) طبقات فحول الشعراء ٥.
(٤٤) مراتب النحويين ٧٢.
(٤٥) مراتب النحويين ٤٦.
(٤٦) مراتب النحويين ٧٢.

ومن اشتهر بالوضع كذلك ابن دَأْب: فقد ذكروا أنه وضع على أعشى همدان بيتًا ملحونًا، هو قوله:

مَـــنْ دَعَــا لِي غُــزَيِّــلِي أَرْبَــحَ اللهْ تِجَــارَتُــهْ

- بإسكان لفظ الجلالة، وقصر مدة اللام منه، ورفع (تجارته) - وقد كشف هـذا الزَّيْفَ وَضَّاعَةٌ آخَرُ - هو خلف الأحمر - حين قال: والله لقد طمع ابن دأب فى الخلافة، حين ظن أن هذا يُقْبَلُ منه(٤٧).

ومنهم الشَّرَقِيُّ بن القطامى: كان كَذَّابًا، سأله أعرابى عما كانت العرب تقرأ به فى صلاتها على موتاها - ولم يكن عنده علم - فوضع له قوله:

رُوَيْدَكَ حَتَّى تَبْعَثَ الْخَلْقَ بَاعِثَةْ(٤٨)

ومنهم محمد بن إسحاق بن يسار: كتب فى السِّيَرِ أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعرًا قَطُّ، وأشعارَ النساء، ثم جاوز ذلك إلى طَسْمٍ وجَدِيسٍ وعادٍ وثمود، فكتب عليهم أشعارًا كثيرة، وليس ما كتبه بشعر من الناحية الفنية، إنما هو كلام مؤلف معقود بقوافٍ(٤٩).

وقد كان وضع الشعر مألوفًا من هؤلاء وغيرهم، وشاع بين الناس جميعًا، حتى لقد أقدمت العامة على وضع الأشعار على ألسنة بعض المشهورين، كالشَّعْبِيّ الذى تروى كتب الطبقات أن العامة تروى عنه شعرًا يُحْمَلُ على لَبِيدٍ، وهو مصنوع تُكَثَّرُ به الأحاديث، ويستعان به على السهر عند الملوك، والملوك لا تَسْتَقْصِى(٥٠).

ومن الخطر بمكان أن يُقْدِمَ عالم نحوىّ معدودٌ فى الثقات، على وضع بعض الأشعار، فى موقف خاصٍّ، اضطُرَّ فيه إلى ذلك، وهو أبو العباس المبرد، فقد روى البغدادى أنه ورد الدِّينَوَرَ، زائرًا عيسى بن ماهان، وعندما عقد مجلس العلم، وسئل المبرد عن معنى الشاة الْمُجَثَّمَةِ، لم يكن عنده علم به، فاضطُرَّ - دَفْعًا للحرج - إلى أن يجيب بأنها الشاة القليلة اللبن، ثم أيّد كلامه بِرَجَزٍ، وضعه لساعته، وهو قوله:

لَمْ يَبْقَ مِنْ آلِ الْحُمَيْـــدِ نَسَـمَــةْ إِلَّا عُــنَيْــزٌ لَجْـبَـةٌ مُجَــثَّـمَــةْ

وعندما دخل أبو حنيفة الدِّينَوَرِىّ المجلسَ، وكشف زَيْفَ هذا الرجز، أَقَرَّ المبرد بوضعه، واعتذر لعيسى بقوله: أَنِفْتُ أن أَرِدَ عليك من العراق، وذِكْرِى مَا قَدْ شَاعَ، فَأَوَّلُ ما تسألنى عنه لا أعرفه(٥١).

(٤٧) الأغانى ٦/٢١٣٦.
(٤٨) مراتب النحويين ١٠٠، المزهر ٢/٤١٤.
(٤٩) طبقات فحول الشعراء ٨.
(٥٠) طبقات فحول الشعراء ٥٠.
(٥١) خزانة الأدب ١/٥٥.

وأخطر من هذا، أن يأتي وضع الشعر لإثبات قاعدة نحوية أو صرفية، أو لإثبات لفظة على أنها وردت عن العرب، ولم تَرِدْ عنهم، هذا ما يُلْبِسُ الحق بالباطل، ويُلْحِقُ الزَّيْفَ بالصحيح، ويجعل من اللحن المردود صوابًا مقبولاً، وقد جاء وضع مثل هذه الشواهد بعد جمع اللغة، حين عكف العلماء على وضع قواعدها، واضطرتهم مواقفُ خاصةٌ - سياسيةٌ أو علميةٌ - إلى التنازع فى استخلاص قاعدة، ومحاولة كل فريق أن يؤيد وجهة نظره بالأدلة، ولم تكن هذه الأدلة - فى أكثرها - إلا كلامَ العرب، فاستعان بعض النحاة بالأعراب ورواة الشعر، فوضعوا لهم شواهد مُلَفَّقَةٍ لما ذهبوا إليه من رأى:

نطقت العرب بـ (فُعَال - ومَفْعَل) من ألفاظ العدد حتى (الأربعة)، وادَّعى بعض النحاة أن العرب تجاوزت ذلك فى ألفاظ العدد حتى (العشرة)، ولما أَعْوَزَهُ الشاهد المحتج به من كلام العرب، لجأ - لإثبات تلك القاعدة - إلى شعر، قيل: إنه من وضع خلف الأحمر، ومنه هذه الأبيات:

وَمَشَى الْقَـوْمُ إلى القو ... م أُحَـادًا ومَـثْـنَىٰ
وثُـلَاثًـا ورُبَـاعًـا ... وخُمَـاسًـا فـاطَّعَـنَّـا
وسُـدَاسًـا وسُبَـاعًـا ... وثُمَـانًـا فـاجْتَـلَدْنـا
وتُـسَـاعًـا وعُشَـارًا ... فـأُصَبْنَـا وَأُصِبْنَـا
لَا تَـرَىٰ إلّا كَـمِيًّـا ... قَـاتِـلًا منهم ومِـنَّـا

وعَلَّق الشهاب الخفاجى على هذه الأبيات فقال: ودلائل الوضع فى هذه الأبيات ظاهرة، وكان خلف الأحمر مُتَّهَمًا بالوضع[٥٢].

نَعَمْ؛ دلائل الوضع هنا واضحة، فهذه الأبيات ليست من الشعر فى شىء، فلا رُوحَ فيها، ولا معنى جميلاً تَضُمُّه، وليس بها من خيال الشعراء قليلٌ أو كثيرٌ، بل لا فكرةَ بها أصلاً، اللهم إلا تلك الفكرة النحوية السَّاذَجَة، وهى فكرة جمع ألفاظ العدد حتى العشرة، فى صورة منظومة - كنظم المبتدئين - لإثبات قاعدة (فُعَال ومَفْعَل) فيما جاوز الأربعة من ألفاظ العدد.

ومن شواهد كتاب سيبويه، جاء قول الشاعر المجهول:

حَـذِرٌ أمـورًا لا تَـضِـيرُ وآمِـنٌ ... مَـا لَـيْسَ مُـنْـجِـيَـهُ مِـنَ الأَقْـدَارِ

شاهدًا على إعمال (فَعِلٌ) - من صيغ المبالغة - عمل الفعل رفعًا ونصبًا، وقد ذكر المازنى أنه من وضع اللاحقى، لما سأله سيبويه: هل تحفظ للعرب شاهدًا على إعمال (فَعِل)[٥٣]؟.

---

(٥٢) شرح درة الغواص للخفاجى ١٤٨.

(٥٣) المزهر للسيوطى ١/١٨٠ - والبيت فى كتاب سيبويه ١/١٤٣، وذكر قبله بيت آخر ١/١١٢، وهو=

بل إن الشواهد الخمسين المجهولة عند سيبويه قد وُصِمَتْ بالوضع أيضًا، فقد جاء في الاقتراح للسيوطى نقلًا عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام - وهو من كبار الشافعية - قوله[٥٤]: وقد وضع المولدون أشعارًا، ودَسُّوها على الأئمة، فاحتجوا بها؛ ظَنًّا أنها للعرب، وذ[كر] أن فى كتاب سيبويه منها خمسين بيتًا، وأن منها قول القائل:

أَعْـرِفُ مِنْهَـا الأَنفَ وَالْعَيْنَـانـا   وَمُنْخُـرَيْـنِ أَشْبَهَـا ظَبْيَـانَـا

قالوا: ومن دلائل الوضع - التى يمكن بها الكشف عن زَيْفِ بعض الشواهد النحوية - أنه يبدو على ذلك النوع من الأشعار مظاهر التكلف، وعدم الترابط بين شَطْرَىْ البيت الواحد، فلا يؤديان معنًى متماسكًا، وقد تتنافر الأبيات فى مضمونها الكُلّى؛ بسبب ما فيها من الانتقالات الفجائية بين معانيها، وربما اخْتَلَّ الوزن العروضى للأبيات، أو جُهِلَ القائل، أو ادُّعِىَ للبيت الواحد غَيْرُ قائل.

وقد يتأبَّىٰ الرواة على النحاة، فلا يضعون لهم ما يؤيد مذهبهم، فيلجأ هؤلاء إلى تغيير ألفاظ بعض الشعر الوارد؛ لتشهد لرأيه، أو لئلا تعارضه - إن لم تصلح شاهدًا -:

روى أبو على القالى أن النحاة ذكروا أن (سِوىٰ) تأتى بمعنى (قَصَدَ)، وأنشدوا على ذلك قول الشاعر:

فَـلأَصْـرِفَنَّ سِـوَىٰ حُـذَيْفَـةَ مِـدْحَتِى   لِـفَتَى الْـعَشِـىِّ وَفَـارِسِ الأَجْـرَافِ

ويشير القالى إلى تغيير النحاة بعض ألفاظ البيت، لتؤيد رأيهم، فيقول: وأنا أشهد أن قائل هذا البيت إنما قال: (فلأصرفن إلى حذيفة مدحتى) و (سوى حذيفة) موضوع[٥٥].

وذكر سيبويه أن الترخيم قد يأتى فى غير النداء، وأنشد عليه قول الشاعر:

أَلَا أَضْـحَـتْ حِـبَـالُـكُـمُ رِمَـامَـا   وأضحتْ مـنـك شـاسعـةً أُمَـامَـا

فقد رخم (أمامة) بحذف التاء فى غير النداء، ومنع المبرد ذلك، ورأى أن هذا البيت قد غُيِّرَتْ بعض ألفاظه؛ لتشهد للمذهب، وأن الأصل فى روايته: (وما عهد كعهدك يا أماما)[٥٦].

وجاء عن سيبويه - فى عطف الاسم المنصوب على المجرور - قول الشاعر:

مُـعَـاوِىَ إِنَّنَـا بَـشَـرٌ فَـأَسْجِـحْ   فَـلَسْنَـا بِـالْجِبَـالِ وَلَا الْحَـدِيـدَا

=كذلك فى خزانة الأدب ٣/٤٥٦ (بولاق)، وفيها أنه مصنوع، ومثله فى شواهد العينى ٣/٥٤٣، ونسبه وذكر قصة اختلاقه. وأنشده ابن الشجرى ٢/١٠٧ دون نسبة، كما ذكره الصبان على الأشمونى ٢/٢٩٨، وذكر معه شاهدا آخر لزيد الخيل - من شعراء صدر الإسلام -، فالطعن على سيبويه لا يقدح فى ثبوت القاعدة؛ لثبوتها بالبيتين الآخرين.

(٥٤) الاقتراح فى علم أصول النحو ٦٠.

(٥٥) التنبيه على أوهام أبى على فى أماليه ٦٦.

(٥٦) الأمالى الشجرية ١/١٢٦.

يقول العسكرى: وقد غيَّر الرواية، وغَلِطَ على الشاعر؛ لأن هذه القصيدة مشهورة، وهى مخفوضة كلها؛ إذ بعد هذا البيت قوله:

أَكَلْتُمْ أَرْضَنَـا فَجَـرَدْتُمُـوهَـا فَهَلْ مِنْ قائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيـدِ؟

وذكر أبياتًا أخرى مع هذا البيت[٥٧].

وذكر البغدادى أن سيبويه أنشد لعبد الرحمن بن حسان قوله:

مَنْ يَفْعَلْ الْحَسَنَاتِ، اللهُ يَشْكُرُهُ

بحذف الفاء من لفظ الجلالة، وذكر أن المبرد نقل عن المازنى، عن الأصمعى أنه أنشدهم:

مَنْ يَفْعَلْ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَـٰنُ يَشْكُرُهُ

قال المازنى: فسألته عن الرواية الأولى، فذكر أن النحويين صنعوها، ثم يعلِّق البغدادى بقوله: ولهذا نظائر ليس هذا موضع شرحها[٥٨].

وزعم ابن كيسان أنه يقال فى الأمّ: أُمَّةٌ وَأُمَّهَةٌ، وأنشد عليه قول الشاعر:

عِـنْـدَ تَنَـادِيهِـمْ بِهَـالٍ وَهَبِـى أُمَّـهَـتِى خِـنْـدِفُ وَالْـيَـاسُ أَبِى

وعَلَّقَ المرزوقىُّ فى (شرح الفصيح) على ذلك بقوله: حكى الأصمعى، قال: سألت أبا عمرو بن العلاء عن قول الشاعر: أمهتى خندف... فقال: هذا مصنوع، وليس بحجة[٥٩].

وذهب بعض النحاة إلى أنه قد ورد دخول الحرف على مثله، فى قول الشاعر:

فَـلَئِـنْ قَـوْمٌ أَصَـابُـوا غِـرَّةً وَأَصَـبْـنَـا مِـنْ زَمَـانٍ رَنَـقَـا
لَلَقَـدْ كَـانُـوا لَـدَىٰ أَزْمَـانِنَـا لِصَنِـيعَـيْنِ لِبَـاسًـا وَتُـقَـى

كما ذهبوا إلى أن المضارع قد يجزم بلام الطلب بعد حذفها، وعليه قوله:

مَـنْ كَـانَ لَا يَـزْعُمُ أَنِّى شَـاعِـرٌ فَـيَـدْنُ مِـنِّى تَـنْهَـهُ الْمَـزَاجِـرُ

وذهبوا كذلك إلى جواز الفصل بين المتضايفين بالمفعول به، وأنه جاء على ذلك قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ بنصب (أولاد) وجر (شركاء)، وأنشد نَحْوِيُّو المدينة - تأييدًا لذلك - قَوْلَ الشاعر:

فَـزَجَجْـتُـهَـا بِمِـزَجَّـةٍ زَجَّ الْـقَـلُوصَ أَبِى مَـزَادَهْ

قالوا: وهذا كله تحريف منهم فى الرواية، لإثبات المذهب. وصِحَّةُ الرواية فى الشاهد الأول:

---

(٥٧) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢٠٧.
(٥٨) خزانة الأدب ٢/٣٦٣.
(٥٩) المزهر للسيوطى ١/١٧٩.

فلقد كانوا..، وفى الشاهد الثانى: فَلْيَدْنُ منى.. وبه يصح وزن البيت[٦٠]، وفى الشاهد الثالث: زَجَّ القَلُوصِ أَبُو مَزَادَهْ[٦١].

وممن اتُّهِمَ من النحاة بتغيير الرواية - لتأييد المذهب - أبو العباس المبرد، إذ يقول فيه حمزة البصرى: «وهذا - أى تغيير الرواية - من فعل أبى العباس غير مستنكر؛ لأنه ربما رَكِبَ المذهبَ الذى يخالف فيه أهل العربية، واحتاج إلى نصرته، فَغَيَّرَ له الشعر واحتج به، فمن ذلك ما رواه لِعُمَارَةَ بن عَقِيل بن بلال بن جرير، وهو:

كَأَنَّ فِى أَطْلَاهِنَّ الشَّمْسُ

وهذا مما أجمع أهل العلم على لحنه فيه، وتغيير روايته، وإنما الرواية:

تَحَارُ فِى أَطْلَاهِنَّ الشَّمْسُ

هذا مع أنه يَدَّعِى سماع شعر عمارة من عمارة، واشهاره بتغيير الروايات يغنينا عن التماس الحجج عليه»[٦٢].

وكان مما يدعو إلى الدَّهَشِ أن وقع بعض النحاة - إزاء هذه الشواهد المجهولة القائل - فى تناقض أو اضطراب، فجاء حكمهم نَظَرًا على خلاف منهجهم تطبيقًا، فهم من جهة التطبيق على ما عَرَفْتَ من الأخذ بما هو مجهول قائله، أما من جهة الحكم والتقعيد فالتشدد فى الرفض الصريح القاطع، ويحضرنى من كلامهم الآن ما أورده السيوطى فى الاقتراح من قوله: «لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعْرَفُ قائله، صَرَّح بذلك ابن الأنبارى فى (الإنصاف)، وكأن عِلَّةَ ذلك خَوْفُ أن يكون لمولَّد، أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هنا يُعْلَمُ أنه يُحْتَاجُ إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم»[٦٣].

ثم ينقل السيوطى عن ابن النحاس فى (التعليقة) رَفْضَهُ بعض شواهد الكوفيين، والتعليقَ عليها بنحوِ قوله: «هذا الشعر غير معروف قائله، أو لم يُذْكَرْ منه إلا هذا الشطر، ولم يُنْشِدْهُ أحد ممن وُثِّقَ فى اللغة، ولا عُزِىَ إلى مشهور بالضبط والإتقان، وفى ذلك ما فيه»[٦٤].

وكان ابن هشام الأنصارى أشدَّ هؤلاء النحاة اضطرابًا؛ فقد رفض بعض شواهد الكوفيين على جواز مدِّ المقصور، على زعم أنها شواهد لا يُدْرَىٰ قائلها، فلا حجة فيها. لكنه - مع هذا الرفض - ذكر فى شرحه للشواهد ما يخالف ذلك، فإنه قال: طعن عبد الواحد الطواح فى كتابه (بغية الآمل) فى الاستشهاد بقوله:

---

(٦٠) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢٠٨، ٢٠٩.
(٦١) معانى القرآن للفراء ٨١/٢.
(٦٢) التنبيهات على أغاليط الرواة ٦٣.
(٦٣) الاقتراح فى علم أصول النحو ٧١
(٦٤) الاقتراح فى علم أصول النحو ٧٢

وقال: هو بيت مجهول، لم ينسبه الشراح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به، ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه؛ فإن فيه ألف بيت عُرِفَ قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين[٦٥].

* * *

ولعلك تبينت الآن أن حظ البصريين من الاعتماد على الشعر المجهول قائله، أو المتردد فى نسبته - وربما الموضوع أيضًا - مِثْلُ حظ الكوفيين - على نحو ما -، وأن بعض الآراء النحوية، بُنِيَ على شيء من ذلك، وقد تُنُوقِلَتْ هذه الآراء على مرِّ الأيام، ووجدت من يأخذ بيدها، ويذيعها، ويدافع عنها، وتبع ذلك دوران الاستعمال اللغوى بين الصحة والخطأ، ولكلٍّ وجهةٌ يَسْتَمْسِكُ بها، ويحكم على معيارها.

ولم يكن من الإنصاف - على هذا - أن يسارع العلماء - ونَقَدَة الأساليب خصوصًا - إلى الأخذ بالمذهب البصري جملةً وتفصيلاً، ونبذ المذهب الكوفى جملةً وتفصيلاً كذلك، فليس هذا كُلُّه خطأً، وليس ذلك كُلُّهُ صوابًا، وإنما المعيار فى الأخذ عندهم هو قوة الدليل، ووجاهته، وسنده من العقل أو النقل، والأمر على ما قال أبو حيان: «ولسنا متعبدين باتِّباع مذهب البصريين، بل نتبع الدليل»[٦٦].

وَمِنْ ثَمَّ وجدنا من النحاة المدققين من يرجح بعض آراء الكوفيين، حين يبين لهم الوجه، ويقوى الدليل، وقد رأيتُ أن أُدُلَّكَ على بعض ذلك، واخترتُ أن تكون من الآراء التى يترتب عليها صحة الاستعمال أو خطؤه:

* ذهب الكوفيون إلى أن ظرف الزمان، إذا أضيف إلى فعل معرب أو جملة اسمية، فالأرجح أن يعرب، ويجوز بناؤه على الفتح، كقوله تعالى: ﴿هَـٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[٦٧] وذهب البصريون إلى أن الإعراب واجب فيه، ومذهب الكوفيين أسلم وأرجح[٦٨].

* وذهب البصريون وجمهور النحويين المتأخرين أن الباب فى كل اسم أعجمى لا ينصرف - مثل: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق - أن يجمع جمع السلامة، فيقال: إبراهيمون،

---

(٦٥) الاقتراح فى علم أصول النحو ٧٣.

(٦٦) الاقتراح فى علم أصول النحو ٢٠٢.

(٦٧) الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٦٨) ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ٧٢.

وإسماعيلون، وإسحاقون، وذهب الكوفيون - وسيبويه والخليل فى أصح الروايات - إلى أنه يجمع جمع التكسير، فيقال: أَبَارِهَةٌ وأَبَارِيهُ وبَـرَاهِيمُ وبَرَاهِمَـةٌ وبَرَاهِمُ، وأسـاحقةٌ وأسـاحقُ وأساحيقُ، وسَمَاعِلَةٌ وسَمَاعِلُ وسَمَاعِيلُ. وكلام الإمام النحاس يفهم منه صحة ما ذهب إليه الكوفيون(٦٩).

* وذهب البصريون إلى أن ما كان من الأسماء على (فَعْلٌ) - بفتح الفاء وسكون العين - مما ثانيه أو ثالثه حرف حلق، فإنه يلتزم فيه السماع فى ضبط عينه، ولا يتجاوز ذلك أصلاً. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز فيه أبدًا وجهان: الإسكان والتحريك بالفتح، نحو: نهر وبحر وشعر وسمع، ما لم يكن لام الكلمة - فيما عينه حرف حلق - أحد حروف العلة. والأصح فى هذه المسألة أن ما كان عينه أحد حروف الحلق يجوز فيه الوجهان غالبًا، وما عداه يتبع فيه السماع عن العرب، والنقل لا يُتجَاوَزُ، وبهذا قطع ابن بَابَشَاذ والنحاس والزمخشرى والحريرى وغيرهم(٧٠).

* وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جرّ مُمَيِّز (كذا) الْمَكْنِيِّ بها عن العدد بالإضافة فى غير تكرار ولا عطف، ولا يجوز جره بإضمار (مِنْ) اتفاقًا. وذهب البصريون إلى وجوب نصب ما بعدها. والأصح جواز النصب والجر(٧١).

* وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليهـا، وإليه ذهب المبـرد من البصريين، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه. وذهب البصريون إلى جواز ذلك؛ لأنه قد تقدم معمول خبرها عليها فى قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، فتقديم معمول الخبر مُؤْذِنٌ بجواز تقديم الخبر نفسه؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامـل؛ لأن رتبة العامل فى الأصل تكون قبل المعمول. والأرجح دليلاً ونقلاً هو ما ذهب إليه الكوفيون(٧٢).

* وذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضى يجوز أن يقع حالاً مع خُلُوِّهِ من (قد)، وإليه ذهب الأخفش من البصريين. وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك. ولا يصح مذهب البصريـين - فيما قاله جماعة - وصحح بعض المتأخرين مذهب الكوفيين(٧٣).

* وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف (إلى) وشبهها من الوقوع بعد الفعل فى مثل: ذهبتُ الشامَ، إلا فى هذه اللفظة؛ لسماعهم إياها من العرب، فلا يجيزون: ذَهَبْتُ مِصْرَ، ولا:

---

(٦٩) ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ٨٩.
(٧٠) ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ٩١.
(٧١) ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ٩٨.
(٧٢) ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ١٢٣.
(٧٣) ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ١٢٤.

ذهبتُ البصرةَ. وذهب الكوفيون إلى جوازه، وهو عندهم مقيس فى: انطلق وذهب وخرج، فيقولون: انطلقتُ السوقَ، وخرجتُ البرَّ، وذهبتُ مصرَ، وشبهه. وهذا هو الأقيس؛ لصحة معنى الكلام، وعدم إخلاله، مع كثرة استعماله(٧٤).

* وذهب الكوفيون إلى جواز أن تقع (أو) فى الكلام بمعنى (الواو)، وبمعنى (بل)؛ لمجىء ذلك كثيرًا، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعناهما. والأصح - عند بعضهم - ما قاله الكوفيون(٧٥).

* وذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) المكسورة المخففة، لا تعمل النصب فى الاسم، لا لفظًا ولا تقديرًا، مثل: إنْ زَيْدٌ قائمٌ، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾(٧٦) و: ﴿إِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾(٧٧) و: ﴿إِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾(٧٨)، فقد أجمعت القراء السبعة على رفع (كل) فيهن. وذهب البصريون إلى أنها تعمل، وصحح ابن الأنبارى مذهب البصريين، والأصح عند غيره مذهب الكوفيين، وكلام الجماهير يشعر بترجيحه(٧٩).

* وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز فى اختيار الكلام أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف، سواء أكان مفعولاً به أم ظرفًا، كما يجوز الفصل فى الاختيار بالْقَسَمِ، فتقول على رأيهم: يعجبنى أَكْلُ الطعامَ زَيْدٍ، و: أَكْلُ يَوْمًا زَيْدٍ، و: أَكْلُ واللَّهِ زَيْدٍ، ولهم عليه شواهد من النثر والشعر. ومنع البصريون ذلك فى اختيار الكلام، واختار ابن مالك رأى الكوفيين؛ إذ قال فى الألفية:

فَصْلَ مضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مفعولاً اوْ ظَرْفًا أَجِزْ، وَلَمْ يُعَبْ
فَصْلُ يمين...

* وذهب الكوفيون - ومعهم قطرب ويونس والأخفش من البصريين - إلى أنه يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة العامل؛ لمجيئه كثيرًا فى القرآن والحديث والشعر والنثر. ومنع ذلك البصريون؛ لأن الجار والمجرور بمنزلة شىء واحد، ولأن المضمر عوض من

---

(٧٤) ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ١٣٦.
(٧٥) ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ١٤٨.
(٧٦) الآية ٣ من سورة الطارق.
(٧٧) الآية ٣٦ من سورة يس.
(٧٨) الآية ٤٣ من سورة الزخرف.
(٧٩) ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ١٦٩.

التنوين، فينبغى ألا يجوز العطف عليه كالتنوين. والأرجح مذهب الكوفيين، وصححه ابن مالك وغيره[٨٠].

* * *

بقى أن تعرف رأيى فى هذه المسألة - مسألة الخلاف النحوى - واتخاذه معيارًا للتخطئة والتصويب، بعد أن عرفت تزاحم آراء النحاة فى كتب التراث النحوى، وتشعبها فى الأصول وفى الفروع على السواء، حتى فى المسألة الواحدة، وهو تزاحم غير محمود العواقب فى أكثره، وتشعب غريب غير نافع فى تفصيله ومجمله، يذهب بقواعد اللغة، بل باللغة نفسها إلى الشتات والتضييع.

ولا ينبغى أن تَفْرَحَ - أو تَغْتَرَّ - بأنك وَقَعْتَ على الصيد السمين، عندما تجد لبعض الاستعمال اللغوى اليومَ رأيًا يصححه، ومخرجًا يُسِيغُهُ عند أحد المشتغلين بالنحو، فإنك لو سعيت فى تلك السبيل لصادفت لكل مأزق فَرَجًا، ولكن أَيُّ فرج ؟!، ولأَسَغْتَ كُلَّ كلام يقال، حتى لُغَةَ العامة اليوم، بكل ما فيها، حتى اطِّرَاحِ الإعراب - وهو سِمَةُ العربية الفصحى - وليست هذه هى اللغةَ الشريفةَ، التى اختارها الله لكتابه الكريم من بين لغات البشر، وورد فى فضلها الحديث والأثر، فى وقت يسعى فيه غَيْرُكَ من أهل اللُّغَىٰ الأُخَرِ - ومعهم بعض إخوتنا فى العروبة والدين - إلى الْحِفَاظِ على اللغة الأجنبية، والسهر على بقائها ونقائها.

إننا أَحْوَجُ ما نكون اليومَ إلى لغةٍ عذبة، تجرى على الألسنة فى قوة وفصاحة، وتَسْطُرُهَا الأقلامُ فى غير عَنَتٍ أو تكلف، وربما كان الطريق إلى ذلك هو إعادةَ النظر فى تلك الآراء التى خَلَّفَها لنا قُدَامَىٰ النحاة ومتأخروهم - وما أكثرها فى كتب النحو! - ثم دراسةَ ذلك، ومَيْزَ صحيحه من فاسده، والجِدَّ فى نشر الصحيح، وإجراءَ الاستعمال على مقتضاه، وإهمالَ الفاسد دراسةً وتطبيقًا، على أن يتولى ذلك كُلَّهُ المدققون من المتخصصين فى العربية، الصابرين عليها صبر المحتسبين، غير الْحِرَاصِ على مغنم ينالونه، أو درجة يَرْقَوْنَ إليها، أو شهرة يَسْعَوْنَ فى سبيلها.

وحتى يَأْذَنَ ربك بهؤلاء القوم، أقترح ما يأتى:

* الآراء التى بُنِيَتْ على أساسٍ من: لهجات العرب، أو القراءات القرآنية، أو الحديث الشريف - يُنْظَرُ إليها بمنظار ما أُسِّسَتْ عليه، وقد فَصَّلْتُ ذلك فى مواطنه فيما سبق.

* الآراء التى بُنِيَتْ على أساس من الشعر المجهولِ قَائِلُهُ: لا ينبغى أن يُعْتَدَّ بها، ولا يُصَوَّبَ الاستعمال اللغوى على وَفْقِها؛ لاحتمال وضع هذا الشعر، أو كونه من شعر

(٨٠) ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ٦٢.

المولَّدين، والقاعدةُ العامةُ فى هذا الباب وغيره: أن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال، سقط به الاستدلال.

ولكنى أستثنى من ذلك بعض الشعر المجهول فى كتاب سيبويه - وهو ما لم يُطْعَنْ فيه بالوضع، على ما سبق - فله مَزِيَّةٌ خاصة تدعو إلى قبوله، والبناء عليه؛ لما ثبت عند العلماء من دقة سيبويه، وأمانته، وجِدِّهِ فى التحرِّى، وقربه من عصر الاحتجاج، يقول البغدادى: «ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهول قائله وتتمته: إن صدر من ثقة يعتمد عليه قُبِلَ، وإلا فلا؛ ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أن فيها أبياتًا عديدةً جُهِلَ قائلوها، وما عيب بها ناقلوها»[٨١].

ثم يوضح البغدادى مدى ثقة العلماء فى شواهد سيبويه، فيقول: «وزعم بعض الذين ينظرون فى الشعر أن فى كتابه أبياتًا لا تُعْرَفُ، فيقال له: لسنا ننكر أن تكون أنت لا تعرفها، ولا أهل زمانك، وقد خرج كتاب سيبويه إلى الناس، والعلماءُ كثيرٌ، والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة، ونُظِرَ فيه وفُتِّشَ، فما طعن أحد من المتقدمين عليه، ولا ادَّعَىٰ أنه أتى بشعر منكر»[٨٢].

* الآراء التى بُنِيَتْ على غير أساس لغوىّ، بل كان القصد من ورائها الْمُمَاحَكَةَ فى الرأى، وتمطيطَ الجدال، وإظهارَ البراعة فى التخريج والتأويل: وهذه ينبغى أن تُطْرَحَ من الحسبان أصلًا، ولا تُحَكَّمَ فى الاستعمال اللغوى تخطئةً أو تصويبًا؛ إذ إن مسائل اللغة - فى أغلبها - لا تخضع لقوانين المنطق العقلى، والْحَكَمُ هو الْوُرُودُ والصحيح الْمُطَّرِدُ، أو عَدَمُهُ، ولو أنك تتبعتَ كتبَ النحو باحثًا عن هذه الآراء، لوقعت منها على الكثير، وفيما يلى بعض هذه الآراء:

يجيز الأخفش والكسائى توكيد عائد الموصول المنصوب بعد حذفه، كما يجيز العطف عليه، فيصح عندهما أن يقال: جاءنى الذى ضَرَبْتُ نَفْسَهُ، وجاءنى الذى ضَرَبْتُ وعمرًا[٨٣].

ويجيز الأخفش والكوفيون إلغاء أفعال القلوب (ظن وأخواتها) - أى إبطال عملها فى اللفظ والمحل - مع تقدمها وتأخر المفعولين، فيصح عندهم أن يقال: ظننت زيدٌ قائمٌ[٨٤].

ويجيز الأخفش وجماعةٌ العطفَ على معمولى عاملين مختلفين، نحو: كان آكلًا طَعَامَكَ عَمْرٌو، وَتَمْرَكَ بَكْرٌ - نقل ذلك الفارسىّ[٨٥].

ويجيز ابن السراج تقديم خبر (كان) الجملة، وتوسطه بينها وبين اسمها، وقال: إنه القياس، وإن لم يسمع، وصححه ابن مالك، قال: لأنه وإن لم يسمع مع (كان)، فقد سمع مع الابتداء، فيصح على هذا أن تقول: يقوم كان زيد، وكان يقوم زيد[٨٦].

---

(٨١) خزانة الأدب ١/٨.
(٨٢) خزانة الأدب ١/١٧٨.
(٨٣) همع الهوامع ١/٣١٤.
(٨٤) همع الهوامع ٢/٢٢٩.
(٨٥) مغنى اللبيب ٦٣٢.
(٨٦) همع الهوامع ٢/٩١.

ويجيز الكسائي تقديم معمول صلة (كي) عليها، نحو: جاء زيدٌ العِلْمَ كي يتعلم.

كما يجيز الفراء تقديم معمول صلة (أنْ) عليها، نحو: أعجبني الْعَسَلَ أن تشرب[٨٧].

ويجيز الكسائي الفصل بين (كي) والفعل المنصوب بها بمعمول ذلك الفصل، وبالقسم، وبالشرط، وحينئذ يبطل عملها، فتقول: أزورُك كي والله تزورني، وأكرمك كي غلامي تكرم، وأزورك كي إن تكافىء أُكْرِمُكَ[٨٨].

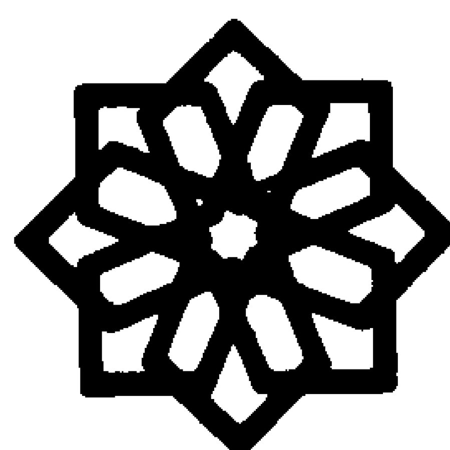
ويجيز الكسائي الفصل بين (لن) والفعل بالقسم، وبمعمول ذلك الفعل، فتقول: لن والله أكرمَ زيدًا، ولن زيدًا أكرمَ، ووافقه الفراء في القسم، وزاد جواز الفصل بـ (أظن) نحو: لن أَظُنُّ أزورَك، وبالشرط نحو: لن إن تزرني أَزُورَكَ[٨٩].

ويجيز الكسائي تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على أداة الشرط نحو: خَيْرًا إن تفعل يثِبْكَ الله، وخَيْرًا إن أتيتني تُصِبْ، قال أبو حيان: وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب[٩٠].

ويجيز الكسائي الفصل بين أدوات الشرط الجازمة مطلقًا وفعل الشرط، على أن يكون هذا الفاصل معمولاً لفعل محذوف يفسره مذكور بعده - والمعروف أن ذلك مختص بـ (إنْ) لأنها أُمّ أدوات الشرط، فيصح عنده أن تقول: من زيدًا يضربُ أضربْ[٩١].

ويجيز الكسائي والفراء أن يُبْنَىَ للمجهول الفعلان (كان) الناقصة، و (جعل) - وهي من أفعال الشروع، فيقال: كِينَ قائمٌ وكِينَ يُقَامُ، وجُعِلَ يفعل كذا، وعندئذ ينوب الخبر عن الاسم مع هذين الفعلين الناقصين، وهي صياغة غريبة، أنكرها الرضيّ في شرحه على الكافية[٩٢].

وما ذكرته لك قُلٌّ من كُثْر، وهي آراء لبعض الأئمة المتقدمين من النحاة، وقد اخترتها عَفْوًا من غير إعداد، فما بَالُكَ بآراء غير الأئمة منهم؟ ثم ما بَالُكَ بآراء المتأخرين؟ وكم تجد من الآراء التي لا يَسْنُدُها سماع، ولا يقبلها ذوق فطري سليم، لو استقصيت وأحصيت؟!.



---

(٨٧) همع الهوامع ٣٠٢/١.
(٨٨) همع الهوامع ١٠٢/٤.
(٨٩) همع الهوامع ٩٦/٤.
(٩٠) همع الهوامع ٣٣٢/٤.
(٩١) همع الهوامع ٣٢٦/٤.
(٩٢) شرح الكافية ٨٣/١.

المعيار الثامن

القياس على غير المطَّرِد

أسهل تعريف بـ (القياس) ما ذكره الأستاذ عباس حسن فى كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث)، وهو أنه: محاكاة العرب فى طرائقهم اللغوية، وحَمْلُ كلامنا على كلامهم، فى صوغ أصول المادة وفروعها، وضبط الحروف وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة.... إلخ[1].

وهو تعريف وَافٍ بالغرض، بعيدٌ عن التفصيل والتشعيب، والالتواء والتعقيد الذى سلكه كثير من القدامى والمحدثين، وهو كذلك تعريف جامع لمسائل الفصحى من لغة ونحو وصرف.

والقول بالقياس - على هذا النحو - أَمْرٌ قديم، بدأ منذ ملاحظة الظواهر اللغوية والنحوية العامة، وأغلب الظن أن أبا الأسود الدؤلى (ت ٦٩ هـ) هو أول من أخذ به، ونهج عليه؛ إذ يقول ابن سلام الجمحى فى مقدمة كتابه (طبقات فحول الشعراء): «وكان أَوَّلَ من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها: أبو الأسود الدؤلى»[2]، ثم تَقَفَّى العلماء من بعده قَفْوَهُ، كأبى عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) الذى سأله السائل: أَخْبِرْنِى عما وَضَعْتَ مما سَمَّيْتَهُ عربيةً، أيدخل فيه كلام العرب كُلُّهُ؟ قال: لا، قال السائل: فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهو حجة؟ فقال: أعمل على الأكثر، وأُسَمِّى ما خالفنى لغات[3]. وكابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) الذى أخذ برأى أستاذه أبى على الفارسىّ (ت ٣٣٧ هـ)، وهو: ما قِيسَ على كلام العرب فهو من كلام العرب[4].

وقضية القياس - مع التسليم بها من حيث المبدأ والنظر - يَرِدُ عليها بعض الملاحظات من حيث الإجراء والتطبيق، وأهم هذه الملاحظات ما يأتى:

*** الملاحظة الأولى:**

أن القواعدَ المعمولَ بها والمقيسَ عليها، قد اسْتُنْبِطَتْ باستقراء ما أُثِرَ من كلام العرب، وهو

(١) اللغة والنحو ٢٢.
(٢) طبقات فحول الشعراء ١٠.
(٣) وفيات الأعيان ١٣٨/٣.
(٤) الخصائص ٣٥٧/١.

استقراءٌ غيْرُ تام، وهذا أمر بَدَهِيٌّ مُسْتَغْنٍ عن البرهان؛ فالموجود بين أيدينا حتى الآن لم يكن كُلَّ ما قالته العرب، بل اندثر بعضه من الشعر ومن النثر، إن لم يكن معظمه، على حَدِّ ما رواه ابن سيرين عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قال: كان الشعر علم قوم، ولم يكن لهم علم أَصَحُّ منه، فجاء الإسلام، فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم، وَلَهَتْ عن الشعر وروايته، فلما كَثُرَ الإسلام وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب فى الأمصار، راجعوا رواية الشعر، فلم يَؤُولُوا إلى ديوانٍ مُدَوَّنٍ، ولا كتاب مكتوب، وأَلْفَوْا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أَقَلَّ ذلك، وذهب عنهم أكثره»[٥]، ورُوِىَ عن أبى عمرو بن العلاء قوله: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا قِلَّةٌ، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير»[٦].

والتسليم بفحوى هاتين الروايتين - وما يجرى مجراهما - يتبعه التسليم بأن الاستقراء اللغوى كان استقراءً ناقصًا؛ لأنه جرى فى محيط ما ورد، والاستقراء الناقص لا يُسْلِمُ إلى اليقين التام بصحة القواعد المستنبطة مما اسْتُقْرِى، ولا بشمولها لكل ما استعملته العرب، بل يُسْلِمُ إلى الظن بأن هذا هو الغالب على استعمالهم، وأن من المحتمل أن يكون بعض ما يجرى على ألسنة الناس اليوم - مما يَعُدُّهُ اللغويون خطأً - قد نطقت به العرب أو بَعْضُهُمْ منذ القدم، لكنه لم يصل إلينا.

وهذه الملاحظة منطقية وَجَدَلِيَّة، ولها وِجْهَتُهَا عند من يرغب فى الْحِجَاج واللَّجَاج الفلسفىّ، غير أنها لا تستقيم مع قواعد اللغة المستنبطة، ولا تُلْزِمُ القَيَّاسِينَ؛ لأن هذه القواعد لا تُلِحُّ فى إجراء الاستقراء على تمام ما قيل، بل تقنع بالكثرة الغالبة من ذلك، فمن المعسور - بل المتعذر - أن يُبْنَى الاطِّرَادُ على تتبع كل أفراد اللغة المستعملة ألفاظًا وتراكيبَ، ولكنِ من الميسور المعقول أن يُبْنَى هذا الاطِّراد على ما هو الغالب من ظاهرةٍ ما، ويُعَدُّ ما خالفه شاذًا أو نادرًا، يستوى فى ذلك ظواهر اللغة وغَيْرُهَا من ظواهر الحياة والأحياء، فالخروج على المألوف المطَّرد جارٍ فى كل شئون الخلق، وهو دليلُ حياةٍ، ومن تدبير مُدَبِّر، وقدرة خالق.

ثم إنك لو شَرَعْتَ تفتح هذا الباب - بَابَ مراعاة المظنونِ فَقْدُهُ والمتوهمِ ضَيَاعُهُ - لفتحت على نفسك وعلى اللغة بابًا لا يكاد يَنْسَدُّ، فكُلُّ قاعدة تخضع للاحتمال ولضدِّه، بل لاَتَّسَعَ بك النِّطاق ليشمل بعض المسائل الدينية، المرتبطة بالتحليل والتحريم، والاستحباب والكراهية، مما انفردت به السنة الشريفة؛ إذ لقائلٍ أن يقول فى مسألة دينية فرعية حُرِّمَتْ: وما المانع أن يكون الرسول - ﷺ - قد أحلَّها فى كلامٍ له أو تقرير، لكنه لم يصل إلينا لموت حافظه مثلاً. أو يقول فى مسألة مباحة: وما المانع أن يكون الرسول - ﷺ - قد كرهها أو حرمها فى حديث لم يصل إلينا لموت حامله كذلك. ويستظهر هذا وذاك بأن الزمن الذى كان بين

---

(٥) الاقتراح للسيوطى ٦٢.

(٦) الاقتراح للسيوطى ٦٢.

حياة النبى - ﷺ - وتدوين الحديث يُرْبِى على مائتى سنة، مات فى أثنائها من مات، واسْتُشْهِدَ من اسْتُشْهِدَ من الصحابة حَمَلَةِ الحديث. ولا ريب أنك معى فى أن إغلاق هذا الباب خير من فتحه، فهو لا ينفتح إلا ووراءه البلبلة والاضطراب.

على أننى ألمس فى هاتين الروايتين شيئًا من المبالغة والزَّعْم؛ إذ إن ما وصلنا من لغة العرب قَدْرٌ كبير فى شتى فنون اللغة والأدب، وهو قدر صالح للتقعيد اللغوى خصوصًا، وهذا ما قد كان؛ فإن اللغة لم تعجز حتى الآن عن تعبيرٍ ما، ولم تُقَصِّرْ فى الوفاء بغرضٍ يريده صاحبه، وإنما هى الْمِطْوَاعُ دائمًا، الْمُلَبِّيَةُ لمقاصد المريدين، وفيها من فنون التصاريف والاشتقاق وتراكيب الجمل، وما يتبعها من حرية فى الترتيب والحذف وغير ذلك، ما يُمَكِّنُ المتكلم من مراده، وما تحسدها عليه اللغات الأخرى.

وعلى فرض أن ما وصلنا من هذه اللغة الشريفة قُلٌّ من كُثْرٍ، فما أظن أن هذا الكُثْرَ المفقود إلا جاريًا على نَسَقِ القُلِّ الموجود، فى تركيب جمله، وتصاريف أفعاله وأسمائه، وغاية ما فى الأمر أن يكون لبعض ألفاظ هذا المفقود مَعَانٍ أَوْسَعُ مما حوته معجمات اللغة التى بين أيدينا، وهى معانٍ لا تَنْفِرُ من المعانى الموجودة، ولكنها تضيف إليها، وهذا داخل فى باب الظن - كما قلت لك - وعلى فرض صحته هو لا يضر اللغة، ولا ينال من سلامة قوانينها، وصحة إعرابها.

* والملاحظة الثانية:

أن ما جُمِعَ - بهذا الاستقراء الناقص - لم تكن أفراده هى الأمثلةَ الدقيقةَ الْمُحْكَمَةَ لاستنباط القواعد منها؛ إذ حرص جُمَّاعُ اللغة على جمع الشعر وتدوينه دون أن يَحْظَى النثر بشىء من ذلك، والشِّعْرُ - فى جملته - يخضع لمؤثراتٍ قد تخرجه عن طَابَعِ الكلام المعتاد بين الناس، كضرورات الوزن والقافية، ولم يصل إلينا من نثر العرب الجارى بينهم فى معاملاتهم اليومية فى الأسواق و لتخاطب إلا النَّزْرُ اليسير من أمثالهم وخطبهم، وهو لا يُمَكِّنُ من استنباط قاعدةٍ مُطَّرِدَةٍ.

وهذه الملاحظة - كسابقتها - تثبت عند الْحِجَاج النظرى، ولا تلبث أن تتوارى عند التحقيق؛ إذ ليس كل الشعر المأثور مما ارْتُكِبَتْ فيه الضرورة الشعرية، بل جاء معظمه على نسق الكلام المنثور الواقع فى الاختيار: فى ألفاظه وتصاريف كلماته وتراكيب جمله. وَقِلَّةٌ منه جاءت ذات ضرورةِ وزنٍ أو تَحَكُّمِ قافية، ولقد حصر العلماء هذه الضرورات، ورسموا حدودها. وقياس الكلام إنما جرى على هذا المعظم الذى هو والنثر سواء، وإن زاد الشعر بالخيال ومَسِّ الْوُجْدَانِ، وهو أَمْرٌ تَالٍ لمراعاة الضوابط والقوانين اللغوية.

* **والملاحظة الثالثة:**

أن العلماء يفرقون بين القياس النحوى، الذى يتعلق بـالإعراب والتصـريف، والقياس اللغوى، الذى يتعلق بدلالة الألفاظ، فهم يُثْبِتُونَ الأول، ويمنعون من الثانى، قال الأنبارى فى (أصوله): «اعلم أن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كُلَّهُ قياسٌ، ولهذا قيل فى حَدِّه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يُعْلَمُ أحد من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة، وذلك أننا أجمعنا على أنه إذا قال العربى: كتب زيد، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مُسَمىً يصح منه الكتابة، نحو: عمرو وبِشْر وأَزْدَشِير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثباتُ ما لايدخل تحت الحصر بطريق النقل محالٌ. وكذلك القول فى سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال، والرافعة والناصبة والجارّة والجازمة؛ فإنه يجوز إدخال كل منها على مالا يدخل تحت الحصر، وذلك بالنقل متعذر، فلو لم يجز القياس، واقْتُصِرَ على ما ورد فى النقل من الاستعمال، لبقى كثير من المعانى لا يمكن التعبير عنها؛ لعدم النقل، وذلك مُنَافٍ لحكمة الوضع، فوجبَ أن يوضع وضعًا قياسيًّا عقليًّا لا نقليًّا، بخلاف اللغة؛ فإنها وضعت وضعًا نقليًّا لا عقليًّا، فلا يجوز القياس فيها، بل يُقْتَصَرُ على ما ورد به النقل؛ ألا ترى أن (القارورة) سميت بذلك لاستقرار الشىء فيهـا، ولا يُسَمَّىٰ كُلُّ مُسْتَقَرٍّ فيه قارورة، وكذلك سميت (الدار) دارًا لاستدارتهـا، ولا يسمى كل مستدير دارًا»(٧).

* **والملاحظة الرابعة:**

أن العلماء يكادون يتفقون على أن الضرائر إنما تكون موضع قياس فى الشعر دون النثر، وأنه يباح للشاعر المولَّد من ارتكاب الضرائر ما أبيح للشاعر المحتج به، دون اعتدادٍ بما أتيـح للمولد من سَعَةٍ فى القول، وتنقيح فى الصنعة، وسهر على قوافيه، وهو أمر لم يُتَحْ للجاهلى الذى كان يرتجل شعره فى الكثير الغالب. قال أبو على: كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم، كذلك يجوز أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورةَ لهم أجازته لنا، وما لا فلا. وقال ابن جنى: فإن قيل: هَلَّا امتنع متابعتهم فى الضرورة، من حيث كان القوم لا يَتَرَسَّلُونَ فى عمل أشعارهم تَرَسُّلَ المولَّدين، وإنما كان ارتجالاً، فضرورتهم - إِذَنْ - أقوى من ضرورتنا، فينبغى أن يكون عذرهم فيه أوسع!

قيل: ليس جميع الشعر القديم مُرْتَجَلًا، بل كان لهم فيه نَحْوٌ ما للمولدين من الترسل، روى

---

(٧) الاقتراح للسيوطى ٩٥.

عن زهير أنه عمل سبع قصائد فى سبع سنين، فكانت تسمى (حوليات زهير)، وعن ابن أبى حفصة قال: كنت أعمل القصيدة فى أربعة أشهر، وأُحَكِّكُهَا فى أربعة أشهر، وأعرضها فى أربعة أشهر، ثم أخرج بها إلى الناس، وحكاياتهم فى ذلك كثيرة، وأيضًا فإن من المولدين من يرتجل»(٨).

* والملاحظة الخامسة:

أن من المتفق عليه سَلاَمَةَ القياس على ما هو كثير مطَّرِدٌ من كلامهم، كرفع الفاعل ونصب المفعول والجر بالحرف أو بالإضافة، وكمسائل الاشتقاق والتصغير والنسب... إلخ، وقد سبق قول أبى عمرو بن العلاء: «أعمل على الأكثر، وأُسَمِّى ما خالفنى لغات».

وأما القليلُ، فالقياس عليه موضع خلاف، اللهم إلا إذا كان هذا القليل هو كُلَّ الوارد، كما فى النسب إلى ما كان على وزن (فَعُولَة)، فإنه تحذف منه الواو عند النسب - بعد حذف التاء - فيغدو على (فَعَلِىّ). ولم يَرِدْ عن العرب من هذا إلاَّ مثالٌ واحد، هو قولهم: شَنَئِىّ - فى النسب إلى (شَنُوءَة) - فيقاس عليه ما جاء على طَرْزِه، من نحو: رَكُوبَة وحَلُوبَة. وهو - كما ترى - قياس على قليل، بل على مثالٍ فَرْدٍ، قال أبو الحسن الأخفش: «فإن قلت: إنما جاء هذا فى حرف واحد - يعنى شنوءة -! فالجواب: أنه جميع ما جاء»، ويُعَلِّقُ ابن جنى على كلام الأخفش فيقول: ما أَلْطَفَ هذا القولَ من أبى الحسن!، وتفسيره: أن الذى جاء فى (فَعُولَة) هو هذا الحرف، والقياسُ قَابِلُهُ، ولم يأتِ فيه شىء ينقضه، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضًا صحيحًا فى القياس مقبولاً، فلا غَرْوَ ولا مَلاَمَ»(٩).

* والملاحظة السادسة:

أن عباراتِ العلماء متفاوتةٌ فى الدلالة على ما يقاس عليه من كلام العرب، فهى تدور بين: (الأكثر، والكثير، والمطرد، والغالب، والأصل، والباب، والقياس)، ولم يرد عنهم تحديد صريح قاطع فى المراد من هذه المصطلحات قَصْدًا أو كَمًّا.

أما القصد فلأننا لا ندرى: أَهُمْ يريدون الاطِّراد أو الكثرة.. الخ بين أفراد القبيلة الواحدة ذات اللهجة الواحدة، أم هم يريدون ذلك بين القبائل المختلفة ذات اللهجات المتعدِّدة؟ وإذا كانت الثانية: فهل هم القبائل المعتدُّ بلهجاتهم - وهم قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة، على ما سبق فى موطن اللهجات العربية من هذه الدراسة - أوهم قبائل العرب قاطبة؟ أو هل يريدون الكثير المطرد فى اللغة المختارة التى كانت الأشعار تنشد بها فى أسواق عكاظ والمجنة وذى المجاز وهى المعروفة بـ (لغة قريش)؟

(٨) الاقتراح للسيوطى ٩٨.

(٩) الخصائص ١١٦/١.

أغلب الظن أنهم كانوا يريدون هذه اللغة المختارة، دون غيرها من لغات العرب؛ بدليل حرصهم على جمعها على وجه الخصوص، لَمَّا كانت هى اللُّغَةَ التى نزل بها كلام رب العزة، وَلَمَّا كان أصحاب اللغات الأخرى يهجرون لغاتهم إليها فى المواسم والمحافل العامة، وعند التفاخر فى الأسواق.

وأما الْكَمُّ، فلأننا لا ندرى العدد الذى أراده العلماء فى تحديد هذا المطرد أو الكثير أو الغالب.. الخ، ومن المسلم أنه لم تكن لديهم الوسيلة الْمُعِينَةُ على الاستقراء والإحصاء، ولم يَدُرْ بِخَلَدِهِمْ أن يخضعوا اللغة فى ألفاظها وتراكيبها لشىء من ذلك، ولم يكن بوسعهم تنفيذه لو دار.

ويأتى فى مُقَدَّمةِ الأسباب المانعة من هذا الاستقراء ثم الإحصاء أن جمع اللغة قد تم على النسق الفردى، والجهد الشخصى، فلم تكن هناك هيئة عامة جامعة تتولى ذلك وتنظمه، والجمع على هذا الوجه يختلف نوعه وعدده، باختلاف الْجُمَّاعِ ومقدرتهم، والمجموع عنهم، ومدى الثقة فيما يؤخذ عنهم، ثم المكان الذى يعيش فيه من تؤخذ عنه اللغة، ومدى عزلته عن مواطن الفساد اللغوى. ومن هنا خضعت الكثرة والاطراد والغلبة.. الخ لتقدير كل عالم واجتهاده وماله من حِسٍّ لغوىٍ، بعد مراجعة ما جمع، فما يراه أحدهم كثيرًا ربما لا يراه غيره كذلك، على حسب ما عند كلٍ من شواهد لغوية.

ومما جاء من ذلك - على سبيل التقريب - قول ابن هشام: «إن المطَّرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غَالِبُهَا، والْخَمْسَةَ عَشَرَ بالنسبة إليها كثيرٌ لا غالبٌ، والثلاثة قليل، والواحد نادر»[10].

وإذا كانت هذه الكثرة التى صح القياس عليها قد روعى فيها النظر إلى اللغة المختارة المعروفة بـ (لغة قريش)، وأنها مسألة اجتهادية، لم تؤسس على الإحصاء، فإنها كذلك تَمَّتْ بالمقابلة، أى بمقارنة الأشباه والنظائر فى الظاهرة النحوية أو اللغوية الواحدة، فقد تكون الظاهرة كثيرة فى نفسها، ولكن مقابلها مما يقع موقعها أكثر منها، فيقاس على ما هو أكثر ويبقى الكثير مقصورًا على السماع، ومن هنا وجدنا فى كتب النحو ظواهر وردت كثيرًا، ولكن العلماء أَبْقَوها عند حدّ السماع.

ومن ذلك: وقوع المصدر حالاً، فقد اجتمعت له شواهد كثيرة عَبَّر عنها ابن مالك بقوله فى الألفية

ومصدرٌ منكَّرٌ حالاً يَقَعْ بكثرةٍ، كـ(بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ)

---

(١٠) المزهر للسيوطى ١/٢٣٤.

ومع ذلك ظلت هذه الظاهرة سماعية، قال الأشْمُونى «مع كون المصدر المنكر يقع حالاً بكثرة، فهو عندهم مقصور على السماع»، وقال ابن مالك فى الكافية الشافية.

ومصدرٌ منكَّرٌ حالاً يقع   بكثرة، كـ (جاء رَكْضًا السبع)
وهو بنقلٍ، وأبو العباس فى   نوعٍ من الفعل قياسًا يَقْتَفِى

ومن ذلك أيضًا: وقوع المصدر نعتًا، فقد تضافرت عليه شواهد كثيرة عبر عنها ابن مالك فى الألفية بقوله:

ونعتوا بمصدر كثيرًا   فالتزموا الإفراد والتذكيرا

ويعقب الشيخ خالد الأزهرى على ذلك بقوله: «وهو مع كثرته يقتصر فيه على السماع»[١١].

ومن ذلك أيضًا: مجىء (فعيل) بمعنى (مفعول) نحو قتيل وجريح وصريع بمعنى مقتول ومجروح ومصروع - فهو كثير فى كلام العرب، قال ابن عقيل فى شرح الألفية: «وزعم ابن المصنف أن نيابة فعيل عن مفعول كثيرة، وليست مقيسة بالإجماع»[١٢].

ومن ذلك أغلب جموع التكسير، فقد اجتمع لبعضها شواهد كثيرة، ومع ذلك أَصَرَّ كثير من العلماء على التوقف بها عند حد السماع، نحو جمع مابدئ بميم زائدة من أسماء الفاعلين والمفعولين جمع تكسير، مثل: موسر ومياسير وملعون وملاعين، وقد جمع بعض الباحثين فوق الثمانين كلمةً جمعت على هذا النحو[١٣]، ولكن مازال أمره رَهْنَ السماع.

كذلك بعض صيغ المبالغة، مما كان على وزن (فِعِّيلٌ وفُعَلَةٌ وفُعْلَةٌ وفُعَّالٌ)، فقد جُمِعَتْ لها شواهدُ وأمثلة مأثورة كثيرة تستدعى نقلها من حَيِّز السماع إلى حيِّز القياس، لكنها لم تَحْظَ بهذا النقل[١٤].

ومن هنا: وَسَمَ بعض فضلاء الباحثين المعاصرين[١٥] علماءنا الأقدمين بالاضطراب فى مسألة السماع والقياس، والاعتداد بالكثرة وما ماثلها، وهو رَأْىٌ له وجهته إن نظرنا إلى كل ظاهرة من هذه على حِدةٍ، دون مراعاة المقابل، وقد أخذ به بعض القدماء، كما أخذ به مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فَصَحَّ عند كل منهما القياس ولكن للقدماء -كما ذكرت لك- نظرتهم الأخرى، وهى قياس كل ظاهرة على ما يقابلها من الأشباه والنظائر، فإذا اجتمع من أمثلة كل ظاهرة ما يقرب من مائة مثال مثلاً، فهناك بقية الأمثلة الشبيهة - وهى تُرْبِى على ذلك العدد

---

(١١) شرح التصريح على التوضيح (باب النعت).
(١٢) شرح ابن عقيل على الألفية ١٣٨/٢.
(١٣) انظر: العربية الصحيحة دليل الباحث إلى الصواب اللغوى ٧٩ وما بعدها.
(١٤) انظر: العربية الصحيحة دليل الباحث إلى الصواب اللغوى ٨٩ وما بعدها.
(١٥) انظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث ٤٤.

بالمئات والألوف - لم تَرِدْ على هذا النحو، فالظاهرة فى نفسها كثيرة، لكنها بالنظر إلى غيرها قليلة لا تحظى بالقياس.

ولَعَمْرى، إن نظرة القدماء هنا أدقُّ وأحرصُ على صيانة اللغة وبقائها ونقائها؛ إذ إننا لو فتحنا باب القياس أمام ما هو كثير فى نفسه - مما عَدَّهُ القدماء قليلاً بالنظر إلى غيره - لَكُنَّا فى حاجة إلى تحديد عدد الأمثلة التى تُدْخِلُ الظاهرة فى مجال القياس، فهل تكفى أمثلة ثلاثة، أو عشرة، أو خمسون، أو مائة؟ لاشك أن خلافًا كثيرًا سوف ينشأ فى هذا، وسوف يؤدى ذلك إلى اضطراب فى بعض التراكيب اللغوية والأحكام الإعرابية خصوصًا، وهو مالا نَحْمُدهُ للغتنا الشريفة، ولا نرضاه.

أما نظرة بعض المحدثين - فى الاعتداد بما هو كثير فى نفسه من حيث صحة القياس عليه - فهى إن لم تُرَاعِ دِقَّةَ القدماء وحرصهم، لا تخلو من نوع من التيسير على الدارسين المشتغلين بالعربية وغيرهم؛ إذ قد يعسر على كثير منهم الْعَوْدُ إلى مراجع اللغة وشَتَاتِ مَوَادِّهـا، وربما لايُسْعِفُ فى ذلك المرجع والمرجعان والثلاثة وفَضْلاً عما فيه من التوسعة المحمودة؛ بإدخال تصاريف مألوفة مختلفة، لا تؤدى اللغة قدر ما تغنى الباحثين، ومن ثم اتَّجَه المجمع اللغوى بالقاهرة إلى الأخذ بالقياس فى كثير من مصادر الثلاثى، وصِيَغِ الزوائد، والمشتقات، والجموع، وغير ذلك(١٦).

* * *

وبعد أن عرفت هذه الملاحظات التى ينبغى أن يَعِيَهَا كُلُّ باحث فى القياس اللغوى، وعرفت ما كان من نظرة العلماء إلى القياس على الكثير المطرد، يحسن أن تقف على آراءٍ لبعض نَقَدَةِ الاستعمال اللغوى فى ظواهر لغوية غير مطردة، وأشهرها ما يأتى:

*** تعارض السماع والقياس:**

إذا ورد السماع بشىءٍ وأَدَّاكَ القياسُ إلى غيره، فهل يكون المعيار فى التخطئة أو التصويب هو اتِّباع الوارد، أو ماأَدَّىٰ إليه القياس؟

لابن جنى فى ذلك معياره الصريح المشهور، وهو تَرْكُ القياس والأخذ بالسماع، قال فى الخصائص: «واعلم أنك إذا أَدَّاك القياس إلى شىءٍ ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشىء آخر على قياس غيره، فَدَعْ ما كنت عليه إلى ماهم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مُخَيَّرٌ، تستعمل أَيَّهما شئت، فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت، كنت على

(١٦) انظر كتاب المجمع: مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عامًا - مجموعة القرارات العلمية (من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين).

ما أجمعوا عليه البَتَّةَ، وأعددت ما كان قياسك أدّاك إليه لشاعرٍ مولَّد أو لساجع أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم، بذلك وَصَّىٰ أبو الحسن»[١٧].

وأكَّد ابن جنى هذا الحكم؛ إذ كرّره فى مواضع من كتابه، منها قوله: «واعلم أن الشىء إذا اطَّرد فى الاستعمال، وشذَّ عن القياس، فلابُدَّ من اتّباع السمع الوارد به فيه نَفْسِهِ، لكنه لا يُتَّخذُ أصلاً يقاس عليه غيره؛ ألا ترى أنك إذا سمعت (اسْتَحْوَذَ واسْتَصْوَبَ)، أدَّيتها بحالها، ولم تتجاوز ماورد به السمع فيهما إلى غيرهما»، ثم قال: «فإن كان الشىء شاذًّا فى السماع مطردًا فى القياس، تحاميت ماتحامت العرب من ذلك، وجريت فى نظيره على الواجب فى أمثاله، من ذلك امتناعك من (وذَرَ، وَوَدَعَ)؛ لأنهم لم يقولوها»[١٧].

وعلى رأى ابن جنى هذا جرى أغلب العلماء المتقدمين والمتأخرين، فالفراء (ت ٢٠٧ هـ) يخطئ أن يجمع (الباطل) على (البواطل) مع أنه القياس فى مثله؛ إذ هو اسم على وزن (فاعل) نحو: كاهل وكواهل، وإنما خَطَّأَهُ لأن قياسه على هذا يعارض المسموع عن العرب، وهو (الأباطيل) الذى قدَّر له مفردًا مُتَوهَّما أو مندثرًا هو (إِبْطَال أوإِبْطيل).

والحريرى (ت ٥١٦ هـ) يخطِّئ قول خاصة زمانه: هُوَذَا يَفْعَلُ؛ لأن الوارد المسموع هو: هاهوذا يفعل[١٩]، مع أن لقول الخاصة فى زمانه مآلاً من القياس، ومخرجًا فى الإعراب يمكن حمله عليه.

والزبيدى (ت ٣٧٩ هـ) يخطّئ أن يجمع (الكِتَاب واللِّجام) جمع قلة على (أفعلة)، فلا يقال عنده: أَكْتِبَةٌ ولا أَلْجِمَةٌ لأن المسموع يعارضه، وهو أنهم اسْتَغْنَوا فيهما عن جمع القلة بجمع الكثرة وهو: كُتُبٌ وَلُجُمٌ[٢٠]، مع أن لما خطأه نظيرًا ووجهًا فى القياس، نحو: لسان وَأَلْسِنة.

وَقِلَّةٌ من العلماء هم الذين توسعوا فى المعيار، فاستساغوا استعمال القياس مع ما يعارضه من السماع، ويأتى فى مُقَدِّمَةِ هؤلاء:

الخليل بن أحمد الفراهيدى (ت ١٧٥ هـ)، فقد جاء فى كتابه (العين) جمع (ابن نَعْش وابن عُرْس وابن آوَىٰ) على (بنات نعش وبنات عُرْس وبنات آوَىٰ)، قال الخليل: «هذا شىء لم يُسْمَعْ بالابن الحال الأب والأم، كما يقولون: بنون وبنات، فإذا ذكَّروا ابن لَبُون وابن مَخَاض) قالوا: «هذا ابن لبون وابن مخاض، وهذان ابنا لبون وابنا مخاض) ولكنهم يقولون: بنات لبون ذكور وبنات مخاض ذكور، هذا كلام العرب، ولو حمله النحوى على القياس، فذكّر المذكر وأنّث المؤنث كان صوابًا»[٢١].

---

(١٧) الخصائص ١٢٥/١.
(١٨) الخصائص ٩٩/١.
(١٩) درة الغواص ١٠٩.
(٢٠) لحن العوام ٥٦.
(٢١) كتاب العين (نعش).

وعلى نحوٍ من ذلك نحا **الإمام الكسائى (ت ١٨٩هـ)** إذْ جـاء فى مقدمـة (القامـوس المحيط) للفيروز آبادى فى الأمر الخامس من الأمور التى اخْتُصَّ بها القاموس (ضبط عين المضارع من الثلاثى) قول الهورينى بعد سَرْدِ نظامه فى ذلك: «فيكون السماع مقدَّمًا على القياس عند غير الكسائى، وأجاز الكسائى القياس مع السماع أيضا، على ماقُرِّر فى الدواوين الصرفية».

ويبدو من موطن هذا النص، ومن ألفاظه، أن الكسائى يقصر صحة القياس مع وجـود السماع على أبواب المضارع من الثلاثى فقط دون أن يتجاوزه إلى المسائل الأخرى فى النحو والصرف، وإن ذهب بعض اللغويين المحدثين إلى إطلاق هذه الصحة، مستأنسًا بفهمه الخاص لعبارة الكسائى السابقة.

وعلى غرار هذا جرى **ابن قتيبة (ت ٢٦٧ هـ)**؛ إذ أجاز للعامة أن تفتح عين اسم المكان من (الْمَسْجِد والْمَسْكِن والْمَطْلِع)؛ لأنه القياس؛ إذ مضارعه غير مكسور العين، بل هو مضمومها، فيكون على قياس (الْمَدْخَل)، مع أن الوارد عن العرب هو كسر العين فى هذه الثلاثة قال: «والفتح فى هذه الأحرف التى كُسِرَتْ جائز، وإن لم يُسْمَعْ فى بعضها»[٢٢].

ويفهم من كـلام ابن منظور فى (لسـان العرب) أن العـرب - فى باب الإعـلال - قد استعملت اللفظة الواحدة مرَّةً بالإعلال، ومرة دونه فقالت: استحوذ، كما قالت: استحاذ، وأن القياس يجرى على كُلٍّ، قال: «واستحوذ عليه الشيطان واستحاذ: أى غلب، جاء بالواو على أصله، كما جاء: اسْتَرْوَحَ واسْتَصْوَبَ، وهذا الباب كُلُّهُ يجوز أن يُتَكَلَّمَ به على الأصل، تقول العرب: استصاب واستصوب، واستجاب واستجوب، وهو قياس مطرد عندهم»[٢٣].

واتجاه هذه القِلَّة إلى إجازة استعمال القياس إلى جوار السماع المعارض له، قد يقصد منه التوسعة، ولكنه ينطوى على خطر داهم يصيب الفصحى؛ وذلك لأن مسائل المعارضة ليست بالقلة التى يمكن التغاضى عن مشكلتهـا، ولكنها تمتـد إلى معظم مسـائل اللغـة فى الألفاظ والتصريف والتركيب، فقد جاء عن العرب الاستغناء ببعضٍ عن بعض فى الأفعال والمشتقات والجموع والنسب والتذكير والتأنيث، كما جاء عنهم شَـوَاذٌّ لمسائـل مختلفة فى اللغـة والنحو والتصريف، فى أبواب التصغير والنسب والإعلال والإبدال وغير ذلك، وما فعل العربى ذلك إلا لعلة قامت فى نفسه، على حَدِّ ما يقول ابن السراج: «فمتى سمعت حرفًا مخالفًا لا شك فى خلافه لهذه الأصول، فاعلم أنه شذ، فإن كان سمع ممن تُرْضَى عربيته، فلابد من أن يكون قد حاول به مذهبًا، أو نحا نحوًا من الوجوه، أو استهواه أَمْرٌ غَلَّطَهُ»[٢٣].

---

(٢٢) أدب الكاتب ٤٤٥.

(٢٣) لسان العرب (حوذ).

(٢٤) المزهر للسيوطى ١/٢٣٢.

وإجراؤنا القياسَ - مع هذا - فيه التغاضى عن هذه العلة التى قامت فى نفس العربى، وقد كان فى مُكْنَتِهِ أن يُجْرِىَ ذلك على القياس الذى استقام له فى النظائر، لكنه لم يفعل، ونحن إنما نقيس كلامنا على كلامه، فعلينا أن نلتزم ما التزم، وليست الفصحى فى هذا بِدْعًا؛ فسائر اللغات القديمة والحديثة لا تجرى على نسقٍ مُطَّردٍ فى الأصوات أو فى التصريف، بل بها بعض الشواذ من ذلك، وأصحابها يلتزمون ذلك، ولا يستعملون فيه القياس الذى لأمثاله دون حرج أو استقباح.

*** القياس على القليل أو النادر أو الشاذ:**

وقد سبق كلام لابن هشام فى التفرقة بين النادر والقليل، أما الشاذ فهو ما كان من كلام من يحتج به على خلاف القاعدة المطردة، ولا يلزم أن يكون قليلًا، فقد يكون كثيرًا فى نفسه، كما قال الجاربردى فى شرح الشافية: «المراد بالشاذ فى استعمالهم مايكون بخلاف القياس، من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته كـ (الْقَوَد). والنادر ماقَلَّ وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس، كـ (خَزْعَال). والضعيف ما يكون فى ثبوته كلام، كـ (قُرْطَاس) بالضم»[٢٥].

وأكثر علماء اللغة المتقدمين والمتأخرين على منع القياس على كل من هذه الثلاثة (القليل والنادر والشاذ)؛ إذ فى القياس حينئذ اضطراب للقاعدة، وتَرْكُ أمر اللغة نَهْبًا للهوى، وعرضةً للفوضى بين المتكلمين بها، وفيه من التشتيت والتضييع ما فيه، ويلخص رأى هؤلاء قول أبى العباس المبرد: «إذا جعلت النوادرَ والشاذَّ غَرَضَكَ، واعتمدت عليها فى مقاييسك كَثُرَتْ زَلَّاتُكَ»[٢٦].

ويوضحه قول ابن السراج: «اعلم أنه ربما شذ شىء من بابه، فينبغى أن تعلم أن القياس إذا اطَّرَدَ فى جميع الباب لم يُعْنَ بالحرف الذى يشذ عنه، وهذا مستعمل فى جميع العلوم، ولو اعْتُرِضَ بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى سمعت حرفًا مخالفًا لاشك فى خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شذ، فإن كان سمع ممن تُرْضَىٰ عربيته، فلابد أن يكون قد حاول به مذهبًا أو نحا نحواً من الوجوه أو استهواه أَمْرٌ غَلَّطَهُ، وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسنادٍ حُجَّةً على الأصل المجمع عليه فى كلام ولا نحو ولافقه، وإنما يَرْكَنُ إلى هذا ضَعَفَةُ أهل النحو ومن لاحجة معه، وتأويل هذا وما أشبهه فى الإعراب، كتأويل ضَعَفَةِ أصحاب الحديث وأتْبَاع القُصَّاص فى الفقه»[٢٧].

ولَكِنَّا - مع هذا - وجدنا من نَقَدَة الاستعمال اللغوى قديمًا وحديثًا من يتخذ أحد هذه

---

(٢٥) الأشباه والنظائر ٢١١/١.

(٢٦) الأشباه والنظائر ٤٩/٣.

(٢٧) المزهر للسيوطى ٢٣٢/١.

الثلاثة معيارًا لتصحيح بعض الاستعمال، مما ورد على قياسه، ظَنًّا أن فى ذلك كَسْبًا للفصحى، وتوسْعَةً على المتكلمين بها، وفيما يلى أمثلة من ذلك:

(فَاعِلٌ) للدلالة على النسب:

ورد منه أمثلة قليلة، منها: لَابِنٌ وتَامِرٌ، وممن جعله مقيسًا مُوَفَّقُ الدين البغدادى، فصحح عليه قول عامة بغداد فى زمن الجواليقى: شَارِبٌ - لمن يسقى الماء - وجعله على معنى: ذو شراب[٢٨]، مع أن الشارب فى اللغة هو الْمُسْتَقِى، أما صاحب الماء فهو الساقى، ففى كلامهم قَلْبٌ للكلام.

(فَعَّالٌ) للدلالة على النسب:

ورد منه أمثلة قليلة، منها: نَبَّال - لصاحب النَّبْل -، وممن جعله مقيسًا عباس أبو السعود، فصحح به الاستعمال الشائع فى هذا العصر، وهو (الفَنَّان) لمن برع فى أمرٍ ما؛ لأنه فى رأيه من باب النسب إلى الفن؛ للدلالة على الاحتراف، كما يقال لصانع الزجاج: زَجَّـاجٌ، ولمحترف النجارة: نَجَّار[٢٩]، ولمحترف الحدادة: حَدَّاد.. الخ. وقد أقر المجمع اللغوى الصوغ على (فَعَّال) للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشىء وانتهى إلى قراره: «يصاغ فعّال قياسًا للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشىء، فإذا خيف لبس بين صانع الشىء ومُلَازِمه كانت صيغة فَعَّال للصانع، وكان النسب بالياء لغيره، فيقال: زَجَّاجٌ - لصانع الزجاج - وزجُاجِىّ لبائعه»[٣٠].

صيغ الزيادة:

والمشهور عند علماء الصرف أنها سماعية، هى وما تدل عليه من مَعَانٍ، قال الرضىّ فى شرح الشافية[٣١]: «وليست هذه الزيادات قياسًا مطردًا، فليس لك أن تقول مثلاً فى ظَرُفَ: أَظْرَفَ، وفى نصر: أَنْصَرَ.. وكذا لاتقول: نَصَّرَ ولا دخَّلَ، وكذا فى غير ذلك من الأبواب، بل يحتاج فى كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعيَّن، وكذا استعماله فى المعنى المعيَّن، فكما أن لفظ (أذهب وأدخل) يحتاج فيه إلى السماع فكذا معناه الذى هو النقل مثلا: فليس لك أن تستعمل (أذهب) بمعنى أزال الذهاب أو عرض للذهاب، أو نحو ذلك».

ومن العلماء من جعل ذلك قياسًا، كابن هشام اللخمى: أجاز قول العامة فى زمانه: هذا عمل مُرْبِحٌ أو مُخْسِرٌ - على معنى: ذو ربح أو ذو خَسارَةٍ، وقال: «إن مجىء (أَفْعَل) بمعنى الصيرورة

---

(٢٨) ذيل فصيح ثعلب ١٠٣.
(٢٩) أزاهير الفصحى ٤٦.
(٣٠) انظر: مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما ٣٦.
(٣١) شرح الشافية ٢٤.

من حال إلى حال كثير فى كلامهم لا يمتنع من القياس عليه»(٣٢).

وابن بَرِّى المصرى: جعل من المقيس مجىء (انفعل) مطاوعًا للرباعى (أفعل)، على حدّ ما جاء من قولهم: أزعجتُ الطائر فانزعج، فصحح قولهم: انضاف الشىء، وانفسد، وقال: لكثرة أمثلته، نحو: انحجر، وانشلى، وانْشَكَى، وانْدَمَقَ، وانْدَخَلَ، وانْجَالَ - وكُلُّها مطاوع ما هو على وزن (أفعل)، وإن كان الجمهور يرى أنه لا يلزم من لزوم هذه الأفعال التى قاس عليها أن تكون للمطاوعة(٣٣).

والشيخ محمد على النجار: جعل من القياس تعدية الفعل بالهمزة أو بالتضعيف، فأجاز استعمال العامة الفعل (ضَخَّم) مشدد الوسط، مع تسليمه بعدم وروده كذلك، وقال: «لستُ أزعم أن فى اللغة: ضَخَّمْتُهُ، فلم أعثر على هذه الصيغة، ولكن أُثْبِتُهَا بطريق القياس، وأقول مع كثير من النحويين باطِّراد التعدية بالتضعيف»(٣٤). وفى التعدية بالهمزة أجاز أن يقال: عَمَلٌ مُرْبِكٌ - وإن لم يكن فى اللغة: أَرْبَكَهُ - اعتمادًا على تعدية الفعل بالهمزة عند من يرى ذلك(٣٥).

وعباس أبو السعود: أجاز قولهم: التحق الطالب بالجامعة، مع أن الوارد هو: لَحِقَهُ، ولَحِق به، وجعل (التحق) هذه من مطاوع الثلاثى المجرد: لحقته فالتحق، نحو: عدلته فاعتدل، وجمعته فاجتمع. أو مطاوع الثلاثى المزيد بالهمزة (ألحقته فالتحق)، نحو: أنصفته فانتصف. كما أجاز أبو السعود أن يقال: تَشَرَّدَ فلان، وهو مُتَشَرِّدٌ - وإن لم يرد إلا (شَرَّدَ) وجعل ذلك مطاوعًا له، فيقال: شَرَّدَهُ فَتَشَرَّدَ(٣٦).

وجاء مجمع اللغة العربية فدرس صيغ الزيادة دراسةً مستفيضةً، وجعل كثيرًا منها من باب القياس، ومن ذلك (انفعل وافتعل) مُطَاوِعَيْن للثلاثى المتعدى الدال على معالجة حسية، و (تفاعل) مطاوعًا لما كان على (فاعل) نحو: باعدته فتباعد، و (تَفَعَّلَ) مطاوعًا لما كان على (فَعَّلَ) نحو: أدّبته فتأدب، و (تَفَعْلَلَ) مطاوعًا لما كان على (فَعْلَلَ) للدلالة على الطلب أو الصيرورة(٣٧)، وكذلك قاس التعدية بالهمزة وبالتضعيف(٣٨).

المصدر الصناعى:

وهو اللفظ المصنوع بزيادة ياء نسب وتاء نقل على الاسم؛ للدلالة على حقيقته وما يحيط بها

---

(٣٢) المدخل إلى تقويم اللسان ١١.
(٣٣) كشف الطرة عن الغرة ٤٧.
(٣٤) لغويات ٨٣.
(٣٥) لغويات ١٤٤.
(٣٦) أزاهير الفصحى ٤٤.
(٣٧) انظر: مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما ٣٩ وما بعدها.
(٣٨) انظر: مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما ٥٥، ٥٦.

من الهيئات والأحوال. والوارد منه عن العرب جاء من أسماء الأجناس المصادر، نحو: الرجولية والفروسية والألوهية والربوبية واللصوصية.

وتوسع فيه المولدون، بعد اتِّساع الثقافة والحاجة إلى وضع مصطلحات علمية جديدة، فأخذوه من أسماء الأعيان، نحو: الذهبية والخشبية والإنسانية. ومن المشتقات، نحو: القابلية والمفهومية. ومن الأسماء التى تؤدى مُؤَدَّى الأدوات، نحو: الكَمِّيَّة و الكَيْفِيَّة والمَاهِيَّة.

ومع أن أكثر العلماء جعل ذلك من باب السماع، وجدنا من عَدَّه مقيسًا، وصحح عليه بعض الاستعمال اللغوى، كالأستاذ عباس أبى السعود؛ إذ أجاز قولهم: أجريت لفلان عملية جراحية، وقال: «والحق أن هذا التعبير – يقصد (عملية) – مصدر صناعى مطَّرد فى كل لفظ زيدت عليه ياء النسب وتاء النقل، سواء أكان مصدرًا أم مشتقًّا أم اسم عين أم حرفًا، نحو: الاتفاقية والمسئولية والفضية»[٣٩]. وهذا التعميم فى صوغ المصدر الصناعى هو ما أخذ به مجمع اللغة العربية فى قراره: «إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء[٤٠].

*** تكملة مادة لغوية:**

الأصل فى ألفاظ الفصحي أن تستعمل تامة فى تصاريفها المختلفة، فينبغى أن يكون لكل فعل مصدرٌ، ولكل مصدر فعلٌ، وأن يكون لكل فعل مشتقٌّ، ولكل مشتق فعلٌ، كما ينبغى أن يكون لكل مفرد جمعٌ من لفظه، ولكل جمع مفرَدٌ من لفظه أيضًا. وأن يكون لكل مزيد مجردٌ منه، ولكل مجرد مزيدٌ، كذلك ينبغى أن يكون لكل مثنى مفردٌ ولكل ماض مضارعٌ وأمرٌ، وحينئذ تكون المادة اللغوية كاملة.

ومعظم ألفاظ الفصحى ورد عن العرب على هذا النحو، وقلة منها وردت على وجه من النقص فى تصاريف مادتها، ومن أمثلة ذلك:

قولهم: العباديد والعبابيد والأبابيل والتعاجيب والتلافيف والطُّنُوج والفِنَام. وكلها جموع لم ترد مفرداتها، على الأرجح.

وقولهم: اليَمُّ والْقَسْمُ والمرء والمرأة والطوفان، وكلُّها مفردات لم ترد لها جموع من ألفاظها، على الأرجح.

وقولهم: أَقْرَبَ الرجل، وأَوْرَسَ الرمث، وأَيْفَع الغلام، وأَبْقَل المكان وأطاحته الطوائح. وكُلُّها ثلاثى مزيد بالهمزة فى أوله، لم يرد اسم الفاعل منه على قياس نظائره وهو (مُفْعِلٌ) وإنما ورد: هو قارِبٌ ووارِسٌ ويافعٌ وباقِلٌ وطائح، على وزنه من الثلاثى المجرد.

(٣٩) أزاهير الفصحى ٤٩.

(٤٠) انظر القرار والاحتجاج له فى بحث للشيخ أحمد الإسكندرى فى مجلة المجمع ٢١١/١ – ٢١٥.

وقولهم: هو أَقْمَنُ بالشيء، وأَحْنَكُ الشاتَيْنِ وأَلَصُّ من شِظَاظٍ (عند ابن مالك)، ورجل أَعْيَنُ. وكُلٌّ منها اسم تفضيل لم يرد له فعل.

وقولهم: يَذَرُ الشيء ويَدَعُه، ورد منها المضارع والأمر، دون الماضى والمصدر، على الأرجح.

وقولهم: بَغَضَ الرجل ونَفَعَ، ولم يرد عنهم: باغض ولا مبغوض، كما لم يرد: منفوع..

وقولهم: ارتجل الخطبة، واشتمل الصَّمَّاءَ، وافتقر، واشتدَّ. وكُلُّها أفعال مزيدة لم ترد مجرداتها الثلاثية.

ولو ذهبت تستقصى لظفرت من ذلك بألفاظ ليست بالقليلة، وكُلُّها تثير سؤالاً هو: هل تكملة التصريف لمادة لغوية على هذا النحو أمر صحيح ومقبول، أو هو أمر لايصح ويُرْمَى مستعمله بالخطأ؟

يرى فريق من العلماء أن تكملة التصريف اللغوى لما ورد ناقصًا جائز مستساغ؛ لأن كتب اللغة التى بأيدينا قد تخلو من بعض الوارد، فعلينا أن نَتَرَيَّثَ فى إنكار ماليس فيها؛ فقد يكون فى غير ما هو مألوف لدينا من معاجم اللغة.

وإمام هؤلاء هو **أبو الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢ هـ)**؛ إذ أشار إلى ذلك فى غير موضع من كتابه (الخصائص)، ففى (باب تعارض السماع والقياس) بعد أن ذكر أن الفعل (استعان) لم يرد له ثلاثى مجرد، بل ورد منه (أعان) المزيد بالهمزة قال: «وأيضًا فقد نطقوا من ثلاثيه بـ (الْعَوْن) وهو مصدر، وإذا ثبت أمر المصدر – الذى هو الأصل – لم يَتَخَالَجْ شَكٌّ فى الفعل الذى هو الفرع، قال لى أبو علىٍّ بالشام: إذا صَحَّتْ الصِّفَة فَالفِعْل فى الكَف، وإذا كان هذا حكم الصفة كان فى المصدر أجدر؛ لأن المصدر أشدُّ مشابهة للفعل من الصفة؛ ألا ترى أن فى الصفة ما ليس بمشتق، نحو قولك: مررت بإبلٍ مائةٍ، ومررت برجلٍ أبى عَشَرَةٍ أبوه»[٤١].

ويفهم من كلام ابن جنى هنا صحة استعمال الفعل الثلاثى الذى لم يرد عنهم، إذا ورد المصدر من مادته؛ لأن المصدر أصل، والفعل فرع عنه، وأن هذا أولى من استعمال الفعل الذى لم يرد إذا وردت منه الصفة.

وفى موضع آخر من الخصائص قال: «وحكى لنا أبو علىّ عن ابن الأعرابىّ، أظنه قال: يقال: دَرْهَمَتْ الخُبَّازَى، أى صارت كالدراهم، فاشتق من الدرهم، وهو اسم أعجمى، وحكى أبو زيد: رجل مُدَرْهَمٌ، قال: ولم يقولوا منه: دُرْهِمَ، إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل فى الكَفِّ، ولهذا أشباه[٤٢].

---

(٤١) الخصائص ١٢١/١. (٤٢) الخصائص ٣٥٨/١.

وقال فى موضع آخر: «وقالوا: رجل مَفْئُودٌ، ولم يُصَرِّفُوا فعله، ومَفْعُولُ الصِّفَةُ إنما يأتى على الفعل، نحو: مضروب - من ضَرِبَ - ومقتول - من قُتِلَ -[43]».

ويفهم من كلام ابن جنى هنا صحة استعمال الفعل الذى لم يرد، إذا ورد اسم المفعول من مادته، أَوْ قُلْ: إذا ورد الوصف المشتق عمومًا من هذه المادة إذا توسعنا فى فهم عبارة ابن جنى، وليس فى كلامه ما يفيد دلالةَ ورودِ المزيد على استعمال مجرده غير الوارد، ولا دلالةَ ورودِ الجمع على صحة استعمال مفرده غير الوارد.

وعلى رأى ابن جنى هذا سار معظم نَقَدَة الاستعمال اللغوى، وإنْ توسع بعضهم فى ذلك.

فالشيخ **محمد علي النجار** أجاز التعبير الشائع فى لغة الممتحنين، وهو قولهم: عَلِّلْ لما تقول - أى اذكر عِلَّتَهُ -، مع أن الفعل (عَلَّلَ) لم يرد بهذا المعنى فيما لدينا من كتب اللغة، ولكن ورد فى معناه استعمال الوصف منه، وهو (الْمُعَلِّلُ)؛ فقد جاء فى لسان العرب: «الْمُعَلِّلُ: هو دَافِعُ جَابِي الْخَرَاجِ بِالْعِلَلِ»، يقول الشيخ: «والوصف إذا ورد كان مُؤْذِنًا بقيام الفعل[44]».

والأستاذ **عباس أبو السعود** يجيز استعمال الثلاثى المجرد (دَوَىٰ) النحلُ - بمعنى صَوَّتَ - كما يجيز مختلف التصاريف منه، مع أن هذا المجرد لم يرد، إنما الوارد هو مضعف الوسط (دَوَّىٰ). واستند فى هذه الإجازة إلى أمرين:

أحدهما: ورود مصدر المجرد، فقد جاء فى أساس البلاغة والقاموس المحيط قوله: «للنحل والفحل الهادر والريح والموج ونحوها دَوِيٌّ»، فـ (دَوِيٌّ) مصدر للثلاثى على (فعيل)؛ لأنه مما دل على صوت، كالصهيل، وما دام المصدر موجودًا فلابد من وجود ما يؤخذ منه.

والثانى: أن التضعيف مرحلة تالية للتجريد، فهو دليل على وجود المجرد الثلاثى المفيد لأصل المعنى، ثم يأتى التضعيف مفيدًا للمبالغة والتكثير[45].

وقد درس مجمع اللغة العربية بالقاهرة مسألة تكملة فروع مادة لغوية لم تُذْكَرْ بَقِيَّتُها، فأجاز التكملة مطلقًا، إذا كانت المادة غير ثلاثية الحروف، على أن يكون ذلك على حسب قياس كل باب من أبواب مزيد الثلاثى، وباب الرباعى وملحقه ومزيده. أما إذا كانت المادة ثلاثية فالأمر على حسب الوارد من المادة: فعلًا أو مصدرًا أو مشتقًا ووضع المجمع لِكُلٍّ حُكْمًا، ثم عقَّب بقوله: وكل ما تقدم جائز، ما لم يُنَصَّ على أن الفعل مُمَاتٌ أو محظور، وما لم يسمع عن العرب ما يخالفه، فإن سمع عملنا بالمسموع فقط، أو عَمِلْنَا بالمسموع أو القياس[46].

---

(٤٣) الخصائص ١/٣٩٢.

(٤٤) مجلة الأزهر ٢١/٣٢٧.

(٤٥) أزاهير الفصحى ٢٤.

(٤٦) انظر القرار وتفصيله فى كتاب: مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما ١٨ - ٢٠.

* النقل عن غير العربية:

وقد آثرت هذا التعبير؛ ليشمل ما ينقل عن غير العربية مطلقًا، سواء أكان المنقول أسلوبًا مفيدًا تُرْجِمَتْ بعض ألفاظه ترجمةً حرفيةً - وهو ما يعرف بـ (الترجمة) - أم كان المنقول لفظًا مفردًا، غُيِّرَتْ هيئتُهُ أم بقيت على حالها - وهو ما يعرف بـ (الْمُعَرَّب) أو (الدَّخِيل).

أما النوع الأول: فالأصل فيه عدم التخطئة، ما دام جاريًا على قوانين التركيب العربى، ترتيبًا وإعرابًا؛ إذ هو لا يعدو أن يكون كلامًا عربيًّا مفيدًا، لكن من نُقَّاد الأساليب من يخطِّئُ الترجمة عن غير العربية مطلقًا، إذا كان فى الأساليب العربية ما يغنى عنها؛ حِرْصًا على نقائها، ولعدم الفائدة الجديدة، التى يمكن إضافتها إلى اللغة. ولا وجه لهذا الرأى؛ فإن العلماء لم يشترطوا فى تعريب الألفاظ ألا يكون فى اللغة ما يغنى عنها، فكيف يُشْتَرَطُ ذلك فى ترجمة الأسلوب؟.

ومن النَّقَدَةِ من ذهب إلى تخطئة الأساليب المترجمة إذا لم تَجْرِ على مألوف الذوق العربىّ واستساغته، أَوْحَوَتْ ما يُخِلُّ بفصاحة الكلمة أو الكلام، وإن وافقت الفصحى فى التصريف والتركيب والإعراب.

وربما ذهب فريق ثالث إلى اشتراط (الضرورة) فى ترجمة الأساليب بمعنى أن تَدْعُوَ الحاجة إلى مثل ذلك، أخذًا بما أقره مجمع اللغة العربية فى تعريب الكلمات. وهو شرط لا وجه له؛ إذ لا تتضح ضرورة فى ترجمة أسلوب اتِّضَاحَها فى تعريب ألفاظ.

ومن الأساليب المترجمة التى خطأها هؤلاء، أو كرهوها، أو نصحوا بهجرها قولهم: احْتَجَّ العمال على سوء معاملتهم - بمعنى الإنكار والسخط - وطلب فلان يد فلانة - بمعنى خطبها من وَلِيِّها - وغَطَّى الصحفيون أنباء المؤتمر - بمعنى نشروها - وخُذْ وقتك، وخُذْ راحتك، وخذ حريتك، وخذ حمامًا ساخنًا، وأخذ فلان قطارَ الصباح - وهى بمعنى: تمهل، واسترح، وتمتع بحريتك، واستحمَّ، وسافِرْ.

ومنها أيضًا: أعطاه صوته فى الانتخاب، ولعب فلان دَوْرًا فى القضية. وتوترت العلاقات بين الدولتين، وأصدر الأمر بصفته حاكمًا، وقال كذا كمؤرخ أو كشاعر، والرسالة تحت إشراف فلان، أو تحت رعاية فلان، وتأثر إلى درجة أنه فعل كذا، أو إلى حدٍّ أنه فعل كذا، وفلان عظيم بكل معنى الكلمة، ولتحفظك السماء من كل شر، وضَحَّاه على مذبح أغراضه، ومباركٌ هو الرَّبُّ، وشِرِّيرَةٌ هى المرأة التى تفعل كذا، ومن له أذنان فليسمع.

وللأستاذ عبد القادر المغربى بحث مفيد جامع فى تعريب الأساليب، ومنه نقلت أكثر

العبارات السابقة، وقد نشره فى العدد الأول من مجلة مجمع اللغة العربية[٤٧]، درس فيه منشأ هذا الاتجاه وصلته بأساليب الفصحى الخالصة، وأشار إلى رأيه فيه، وهو: أن تعريب الأساليب مقبول بشرطين: أحدهما: ألّا يخالف فى تركيبه قواعد الفصحى، والآخر: ألّا يكون نابيًا عن الذوق السليم، ورأى أن هذا الشرط الأخير لا يمكن ضبطه ولا وَضْعُ حَدٍّ له، فهو شَرْطٌ عَسِرٌ؛ لاختلاف الأذواق؛ ولذا لا يمكن وضع قاعدة له، ثم قال: ولكن هناك بعض أساليب يستهجنها بعض الأدباء، ومن ذلك قولهم: أنفذتُ عصارة دماغى، وقول الإنجليز فى وصف من يعكف على مطالعة الكتب: فلان دودة كتب، وقول فيكتور هوجو - فيما ترجم عنه -: أجراسٌ تُقْرَعُ مَعًا كأنها أتُونٌ من الموسيقا[٤٨].

وأما النوع الثانى - وهو تعريب الألفاظ - فيحسن أن أُنَبِّهَ أَوَّلاً على أن لعلماء اللغة خلافًا فى تحديد مدلوله، ثم خلافًا فى صحة استعماله وكيفية التعريب:

أما الخلاف فى تحديد مدلوله: فمن العلماء من ربط بين التعريب وعصر الاحتجاج، فذهب إلى أن الْمُعَرَّبَ هو ما استعملته العرب فى كلامها، سواء غَيَّرَتْ لفظه أم لم تغيِّر، فيدخل فيه نحو: درهم ودينار وديباج وإسحاق ويعقوب وجورب، كما يدخل فيه نحو: آجُر وسِفِسير وخراسان، وهى كلها ألفاظ استعملتها العرب فى كلامها، أما مادخل بعد ذلك فهو من (الدخيل).

ومن العلماء من نظر إلى حال اللفظ بعد إدخاله فى العربية، دون نظر إلى استعمال العربى له فى عصر الاحتجاج أو استعماله بعد ذلك فى عصور المولَّدين ومن بعدهم، فأطلق (المعرَّب) على ماوافق الأبنية العربية، وأطلق (الدخيل) على مالم يوافق.

وأما موقف العلماء من المعرب، فلا خلاف بينهم فى استعمال ما استعمله القدماء فى عصر الاحتجاج؛ إذ صار من جملة ما ورثناه من كلامهم، وورد كثير منه فى القرآن الكريم وفى السنة الشريفة، وهما من الفصاحة والبلاغة بالمكان الذى لا يخفى. إنما الخلاف فيما لم تستعمله العرب فى عصرها، مما جاء بعد عصر الاحتجاج، حتى زَمَانِنَا هذا وما يليه، فمن العلماء من يستنكره، ويَجِدُّ فى البحث عن ألفاظٍ عربية النِّجَارِ تغنى عنه وتؤدى مؤدَّاه. ومنهم من يُطْلِقُ الرأى فيجعل التعريب من جملة مايقاس، سواء أتم بتهذيب اللفظ أم لم يتم، وسواء دعت إليه ضرورة أم لا، وسواء جاء على أيدى المولدين أم على أيدى المحدثين فى هذا الزمان إلى ما شاء الله.

وفريق ثالث دعا إلى التأنى فى تعريب الألفاظ، ومراعاة الحكمة فيه، والنظر إليه فى ضوء المنفعة التى تعود على اللغة من ورائه، ولكلٍّ وجهةٌ ودليلٌ.

---

(٤٧) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية - العدد الأول ٣٣٢ وما بعدها.

(٤٨) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية - العدد الأول ٣٤٦.

أما المتوقِّفونَ بالمعَّرب عند حد السماع، الرافضون لما يكون بعده من المعرَّبات، فحجتهم الحرص على الفصحى نقيةً، عذبةَ الألفاظ؛ إذ إنك إن فتحت التعريب فلن يَنْسَدَّ مطلقًا، ولن تتمكن اللغة - مهما اشتدت مقاومتها وقويت شوكتها - أن تصمد طويلًا أمام هذه السيول المتدفقة عليها من اللغات الأجنبية، الزاحفة فى غير هوادة آناءَ الليل وأطراف النهار، وفى ذلك ما فيه من خطر داهم، وشرٍّ مستطير، وعلى حدِّ قول الأستاذ محمود تيمور: «فَهُمْ يَخْشَوْنَ أن تصبح العربية مجرد قوالبَ وصيغ للألفاظ الأجنبية الهاجمة، على حين أن فى الألفاظ العربية ما يؤدى كثيرًا من معانى هذه الألفاظ الأجنبية عَيْنِهَا»(٤٩).

وأما الفاتحون لباب القياس فى التعريب مطلقًا، فحجتهم أننا إنما نفعل ما فعله آباؤنا العرب الأولون - وهم أصحاب اللغة - فقد عرَّبوا من الألفاظ ما وصل إلى سمعهم، أو دار فى أمور معاشهم من ألفاظ العجم، ونحن أبناؤهم وورثة اللغة من بعدهم، فلنا أن ننهج نهجهم.

وَكَوْنُ ما جاء عنهم من ذلك قليلًا، لا يَقْدَحُ فى صحة ما نحن بسبيله من الاتساع فى التعريب؛ لأن هذه القلة ليس وراءها إلا أن زمنهم غير زماننا؛ إذ لم يُتَحْ لكثير منهم الاتصال بالفرس والروم - وهم أرباب الحضارة إذ ذاك - كما لم تكن بهم حاجة مُلِحَّةً إلى التوسع فى وسائل الحضارة والرفاهة، فَضْلًا عن أن أرباب الحضارة آنذاك لم يُتَحْ لهم من وسائل التقدم والابتكار ما أتيح لغيرهم ممن جاء بعدهم، ومما هو فى زماننا هذا.

والدليل على أن قلة المعَّرب المأثور ليس له من سبب إلا ما سبق، أن العربى الذى أتيح له الاتصال بالفرس أو الروم أو غيرهما، قد أجرى فى شعره - وفى كلامه عمومًا - ما وقع له من ألفاظ هؤلاء القوم، كالأعشى وامرئ القيس وعدى بن زيد، وكان غيرهم من العرب يسمع منهم ولا ينكر عليهم، ومن هذه الألفاظ ما كان جديدًا عليهم وليس فى لغتهم ما يغنى عنه، ومنها ما كان فى اللغة ما يحل محله، ومن أمثلة هذا الأخير: السَّجَنْجَل والقِسْطاس والقَسْطَل والهاوُن والمِيزَاب والمِسْك والجاسوس. وَعَرَبِيُّهَا: المرآة والميزان والغُبار والمُنْثعب والمشموم والنَّاطِس.

وواضحٌ أنه لم تكن بهم حاجة إلى هذه الألفاظ وأمثالها، اللهم إلا زيادة الثروة اللغوية، بل إنك لتجد العربى يؤكد استعماله لِلْمُعَرَّب - ثقةً بصحته وفصاحته - فَيُجْرِى عليه الإعراب مطلقًا، ويُجْرِى على بعضه من التصاريف ما يُجْرِيه على ألفاظه العربية الخالصة.

ففى كلامهم ورد (اللجام) - وهو معرب عن لغام - صرفوه فقالوا فى جمعه: لُجُمٌ نحو كتاب وكُتُب، وفى تصغيره: لُجَيِّمٌ نحو: كُتَيِّب، ولُجَيْمٌ بحذف زوائده للترخيم، وصرّفوا منه فعلًا،

---

(٤٩) مشكلات اللغة العربية ١١.

فقالوا: أَلْجَمَهُ، ومصدرًا وهو الإلجام، ومشتقًّا وهو: فرس مُلْجَمٌ ورجل مُلْجِمٌ، وزادوا على الفعل من مجرده فقالوا: تَلَجَّمَ، ومنه ما جاء فى الحديث الشريف من قوله للمرأة: «اسْتَثْفِرِى وتَلَجَّمِى»، وتصرفوا فيه أيضًا بالاستعارة، ومنه ما جاء فى الحديث: «التَّقِىُّ مُلْجَمٌ».

وورد فى كلامهم (الدِّيوان) - وهو معرب عن الفارسية - جمعته العرب على: دواوين، واستعملت منه فعلاً فقالت: دَوَّنَ ودُوِّن.

وفى كلام الإمام على كرم الله وجهه: نَيْرِزُونا كلَّ يوم، أخذ فِعْلاً من النَّيْرُوز، وهو أول يوم فى السنة الفارسية.

وفى كلام العجاج: (كالحبشىّ الْتَفَّ أو تَسَبَّجا).

أخذ (تفعل) من (السَّبِيج) وهو معرّب (شَبِّىْ الفارسية، ومعناه: الثوب الأسود.

وقال الآخر: فكَرْبَنُوا، وَدَوْلَبُوا - أى قصدوا (كَرْبَنا ودوُلَاب)، وهما مدينتان أعجميتان.

وهذه الأمثلة نَقَلْتها لك من (المزهر)[٥٠] للسيوطى وحده، وفيه وفى غيره كثير غيرها. وما فعل العربى ذلك كُلَّه بالألفاظ المعربة إلا إثباتًا لهذا المعرَّب فى استعماله، واستراحةً إليه، وإشعارًا بأنه قد صار من جملة كلامه العربى الفصيح.

وأما المعتدلون فى الرأى، فلا يُغْلِقُونَ باب التعريب على إطلاقه، كما لا يفتحونه على إطلاقه كذلك؛ إذ لا خير فى كلا الأمرين، فالإغلاق المطلق حَجْرٌ على اللغة، وإعنات للمتكلم، وعجز عن مواكبة العصر وما جَدّ فيه من وسائل الحضارة. والفتح المطلق ضياع للغة وإماتة لألفاظها وشتات للمتكلمين بها، إنهم يتخذون موقفًا وسطًا، معياره (الحاجة) إلى ذلك المُعَرَّب، وهذه الحاجة هى (الضرورة) التى وردت فى قرار المجمع اللغوى وهو: «يُجِيزُ المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة، على طريقة العرب فى تعريبهم»[٥١]؛ إذ إن حياة اللغة لا تتصل بألفاظها وحدها، فهى تتغير وتتجدد على مرِّ العصور، وقد تموت وتندثر، وتؤدى عنها ألفاظ حديثة من لغات أخرى، إنما حياة اللغة فى الحفاظ على نظام اشتقاقها وتصريفها وتراكيب جملها، ومراعاة السلف والخلف لهذا النظام بدقةٍ وحرص، يقول الأستاذ حسن ظاظا: «وليس الدخيل هو الخطرَ الْمُحْدِقَ باللغة، وإنما يَكْمُنُ هذا الخطر فى زعزعة النظام النحوى والصرفى لهذه اللغة وتشويهه وإحلال غيره محله؛ لأن ذلك هو النمط المرتبط بالفكر والذوق ارتباطًا مُباشرًا، وهو الذى يكون كالسِّمْطِ الذى ينتظم فيه مراحل تاريخ الأدب والحضارة للأمة، أما الألفاظ فإن دورها فى حياة اللغة ومدتها أقل أهمية من النحو ومن الصرف ومن علم

(٥٠) المزهر للسيوطى ٢٨٧/١ وما بعدها.

(٥١) انظر: مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما ٨٣.

التراكيب أيضًا، ولذلك نجد العرب القدماء حَرَصُوا على إدخال الأجنبى فى لغتهم، مع تهذيبه غالبًا بمهارة فائقة»[٥٢].

ثم إن فى قرار المجمع السابق نقطتين ينبغى التعليق على كل منهما، هما: (الضرورة)، و(طريقة العرب فى تعريبهم).

أما (الضرورة) - أو(الحاجة) فى تعبير بعضهم - فيقصد بها ألّا يكون الدافع إلى التعريب هو الرغبةَ فى التعريب فقط، أو التشدقَ أوالتفرنجَ أوالتحذلقَ - على حدِّ عبارة بعض الفضلاء- فمن المعرِّبين من يتخذ شعاره (التعريب للتعريب) دون نظرٍ إلى أن فى لغتنا ألفاظًا عذبة منقادة تؤدى مؤدَّىٰ ما يعرِّبون، وأكثر ما يكون ذلك فى تعريب أسماء المعانى والأحداث. إنما تكون الضرورة أو الحاجة فى تعريب الأعلام ومصطلحات الفنون والعلوم وأسماء الأجناس وأشباه ذلك، وهى كثيرة متشعبة لايحصرها الحاصر، كما أنها متجددة بتجدد الزمان، وليس فى العربية ما يَحُلُّ محَلَّها على وجه الدقة - إنْ لَفْظًا وإن اشتقاقًا - أَوْ قُلْ: إن فيها ما يمكن أن يَحُلَّ ولكن بلفظٍ مهجور، أو اشتقاقٍ غير مأنوس، أو تصريف مستبشع لا يألفه السمع، ولايرتاح إليه الطبع، وإذْ ذَاكَ تجد اللفظة المعرَّبة طريقها إلى الفصحى فى غير عَنَتٍ، وتصمد أمام هجمات المنكرين، وصيحات الرافضين، وتشيع بين العامة والخاصة.

ولاتُفَكِّرْ أن تُلْقِىَ اللومَ هنا على لُغَتِكَ الفصحى، فتقول: إنها خَذَلَتْ أهلها، ولم تُوفِ بِحَاجِ مجتمعها ووسائل عيشه وحضارته، فاللغة بِأُمَّتِهَا: تنهض إذا نهضت، وتندثر إذا اندثرت، وتضعف شوكتها، وتلين قناتها - حتى تكاد تُسْلِمُ قيادها إلى غيرها - إنْ هُمْ تخلفوا عن ركب الحضارة، وعاشوا فى عبث القرون الخالية وتخلفها، وأنت بَصِيرٌ بحال العرب - أهل الفصحى - اليوم، ومُطَّلِع على حظهم من التخلف والعجز، وآسِفٌ على اعتمادهم على الفرنجة فى كل وسائل حياتهم فى السلم وفى الحرب، فكيف تنتظر من العربية إلا أن تَسْمَحَ للدخيل يغزوها بلسان أهلها أنفسهم، ويشرِّدَ ألفاظها شيئًا بعد شىء، ويَوْمَ كان العرب سادةً وقادةً، أَصْحابَ حضارة وابتكار، سادت لغتهم وعَزَّتْ وَغَزَتْ لغة الفرنجة باختيارٍ من أهلها، ومازالت الألفاظ العربية فى لغات العالم منذ ذلك الزمان.

و يُورِدُ الأستاذ عباس حسن على شرط (الضرورة) هذا الذى شرطه المجمع اللغوى اعتراضًا يكاد يُسْقِطُه، فيقول: «لقد أباح المجمع التعريب للضرورة، فهل وصف لنا تلك الضرورة، وحَدَّد كُنْهَهَا، وبيَّن الفصل فى تقديرها، ومَنْ له الحكم فى قيامها أو عدم قيامها؟ لم يفعل شيئًا من ذلك بل تركها غامضة مبهمةً، كما ترك السابقون تحديد الكثرة وضبطها فى شأن القياس، وكان من أثر ذلك ما نعانيه»[٥٣].

(٥٢) كلام العرب من قضايا اللغة ٨٩. (٥٣) اللغة والنحو ٢٣٠.

والذى ينبغى أن يكون: هو أن يُوكَلَ ذلك إلى المتخصصين من أرباب كل مهنة أو فنٍّ، بعد أن نستوثق من تَمَكُّن هؤلاء من الفصحى تَمَكُّنَهُمْ من الأجنبية، ونستثبت من حبهم لها وحرصهم عليها، إلى جانب ذوق بلاغى يتيح لهم اختيار الألفاظ.

ومن الخطر بمكانٍ أن يُوكَلَ الأمر إلى غير متخصص أصلًا فى حرفة هذا المصطلح أو فنِّه، أو يُوكَلَ إلى متخصص غير متمكن من لغته سلامةً وذوقًا، أو غير حريص عليها ممن يَهْوىٰ التشدق بالأجنبية بغير داعٍ إلا التباهى بما أصابه منها، حتى إنه ليصيح ويستفظع الأمر إذا سمع خطأً من متعلم مبتدئٍ لِلُّغة الأجنبية، ولا يأْبَهُ بأخطائه هو فى لغته العربية، بل قد يهزأ بمن يرشده إلى الصواب، ومِثْلُ هؤلاء ضررهم على الفصحى أشدُّ من ضرر أعدائها وأَقْسَىٰ على النفس، فهم أعوان لهم من حيث يشعرون أولا يشعرون!

وأما (طريقة العرب فى تعريبهم) - وهى النقطة الثانية فى قرار المجمع السابق - فَيَرِدُ عليها أن العرب لم تكن لهم طريقة دائمة يلتزمونها فى تعريب الألفاظ، بل كانوا يعتمدون فى ذلك على حِسِّهِمْ وذوقهم، فمرة كانوا يبقُونَ الأعجمى على هيئته، ومرة كانوا يهذِّبون جوانبه حتى يلحق بنظير عربى عندهم، وثالثةً كانوا يستبدلون بعض أحرفه بأحرف أخرى؛ حتى يأتنس الحرف بالحرف المجاور له، لِتَطْرُقَ اللفظةُ السمع رشيقةً متضامَّةً غير متنافرة، وكثيرًا ما كانوا يَأْلفُونَ اللفظ الأعجمى، ويرتاحون إليه، فيصرِّفونه ويشتقون منه، وفى كتب اللغة أمثلة كثيرة لكل ذلك[٥٤]، وليس من الحكمة والدقة أن نقول: إنهم كانوا يفضلون طريقة على أخرى، فَعَلَىٰ كل ذلك وردت الأمثلة.

ومن هنا لم يُلْزِمْ المجمع فى قراره بطريقة واحدة، بل وَكَل الأمر إلى أهله، وكلُّ المراد أن يكون (الأهل) من ذوى الحِسِّ اللغوى، والذوق البلاغى، بَلْهَ التمكن من الفصحى، حينئذ يكون لإيثارهم لفظًا على آخر، أو طريقة فى التعريب على أخرى، أَثَرُهُ فى الذيوع بين الناس عَامَّتِهِمْ وخاصَّتِهِمْ، إذا ما أتيح لذلك من وسائل الإعلام ما يُعِينُ عليه.

بقى من أمر المعرَّب مسألة (الاشتقاق) منه، وقد سبق أن العرب قد فعلوا ذلك فى بعض الأمثلة، فهل يَحِقُّ لنا - نحن المعاصرين والمحدثين - أن نجرى على سَنَنِهِمْ، فنستعمل من: (التليفزيون والكولدير والكوندشن) مثلًا - أفعالًا مختلفة ومشتقاتٍ ومصادر، فنقول: تَلْفَزَ الموضوع يتلفزه تلفزةً ورجل مُتَلْفِزٌ وموضوع مُتَلْفَزٌ، ونقول: كَلْدَرَ الماءَ يكلدره كلدرةً ورجل مُكَلْدِرٌ وماء مُكَلْدَرٌ، ونقول: كَنْدَشَ الهواءَ يكندشه كندشةً، ورجل مُكَنْدِشٌ وهواء مُكَنْدَشٌ.. الخ.

---

(٥٤) انظر على سبيل المثال: المزهر للسيوطى: النوع التاسع عشر (معرفة المعرب) ٢٦٨/١ وما بعدها.

أما أنا فلا أخفى عنك أننى أرتاح كثيرًا إلى صحة ذلك واستساغته، ولا أرى فيه خطأً إذا تيسر لنا أن نصوغ من المعرَّب على وزن (فَعْلَل) وما يلحق به، وَأُحِسُّ فيه خفةً ورشاقةً ودقةً فى تأدية المعنى المراد على وجه من الاختصار المحمود الذى لا يَضُرُّ، وَوَازِنْ - لتدرك الفرق - بين قولك: تَلْفَزَ الموضوع، وكَلْدَرَ الماء، و كَنْدَش الهواءَ، وقولك: أَعَدَّ الموضوع للنقل بالتليفزيون، وجعل الماء باردًا بالكولدير، وجعل الهواء معتدلاً بالكوندشن. فَضْلًا عما يتضمنه الصوغ على (فَعْلل) من المعرَّب نفسه من معانٍ ثانوية يلاحظها المتخصصون فى كل فن، ولا تفى بها العبارة العربية.

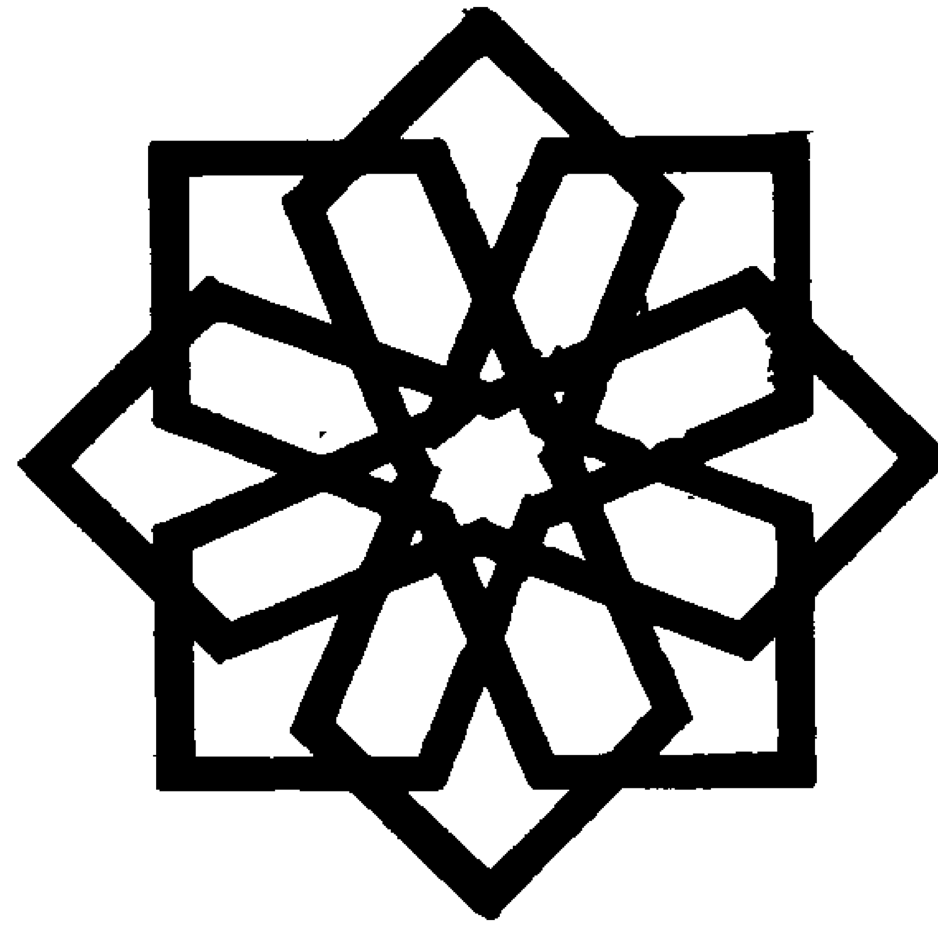
وأنا فى ذلك مُقْتَدٍ بالعرب الأقدمين، مُسْتَنٌّ سُنَّتَهُم فيما فعلوا، وقد ذكرتُ فيما سبق - أمثلةً تشهد لذلك، وأضيف إليها هنا كلماتٍ أخرى مأثورة:

نَرْجَس الماءَ، و هَنْدَسَ المهندسُ، وجَصَّصَ الْجَرْوُ، وجَصَّصَ فلان إناءه، و جَوْرَبَ الرجلَ، و نَوْرَزَ أو نَيْرَزَ، و بَهْرَجَهُ، وشراب مُزَرْجَنٌ، و عُودٌ مُعَرْجَنٌ، و مُحَلْقَنٌ، وقول الأعشى:

(مات وهو مُحَزْرَقُ).

أما إذا لم يتيسر لنا صوغ (فعلل) من المعرب، فلا خير فيه، ولْيُتْرَكْ على حال، وتستعمل معه الألفاظ العربية الدالة على المعنى المقصود، وذلك مثل: الراديو، والفيديو، والفريزر، وغيرها، فإنك تقول: نقل الحديث بالراديو، وسجّل الصوت والصورة بالفيديو، وجَمَّد الماء بالفريزر، أو عباراتٍ كهذه؛ لأنك لا تستطيع أن تأخذ من هذه المعرَّبات أوزانًا على (فعلل) تؤدى على وجه الدقة والاختصار.

* * *



كلمة لابُدَّ منها
الفُصْحَىٰ فى الجامعة

لا بُدَّ أنك حَزِينٌ مثلى على ما تعيش فيه أمتنا العربية والإسلامية من تخلف حضارى فى شَتَّىٰ ضروب الحياة. ولا بُدَّ أنك - كذلك - تُكَابِدُ ما يكابده سائر العرب والمسلمين من آثار هذا التخلف، و تَجِدُ فى حلقك غُصَّةً ومرارةً حين تقارن وتوازن بين ما كُنَّا عليه - نحن الْعَرَبَ - فى الماضى، وما صِرْنا إليه الآن. ولابُدَّ أنك - كذلك - تستجمع فى نفسك كثيرًا من أسباب هذا المصير المؤلم المخزى، فتضع فى مُقَدِّمةِ هذه الأسباب: خيبةَ حاكِمٍ، وتفرقَ كلمةٍ، واختلافَ رأىٍ - وهو غالبًا ما يفسد للوُدِّ كُلَّ قضية - ثم تضيف إلى ذلك صَرْفَ كل طاقة عاملة إلى غير ما أُعِدَّتْ له علمًا وعملاً، وشَغْلَهَا بكل صنوف اللهو، وبه يضيع كُلُّ وقتٍ غالٍ وجهدٍ ثمين.

ولَسْتُ هنا فى مناقشة هذه الأسباب، فقد قيل فيها كثيرًا كثيرٌ، ولن أُفِيضَ فى تفصيل نتائج هذه الأسباب؛ فأنت على الْمُخْتَبَرِ؛ ترى العالم العربى والإسلامى يعتمد على الفرنجة فى الزراعة والصناعة والإدارة والعلوم ووسائل التقدم والعيش عمومًا، حتى أصبحت العامة والخاصة مِنًّا - نحن العرب والمسلمين - مفتونةً بكل ما هو وارد عن هؤلاء القوم، وغَدَوْنَا ننظر إليهم على أنهم السادة القادة، وأصحاب الرأى والمشورة والكلمة المسموعة، فتجد الصغار والكبار يقلدونهم فى كل ما يقولون وما يفعلون!

ولقد مُنِيَتْ لغتنا الفصحى بما مُنِيَ به أَهْلُوهَا ضرورةً وتَبَعًا، فَبَدَتْ فيها ظواهر التأثر بلغة الأجانب فى الكتابة والحديث عند العامة والخاصة على السواء.

فعند العامة: يكفى أن تطالع إعلانًا فى صحيفة يومية، أو تسير فى شارع وتنظر ما يكتب فى عناوين المحالِّ التجارية، أو تستمع إلى بعض المعلقين الرياضيين وغيرهم فى وسائل الإعلام المذاعة والمرئية، لتقرأ أو ترى أو تسمع عباراتٍ ذاتَ حروفٍ عربيةٍ، مثل: شركة سعيد براذر، والشركة المتحدة ليمتد، وعطاكو للسياحة، ومطلوب شيف ومترودوتيل لفندق كذا، وليسيكو، وأسيكو، وجنرال إليكتريك، وصَنْ بيتش، ونيو فيكتوريا كوليدج، وأوركسترا القاهرة السيمفونى، ومطلوب باترونست وتايبست ومقصدار، وكاشير، وكابتن، وويتر، وباص بوى، وبارمان، وبارويتر، وباربوى، ومطلوب مانيكيرست، وشقة بها ريسبشن لوكس، وأوتوكلوب

تقدم، وموديى كار، وعبد الشهيد كار، وللبيع ميتسوبيشى ستيشن بحالة الزيرو موديل ٩٠ ميتالك اسبور بالكاسيت والتكييف. وأتلانتيك آندستريز ليمتد.

وهذا الذى نقلته لك إنما هو بعض ما جاء فى واحدة من إحدى الصحف اليومية، ومثله كثير لا يُعْيِيكَ العثورُ عليه إن فَتَّشْتَ عنه فى لغة العوامّ وأشباه العوام. وتجد بعضًا منه وقع ترجمةً حرفيةً لألفاظٍ وجملٍ أجنبية – وفى العربية بديلٌ مُغْنٍ عنه – وبعضًا منه مُرَكَّبًا من ألفاظ عربية ولواحق أجنبية، هى فى لغاتها بعض كلمة.

أما الخاصة المثقفة – وفى مقدمتهم بعض رجال الجامعات والحكام والسياسيِّين والمسئولين عمومًا – فقد كثر فى أحاديثهم ومؤلفاتهم الألفاظ والعبارات الأجنبية منطوقةً أو مكتوبةً بالحروف العربية، كما شاعت العبارات العربية الممطوطة غَيْرُ ذات المضمون، والتى لا يُفْهَمُ ما تدل عليه إلا على وجه التَّصَيُّدِ والإجمال، من غير أن تكون هذه العبارات الطنانة الجوفاء محكمة النسج، عربية السَّبْك. وإن حافظَتْ على مقتضى قواعد اللغة إعرابًا وتصريفًا، حتى لقد غدا كلام هذه الطائفة من المثقفين مجالاً لِلتَّنَدُّرِ والتَّفَكُّهِ، وأطلق عليه بعض الفضلاء (بَغْبَغَانِيَّةُ مثقفين) وقاس على مِنْوَالِهِ عباراتٍ فكاهيةً مضحكةً.

ولو أنك ذهبت تَسْتَقْرِى دوافع هؤلاء المثقفين إلى ذلك، لوقع فى رُوعِكَ أنه إما العِيُّ وعُسْرُ الفهم واضطرابُ الفكرة فى الذهن، وإما التعميةُ والتضليلُ وخداعُ الجماهير، وإما الرغبةُ فى التشدق والتقعر والإيهام بالْعُلُوِّ الثقافى، وكُلُّ ذلك لا تعرفه العرب، ولا تأنس به لغتها، إنما الذى يعرفونه ويستقيم به عمود الفصحى، هو أن يكون لكل لفظة فى جملتها معنى، وأن تُؤَدِّيَكَ الألفاظ مجتمعةً غير قلقة إلى المعنى الكُلِّيِّ المراد فى سهولة ويسر.

ولقد تعالت الصيحات منذ زمان بالخوف على الفصحى، وقويت الرغبة فى صيانتها، لغةً للقرآن الكريم والحديث الشريف والتراث العربى كله، وألْفَى الناس فى الأزهر أملهم وفارسهم الحامى الذَّائِد، بعد أن كادوا يَنْفَضُّونَ عن غيره، وكان الأزهر – حقًّا – معقد هذا الأمل ومَوْئِلَ ذلك الفارس حتى عهد قريب؛ إذ صان الفصحى ورعاها، وكان من رجالاته من عَزَّتْ به اللغة، واشتد بأسها، وشَاكَتْ شَوْكَتُهَا.

ولكن، عادت على الأزهر بعض عَوَادٍ، نالت منه طلابًا وأساتذةً وعِلْمًا، حتى أصبح الْحرَاصُ الْغُيُرُ يخافون على اللغة وعلى الأزهر معًا، وكتبوا فى ذلك وخطبوا، ورَجَوْا وتَمَنَّوا، وأَمَّلُوا فَرَجًا قريبًا، أما دواعى هذا الخوف فأُلَخِّصُهَا لك فيما يلى تلخيص خَابِرٍ مُعَانٍ، فى عبارة لا تكذب ولا تتجمل:

* طلاب الجامعة:

تلمس ضعفًا عامًّا فى التحصيل اللغوى عند الطلاب، فالطلاب المصريـون لم يُفِيدُوا من المناهجِ النحوية والصرفية التى درسوها فى القسم الثانوى، أو من المفروض أنهم درسوها، ولو شَرَعْتَ تَقِيُس المستوى اللغوى عند كثير منهم بمقياسِ الأزهرى القديم قبل تطوير الأزهر، لوجدت أنه لا يعدو أن يكون مستوى الابتدائية قديمًا، ومن الطلاب من هو أدنى من هـذا المستوى وأَحَطُّ، وتَعْجَبُ: كيف نجح هؤلاء فى القسم الثانوى، ثم فى الشهادة العامة الممهِّدة لدخول الجامعة؟!

أما الطلاب غير المصريين، فَحَدِّثْ عن ضعف المستوى ولا حرج، هؤلاء - فى مجموعهم - غرباء عن اللغة وعن مناهجها المقررة، وليس بوسعهم أن يستوعبوا الدراسة اللغوية المتعمقة التى تتمتع بها جامعة الأزهر.

* طلاب الدراسات العليا:

وهؤلاء أيضًا ليسوا على المستوى المطلوب، المرغوب لما تحمله كلمة (الدراسات العليا) من مَعَانٍ خاصة ذات دلالة، ويكفى أن تعرف أنهم صنف من الطلاب السابقين، وإن تميزوا عنهم بعض تميز بِعُلُوِّ مجموع الدرجات، كما أن الموضوعات التى يختارها كثير منهم - رغبةً فى الحصول على درجة التخصص (الماجستير) أو العالمية (الدكتوراه) لا تَـرْقَىٰ بصاحبهـا إلى تكوين شخصية علمية مناقشة وباحثة، ولا تضيف إليه جديدًا فى مجال تخصصه اللغوى، ومعظم هذه الرسائل يدور بين تحقيق مخطوط تأخر به زمنه فلا قيمة له من الوجهة العلمية، أو حَصْرٍ ودراسةٍ لبعض قضايا ومسائل نحوية وصرفية فى كتب من كتب التفسير والحديث، وهى موضوعات مكررة لا جدوى من إعادة درسها، والجهدُ الذى يبذله الباحث فيها جهد ضائع بذله غيره ممن سبقه، ويتعفف بعض فضلاء المشرفين عن المشاركة فى الإشراف على مثل هذه الرسائل.

* هيئة التدريس:

لاتكاد تجد بينهم ما ينبغى أن يكون من التواصل العلمى والمناقشات اللغوية الجادة، التى تُوَسِّعُ الأفق، وتدفع إلى البحث المفيد، والاطِّلاعِ المثمر.

ومما يؤسف عليه أننا - نحن أعضاءَ هيئةِ التدريس الجامعى - أصبحنا كالجُزُرِ المنعـزل بَعْضُها عن بعض. مِنَّا من يسعى إلى منفعة مالية خاصة، تشغله عن واجبه العلمى، وَمِنَّا من يسعى إلى منصب قيادى، كثيرًا ما يصرفـه عن البحث والاطلاع. ومِنَّـا من يحسب الليالى ويتعجل الأيام، فى انتظار ترقية إلى درجة علميـة، فأنت تـراه يُعِدُّ عُـدَّتَهُ، ويستجمـع قواه

لاستكمال العدد المطلوب من البحوث لهذه الدرجة، حتى لقد ظهر بيننا ما يعرف بـ(بحوث الترقية)، وهى بحوث خاصة أُلِّفَتْ على عَجَلٍ، وقُدِّمَتْ إلى اللجنة الفاحصة حتى لا يفوت صَاحِبَهَا «الدور»(*).

و مِنَّا من ينظر إلى (العالم اللغوى) على أنه ذلك الشخص الذى يحفظ كثيرًا من قواعد اللغة وأسماء الكتب ومؤلفيها وما يتصل بذلك كُلِّهِ، دون أن يكون لديه حظ من إجادة التطبيق على ما يقرأ أو يسمع أو يؤلف، حتى لَتَخَالُهُ كتابًا يمشى بين الناس على رجلين، وقديمًا قيل لأحد الفضلاء: إن فلانًا يحفظ كتاب سيبويه، فكان رَدُّهُ: لقد زادت نُسْخَةٌ فى البلد!

وَمِنَّا من يحسب التدريس الجامعى إلقاءً شفويًّا من محاضرٍ فى مدرج وتنتهى المسألة، وإن كانت هذه المحاضرة فى النحو أو الصرف أو فى غيرهما مما يحتاج إلى مراجعة وتطبيق من الأستاذ وتمرين كتابى من الطلاب. ومِنَّا من يعى واجبات مهمته، ويدرك وسيلتها وغايتها، وقليلٌ ماهم.

* **المناهج الدراسية:**

كان الأزهر – فى معاهده وجامعته – يتميز بدراسة كتب التراث فى اللغة وغيرها، وكانت هذه الميزة فضيلةً ما بعدها فضيلة، حفظت للأزهر سمعته ومكانتـه فى الداخـل وفى الخارج، ورفعت من قدر مصر وزعامتها بين بلدان العالم أجمع.

أما هذه الأيام فإنك تجد المناهج خُطَّةً غَيْرَهَا تطبيقًا؛ ففى الخطة الدراسية تجد موضوعات مختلفة من عدد لابأس به من كتب التراث، على الطلاب أن يدرسوها، ولكن! كثيرًا ما يرغب القائمون بالتدريس عن هذه الكتب، ويفضلون أن يؤلفوا للطلاب مذكراتٍ مختصرةً؛ توضيحًا للمادة، وتيسيرًا على الطلاب – فى زعمهم – ولا أظن أنك تسلكنى فى عِدَادِ المبالغين إذا قلت لك: قَلَّمَا تَجِدُ من طلاب الجامعة – أو مَنْ نال إجازته العلمية منها – من يعرف عدد أصابعه من أسماء كتبَ التراث فى تخصصه، فضْلاً عن تمكنه من القراءة فيها، ومعرفة مناهجها ومصطلحاتها.

وبعد أن أوجزتُ لك حال الفصحى فى جامعة الأزهر – بل حال غيرها مما تميز به الأزهر منذ الْقِدَم – وَشَعَرْتَ مثلى بكثير من المرارة والحزن؛ لما آل إليه الحال، أراك الآن دَهِشًا متعجبًا مستنكرًا ما أتيت به، ولكن لا ينبغى أن تدهش أو تتعجب أو تستنكر، فما ذكرته هنا أَمْرٌ يعرفه كل من خَبَرَ وسَبَرَ، وعانى وعاين، وقَرَنَ ووازن، وقد قيل مثله وأكثر منه، وكُتِبَ، وبُعِثَ به إلى جهات تملك الْحَلَّ والْعَقْدَ.

(*) إنما أُسَجِّلُ هنا ما يجرى من بعض أعضاء هيئة التدريس الفضلاء، ولست فى حاجة إلى التذكير بأن لجان الفحص العلمى لا يخفى عليها مثل هذا، فهى – بلا شك – ترفض من هذه البحوث مالا يرقى إلى المستوى العلمى المنشود.

وقد تُعَاجِلُ بسؤالٍ، هو: أَمَا مِنْ سبيل إلى الإصلاح، والْعَوْدِ بالأزهر إلى عصرٍ كان فيه سيدًا وقائدًا، وحافظًا للغة، وراعيًا للتراث عمومًا، وحاملاً لِتَبِعَاتِ ذلك كله صابرًا محتسبًا؟

والجواب: أن ذلك ممكن فى مجمله - لا فى تفاصيله - إذا سار الأزهر والأزهريون على دَرْبِهِمْ الصحيح، الذى مُهِدَ لهم، وَأُعِدُّوا - هُمْ - له. وفى الجانب اللغوى - الذى هو تخصصى - أقترح لذلك ما يلى:

* **الطلاب الوافدون:**

تخصص لهم دراسات مستقلة تلائم مستواهم فى التحصيل اللغوى والدينى، وينالون درجة علمية على مستوى هذه الدراسات.

* **الطلاب المصريون:**

لا يكفى حصول كل منهم على المجموع الذى يرشحه للقبول بكلية ما، بل لابُدَّ - مع هذا - من إجراء اختبار تحريرى أو شفوى تُعِدُّهُ الكلية لهؤلاء المرشحين، ولا تَقْبَلُ إلا من اجتازه.

* **طلاب كلية التربية:**

تزاحمت عندهم المواد التربوية تزاحمًا طغى على مواد التخصص، ولما كانت المواد التربوية وسيلةً لِغَايَةٍ - هى إعداد الطالب للتدريس إعدادًا سليمًا - كان الواجب يقتضى أن تُعْطَى مواد التخصص حقها وسلطانها، ومن يستمع إلى طلاب كليات التربية يقف على الكثير.

* **طلاب الدراسات العليا:**

يجب أن تتوزع دراساتهم التمهيدية بين كتب التراث المختلفة، أما رسائلهم فيجب أن تُخْتَارَ بعناية، على أن تكون موضوعات هذه الرسائل من صميم الموضوعات النحوية والصرفية واللغوية عمومًا. ولا جَدْوَىٰ من وراء تحقيق مخطوطٍ ما - مما تأخر زمنه خصوصًا - فى إضافة جديد إلى محصول الباحث، بل لا جهد للباحث فى التحقيق حينئذ، بعد أن أصبحت كل الشواهد، وكل الآراء النحوية مُخَرَّجَةً ومعروفةً للجميع، وكذلك لا جدوى من البحث عن قضايا نحوية أو صرفية فى كتاب ما من كتب التفسير أو الحديث أو غير ذلك.

وقد يقال: إنه لم تَعُدْ هناك موضوعاتٌ فى اللغة تستدعى البحث!

والجواب: أن الموضوعاتِ اللغويةَ الصريحةَ المباشرة ما زالت فى حاجة إلى تجميع ودراسة مقارنة وتحقيق، وهى قريبة من الهدف المنشود - الذى كانت من أجله (الدراسات العليا) -

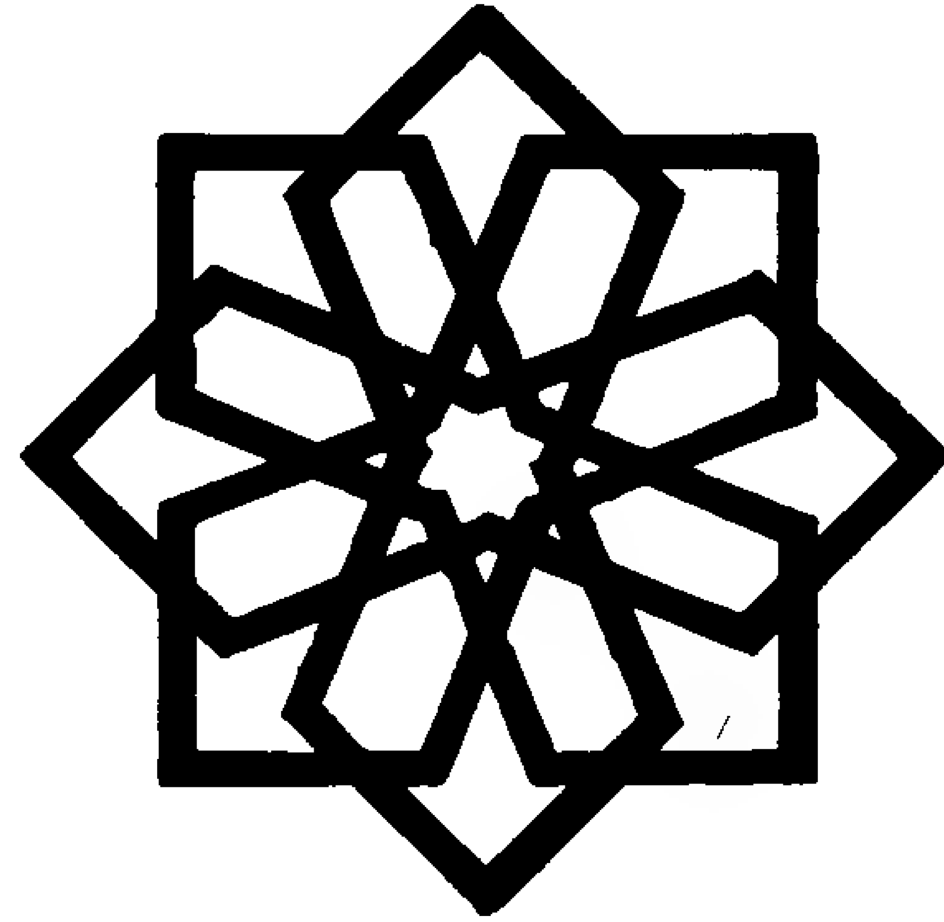
ألا وهو البحث والتطبيق وزيادة المحصول العلمى الجاد.

وعسى ألَّا تتهمنى بالمبالغة أو التخلف أو الجمود، إذا اقْتَرَحْتُ أن يكون الحصول على دَرَجَتَىْ (الماجستير) و (الدكتوراه) فى جامعة الأزهر، سَبِيلُهُ الدراسةُ النظاميةُ: أربع سنوات للماجستير، وخمس سنوات للدكتوراه، دراسة تخصصية تراثية جادة، يقوم عليها أساتذةٌ أَكْفِياءُ مشهود لهم، ولا تُشْتَرطُ الألقاب العلمية فيمن يلى ذلك، ثم يُمْتَحَنُ الطالب فى نهاية كل سنة منها امتحانًا تحريريًّا، وآخر شفويًّا ويقدم فى كل سنة بحثًا علميا جادًّا فى موضوع يختاره أو يُخْتَارُ له. وأظن أن هذه الدراسة أَجْدَرُ بمثلِ هذا الباحث، وأَجْدَىٰ له ولغيره وللعلم، والأملُ كبيرٌ فى أنها سوف تُعِدُّ لنا العالِمَ الباحث المدقِّقَ، إن جَدَّ الطالب، وأجاد الأستاذ، وصَلَح الاختيار والاختبار.

*** المناهج الدراسية فى الجامعة:**

يجب الاعتماد على كتب التراث التخصصية فى مُخْتَلِفِ سِنِى الكلية، و تُخْتَارُ موضوعات الدراسة من كتب تراثية مختلفة، ويراعى أن تتكامل الموضوعات المختارة، حتى ينتهى الطالب من دراسته، وقد درس موضوعاتٍ متصلةً متكاملةً. وأرى أن توزع هذه الكتب التراثية التخصصية على الطلاب بلا ثمن، وإذا صَحَّ العزم أمكن طبع هذه الكتب فى مطبعة الجامعة، أو تدبيرها بالطرق السهلة المشروعة، والله من وراء القصد.

(تم الكتابُ والحمدُ لله ربِّ العالمين)



أهم المراجـع

* ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة - عبد اللطيف الشرجي الزبيدى - تحقيق د. طارق الجنابي - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - عالم الكتب ببيروت.

* الإتقان فى علوم القرآن - جلال الدين السيوطى - تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م.

* أدب الكاتب - عبد الله بن قتيبة - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة بمصر ١٩٦٣ م.

* أزاهير الفصحى فى دقائق اللغة - عباس أبو السعود - مطبعة دار المعارف بمصر ١٩٧٠ م.

* الأشباه والنظائر - جلال الدين السيوطى - تحقيق طـه عبد الرءوف سعد - نشر مكتبة الكليات الأزهرية - ١٩٧٥ م.

* إصلاح المنطق - ابن السِّكِّيت - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة.

* إعراب القرآن - أبو جعفر النحاس - تحقيق د. زهير غازى زاهد - الطبعة الثانية - عالم الكتب ببيروت.

* الأغانى - الأصفهانى - تحقيق إبراهيم الإبيارى - مطبعة دار الشعب بمصر.

* الاقتراح فى علم أصول النحو - جلال الدين السيوطى - تحقيق د. محمد قاسم الطبعة الأولى - مطبعة السعادة بمصر.

* الاقتضاب فى شرح أدب الكُتَّاب - ابن السِّيد البطليوسىّ - مطبعة دار الجيل - بيروت ١٩٧٣ م.

* الأمالى - ابن الشجرى - دائرة المعارف العثمانية - الطبعة الأولى.

* الأمالى فى النحو واللغة والحديث والقصة - عبد الرحمن السهيلى - تحقيق محمد إبراهيم البنا - الطبعة الأولى - مطبعة السعادة بمصر ١٩٧٠ م.

* الإنصاف فى مسائل الخلاف - كمال الدين الأنبارى - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - مطبعة حجازى بالقاهرة.

* بحر العَوَّام فيما أصاب فيه العَوَامّ - ابن الحنبلى - مطبعة ابن زيدون بدمشق ١٩٣٧ م.

* البحر المحيط - أبو حيان الأندلسىّ - مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الأولى.

* البحوث والمحاضرات (الدورتان ٣٥، ٣٦) - مطبعة الكيلانى بمصر.

* البصائر والذخائر - أبو حيان التوحيدى - بيروت.

* البيان والتبيين - أبو عثمان الجاحظ - مطبعة دار الفكر للجميع ١٩٦٨ م.

* تثقيف اللسان وتلقيح الجنان - ابن مكى الصقلى - تحقيق د. عبد العزيز مطر - دار التحرير للطبع والنشر ١٩٦٦ م.

* التنبيه على أوهام أبى على فى أماليه - البكرى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ م.
* التتنبيه على غلط الجاهل والنبيه - ابن كمال باشا - تحقيق عبد القادر المغربى - مطبعة الشروق بدمشق ١٣٤٤ هـ.
* تقويم اللسان - ابن الجوزى - تحقيق د. عبد العزيز مطر - مطبعة دار المعرفة ١٩٦٦ م.
* الجامع فى أحكام القرآن - القرطبى - دار الشعب بمصر.
* الجنى الدانى فى حروف المعانى - المرادى - تحقيق طه محيسن ١٣٩٦هـ.
* حاشية الصبان على الأشمونى - دار إحياء الكتب العربية.
* خزانة الأدب ولب لباب العرب - عبد القادر البغدادى - تحقيق عبد السلام هارون - دار الكاتب العربى ١٩٦٧ م.
* الخصائص - أبو الفتح بن جنى - تحقيق محمد على النجار - دار الكتب المصرية.
* دراسات فى العربية وتاريخها - محمد الخضر حسين - دار الفتح بدمشق ١٩٦٠ م.
* درة الغواص فى أوهام الخواص - أبو القاسم الحريرى - تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم - مطبعة نهضة مصر ١٩٧٥ م.
* ذيل الأمالى والنوادر - أبو على القالى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٧ م.
* ذيل فصيح ثعلب - موفق الدين البغدادى - مطبعة السعادة بمصر ١٩٠٧ م.
* سلوان الشجى فى الرد على اليازجى - ميخائيل عبد السيد المصرى - مطبعة الجوانب ١٢٨٩ هـ.
* شرح ابن عقيل على الألفية - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٠ م.
* شرح الخفاجى على درة الغواص - مطبعة الجوائب ١٢٩٩ هـ.
* شرح الشافية فى فن التصريف - الإسترابادى - مطبعة صبيح ١٩٢٦ م.
* شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ - ابن مالك - تحقيق د. عبد المنعم هريدى - دار الفكر العربى بمصر.
* شرح عيون الإعراب - على بن فَضّال المجاشعى - تحقيق د. عبد الفتاح سليم - دار المعارف بمصر ١٩٨٩ م.
* شرح الكافية - ابن الحاجب - دار الكتب العلمية بلبنان.
* شرح الكافية الشافية - ابن مالك - تحقيق د. عبد المنعم هريدى - نشر مركز تحقيق التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
* شرح ما يقع فيه التحريف والتصحيف - الحسن العسكرى - تحقيق عبد العزيز أحمد - مطبعة الحلبى ١٩٦٣ م.
* شرح المفصل - ابن يعيش - عالم الكتب ببيروت.
* الشعر والشعراء - عبد الله بن قتيبة - مطبعة الفتوح الأدبية بمصر ١٣٣٢ هـ.
* شفاء العليل فى إيضاح التسهيل - السلسيلى - تحقيق د. عبد الله البركاتى - المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة

* شواهد التوضيح والتصحيح لأحاديث الجامع الصحيح - ابن مالك - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى - مكتبة دار العروبة ١٣٦٧ هـ.
* الصاحبى فى فقه اللغة - أحمد بن فارس - مطبعة المؤيد ١٩١٠ م.
* صحيح البخارى - مطبعة دار الشعب بالقاهرة.
* الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر - الآلوسىّ - شرح محمد بهجة الأثرى - المكتبة العربية ببغداد ١٩٢٢ م.
* طبقات فحول الشعراء - ابن سلام الجمحى - تحقيق محمود شاكر - مطبعة المدنى بمصر.
* عثرات االلسان فى اللغة - عبد القادر المغربى - طبع المجمع العلمى بدمشق ١٩٤٩م.
* العربية الصحيحة: دليل الباحث إلى الصواب اللغوى - أحمد مختار عمر - عالم الكتب بالقاهرة.
* العمدة فى محاسن الشعر ونقده - ابن رشيق القيروانى - تحقيق محمدد محيى الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة بمصر ١٩٦٣ م.
* عنوان المسرة لشرح محاسن الدرة (مخطوط) - زين المرصفى الصياد - دار الكتب المصرية (٨٤٨ لغة).
* فحولة الشعراء - الأصمعى - تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجى، وطه الزينى - المطبعة العربية بالقاهرة ١٩٥٣ م.
* قصة الحديث المحمدى - محمود أبو رية - دار الكاتب العربى للطباعة والنشر.
* الكامل فى اللغة والأدب - أبو العباس المبرد - دار العهد الجديد للطباعة.
* كتاب سيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب.
* كتاب العين - الخليل بن أحمد - تحقيق د. عبد الله درويش - بغداد ١٩٦٧ م.
* الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل - الزمخشرى - مطبعة الحلبى ١٩٦٦ م.
* كشف االطرة عن الغُرَّة - السيد النقشبندى، الشهير بآلوسى زاده.
* كلام العرب من قضايا اللغة - د. حسن ظاظا - مطبعة المصرى ١٩٧١ م.
* الكليات - أبو البقاء الكفوى - مطبعة بولاق ١٢٥٢ هـ.
* الكوكب الدُّرِّىّ فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية - الإسنوى - دار عمار بالأردن ١٤٠٥ هـ.
* لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة - د. عبد العزيز مطر - دار الكاتب العربى بمصر ١٩٦٧ م.
* لحن العوام - محمد بن الحسن الزُّبَيْدى - تحقيق د. رمضان عبد التواب - مكتبة دار العروبة بالقاهرة ١٩٦٤ م.
* اللحن فى اللغة: مظاهره ومقاييسه - د. عبد الفتاح سليم - الطبعة الأولى - دار المعارف بمصر ١٩٩٠ م.
* لسان العرب - ابن منظور - دار صادر ببيروت.
* لسان غصن لبنان فى انتقادد العربية العصرية - شاكر شقير اللبنانى - المطبعة العثمانية بلبنان ١٨٩١ م.

* اللغة بين الفرد والمجتمع - أوتوجسبرسن - ترجمة د. عبد الرحمن أيوب - مطبعة لجنة البيان العربي بالقاهرة ١٩٥٤ م.
* لغة الجرائد - إبراهيم اليازجي - مطبعة التقدم.
* اللغة والنحو بين القديم والحديث - عباس حسن - دار المعارف بمصر.
* لغويات - محمد على النجار - نشر جماعة الأزهر للنشر والتأليف والترجمة - دار الكتاب العربي بمصر.
* لف القماط على تصحيح ما استعملته العامة من المعرب والدخيل والأغلاط - القنوجى - بهوبال ١٢٩٦ هـ.
* ليس فى كلام العرب - ابن خالويه - المطبعة المحمودية التجارية بمصر.
* مجلة الأزهر - المجلدات من سنة ١٣٦٩ هـ حتى سنة ١٣٩٧ هـ.
* مجلة البحث العلمى والتراث الإسلامى (العدد الخامس) - نشر جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٢ هـ.
* مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (العددان: الأول والثانى).
* مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما (مجموعة القرارات العلمية) - الدورات من الأولى حتى الثامنة والعشرين - مطبعة الكيلانى ١٩٧١ م.
* محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة - محمد على النجار - معهد الدراسات العربية بالقاهرة.
* المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - ابن جنى - تحقيق على النجدى ناصف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٦ هـ.
* المدخل إلى تقويم اللسان (مخطوط) - ابن هشام اللخمى - معهد المخطوطات العربية (١٣٢ لغة).
* المدخل إلى دراسة النحو العربى - عبدالمجيد عابدين.
* مراتب النحويين - القفطى - تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم - مكتبة نهضة مصر ١٩٥٥ م.
* المساعد على تسهيل الفوائد - ابن عقيل - تحقيق د. محمد كامل بركات - مركز البحث العلمى وتحقيق التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
* مستوى الصواب واللخطأ بين اللغويين الأقدمين وعلم اللغة الحديث - محمد فرج عيد - رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم بالقاهرة ١٩٦٨ م.
* مستويات العربية المعاصرة فى مصر - د. السعيد محمد بدوى - دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م.
* المصباح المنير - الفيومى - مطبعة بولاق ١٣٢٤ هـ.
* مشكلات اللغة العربية - محمود تيمور - مطبعة القاهرة ١٩٥٦ م.
* معانى القرآن - الفراء - الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر.
* مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب - ابن هشام الأنصارى - دار إحياء الكتب العربية.
* مقامات الحريرى - المطبعة الحسينية المصرية ١٩٢٥ م.
* مقدمة ابن خلدون - دار التحرير للطبع والنشر ١٩٦٦ م.
* مناهل العرفان فى علوم القرآن - محمد عبد العظيم الزرقانى - دار إحياء الكتب العربية.

* المنصف شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازنى - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين - مطبعة الحلبى ١٣٧٣ هـ.

* الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء - المرزبانى - المطبعة السلفية ١٣٨٥ هـ.

* نتائج الفكر فى النحو - السهيلى - تحقيق د. محمد إبراهيم البنا - دار الرياض للنشر والتوزيع.

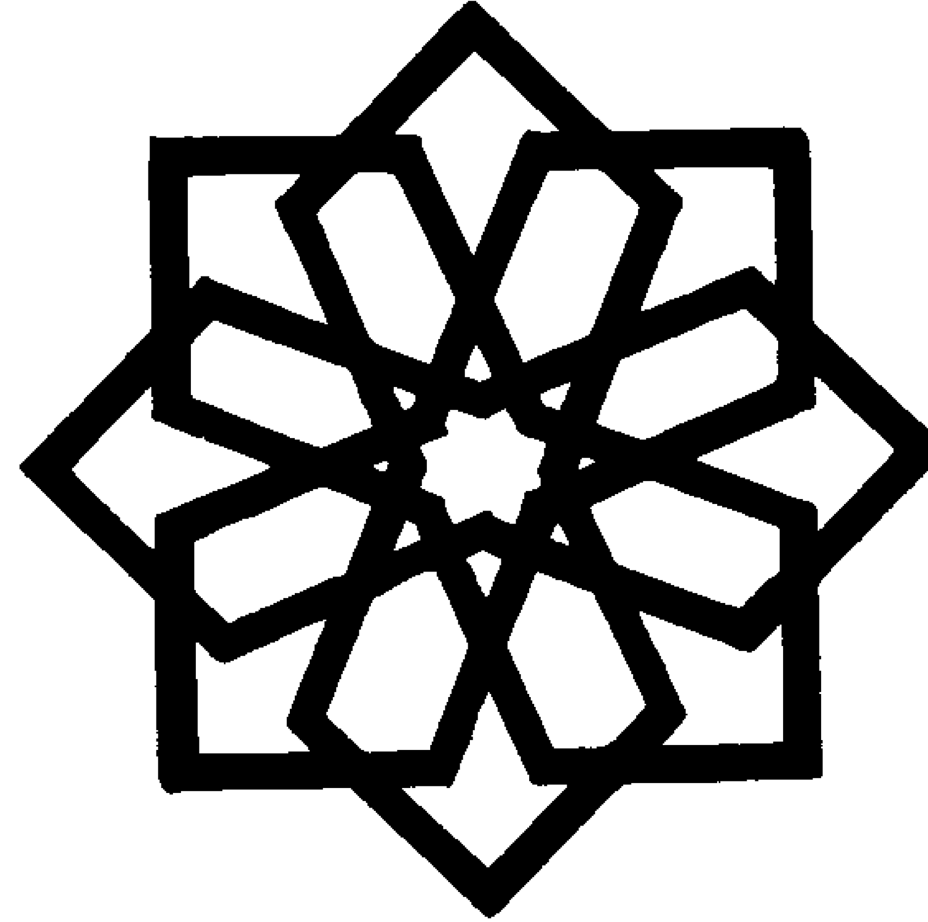
* نظرات فى اللغة والأدب - الشيخ مصطفى الغلايينى - بيروت ١٩٢٧م.

* النوادر فى اللغة - أبو زيد الأنصارى - تحقيق سعيد الخورى الشرتونى - دار الكتاب العربى ببيروت.

* همع الهوامع شرح جمع الجوامع - السيوطى - تحقيق د. عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية بالكويت.

* وفيات الأعيان - ابن خلكان - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة بمصر ١٩٤٨م.

** وهناك مراجع أخرى أشير إليها فى أثناء الكتاب.



محتوى الكتاب

ملاحظات على هذا المعيار:

الملاحظة الأولى: بعض العرب قد ينطق بلهجة غير لهجة قبيلته (٣٥).

الملاحظة الثانية: لا علاقة بين تخطئة العربى وما وصلنا من كلام العرب، الذى بنيت عليه قواعد اللغة (٣٥).

الملاحظة الثالثة: فى القول بعدم جواز وقوع الخطأ من العربى تسوية بين العرب جميعًا (٣٦).

الملاحظة الرابعة: تخريج ما قيل: إنه لحن فى اللفظ، على أنه لهجة عربية، لا يستقيم مع كل الألفاظ (٣٦) الفرزدق يُلَحَّنُ ويكاد يعترف بذلك (٣٧) الرأى الذى أطمئن إليه فى تخطئة العربى، وتوضيحه، والاستدلال له (٣٧).

أول ما ظهر من الخطأ اللفظىّ كان فى متن اللغة - فى رأى باحث معاصر (٤٠) وفى الإعراب - فى رأى الشيخ محمد على النجار (٤٠) تصويب الخطأ جرى منذ العصر الجاهلى (٤١).

* **المعيار الثانى: اللهجات العربية (٤٢-٦١):**

التفرق الْقَبَلِىّ وأثره فى اختلاف اللهجات (٤٢) الصلة بين اللهجة والمكان (٤٢) رأى الفارابى فى القبائل التى أُخِذَتْ عنهم اللغة، وتعليق عليه (٤٢) علماء يتشددون فى المعيار، فيأخذون ببعض اللهجات دون بعض، وأمثلة من ذلك (٤٣) وعلماء يتساهلون فى المعيار فيصوِّبون كل ما وافق لهجة منها، وأمثلة من ذلك (٤٧) تعليق على النظرتين السابقتين (٥١).

ملاحظات على هذا المعيار:

الملاحظة الأولى: حصر أخذ اللغة عن قبائل معينة، سببه وما يترتب عليه (٥٢).

الملاحظة الثانية: الحكم بالخطأ على لهجةٍ ما، مسألة تعوزها الدقة العلمية، وفيها مجازفة بالحكم (٥٣).

الملاحظة الثالثة: من العلماء من لم يأخذ ببعض لهجات القبائل المعتدّ بها عند جمع اللغة (٥٣).

الملاحظة الرابعة: تفاوت عبارات العلماء فى الحكم على لهجةٍ ما بالخطأ (٥٤).

الملاحظة الخامسة: لا ينبغى الربط بين صحة اللهجة عند أصحابها والقياس عليها (٥٦).

الملاحظة السادسة: ضياع اللغة فى الأخذ بكل ما ورد من لهجات (٥٧).

أنا أختار الاعتدال فى معيار الأخذ باللهجات العربية، وذلك بضوابط ثلاثة (٥٧) وَأُطَبِّقُ

هذا المعيار المختار على مسائل قد يصححها بعض نقدة الاستعمال، ولكنى أختار تخطئتها، ومنها: القياس على لغة من يلحق بالفعل علامة التثنية أو الجمع مع وجود مرفوعه الظاهر (٥٨) وحذف النون من الأفعال الخمسة فى حال الرفع (٥٨) وفكّ المدغمين دون استيفاء شرطه (٥٩).

كما أُطَبِّقُ هذا المعيار المختار على مسائل قد يُخَطِّئُهَا بعضهم، ولكنى أختار عَدَّها صحيحة، ومنها: فَعْلَانَةُ - بالتاء - للمؤنث، وجمعها جمع صحيح (٥٩) وزوجة - بالتاء - للمؤنث (٦١) وتعدية الفعل تزوج بالباء، فى نحو: تزوجت بامرأة (٦١).

*** المعيار الثالث: القراءات القرآنية (٦٢-٩٠):**

اعتداء العلماء بالقراءات القرآنية جرى نظرًا لا تطبيقًا (٦٢) بعض العلماء يُحَكِّمُ القاعدة النحوية فى القراءات فَيَحْكُمُ بالخطأ على ما خالفها، وأمثلة من ذلك (٦٢) إساءة بعض النحاة إلى بعض القراء (٦٩) وبعض العلماء لايرى أن تنسب قراءة ما إلى الخطأ، فلجأ إلى التأويل أو التخريج (٧٠) علماء يَتَلَقَّوْنَ القراءاتِ القرآنيةَ بالتسليم المطلق (٧١).

ملاحظات على هذا المعيار:

الملاحظة الأولى: القراءات ليست على درجة واحدة فى التواتر (٧٤).

الملاحظة الثانية: اختلاف القراءات بين تواتر وغيره مما يهتم به علماء الفقه والأحكام، وأما النحاة فَيُهِمُّهُمْ موافقة القراءة لقواعد الفصحى أو عدم موافقتها (٧٦).

الملاحظة الثالثة: الذين رَدُّوا بعض القراءات عَمَّمُوا فى القُرَّاءِ، وفى القراءات، وفى العصور (٧٧).

الملاحظة الرابعة: الصلة بين تَلَقِّى القراءة وحملها وتأديتها على هذا النحو وبين العلم بالعربية (٧٧).

الملاحظة الخامسة: المتقدمون من النحاة لم يأخذوا قواعد اللغة من القرآن الكريم (٧٨) مناقشة بعض المعاصرين فى رأيه أن السبب فى ذلك هو «التحرز الدينى» (٧٨) ظن بعض النحاة أن من القراء من كان يقرأ بالرأى والاجتهاد لا بالنقل والمأثور (٧٩) تفاوت عبارات العلماء فى الحكم على قراءةٍ ما غير مقبولة عندهم (٧٩) أمور ثلاثة قَرَّبَتْ ظَنَّ مَنْ ظَنَّ بأن من القراء من كان يقرأ باجتهاده، أحدها: أن من القراءات ما لا يستقيم له وجه فى العربية أصلًا (٨٠). والثانى: أن من علماء القراءات من يمنع القراءة بالشاذ أو الصلاة به(٨١). والثالث: جرأة بعض النحاة على تغيير القراءة لتوافق القاعدة(٨١) - المتأخرون من النحاة

صرحوا بقبول القراءات على وجوهها المختلفة، كابن مالك وابن هشام (٨١).

الملاحظة السادسة: بعض المعاصرين يحمل على النحاة؛ لعدم اعتمادهم على القرآن الكريم فى الاحتجاج اللغوى، ومناقشة رأيه (٨٢).

وبعض المعاصرين يبالغ فى الاهتمام بالقراءات القرآنية، ويختار - بل يوجب - أن تُؤَسَّسَ عليها القواعد، ويضع ما أسماه [نظرية النحو القرآنى]، ومناقشة رأيه هذا (٨٥) ملاحظات على [نظرية النحو القرآنى] هذه (٨٥).

الملاحظة السابعة: ما رُوِىَ عن عثمان بن عفان، وعائشة أم المؤمنين من أن فى القرآن لحنًا، ومناقشة ذلك (٨٦).

الرأى المختار فى اتخاذ القراءات القرآنية معيارًا للصواب والخطأ (٨٨) وهل يجوز للمتكلم أو الكاتب أن يستعمل مثل ما جاء فى قراءة قرآنية مخالفة لقاعدة النحاة؟ وتوضيح ذلك بالأمثلة (٨٩).

* **المعيار الرابع: الحديث الشريف (٩١-١١١):**

مفهوم الحديث الشريف (٩١) موقف اللغويين مما خالف القواعد من الأحاديث (٩١) فريق يرى تخطئة لغة الحديث المخالفة مطلقًا، وأمثلة من ذلك (٩١) وفريق يرى الاعتداد بلغة الحديث مطلقًا، وأمثلة من ذلك (٩٦) ابن مالك توسع فى الأخذ بلغة الحديث وبنى عليها وقَعَّدَ (٩٨) أمثلة من ذلك (٩٨).

ملاحظات على هذا المعيار:

الملاحظة الأولى: رواية الحديث بالمعنى، وأثرها فى اختلاف لغة الحديث (١٠٠) أمثلة من اختلاف لفظ الحديث (١٠٢) وأمثلة من اختلاف أدَّى إلى مخالفة الفصحى (١٠٢) وأمثلة من اختلاف أدَّى إلى تصحيف أو تحريف (١٠٣) نظرة العلماء إلى لغة الحديث بعد إقرارهم تغيير بعض لفظه (١٠٤).

الملاحظة الثانية: كثير من رواة الحديث كانوا أعاجم أو مُوَلَّدِين (١٠٥).

الملاحظة الثالثة: من حجج المجيزين للغة الحديث أن تدوينه وقع فى الصدر الأول قبل فساد اللغة (١٠٦) تدوين الحديث مَرَّ بأطوار أربعة (١٠٦).

الملاحظة الرابعة: من رأى بعض المعاصرين أن «التحرز الدينى» كان الباعثَ على انصراف النحاة عن الاحتجاج بلغة الحديث، ومناقشته فى ذلك (١٠٧).

الملاحظة الخامسة: من العلماء من يقف موقفًا وسطًا بين التشدد والتساهل، فَيُفَصِّلُ فى الأخذ بلغة الحديث (١٠٨).

الملاحظة السادسة: رأىٌ للشيخ محمد الخضر حسين، وتعليق عليه(١٠٩).

الملاحظة السابعة: وَهَمُ بعض طلاب الدراسات العليا فى أن المتأخرين استشهدوا بالحديث الشريف(١١١).

*** المعيار الخامس: لغة المُوَلَّدِين (١١٢-١٣٤):**

معيار أكثر العلماء عدم الاعتداد بلغة المولدين، وسِرُّ ذلك(١١٢) وأمثلة له (١١٣).

ملاحظات على هذا المعيار:

الملاحظة الأولى: الذين لم يأخذوا بلغة المولدين لم يتفقوا على البدء الزمنى للتوليد(١٢٤).

الملاحظة الثانية: من العلماء من اضطرب رأيه فى الأخذ بلغة المولدين(١٢٥).

الملاحظة الثالثة: الدوافع الرئيسة وعدم الرئيسة فى انصراف العلماء عن لغة المولدين(١٢٦).

الملاحظة الرابعة: من العلماء من أخذ بلغة المولدين مطلقا، وأمثلة من ذلك(١٢٨).

الملاحظة الخامسة: من العلماء من ذهب مذهبًا وسطًا، وأمثلة لذلك(١٣٠).

الرأى المختار عندى فى الأخذ بلغة المولدين، وأمثلة له(١٣٢).

*** المعيار السادس: لغة المُصَنِّفِينَ (١٣٥-١٥٤):**

من الباحثين من يرفض الأخذ بلغة المصنفين(١٣٥) أمثلة من ذلك(١٣٥) ومن الباحثين من يأخذ بلغتهم، سواء أكانوا لغويين أم غير لغويين(١٤٠) أمثلة من ذلك(١٤٠).

ملاحظات على هذا المعيار:

الملاحظة الأولى: هذا المعيار بُنِيَ على أساسٍ هو عقد صلة بين سلامة الأداء اللغوى للمصنف ومعرفة قواعد اللغة، ثم مناقشة هذا الأساس(١٤٦).

الملاحظة الثانية: أخطاء وقع فيها نَقَدَةُ الاستعمال اللغوى أنفسهم، وذلك يشهد لفقد الصلة بين الدراية اللغوية وسلامة الأداء اللغوى(١٤٦).

الملاحظة الثالثة: لغة الإمام الشافعى لم تسلم من مخالفة المشهور المُطَّرِد فى اللغة، وأمثلة لذلك(١٤٨) هل أخطأ الشافعىّ فى استعماله اللغوى؟(١٥٠).

الملاحظة الرابعة: بعض الباحثين يرى رأيًا وسطًا هو التفرقة بين المصنفين من علماء اللغة وغيرهم، فيقبل من اللغويين ولا يقبل من غيرهم(١٥١).

الذى أرتاح إليه هو ألاَّ يؤخذ باستعمال غير اللغويين مطلقًا، وأمثلة من ذلك(١٥١) وأن يؤخذ باستعمال المشهورين من علماء اللغة، كالخليل وسيبويه والفارسىّ وابن جنى والزمخشرى (١٥٢) أمثلة من ذلك بإجازة نحو قولنا: قرأت نفس الكتاب (١٥٣) وحضر كَافَّةُ الطلاب(١٥٣) وهذا أمر يعرفه البعض، ولا ينكره الكُلّ (١٥٤).

* **المعيار السابع: الخلاف بين النحاة (١٥٥-١٧٧):**

والمقصود منه هنا نوعان من الخلاف:

أحدهما: خلاف مذهبى عام (١٥٥) بدء هذا النوع من الخلاف، ودواعيه (١٥٥) ركائز أُسِّسَ عليها المذهب البصرى - فيما ذكره الباحثون (١٥٦) وركائز أُسِّسَ عليها المذهب الكوفى - فيما ذكره الباحثون (١٥٧).

والنوع الثانى من الخلاف: الخلاف الداخلى الخاص (١٥٨) أمثلة لما وقع من خلاف مذهبى مما يترتب عليه صحة الاستعمال أو خطؤه (١٥٨) أمثلة لما وقع من خلاف فى داخل المذهب الواحد (١٥٩) معظم النقدة اللغويين يحتكمون إلى المذهب البصرى فى تخطئة بعض الاستعمال، وأمثلة من ذلك(١٦٢) لم يكن البصريون أحرص على لغة العرب من الكوفيين(١٦٤) البصريون قد يحتجون بمجهول القائل (١٦٨) والنحاة عمومًا قد يُقَعِّدُونَ على شعر موضوع (١٦٦) أشهر الوضَّاعين، وما وضعوا من أشعار(١٦٦) من شواهد سيبويه ما هو مجهول القائل(١٦٨) وما هو موصوم بالوضع (١٦٩) بعض النحاة قَدْ يُغَيِّرُ ألفاظ بعض الشعر الوارد ليشهد لرأيه، أو لئلا يعارضه، وأمثلة من ذلك (١٦٩) اضطراب الرأى عند بعض النحاة إزاء الشواهد مجهولة القائل (١٧١) ليس من الحكمة المسارعة إلى تحكيم المذهب البصرى دائمًا فى الاستعمال صحة وخطأً، وإنما ينبغى أن يكون المعيار هو قوة الدليل وسنده من النقل أو العقل، وأمثلة لدعم هذا الرأى رجح فيها رأى الكوفيين (١٧٢).

رأيى فى هذا المعيار (١٧٥) فى الاعتماد على الآراء الضعيفة لتصحيح الاستعمال تضييعٌ لِلُغة(١٧٥) المطلوب إعادة النظر فى الآراء المأثورة عن النحاة، وتنحية ما لا يسنده دليل (١٧٥) مقترحات لصيانة الفصحى (١٧٥) وأمثلة لدعم هذه المقترحات(١٧٦).

* **المعيار الثامن: القياس على غير الْمُطَّرِد (١٨٨-٢٠٠):**

مفهوم القياس (١٨٨) التأسيس عليه منذ نشأة النحو (١٨٨).

ملاحظات على هذا المعيار:

الملاحظة الأولى: الاستقراء الذى بنيت عليه القواعد كان استقراءً ناقصًا، وأثر ذلك ومناقشته(١٧٨).

الملاحظة الثانية: القواعد المستنبطة أُسِّسَتْ على الشعر دون النثر، وَخَطَرُ ذلك ومناقشته(١٨٠).

الملاحظة الثالثة: التفرقة بين القياس النحوى والقياس اللغوى(١٨١).

الملاحظة الرابعة: القياس على الضرائر(١٨١).

الملاحظة الخامسة: القياس إنما يكون على الكثير من كلام العرب، وقد يقاس على القليل(١٨٢).

الملاحظة السادسة: تفاوت عبارات العلماء فى الدلالة على ما يقاس عليه(١٨٢) لم يَرِدْ عنهم نَصٌّ صريح قاطع فى المراد من مصطلحاتهم فى ذلك قصدًا، أو كَمًّا(١٨٢).

هناك ظواهر نحوية كثرت فى اللغة، ولكن العلماء أَبْقَوْهَا عند حَدِّ السماع دون القياس على ما ورد، ومن ذلك:

وقوع المصدر حالاً أو نعتًا (١٨٣) ومجيء فعيل بمعنى مفعول(١٨٤) وأغلب جموع التكسير(١٨٤) وبعض صيغ المبالغة(١٨٤).

اضطراب الأقدمين فى مسألة السماع والقياس - فى رأى بعض المعاصرين - ومناقشته فى ذلك(١٨٤).

آراء لبعض نَقَدَةِ الاستعمال اللغوى فى ظواهر لغوية غير مُطَّرِدَة، ومنها:

- تعارض السماع والقياس (١٨٥).
- القيَاس على القليل أو النادر أو الشاذ(١٨٨) نحو فَاعِل فى الدلالة على النسب(١٨٥) وفَعَّال فى الدلالة على النسب(١٨٩) وصيغ الزيادة(١٨٩) والمصدر الصناعى(١٩٠).
- تكملة مادة لغوية (١٩١).
- النقل عن غير العربية فى الألفاظ والتراكيب (١٩٤).

*** كلمة لابُدَّ منها: الفصحى فى الجامعة (٢٠١-٢٠٦):**

تخلف الأمة العربية والأمة الإسلامية، وأثر ذلك فى الفصحى (٢٠١) لغة العامة اليوم(٢٠١) لغة المثقفين(٢٠٢) الحرص على الفصحى كان أَمَلًا مَوْطِنُهُ الأزهرُ، ولكن خاب الأمل، أو كاد يخيب(٢٠٢) ضعف المستوى اللغوى فى الأزهريين: السبب والعلاج(٢٠٢).